



حوادث المرور

الرياض

٢٠٠٥ هـ - ١٤٢٦ م

(٢٠٠٥)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض -

المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢

هاتف (٩٦٦-٢٤٦٣٤٤٤) فاكس (٩٦٦-٢٤٦٤٧١٣)

البريد الإلكتروني : Src@nauss.edu.sa

Copyright©(2005) Naif Arab University

for Security Sciences (NAUSS)

ISBN 6 - 5 - 9561- 9960

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA

Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa.

(١٤٢٦هـ) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

نهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناه النشر

مركز الدراسات والبحوث

حوادث المرور / مركز الدراسات والبحوث - الرياض ، ١٤٢٦هـ

٣٩٨ × ٢٤ سم ص ١٧ ،

ردمك: ٩٤٦١ - ٩٩٦٠ - ٦ - ٥ - ٦

أ - العنوان

١ - حوادث المرور

١٤٢٦/١٨٦

ديوبي ١٢٥، ٣٦٢

رقم الإيداع: ١٤٢٦/١٨٦

ردمك: ٩٤٦١ - ٩٩٦٠ - ٦ - ٥ - ٦

ردمك: ٩٤٦١ - ٩٩٦٠ - ٦ - ٥ - ٦

حقوق الطبع محفوظة
جامعة نايف العربية للعلوم المهنية

عقدت ندوة حوادث المرور في مقر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض،
خلال الفترة من ١٤ - ١٦ / ١٠ / ١٤٢٤ هـ الموافق ٨ - ١٢ / ٢٠٠٣ م

كافحة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء
 أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويات

| | |
|---|--|
| ٣ | التقديم |
| ٥ | المقدمة |
| استخدام بعض المؤشرات الاحصائية في خطورة الحوادث المرورية | |
| ٧ | د. عامر بن ناصر المطير |
| الإحصاء المروري: المعايير والافتراضات الأساسية | |
| ٣٥ | المقدم د. مرضي بن مرضي راضي المالكي |
| حوادث المرور في مدينة الرياض | |
| ٧٣ | د. الأصم عبد الحافظ الأصم |
| الأبعاد النفسية والاجتماعية للحوادث المرورية | |
| ١١١ | د. فهد بن عبد الرحمن الناصر |
| دور نظام النقاط في الحد من المخالفات المرورية | |
| ١٤٥ | المقدم . علي بن ضبيان الرشيد |
| الآثار الاقتصادية لحوادث المرور | |
| ١٧٧ | اللواء . د. خالد بن سليمان الخليوي |

الوعية المرورية وأثرها في التقليل من الحوادث المرورية

- ٢٠٧ عمرو صلاح الدين جمجم عميد. عمرو صلاح الدين جمجم
الآثار الصحية الناتجة عن الحوادث المرورية
- ٢٤٧ د. ماهر بن سعد بن إبراهيم الجديد محكمة المرور الكويتية في ضوء نظرية الضبط الإداري
- ٢٦٩ د. خليفة ثامر الحميда دور التخطيط العمراني في الحد من الحوادث المرورية
- ٣٣٩ د. عبد العزيز بن عبد الله الخضير قياس كفاءة كاميرات الضبط المروري عند الإشارات الضوئية
- ٣٧٩ د. عبد الرحمن عقيل الجناحي توصيات الندوة

التقديم

لقد عانت شعوب العالم في هذا العصر من ظاهرة «حوادث المرور» نتيجة التنمية المتسارعة، وارتفاع مستوى الدخل، وتزايد عدد السيارات وما رافقها من تزايد معدل الوفيات والإعاقات وما تسببه من الأضرار النفسية والمعنوية والمادية للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

وإن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية باعتبارها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب قد أدركت أن مواجهة هذه «الظاهرة» تتطلب تضافر الجهد لمواجهة أخطار حوادث المرور، ونشر الوعي المروري بين مختلف فئات المجتمع انطلاقاً من أن المسؤولية مشتركة والهدف واحد ألا وهو الحد من آثار الحوادث ونشر الثقافة المرورية، ولأن «السلامة المرورية» لم تكن بعيدة عن اهتمامات مجلس إدارة الجامعة ونشاطاتها البحثية العلمية والعملية.

ومن هنا فقد نظم مركز الدراسات والبحوث بالجامعة ندوة «حوادث المرور» التي يسر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أن تضع أبحاثها بين أيدي المختصين والمهتمين لتكون دعوة متتجدة لنشر الثقافة المرورية، وطريقاً للسلامة والحفاظ على الأرواح، ونداء من أجل تكثيف الجهد للتصدي للأخطار والحوادث المرورية وما ينجم عنها من خسائر بشرية ومادية.

وهي فرصة لأن نضع «المشكلة المرورية» بأبعادها المختلفة أمام المجتمع ومؤسساته، ودعوة الجميع إلى النهوض بمسؤولياتهم ل توفير السلامة المرورية وتفادي ما ينجم عنها من خسائر وأضرار وما تسببه من أحزان وألام.

وإن الجامعة وهي تنشر هذا «الكتاب» تؤكد حرصها المستمر على أن تكون السلامة المرورية هدف السائق المستخدم للطريق في سبيل الحفاظ على العنصر البشري وتنميته باعتباره رأس المال الحقيقي للوطن من خلال الإسهام في نشر الثقافة المرورية وتطبيقاتها بين مختلف فئات المجتمع انتظاراً من أن «السلامة والأمن» تشكلان الحاجة الأهم للإنسان بعد الماء والغذاء والكساء.

والله من وراء القصد ، ، ،

رئيس

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
أ. د. عبد العزيز بن صقر الغامدي

المقدمة

يبدو عنوان «حوادث المرور» عنواناً تقليدياً لموضوع واسع ومتكرر، ولكن الحقيقة أن حوادث المرورية تمثل مشكلة إنسانية واجتماعية واقتصادية كبرى في معظم دول العالم، والدول العربية ليست استثناءً.

فهذه الحوادث مثل الحرب التي لا أحد يريدها ولكن يجد نفسه في أتونها، وضحاياها بمئات الآلاف.

ومشكلة المرور تزداد حدة بعوامل طبيعية واجتماعية، يأتي في مقدمتها معدلات الزيادة السكانية وازدياد أهمية المركبة (السيارة) كوسيلة أولى من وسائل النقل، مما يجعل شوارع المدن الكبرى والطرق الطويلة بين المدن والدول تكتظ بأعداد هائلة من مختلف المركبات وبمستويات متباينة من الطرق مما يجعل ظاهرة حوادث المرورية موضوعاً مستمراً للبحث العلمي في محاولة للتأثير في البيئة الكلية لهذه الحوادث، بهدف التقليل من آثارها وهذه الندوة العلمية التي نظمها مركز الدراسات والبحوث بالجامعة تأتي في هذا السياق.

وقد تم اختيار هيئة علمية واسعة الخبرة والتخصص المقدمة لتعطي أبحاثها الطرح العلمي المدعم بالتجارب والتقنيات الحديثة للتناول في تقديم الحلول الناجعة لكافة المشكلات الناجمة من حوادث المرور.

ونأمل أن تحقق هذه الندوة أهدافها، متمنياً للجميع السداد والنجاح.

والله ولي التوفيق ، ، ،

المشرف العلمي

اللواء د. سعد بن علي الشهري

استخدام بعض المؤشرات الاحصائية في خطورة الحوادث المرورية

د. عامر بن ناصر المطير

Λ

١. استخدام بعض المؤشرات الإحصائية

في خطورة الحوادث المرورية

أصبحت حوادث المرور في العالم وما يترتب عليها من خسائر بشرية واقتصادية من ابرز المشكلات التي تعيق تطور المجتمعات ، وتبرز هذه المشكلة بشكل ملموس وحاد في البلدان النامية مع أن أعداد السيارات بالنسبة للسكان تتباين بين المجتمعات الصناعية والنامية .

وفي هذا الجانب يشير مختبر أبحاث الطرق في بريطانيا إلى أن معدلات الوفيات في الدول النامية بالمقارنة بعدد السيارات تصل إلى حوالي ٣٠ ضعفاً للمعدلات السائدة في الدول الأوروبية . ومع ذلك فان معظم الدول النامية ليس لديها الاهتمام المناسب بسببات ونتائج حوادث السيارات ، بينما تبدي الدول الصناعية اهتماما بالغًا بمشكلة حوادث المرور.

ويشير Joseph Tessmer (١٩٩٩م) من الإدارة القومية للسلامة على الطرق في الولايات المتحدة الأمريكية في دراسته التي جاءت بعنوان «مقارنة إحصائيات حوادث المرور العالمية » إلى أن معرفة مستوى سلامة المرور في الولايات المتحدة الأمريكية تتضح كثيراً بعد مقارنتها بإحصائيات حوادث المرور بالدول المتقدمة في سلامة المرور مثل دول أوروبا الغربية واليابان وكندا .

ويؤكد Wolfgang Homburger (١٩٩٦م) في دراسة عن «أسس هندسة حركة المرور» على أهمية استخدام مؤشرات سلامة المرور ، ويعتبر مؤشر الوفيات للمصابين من أهم المؤشرات في إيضاح مدى خطورة حوادث المرور مكانياً و زمنياً على مستوى المقاطعات والدولة ، وأن نسبة

عدد الوفيات إلى عدد المصابين الناتجة من حوادث المرور تكون أكثر واقعية حيث أنها في أغلب الأحيان تكون مسجلة .

لذا فإن هذه الدراسة تتناول قياس خطورة حوادث المرور في المملكة ومقارنتها ببعض الدول الأكثر تقدماً في مجال السلامة المرورية ، من أجل التعرف على حجم وشدة مخاطر حوادث المرور على طرق المملكة ، وذلك باستخدام عدد من أهم المقاييس الإحصائية المتفق عليها دولياً في قياس خطورة حوادث المرور .

أهداف الدراسة:

تركز هذه الدراسة على استخدام أهم المؤشرات الإحصائية التي تبرز درجة خطورة حوادث المرور في المملكة ، ومقارنة هذه المؤشرات بمؤشرات بعض الدول المتقدمة في مجال السلامة المرورية .

أهم المؤشرات:

- ١ - مؤشر الوفيات إلى عدد المصابين بسبب حوادث المرور .
- ٢ - مؤشر عدد المصابين وعدد الوفيات إلى مجموع حوادث المرور .
- ٣ - مؤشر ضحايا حوادث المرور بالنسبة إلى عدد السكان .
- ٤ - مؤشر ضحايا حوادث المرور بالنسبة إلى عدد السيارات .

وتعد هذه المؤشرات من أهم المقاييس المتفق عليها دولياً في قياس درجة خطورة حوادث المرور .

مصادر المعلومات:

تعتمد هذه الدراسة بصفة أساسية على الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية في عام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م)، بالإضافة إلى بيانات تم الحصول عليها من المستشفيات الحكومية المتخصصة باستقبال حالات حوادث المرور عن عام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م) عن طريق الإدارة العامة للمرور، كما استفادت الدراسة من بيانات المسح السكاني لعام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م)، وكذلك بعض الإحصاءات العالمية المنشورة في التقارير الحكومية والمجلات والدوريات المتخصصة.

١. التوزيع الجغرافي لحوادث المرور

إن مستخدمي الطرق هم أكثر فئة تتعرض لخطر حوادث الطرق سواء كانوا سائقين أو مشاة، وتحتفل نسبة هذا الخطر بحسب وسيلة النقل، وهناك إحصاءات تؤكد أن المشاة وركاب الدراجات هم من أكثر الفئات تعرضًا لحوادث المرور وأنهم معرضون لاحتمال حدوث جروح خطيرة لهم أو التعرض لحوادث مرور تسبب الوفاة. وفي الغالب فإن التوزيع المكاني لحوادث المرور لا يكون بشكل منتظم على الطرق، فنجد أماكن تحدث فيها حوادث أكثر من أخرى خاصة عند التقاطعات في الشوارع الرئيسية والأماكن المزدحمة بالمشاة وحول المراكز التجارية والدوائر الحكومية والمدارس، ومن الملاحظ أن ثلثي الحوادث غالباً ما تحدث عند التقاطعات خاصة إذا ما قورنت بنسبة الحوادث التي تقع في الأماكن السكنية (عبد العال - ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م).

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لحوادث المرور وما ترجم عنها من إصابات ووفيات فإنه يتضح من بيانات المرور لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠١م) أن منطقة مكة المكرمة ومنطقة الرياض والمنطقة الشرقية تُعد من أكثر المناطق في أعداد حوادث المرور المسجلة في هذا العام، حيث تشكل حوادث في هذه المناطق الثلاثة ما نسبته ٨٤٪ من مجموع حوادث المرور في المملكة في هذه السنة، وبفارق نسبي كبير عن أعداد حوادث المرور المسجلة في المنطقة الرابعة من حيث الترتيب وهي منطقة عسير (انظر جدول رقم ١) والشكل رقم (١).

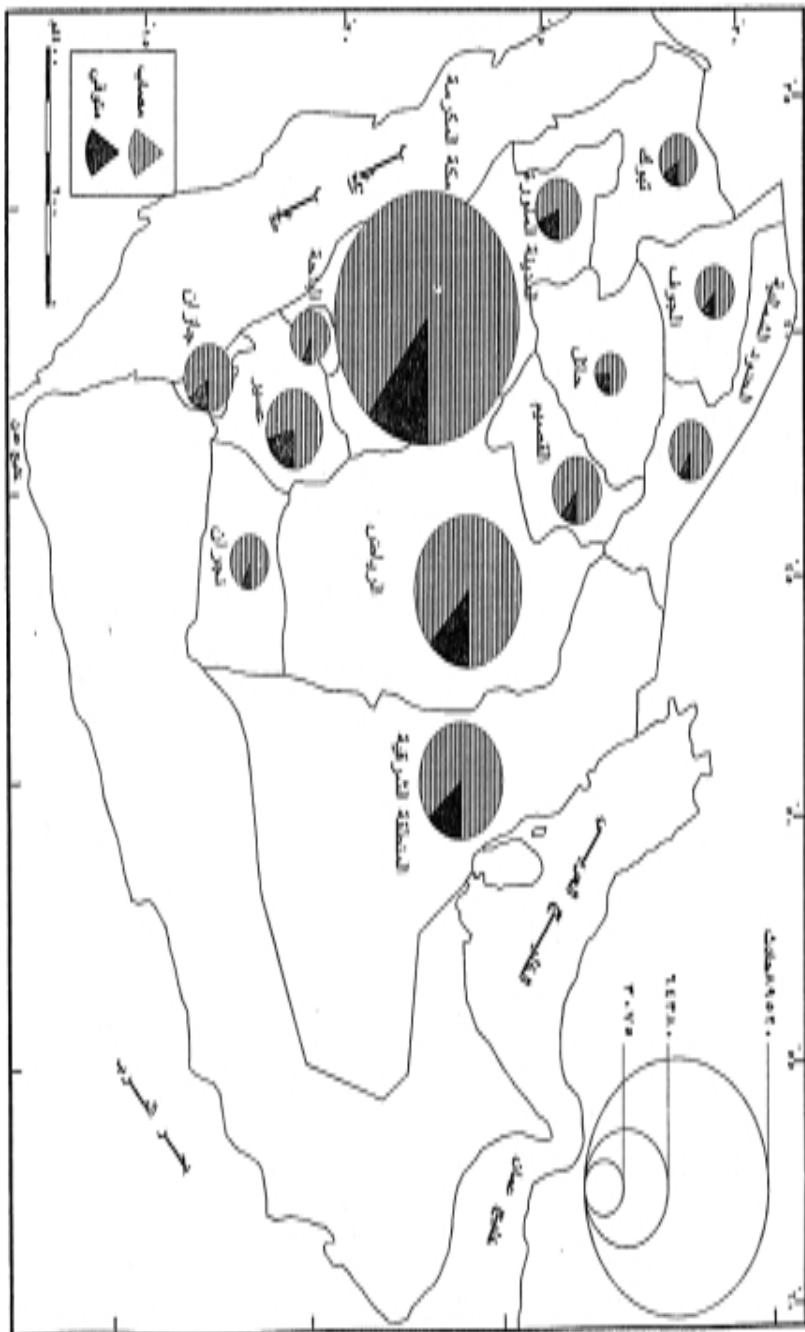
وبتقسيم مناطق المملكة الإدارية إلى مناطق عالية الكثافة السكانية (أكثر من مليون نسمة) ومناطق قليلة الكثافة السكانية (أقل من مليون نسمة)، ويتبين من الجدول رقم (٢) أن المناطق عالية الكثافة السكانية (عدد السكان فيها أكثر من مليون نسمة) قد استحوذت على نسبة أكثر من ٩٠٪ من مجموع حوادث المرور التي وقعت على طرق المملكة، وأكثر من ٦٧٪ من مجموع عدد المصابين في هذه الحوادث، وكذلك أكثر من ٧٩٪ من مجموع قتلى حوادث المرور، وهذا ليس بالشيء المستغرب حيث أن هذه المناطق يتجمع فيها حوالي ٨٣٪ من سكان المملكة وتسير على طرقها أكثر من ٨٧٪ من مجموع السيارات التي تسير على طرق المملكة في العام ١٤٢١هـ (٢٠٠١م).

ويعود التفاوت الكبير في أعداد حوادث المرور بين مناطق المملكة إلى وجود المدن الرئيسية ذات التقليل السكاني الكبير في المناطق الثلاث الأولى مثل مدينة الرياض ومكة المكرمة وجدة والدمام. أما بالنسبة للتوزيع المصابين والموفين بسبب حوادث المرور حسب المناطق الإدارية في المملكة فإنه يلاحظ من الجدولين رقمي (١ و ٢) أن منطقة مكة المكرمة جاءت في مقدمة أكثر المناطق في عدد المصابين والموفين بسبب حوادث المرور في عام ١٤٢١هـ.

الجدول رقم (١) توزيع حوادث المرور والصباين والوفيات ونسب عدد السكان وعدد السيارات حسب مناطق المملكة لعام ١٤٢٤ هـ (٢٠٢٣ م)

| المنطقة | العدد | % | الحوادث | المصابين | الوفيات | العدد | % | المنطقة |
|-----------------|-------|--------|---------|----------|---------|-------|-----|---------------------------------|
| الرياض | ٨٤٣١ | ٨٧٠،٣٠ | ٨٥١ | ٦١٢ | ٢٩٦ | ٦٩٢ | ٢٤٢ | لعدد السكان |
| مكة المكرمة | ٨٩٥٢ | ٩٣١،٣١ | ٩٥١ | ٦٧٦ | ٧٧٤ | ٤١ | ٢٦٧ | النسبة المئوية لعدد السيارات |
| المدينة المنورة | ٧٠٠ | ٧٥٠،٠٢ | ٣٤٥١ | ١١٩ | ٩٠٥ | ٤٤،٤٣ | ١٥٠ | النسبة المئوية لعدد السكان |
| القصيم | ٨٢٦٦ | ٩٥٢،٢ | ١٢١١ | ٤٤ | ٦٦١ | ٦٦٠ | ٨٤٠ | النسبة المئوية لعدد السيارات |
| تبوك | ٣٠٦٠ | ٥٩٠،١ | ٨٥٣ | ٤٤ | ٤٤١ | ٦٦٠ | ٨٤٠ | النسبة المئوية لعدد السكان |
| عسير | ١٢٤٦٩ | ٤٤٤،٤ | ١٤٨ | ٣٠٣ | ٧٧٥ | ٨٨٠ | ٢٦٧ | النسبة المئوية لعدد السيارات |
| الباحة | ١٧١٦ | ٦١٠،٤ | ٨٥٣ | ٢٣ | ٥٨٥ | ٢٦٠ | ٨٤٠ | النسبة المئوية لعدد السكان |
| الحدود الشمالية | ٤١٧٤ | ٤٩١،١ | ١١٥٢ | ٣٩٧ | ١٢٩ | ٢٠١ | ١٢٤ | النسبة المئوية لعدد السيارات |
| الجوف | ٢٤٤٨ | ٥١١،١ | ٨٩٢ | ٢٠٨ | ١٢٨ | ٧٠١ | ٦٧١ | النسبة المئوية لعدد السكان |
| حائل | ٣٢٦٣ | ٣١١،١ | ٣٨٨ | ١٣١ | ١٢٤ | ٤٤٢ | ٦٦٠ | النسبة المئوية لعدد السيارات |
| نجران | ٢٤١٢ | ٨٦٠،٠ | ٩٥٩ | ٣٢١ | ٨٢ | ٦٠١ | ٥٤٥ | النسبة المئوية لعدد السكان |
| جازان | ١٤٥٦ | ٥٢٠،٥ | ١٤٨٦ | ٥١٢ | ٢٧٩ | ٦٢٥ | ٥٤٥ | النسبة المئوية لعدد السيارات |
| المجموع | ٢٨٠٤٠ | ١٠٠١٤٤ | ٢٨٩٩٨ | ١٠٠١٤٩ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | النسبة المئوية لعدد السكان |

الشكل رقم (١) توزيع حوادث المرور ونسبة المصاين والموفين حسب مناطق المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢١ هـ



جبول رقم (٢) تقسم مناطق المملكة إلى مناطق عالية الكثافة السكانية (أكثري من مليون نسمة) ومناطق قليلة الكثافة السكانية (أقل من مليون نسمة) - عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٣م)

(٢٠٠١م) حيث بلغت نسبة المصابين فيها حوالي ٣٣٪ من مجموع عدد المصابين في هذا العام، وبلغت نسبة المتوفين فيها بسبب حوادث المرور حوالي ٢٧٪ من مجموع عدد المتوفين في حوادث المرور في هذا العام في جميع مناطق المملكة.

١. مؤشرات خطورة حوادث المرور

تعتبر حوادث المرور واتجاه معدلاتها نحو الزيادة مؤشرًا هاماً لوجود مشكلات مرور بدرجة تشكل خطراً قوياً على المجتمع وأفراده. وفي هذه الدراسة سوف نبين بعض المؤشرات الدالة على خطورة حوادث المرور على مستخدمي الطرق في المملكة ، وهي كالتالي :

١.١. مؤشر عدد الوفيات إلى عدد المصابين في حوادث المرور^(*)

ولمعرفة مدى درجة خطورة حوادث السيارات في المملكة على أساس مؤشر نسبة عدد المتوفين إلى عدد المصابين في تلك الحوادث ، تبين أن مؤشر خطورة حوادث المرور في المملكة يصل إلى (١٥٢٠) درجة ، ويبين هذا المؤشر مدى قسوة وبشاعة حوادث المرور في المملكة خاصة إذا ما قورن ببعض الدول الأخرى ، فبالنظر إلى جدول رقم (٣) نلاحظ الفارق الكبير جداً بين مؤشر خطورة حوادث المرور في المملكة والدول الصناعية الأخرى . ونلاحظ من الجدول رقم (٣) أن مؤشر الخطورة في المملكة مرتفع جداً بالمقارنة مع مؤشرات الخطورة للدول المذكورة في الجدول ، فنجد أن مؤشر

(*) تناقص قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح (١ - ٠) ، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح اشتدت الخطورة وأرتفع عدد القتلى من بين المصابين ، والعكس صحيح .

الجدول رقم (٣) مؤشر خطورة حوادث المرور في المملكة ومقارنته ببعض الدول الصناعية الأخرى

| مؤشر الخطورة | عدد الضحايا | | الدولة |
|--------------|-------------|-------|----------------------------|
| | إصابة | وفاة | |
| ٠,١٥٢٠ | ٤٤١٩ | ٤٤١٩ | المملكة العربية السعودية |
| ٠,٠١٠٨ | ٣٥٦٤ | ٣٥٦٤ | المملكة المتحدة |
| ٠,٠٣٥٠ | ٤٣٨٢٨ | ٤٣٨٢٨ | الاتحاد الأوروبي |
| ٠,٠١٣٤ | ٢٩٢٧ | ٢٩٢٧ | كندا |
| ٠,٠١٧١ | ٤١٩٠٧ | ٤١٩٠٧ | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٠,٠١٥١ | ١١٦٧٤ | ١١٦٧٤ | اليابان |

الخطورة في المملكة يعادل تقريرًا عشرة أمثال مؤشر الخطورة في كل من المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وفي نفس الوقت فهو يعادل تقريرًا خمسة أمثال مؤشر الخطورة في بلدان الاتحاد الأوروبي. ونستنتج من ذلك أن مؤشر الخطورة لحوادث المرور في المملكة مرتفع بدرجة لافتة للنظر بحيث يعبر عن مقدار الخطورة الفائقة لحوادث المرور الناتجة من السيارات التي تستخدم طرق المملكة. وعلى الرغم من أن إدارة المرور في المملكة لا تدخل في إحصائياتها الأشخاص الذين يتوفون في المستشفيات بعد أيام من وقوع الحادث مثل ما تفعله كثير من الدول الصناعية الأخرى، فالإدارة العامة للمرور في المملكة تعد الوفيات الناتجة عن حادث مروري إذا حدثت في موقع الحادث فقط، بينما منظمة الصحة العالمية وكثير من الدول تُعرف «قتيل في حادث مروري» بأنه أي شخص يقتل فور وقوع الحادث أو يموت خلال ثلاثة يوماً بعد الحادث وبسببه (Tessmer 1999). فعدد كبير من ضحايا حوادث المرور في

المملكة يسجلون في موقع الحادث من قبل رجال المرور على أنها إصابة مرور بلية، ثم يتوفون في أثناء النقل إلى المستشفى أو في أثناء العلاج داخل المستشفى، فهذا العدد لا يسجل ضمن الإحصاءات الرسمية للمتوفين بسبب حوادث المرور الصادرة من إدارة المرور، بل يسجل كإصابات في حوادث مرور، ولقد وجد من بيانات المستشفيات المتخصصة باستقبال المصابين بسبب حوادث المرور في المملكة أن عدد المصابين الذين فارقوا الحياة أثناء نقلهم إلى المستشفيات أو أثناء العلاج في عام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م) قد بلغ ٣٦٥٧ متوفى، ويشكل هذا العدد ما نسبته ٤٥٪ من جملة المتوفين بسبب حوادث المرور، أي أن ما يسجل في الإحصاءات الرسمية من أعداد المتوفين بسبب حوادث المرور لا يمثل سوى نسبة ٥٤٪ من العدد الفعلي. وهذه النسب متفقة نوعاً ما مع ما توصل إليه (الغامدي ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م). حيث استنتج من عينة لم يحدد حجمها أن نسبة عدد المتوفين بسبب حوادث المرور في إحدى المستشفيات كانت ٥٥٪، ولم تشملهم الإحصاءات الرسمية للوفيات بسبب حوادث المرور، بل سجلوا كمصابين نتيجة حوادث المرور، وقد بيّنت إحدى الدراسات أن المستشفيات تشير إلى أن عدد حالات حوادث الطرق قد تكون أكبر بعده مرات من تلك المسجلة. (Fazlur & Ragner, 1998)

ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع الوفيات المسجلة (بواسطة إدارة المرور) وغير المسجلة (أي مسجلة بواسطة المستشفيات) في مناطق المملكة.

١ . ٢ . مؤشر عدد المصابين وعدد المتوفين إلى عدد حوادث المرور

يتضح من مؤشر عدد المصابين إلى عدد حوادث المرور أن نسبة عدد المصابين الفعلي على مستوى جميع مناطق المملكة يصل إلى ٩ مصابين لكل ١٠٠ حادث مرور ويصل لحوالي ١٢٥ مصاب لكل ١٠٠ حادث مروري جسيم، فالإدارة العامة للمرور تُعد الحادث الجسيم، الحادث الذي

المدول رقم (٤) توزيع أعداد الوفيات بسبب حوادث المرور في المملكة المسجلة (مسجلة عن طريق إدارة المرور) وغير المسجلة (مسجلة عن طريق المستشفيات) عام ٤٢١ هـ (٢٠٠١ م)

| المنطقة | وفيات مسجلة الكلية (١) | النسبة المئوية من المجموع الكلي (٢) | المنطقة المسجلة وغير المسجلة الكلية (٢) | النسبة المئوية من المجموع الكلي (٢) | المنطقة المسجلة وغير المسجلة الكلية (٢) | النسبة المئوية من المجموع الكلي (٢) | % | الفارق النسبي المئوي (١) - (٢) |
|-----------------|------------------------|-------------------------------------|---|-------------------------------------|---|-------------------------------------|-------|--------------------------------|
| الرياض | ٧٢٠ | ٤٥,٦ | ٨٥٩ | ٥٤,٤ | ١٥٧٩ | ٤٤,٧ | ١٩,٦ | ٨,٨ - |
| مكة المكرمة | ١١٨٤ | ٥٥,٣ | ٩٥٨ | ٤٤,٧ | ٢١٤٢ | ٤٣,٠ | ٢٦,٥ | ١٠,٦ |
| المنطقة الشرقية | ٥٨١ | ٥٧,٠ | ٤٣٨ | ٤٣,٠ | ١٠١٩ | ٥٢,٩ | ١٢,٦ | ١٤,٠ |
| المدينة المنورة | ٢٨٣ | ٤٧,١ | ٣١٨ | ٥٢,٩ | ٦٠١ | ٤٥,٣ | ٧,٤ | ٥,٨ - |
| القصيم | ٢٠٣ | ٥٤,٧ | ١٦٨ | ٤٥,٣ | ٣٧١ | ٤٠,٣ | ٤,٦ | ٩,٤ |
| تبوك | ١٥٧ | ٥٩,٧ | ١٠٦ | ٤٠,٣ | ٢٦٣ | ٣,٣ | ١٩,٤ | |
| عسير | ٤٧٦ | ٤٧,٦ | ٣٨٤ | ٤٤,٧ | ٨٦٠ | ١٠,٦ | ١٠,٦ | |
| الباحة | ٧٣ | ٤٨,٧ | ٧٧ | ٥١,٣ | ١٥٠ | ١,٩ | ٢,٦ - | |
| الحدود الشمالية | ١٢٩ | ٥٨,٩ | ٩٠ | ٤١,١ | ٢١٩ | ٢,٧ | ٢,٧ | ١٧,٨ |
| الجوف | ١٢٨ | ٧٧,٦ | ٣٧ | ٢٢,٤ | ١٦٥ | ٢,٠ | ٥٥,٢ | |
| حائل | ١٢٤ | ٥٥,٩ | ٩٨ | ٤٤,١ | ٢٢٢ | ٢,٧ | ١١,٨ | |
| نجران | ٨٢ | ٥٢,٩ | ٧٣ | ٤٧,١ | ١٥٥ | ١,٩ | ٥,٨ | |
| جازان | ٢٧٩ | ٨٤,٥ | ٥١ | ١٥,٥ | ٣٣٠ | ٤,١ | ٧٩,٠ | |
| المجموع | ٤٤١٩ | ٥٤,٧ | ٣٦٥٧ | ٤٥,٣ | ٨٠٧٦ | ١٠٠ | ٩,٤ | |

لا يخلو من إصابات أو وفيات أو الاثنين معاً، سواء بالنسبة للسائقين أو الركاب أو المشاة، والجدول رقم (٥) يوضح مؤشر عدد المصابين الفعلي في حوادث المرور إلى عدد حوادث المرور في المملكة، وأن أعلى منطقة نسبة في عدد المصابين الفعلي إلى عدد حوادث المرور هي منطقة المدينة المنورة، فلقد بلغ هذا المعدل حوالي ١٢٨ مصاباً لكل ١٠٠ حادث مروري، ثم يأتي في الترتيب الثاني منطقة جازان، حيث كانت نسبة عدد المصابين الفعلي إلى عدد حوادث المرور حوالي ٩٩ مصاباً لكل ١٠٠ حادث مرور (أنظر جدول رقم ٥).

كما يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن أعلى نسبة في عدد المصابين الفعلي إلى عدد حوادث المرور هي منطقة المدينة المنورة، فلقد بلغ هذا المعدل ١٢٨ لكل حادث مروري، وحوالي ١٥٤٠ مصاباً لكل ١٠٠ حادث جسيم، وهذه النسبة ملفتة للنظر مقارنة بالمناطق الأخرى أو المنطقة التي تليها في الترتيب، حيث تزيد على منطقة جازان بقدر ٩ أضعاف، وبالرجوع إلى حوادث مرور السنوات السابقة، وجد أن عدد حوادث المرور في منطقة المدينة المنورة لا يتناسب مع عدد الوفيات، وربما أن إدارة مرور المدينة المنورة لا تدخل حوادث المرور البسيطة في سجل إحصائياتها، بينما المناطق الأخرى تسجل حوادث المرور البسيطة والجسيمة، أو أن حوادث السيارات المتعددة المقاعد في المدينة المنورة مرتفعة، مثل حافلات نقل الزائرين إلى المدينة المنورة، وذلك بدليل أن كل حادث جسيم كان ينبع عنه ١٥ مصاباً، مما يشير إلى أن المركبة من نوع حافلة التي تنقل عدد من الركاب يزيد عن عدد ركاب السيارة الصغيرة. على أي حال فعدد حوادث المرور المسجلة في المدينة المنورة تحتاج إلى وقفة ومراجعة من قبل الجهات المعنية بالمرور.

**الجدول رقم (٥) تقدير نسبة عدد المصابين الفعلي في حوادث المرور
إلى عدد حوادث المرور في عام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م)**

| المنطقة | عدد المصابين المسجل (١) | عدد المصابين المسجل (٢) | عدد المتوفين غير المسجل (٢)(١) | تقدير المصابين الفعلي (٢)(١) | عدد المصابين لكل حادث حادث | عدد الحوادث الجسيمة | عدد المصابين لكل حادث حادث | عدد الحوادث | المنطقة |
|-----------------|-------------------------|-------------------------|--------------------------------|------------------------------|----------------------------|---------------------|----------------------------|-------------|---------|
| الرياض | ٤٨٥١ | ٨٥٩ | ٣٩٩٢ | ٨٤٣١٣ | ٤,٧ | ٤٨٩٢ | ٨١,٦ | ١٢ | ج.ز |
| مكة المكرمة | ٩٥٠١ | ٩٥٨ | ٨٥٤٣ | ٨٩٥٢٠ | ٩,٥ | ٦٧٠٦ | ١٢٧,٤ | ١٠ | |
| المنطقة الشرقية | ٣٤٥١ | ٤٣٨ | ٣٠١٣ | ٦٤٣٨١ | ٤,٧ | ٢٤٥٩ | ١٢٢,٥ | ١١ | |
| المدينة المنورة | ١٢١١ | ٣١٨ | ٨٩٣ | ٧٠٠ | ١٢٧,٦ | ٥٨ | ١٥٣٩,٧ | ١ | |
| القصيم | ١٤٨٠ | ١٦٨ | ١٣١٢ | ٨٢٦٦ | ١٥,٩ | ٩٠٤ | ١٤٥,١ | ٧ | |
| تبوك | ٨٥٣ | ١٠٦ | ٧٤٧ | ٣٠٦٠ | ٢٤,٤ | ٥٠٦ | ١٤٧,٦ | ٦ | |
| عسير | ١٧٦٠ | ٣٨٤ | ١٣٧٦ | ١٢٤٦٩ | ١١,٠ | ٩١٦ | ١٥٠,٢ | ٥ | |
| الباحة | ١٠١٤ | ٧٧ | ٩٣٧ | ١٧١٦ | ٥٤,٦ | ٥٧٧ | ١٦٢,٤ | ٣ | |
| الحدود الشمالية | ١١٥٢ | ٩٠ | ١٠٦٢ | ٤١٧٤ | ٢٥,٤ | ٧٨٣ | ١٣٥,٦ | ٨ | |
| الجوف | ٨٩٢ | ٣٧ | ٨٥٥ | ٤٢٤٨ | ٢٠,١ | ٥٦٨ | ١٥٠,٥ | ٤ | |
| حائل | ٣٨٨ | ٩٨ | ٢٩٠ | ٣٦٨٦ | ٧,٩ | ٣٧٥ | ٧٧,٣ | ١٣ | |
| نجران | ٩٥٩ | ٧٣ | ٨٨٦ | ٢٤١٢ | ٣٦,٧ | ٦٥٤ | ١٣٥,٥ | ٩ | |
| جازان | ١٤٨٦ | ٥١ | ١٤٣٥ | ١٤٥٦ | ٩٨,٦ | ٨٤٣ | ١٧٠,٢ | ٢ | |
| المجموع | ٢٨٩٩٨ | ٣٦٥٧ | ٢٥٣٤١ | ٢٨٠٤٠١ | ٩,٠ | ٢٠٢٤١ | ١٢٥,٢ | | |

المصدر : تم التقدير بناء على إحصاءات الإدارية العامة للمرور (١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م)
وببيانات وزارة الصحة (٢٠٠١ م) - الرياض

أما بالنسبة إلى مؤشر عدد القتلى الفعلي إلى عدد حوادث المرور فإنه يصل على مستوى جميع مناطق المملكة حوالي ٣٠ شخصاً لكل ١٠٠ حادث مرور، ويصل إلى حوالي ٤٠ شخصاً لكل ١٠٠ حادث مرور جسيم، والجدول رقم (٦) يوضح نسب عدد القتلى الفعلي في حوادث المرور حسب المناطق الإدارية بالمملكة.

وهنا أيضاً يتضح من الجدول السابق أن أكبر المناطق في نسبة عدد الوفيات الفعلي إلى كل ١٠٠ حادث مروري جسيم هي منطقة المدينة المنورة وهي مرتفعة جداً مقارنة بالمناطق الأخرى، ثم يأتي في الترتيب الثاني منطقة عسير، حيث كانت نسبة عدد الوفيات الفعلي إلى عدد حوادث المرور حوالي ٩٤ قتيلاً لكل ١٠٠ حادث.

وإذا تمت المقارنة بين معدلات المصابين والقتلى بسبب حوادث المرور وبين مثيلاتها في بعض الدول الأخرى، فالجدول رقم (٧) يوضح ارتفاع معدلات المصابين بدرجة كبيرة عن معدلات الوفيات بالنسبة إلى عدد الحوادث خاصة في الدول الصناعية، وذلك لانتهاج استراتيجية تقليل عدد القتلى في حوادث المرور، وذلك بالأأخذ بالاحتياطات الالزمة للسلامة داخل وخارج السيارة وذلك لجميع مستخدمي الطرق.

ونلاحظ من الجدول السابق أن عدد القتلى لكل ١٠٠ حادث مروري جسيم في المملكة يعادل تقريباً أكثر من ٢٦ مثلاً لنفس المعدل في بريطانيا، وأكثر من ١٤ مثلاً من نفس المعدل في كل من بلجيكا وألمانيا وسويسرا، ويرتفع عن نفس المعدل في كل من أمريكا وكندا بعشرين مثلاً تقريباً، مما يدل على مدى الخطورة وزيادة التعرض لحوادث المرور على طرق المملكة.

الجدول رقم (٦) تقدیر نسبة عدد القتلى الفعلى في حوادث المرور إلى عدد حوادث المرور في عام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م)

| المنطقة | عدد الوفيات المسجل (١) | عدد الوفيات غير المسجل (٢) | تقدير عدد الوفيات الفعلى (١)+(٢) | عدد الحوادث الكلى لـ ١٠٠ حادث | عدد القتلى لـ ١٠٠ حادث | عدد الحوادث الجسيمة لـ كل حادث | عدد الوفيات جسم حادث |
|-----------------|------------------------|----------------------------|----------------------------------|-------------------------------|------------------------|--------------------------------|----------------------|
| الرياض | ٧٢٠ | ٨٥٩ | ١٥٧٩ | ٨٤٣١٣ | ١,٩ | ٤٨٩٢ | ٣٢,٣ |
| مكة المكرمة | ١١٨٤ | ٩٥٨ | ٢١٤٢ | ٨٩٥٢٠ | ٢,٤ | ٦٧٠٦ | ٣١,٩ |
| المنطقة الشرقية | ٥٨١ | ٤٣٨ | ١٠١٩ | ٦٤٣٨١ | ١,٦ | ٢٤٥٩ | ٤١,٤ |
| المدينة المنورة | ٢٨٣ | ٣١٨ | ٦٠١ | ٧٠٠ | ٨٥,٩ | ٥٨ | ١٠٣٦,٢ |
| القصيم | ٢٠٣ | ١٦٨ | ٣٧١ | ٨٢٦٦ | ٤,٥ | ٩٠٤ | ٤١,٠ |
| تبوك | ١٥٧ | ١٠٦ | ٢٦٣ | ٣٠٦٠ | ٨,٦ | ٥٠٦ | ٥٢,٠ |
| عسير | ٤٧٦ | ٣٨٤ | ٨٦٠ | ١٢٤٦٩ | ٦,٩ | ٩١٦ | ٩٣,٩ |
| الباحة | ٧٣ | ٧٧ | ١٥٠ | ١٧١٦ | ٨,٧ | ٥٧٧ | ٢٦,٠ |
| الحدود الشمالية | ١٢٩ | ٩٠ | ٢١٩ | ٤١٧٤ | ٥,٢ | ٧٨٣ | ٢٨,٠ |
| الجوف | ١٢٨ | ٣٧ | ١٦٥ | ٤٢٤٨ | ٣,٩ | ٥٦٨ | ٢٩,٠ |
| حائل | ١٢٤ | ٩٨ | ٢٢٢ | ٣٦٨٦ | ٦,٠ | ٣٧٥ | ٥٩,٢ |
| نجران | ٨٢ | ٧٣ | ١٥٥ | ٢٤١٢ | ٦,٤ | ٦٥٤ | ٢٣,٧ |
| جازان | ٢٧٩ | ٥١ | ٣٣٠ | ١٤٥٦ | ٢٢,٧ | ٨٤٣ | ٣٩,١ |
| المجموع | ٤٤١٩ | ٣٦٥٧ | ٨٠٧٦ | ٢٨٠٤٠١ | ٢,٩ | ٢٠٢٤١ | ٣٩,٩ |

**الجدول رقم (٧) مقارنة عدد المصابين وعدد القتلى بسبب حوادث المرور
وعدد حوادث المرور في المملكة^(*) بمثيلاتها في بعض الدول الأخرى^(**)**

| الدولة | عدد المصابين | عدد القتلى | عدد حوادث المرور | عدد كل حادث جسم | عدد القتلى لكل ١٠٠ حادث جسم |
|----------------------------|--------------|------------|------------------|-----------------|-----------------------------|
| المملكة العربية السعودية | ٢٥٣٤١ | ٨٠٧٦ | ٢٨٠٤٠١ | ١٢٥,٢ | ٣٩,٩ |
| بريطانيا | ٣٢٣٩٤٥ | ٣٥٩٩ | ٢٤٠٠٤٦ | ١٣٥,٠ | ١,٥ |
| بلجيكا | ٦٩٥٤٣ | ١٣٦٤ | ٥٠٠٧٨ | ١٤,٠ | ٢,٧ |
| الدنمارك | ٩٦١٧ | ٤٨٩ | ٨٠٠٤ | ١٢٠,٢ | ٦,١ |
| فنلندا | ٨٩٥٧ | ٤٣٨ | ٦٩٨٠ | ١٢٨,٣ | ٦,٣ |
| فرنسا | ١٦٩٥٧٨ | ٧٩٨٩ | ١٢٥٢٠٢ | ١٣٥,٤ | ٦,٤ |
| المانيا | ٥٠١٠٩٤ | ٨٥٤٩ | ٣٨٠٨٣٥ | ١٣١,٦ | ٢,٢ |
| ايطاليا | ٢٧٠٩٦٢ | ٦٢٢٦ | ١٩٠٠٣١ | ١٤٢,٦ | ٣,٣ |
| لوكسembورج | ١٤٩٩ | ٦٠ | ١٠١٧ | ١٤٧,٤ | ٥,٩ |
| اسبانيا | ١٢٥٢٤٧ | ٥٦٠٤ | ٨٦٠٦٧ | ١٤٥,٥ | ٦,٥ |
| السويد | ٢٠٨١٠ | ٥٣٧ | ١٥٣٢١ | ١٣٥,٨ | ٣,٥ |
| النرويج | ١١٨٢٣ | ٣٠٣ | ٨٧٦٥ | ١٣٤,٩ | ٣,٥ |
| سويسرا | ٢٧٢٨٦ | ٥٨٧ | ٢٢٠٧٦ | ١٢٣,٦ | ٢,٧ |
| كندا | ٢٢١١٨٦ | ٣٠٦٤ | ١٥٢٦٨٩ | ١,٤ | ٢,٠ |
| الولايات المتحدة الامريكية | ٣٤٠٠٠٠ | ٤١٩٦٧ | ٢٢٢٢٠٠ | ١٥٣,٠ | ١,٩ |

(*) من إحصاءات الإدارة العامة للمرور عام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م)
(**) من Statistics Of Road Traffic Accidents 1999

١ . ٢ . ٣ مؤشر ضحايا حوادث المرور بالنسبة إلى عدد السكان:

إذا كان تقدير عدد سكان المملكة في عام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م) هو ٢٠٨٤٦٨٨٤ نسمة، وكان تقدير عدد المصابين الفعلي، وتقدير عدد القتلى الفعلي في حوادث المرور بناء على إحصاءات الإداراة العامة للمرور وبيانات المستشفيات في هذه السنة هو ٢٥٣٤١ مصاباً و ٨٠٧٦ قتيلاً، وإذا كان عدد الحوادث المسجلة في الإداراة العامة للمرور لهذا العام هو ٢٨٠٤٠١ حادث مرور، فان عدد الحوادث لكل ١٠٠٠٠ نسمة يصبح ٥,١٣٤ حادث، وعدد المصابين لكل ١٠٠٠٠ نسمة يكون ٢,١٢ من المصابين، وعدد القتلى لكل ١٠٠٠٠ نسمة هو ٩,٣ قتلى. بمعنى آخر أنه لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكان المملكة فان حوالي ١٣٥ شخصاً منهم يشترون في حوادث مرور، يتبع عنها ١٢ مصاباً تقريباً وحوالي ٤ من القتلى.

والجدول رقم (٨) يوضح معدلات عدد المصابين الفعلي وعدد المتوفين الفعلي بالنسبة إلى عدد السكان حسب مناطق المملكة.

وبمقارنة مؤشرات المصابين والقتلى بالنسبة لعدد السكان في المملكة بمثيلاتها في بعض الدول الأخرى، فالجدول رقم (٩) يوضح ذلك، حيث يتضح من الجدول أن معدل عدد القتلى إلى كل ١٠٠٠٠ نسمة في المملكة حوالي ٣٩ قتيلاً، أي حوالي ٦ أمثال نظيره في بريطانيا وحوالي ٣ أمثال نظيره في كندا وحواليضعف عما هو في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يدل على ارتفاع هذا المؤشر في المملكة.

١ . ٢ . ٤ مؤشر ضحايا حوادث المرور بالنسبة إلى عدد السيارات

الاعتماد الكلى على السيارة الخاصة في المملكة، جعلها من الضروريات، وأدى إلى ارتفاع معدل ملكية السيارة في المملكة إلى ٢١١

الجدول رقم (٨) عدد المصابين والوفيات بسبب حوادث المرور لكل ١٠٠٠ نسمة حسب المناطق في المملكة لعام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م)

| المنطقة | تقدير عدد السكان حسب المناطق | تقدير العدد الفعلي للمناطق | تقدير العدد الفعلي للمصابين | تقدير العدد الفعلي للوفيات | عدد المصابين لكل ١٠٠٠ نسمة | عدد الوفيات لكل ١٠٠٠ نسمة |
|-----------------|------------------------------|----------------------------|-----------------------------|----------------------------|----------------------------|---------------------------|
| الرياض | ٤٧٣٠٣٣٠ | ٣٩٩٢ | ١٥٧٩ | ٨,٤ | ١٠ | ٣,٣ |
| مكة المكرمة | ٥٤٤٨٧٧٣ | ٨٥٤٣ | ٢١٤٢ | ١٥,٧ | ٥ | ٣,٩ |
| المنطقة الشرقية | ٣٠٠٨٩١٣ | ٣٠١٣ | ١٠١٩ | ١٠,٠ | ٩ | ٣,٤ |
| المدينة المنورة | ١٣٧٨٨٧٠ | ٨٩٣ | ٦٠١ | ٦,٥ | ١٢ | ٤,٤ |
| القصيم | ٩٧٩٨٥٨ | ١٣١٢ | ٣٧١ | ١٣,٤ | ٦ | ٣,٨ |
| تبوك | ٥٩٣٧٠٦ | ٧٤٧ | ٢٦٣ | ١٢,٦ | ٨ | ٤,٤ |
| عسير | ١٦٣٧٤٦٤ | ١٣٧٦ | ٨٦٠ | ٨,٤ | ١٠ | ٥,٣ |
| الباحة | ٤٧٦٣٨٢ | ٩٣٧ | ١٥٠ | ١٩,٧ | ٤ | ٣,١ |
| الحدود الشمالية | ٢٤٩٥٤٤ | ١٠٦٢ | ٢١٩ | ٤٢,٦ | ١ | ٨,٨ |
| الجوف | ٣٥٤٤٥٠ | ٨٥٥ | ١٦٥ | ٢٤,١ | ٢ | ٤,٧ |
| حائل | ٥١٩٩٨٤ | ٢٩٠ | ٢٢٢ | ٥,٦ | ١٣ | ٤,٣ |
| نجران | ٣٨٥٥٨٨ | ٨٨٦ | ١٥٥ | ٢٣,٠ | ٣ | ٤,٠ |
| جازان | ١٠٨٣٠٢٢ | ١٤٣٥ | ٣٣٠ | ١٣,٢ | ٧ | ٣,٠ |
| المجموع | ٢٠٨٤٦٨٨٤ | ٢٥٣٤١ | ٨٠٧٦ | ١٢,٢ | | ٣,٩ |

ملاحظة: م تعني مكرر

**الجدول رقم (٩) مقارنة ضحايا حوادث المرور بالنسبة للسكان في المملكة^(*)
بمشيلاتها في بعض الدول الأخرى^(**)**

| الدولة | عدد السكان | عدد المصاين القتلى | عدد المصاين لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة | عدد المصابين لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة | عدد القتلى لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة |
|----------------------------|------------|-----------------------|--------------------------------|---------------------------------|-------------------------------|
| المملكة العربية السعودية | ٢٠٨٤٦٨٨٤ | ٢٥٣٤١ | ٨٠٧٦ | ١٢١,٦ | ٣٨,٧ |
| بريطانيا | ٥٧٣٣٤٠٠٠ | ٣٢٣٩٤٥ | ٣٥٩٩ | ٥٦٥,٠ | ٦,٣ |
| بلجيكا | ١٠١٩٠٠٠ | ٦٩٥٤٣ | ١٣٦٤ | ٦٨٢,٥ | ١٣,٤ |
| النetherlands | ٥٢٩٥٠٠٠ | ٩٦١٧ | ٤٨٩ | ١٨١,٦ | ٩,٢ |
| فنلندا | ٥١٤٧٠٠٠ | ٨٩٥٧ | ٤٣٨ | ١٧٤,٠ | ٨,٥ |
| فرنسا | ٥٨٧٢٣٠٠٠ | ١٦٩٥٧٨ | ٧٩٨٩ | ٢٨٨,٨ | ١٣,٦ |
| المانيا | ٨٢٠٦١٠٠٠ | ٥٠١٠٩٤ | ٨٥٤٩ | ٦١٠,٦ | ١٠,٤ |
| ايطاليا | ٥٧٥٢٣٠٠٠ | ٢٧٠٩٦٢ | ٦٢٢٦ | ٤٧١,٠ | ١٠,٨ |
| لوکسمبورج | ٤٢٤٠٠٠ | ١٤٩٩ | ٦٠ | ٣٥٣,٥ | ١٤,٢ |
| اسبانيا | ٣٩٣٤٨٠٠٠ | ١٢٥٢٤٧ | ٥٦٠٤ | ٣١٨,٣ | ١٤,٢ |
| السويد | ٨٨٤٨٠٠٠ | ٢٠٨١٠ | ٥٣٧ | ٢٣٥,٢ | ٦,١ |
| النرويج | ٤٤٠٥٠٠٠ | ١١٨٢٣ | ٣٠٣ | ٢٦٨,٤ | ٦,٩ |
| سويسرا | ٧٠٨٩٠٠٠ | ٢٧٢٨٦ | ٥٨٧ | ٣٨٤,٩ | ٨,٣ |
| كندا | ٣٠٢٨٧٠٠٠ | ٢٢١١٨٦ | ٣٠٦٤ | ٧٣٠,٣ | ١٠,١ |
| الولايات المتحدة الامريكية | ٢٦٧٨٥١٠٠٠ | ٣٤٠٠٠٠ | ٤١٩٦٧ | ١٢٦٩,٤ | ١٥,٧ |

المصدر : (*) من إحصاءات الإداره العامة للمرور عام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م).
 Statistics Of Road Traffic Accidents من ١٩٩٩ (**)

سيارة لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان ، حيث أن السيارة الخاصة هي الوسيلة الأكثر توفرًا من وسائل النقل ، سواء كانت وسائل نقل عامة داخل المدن (حافلات أو ليموزين) أو سيارات نقل خاصة .

والجدول رقم (١٠) يوضح معدلات عدد المصابين الفعلي وعدد المتوفين الفعلي في حوادث المرور لكل ١٠٠٠ سيارة ، حيث نلاحظ من الجدول أن معدل عدد المصابين الفعلي لكل ١٠٠٠ سيارة في المملكة قد وصل إلى ما يقارب ٥٨ مصاباً ، وأن معدل عدد المتوفين الفعلي لكل ١٠٠٠ سيارة كان ١٨ قتيلاً تقريباً .

وبمقارنة ضحايا حوادث المرور حسب عدد السيارات ببعض الدول ، يتضح مدى خطورة حوادث المرور في المملكة ، فمن الجدول رقم (١١) يتبين أن معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ سيارة في المملكة يعادل أكثر من ٧ أمثال نظيره في بريطانيا ، كما أنه يعادل خمسة أمثال نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يدل على خطورة حوادث المرور التي تقع على طرق المملكة ، حيث أن كل ١٠٠٠ سيارة تشتراك في حوادث المرور في المملكة ينتج عنها ما يقارب ٥٨ مصاباً و ١٠ قتلى (أنظر جدول رقم ١١) .

**الجدول رقم (١٠) عدد المصابين والموفين الفعلي في حوادث المرور بالنسبة
لعدد السيارات في المملكة حسب المناطق لعام ١٤٢١ هـ**

| الترتيب | عدد الوفيات لكل ١٠٠٠ سيارة | الترتيب | عدد المصابين لكل ١٠٠٠ سيارة | تقدير العدد الفعلي للوفيات | تقدير العدد الفعلي للمصابين | تقدير عدد السيارات حسب المناطق | المنطقة |
|---------|----------------------------------|---------|-----------------------------------|-------------------------------|--------------------------------|--------------------------------------|-----------------|
| ١١ | ١٤,٨ | ١١ | ٣٧,٥ | ١٥٧٩ | ٣٩٩٢ | ١٠٦٤٣٢٤ | الرياض |
| ٩ | ١٧,٥ | ٦ | ٧٠,٠ | ٢١٤٢ | ٨٥٤٣ | ١٢٢٠٥٢٥ | مكة المكرمة |
| ١٠ | ١٥,٤ | ٩ | ٤٥,٥ | ١٠١٩ | ٣٠١٣ | ٦٦١٩٦١ | المنطقة الشرقية |
| ٧ | ١٩,٨ | ١٢ | ٢٩,٤ | ٦٠١ | ٨٩٣ | ٣٠٣٣٥١ | المدينة المنورة |
| ١ | ١٧٢,١ | ١ | ٦٠٨,٦ | ٣٧١ | ١٣١٢ | ٢١٥٥٧ | القصيم |
| ٦ | ٢٠,١ | ٨ | ٥٧,٢ | ٢٦٣ | ٧٤٧ | ١٣٠٦١٥ | تبوك |
| ٤ | ٢٣,٩ | ١٠ | ٣٨,٢ | ٨٦٠ | ١٣٧٦ | ٣٦٠٢٤٢ | عسير |
| ١٢ | ١٤,٣ | ٥ | ٨٩,٤ | ١٥٠ | ٩٣٧ | ١٠٤٨٠٤ | الباحة |
| ٢ | ٣٩,٩ | ٢ | ١٩٣,٤ | ٢١٩ | ١٠٦٢ | ٥٤٩٠٠ | الحدود الشمالية |
| ٥ | ٢١,٢ | ٤ | ١٠٩,٦ | ١٦٥ | ٨٥٥ | ٧٧٩٧٩ | الجوف |
| ٨ | ١٩,٤ | ١٣ | ٢٥,٤ | ٢٢٢ | ٢٩٠ | ١١٤٣٩٦ | حائل |
| ٣ | ٣١,٩ | ٣ | ١٨٢,٤ | ١٥٥ | ٨٨٦ | ٤٨٥٨٤ | نجران |
| ١٣ | ٦٩ | ٧ | ٦٠,٢ | ٣٣٠ | ١٤٣٥ | ٢٣٨٢٦٥ | جازان |
| | ٦٣ | | ٥٧,٦ | ٨٠٧٦ | ٢٥٣٤١ | ٤٤٠١٥٠٣ | المجموع |

**الجدول رقم (١١) مقارنة ضحايا حوادث المرور في المملكة^(*)
بمشيلاتها في بعض الدول الأخرى^{(**) (***)}**

| الدولة | عدد السيارات لكل ١٠٠٠٠ من السكان ^(١) | عدد السيارات كل ١٠٠٠ سيارة | عدد المصايبن كل ١٠٠٠ سيارة | عدد القتلى | عدد المصايبن | عدد الوفيات كل ١٠٠٠ سيارة |
|----------------------------|---|----------------------------|----------------------------|------------|--------------|---------------------------|
| المملكة العربية السعودية | ٤٤٠١٥٠٣ | ٤٠٧٦ | ٨٠٧٦ | ٢٥٣٤١ | ٢١١ | ١٠,٠ |
| بريطانيا | ٢٦٩٨٩٠٠ | ١٢٠,٠ | ٣٥٩٩ | ٣٢٣٩٤٥ | ٤٧٥ | ١,٣ |
| بلجيكا | ٥٠٩٠٥٦٤ | ١٣٦,٦ | ١٣٦٤ | ٦٩٥٤٣ | ٥٣٥ | ٢,٨ |
| الدنمارك | ٢٢٠١٩٠٩ | ٤٣,٧ | ٤٨٩ | ٩٦١٧ | ٤٤٠ | ٢,١ |
| فنلندا | ٢٢٧٠٥٢٠ | ٣٧,٨ | ٤٣٨ | ٨٩٥٧ | ٤٤٩ | ١,٧ |
| فرنسا | ٣١٢٢٠٢٩ | ٥٣,١ | ٧٩٨٩ | ١٦٩٥٧٨ | ٥٠٤ | ٢,٩ |
| المانيا | ٤٦٤٨٨٥٠٢ | ١٠٧,٨ | ٨٥٤٩ | ٥٠١٠٩٤ | ٦٠٤ | ١,٦ |
| ايطاليا | ٣٨٥٨٦٠٠ | ٧٠,٢ | ٦٢٢٦ | ٢٧٠٩٦٢ | ٦٥٧ | ١,٧ |
| لوكمبورج | ٢٦٢٧٤١ | ٥٧,١ | ٦٠ | ١٤٩٩ | ٦٩٦ | ١,٩ |
| اسبانيا | ١٩١٦٧٧٦٩ | ٦٥,٣ | ٥٦٠٤ | ١٢٥٢٤٧ | ٥٤١ | ٢,٨ |
| السويد | ٤٠٥٢٥٤٧ | ٥١,٤ | ٥٣٧ | ٢٠٨١٠ | ٥٠٨ | ١,٢ |
| النرويج | ٢٢١٣٧٠١ | ٥٣,٤ | ٣٠٣ | ١١٨٢٣ | ٥٦٣ | ١,٤ |
| سويسرا | ٤٣٣٥٧٧٢ | ٦٢,٩ | ٥٨٧ | ٢٧٢٨٦ | ٦١٣ | ١,٤ |
| كندا | ١٧٣٩٧٣٣٤ | ١٢٧,١ | ٣٠٦٤ | ٢٢١١٨٦ | ٥٩٤ | ١,٦ |
| الولايات المتحدة الامريكية | ٢١١٥٧٩٨٧٤ | ١٦٠,٧ | ٤١٩٦٧ | ٣٤٠٠٠٠ | ٧٦٨ | ٢,٠ |

المصدر : (*) من إحصاءات الإدارة العامة للمرور عام ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م) .

(**) من Statistics Of Road Traffic Accidents 1999

(١) من Road Accidents , GB1999

الخاتمة

تشير الإحصاءات المرورية إلى أن هناك تزايداً وارتفاعاً كبيرين في معدلات حوادث السير في المملكة، وبمقارنة الأرقام الإحصائية بمثيلاتها في بعض الدول الصناعية، يتضح أن الخسائر البشرية الناتجة عن حوادث السير سواء في الوفيات أو الإصابات مرتفعة ومخيفة، وعليه يتطلب الأمر إجراء الدراسات المرورية لتدعم جوانب السلامة المرورية في المملكة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال والمحافظة على ثروات الوطن من أن تهدر وتفقد بلا طائل أو عائد من ورائها، خاصة شباب هذه الأمة الذين هم عمادها وعدتها للمستقبل الزاهر بإذن الله تعالى.

فلو تبنت الجهات المعنية بسلامة المرور هدفاً إستراتيجياً يرمي إلى تقليل عدد الوفيات والإصابات الناتجة عن حوادث السيارات لكي يصل مثلاً في عام ١٤٣٠هـ (٢٠١٠م) بقدر نصف عدد وفيات وإصابات أسوأ معدل خمس سنوات في تاريخ حوادث المرور في المملكة، ومقارنة عدد إصابات ووفيات حوادث المرور كل عام بالمعدل الذي تم تحديده، لمعرفة مقدار التحسن في مستوى السلامة المرورية ، ففي بريطانيا على سبيل المثال جعلت متوسط الإصابات المرورية للفترة الممتدة من عام ١٩٨١م إلى عام ١٩٨٥م أساساً لهدف قومي يتطلع إلى تقليل عدد إصابات المرور بما يعادل الثلث بحلول عام ٢٠٠٠م ، وفي عام ١٩٩٩م تبنت الجهات المرورية في بريطانيا هدفاً إستراتيجياً آخر يهدف بشكل خاص إلى تخفيض عدد الوفيات التي تحدث ضمن فئة الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٩ سنة، وذلك في وثيقة أطلق عليها «طرق أكثر سلامة لأي شخص» ، واعتبرت إحصائية سنة ١٩٩٩م هي سنة المقارنة ، واتخذت

السويد برنامجاً يسمى (Vision Zero) يهدف إلى عدم وجود إصابات بليغة أو قتلى في حوادث المرور، كذلك في عام ١٩٩٧ م وصلت سويسرا إلى أقل عدد ممكن من قتلى حوادث المرور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أما اليابان فتعتبر أنها قد وصلت بالفعل إلى هدف تقليل قتلى حوادث المرور مع بداية القرن ٢١ الميلادي ، وسجلت استراليا أدنى معدل لقتلى حوادث المرور بالنسبة لعدد السيارات المسجل في عام ١٩٩٧ .

وتهدف هولندا إلى تقليل عدد قتلى حوادث المرور إلى النصف مقارنة بعام ١٩٨٦ م وذلك مع بداية القرن ٢١ الميلادي ، وعملت ألمانيا على تخفيض قتلى حوادث المرور بمعدل ٢٤٪ ما بين عامي ١٩٩١ م ، ١٩٩٧ م ، كما وصلت فنلندا إلى هدفها الذي وضعته بتقليل عدد قتلى حوادث المرور إلى النصف بنهاية عام ١٩٩٠ م ، وتهدد الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة نسبة استخدام حزام الأمان لجميع مستخدمي السيارات إلى ٩٠٪ وذلك بحلول عام ٢٠٠٥ م مقارنة بعام ١٩٩٤ م (Road Safety Vision.1998)

وبذلك نجد أن أغلب الدول قد وضعت لها استراتيجيات وخطط قومية تتبعها وتعمل على تحقيقها من أجل تقليل حوادث الطرق ومن ثم خفض عدد المصابين والقتلى من جراء هذه الحوادث ، وهذا ما يدفعنا بالمثل ونحن نحافظ على ممتلكات وطننا العزيز من انتهاء سياسة تعامل على الحفاظ على ثروة الوطن من شباب وعائد قومي يروح هباء وتحصده السيارات كل عام .

المراجع

أولاًً: المراجع العربية:

الإدارة العامة للمرور (٢٠٠١م). وزارة الداخلية، إحصائية عام ١٤٢١هـ، الرياض.

عبد العال، جمال عبد المحسن (١٤١٨هـ / ١٩٩٨م). «الحوادث المرورية والعناصر الحاكمة لها»، الندوة العلمية الأربعون، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

الغامدي، علي سعيد (١٤١٨هـ / ١٩٩٨م). «الأسباب والأثار لحوادث المرور في المملكة العربية السعودية»، المؤتمر الوطني الأول للسلامة المرورية، وزارة الداخلية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا، الرياض.

_____ (١٤١٨هـ / ١٩٩٨م). «تقنية المستقبل في مواجهة مشكلة المرور»، الندوة العلمية الأربعون، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

مصلحة الإحصاءات (د. ت). «الخصائص السكانية لسكان المملكة العربية السعودية - من واقع البحث الديموغرافي لعام ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م)»، الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Homburger, W . , et al. (1996) , Fundamentals Of Traffic Engineering , Editions

Institute Of Transportation Studies, University Of California
, Berkeley.

Fazlur Rahman, Ragnar Andersson, and Leif Svanstrom,
(1998), -Health Impact Of Injuries : A Population –
Based Epidemiological Investigation in a Local
Community Of Bangladesh – , Journal of Safety
Research , Vol.29 ,

No. 4 , National Safety Council and Elsevier Science Ltd.
Road Accidents in Great Britain , (1999) , The Casualty Report
, Department Of The Environment , Transport And The
Regions , London .

Road Safety Vision , Annual Report , (1998) , Canadian Council
Of Motor Transport Administrators .

Statistics Of Road Traffic Accidents In Europe And North
America ,(1999) , Vol. XLIV , United Nations , New
York and Geneva .

Tessmer, J. (1999) , - Comparing International Crash Statistics,
Research

Note, National Highway Traffic Safety Administration, US
DOT.

الإحصاء المروري: المعايير والافتراضات الأساسية

المقدم د. مرضي بن مرضي راضي المالكي

٢. الإحصاء المروري:

المعايير والافتراضات الأساسية

موضوع هذه الدراسة هو التعريف بإجراءات الرصد الإحصائي المناسب للحوادث المرورية وأهم المعايير التي تساعد المهتمين بالابحاث الأمنية والمرورية في اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب لبيانات أبحاثهم والتعريف بكيفية الاستفادة من البرامج الإحصائية في إنشاء قاعدة بياناتأمنية ومرورية .

وتكتسب أهميتها من تحديدها للإجراءات التي يجب اتباعها عند رصد الحوادث المرورية إحصائياً ومعايير استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لمواضيع الأبحاث المرورية ، الأمر الذي يسهم في مساعدة الباحثين في اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب لبيانات بحوثهم وعلى الرصد الإحصائي الصحيح والمناسب لقاعدة البيانات المرورية المقترنة .

٢. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتطلب الإدارات الأمنية بصفه عامه وإدارات المرور بصفه خاصة كثيراً من المعلومات عن القيم الزمنية والمكانية وعن سمات وخصائص مرتكبي تلك الحوادث إلا أنه وعلى الرغم من وجود هذا الكم الهائل من المتغيرات التي لو أحسن استخدامها لتمكننا من معالجة كثير من القضايا والمشكلات الأمنية ولكن مع هذا الكم من المتغيرات المؤثرة في العملية الأمنية عامة والعملية المرورية خاصة نجد أن عالمنا العربي يهمل من البيانات والتي عادة ما يمكن رصدها عند وقوع الحوادث أو بعد وقوع الحوادث وإرتکابها،

فالمتتبع للنشرات الإحصائية في الأعمال الأمنية يجد الكتب والدوريات الإحصائية والتي لا تعدو كونها بيانات أرشيفية ورصد إحصائي لما وقع من حوادث لا تخضع بأي شكل من الأشكال للمعالجات البحثية التي تعالج مشكلاتها وتحد منها مستقبلاً. فرغم وجود الكم الهائل من البيانات عن الحوادث إلا أنه ولعدم وجود قاعدة بيانات أمنية ومرورية يجعل إمكانية معالجتها المستقبلية علمياً مستحيلة ، والدليل أن هنالك من الباحثين المهتمين بالقضايا الأمنية من يرغبون في الحصول على بعض هذه البيانات نجدهم يصدرون عدم إمكانية الحصول عليها ، مع وجود شريحة كبيرة من الأكاديميين الذين يسعون جاهدين لمعالجة قضايا أمنية من خلال إثارة المشكلات المرورية ، إلا أننا نجدهم يعتمدون في جمع بياناتهم على أنفسهم مع أن هذه البيانات التي يحتاجونها كان بالإمكان توفرها لدى إدارات الأمن ، إن علم الإحصاء وأساليبه المختلفة لا يمكن أن يساهم في الحد من المشكلات الأمنية والمرورية دون وجود قاعدة بيانات تخضع متغيراتها للتحليل الإحصائي فعلى سبيل المثال لا الحصر هنالك التنبؤ الإحصائي (Forcastig) كأسلوب إحصائي حديث لا يمكن استخدامه والتعریف بمستقبل مشكلة من مشكلات المرور إذا لم يكن لدينا بيانات (Data) مسبقة عن تلك الظاهرة ومن هذا المنطلق بدأ إهتمام الباحث بهذا الموضوع ، والذي سعى من خلاله إلى تشخيص الواقع من أجل الوصول إلى معايير يمكن الاعتماد عليها في عملية الرصد الإحصائي المناسب . وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي :

ما هي الإجراءات التي يجب إتباعها عند رصد الحوادث المرورية إحصائياً؟ وما هي أهم المعايير التي تساعد المهتمين بالأبحاث الأمنية والمرورية في اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب لبيانات بحثهم؟ وما

هي الكيفية التي يمكن الإستفادة من برامج الحزم الإحصائية في إنشاء قاعدة بيانات أمنية ومرورية؟ .

وبصورة أكثر وضوحاً فإن الباحث من خلال هذا البحث سوف يجيب عن الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما هي إجراءات الرصد الإحصائي المناسب للحوادث المرورية؟
- ما أهم المعايير التي تساعد الباحثين في الدراسات الأمنية عامة والدراسات المرورية خاصة على اختيار الأسلوب الإحصائي؟
- ما هي البرامج الإحصائية التي تسهم في إنشاء قاعدة بيانات أمنية ومرورية.

٢ . أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي :

التعریف بإجراءات الرصد الإحصائي المناسب للحوادث المرورية، وأهم المعايير التي تساعد المهتمين بالأبحاث الأمنية والمرورية في اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب لبيانات أبحاثهم، والتعریف بكيفية الإستفادة من البرامج الإحصائية في إنشاء قاعدة بيانات أمنية ومرورية، ولتحقيق هذا الهدف العام سوف تتركز هذه الدراسة على تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- أ- تحديد إجراءات الرصد الإحصائي المناسب للحوادث المرورية .
- ب- تحديد أهم المعايير التي تساعد الباحثين والمهتمين بالمشكلات الأمنية والمرورية في اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب لبيانات أبحاثهم من خلال ما توصل إليه المختصون على اختلاف مشاربهم في مجال الإحصاء وطرق البحث .

جـ- التعرف على البرامج الإحصائية التي تسهم في إنشاء قاعدة بيانات
أمنية ومرورية .

ونظراً لما قدمته الحضارة الإنسانية من إبداع وتفوق في كافة المجالات العلمية ، والإحصاء من هذه العلوم التي نالت نصيبها على مر العصور ، وحيث أن هذا البحث يتناول الإحصاء المروري لكونه وسيلة رئيسة لتحليل البيانات وأداة أساسية لا غنى عنها لأي باحث في الشؤون الأمنية والمرورية يعتمد منهج دراسته على عملية تحليل البيانات ، وتتوقف مصداقية نتائج بحثه على الرصد الإحصائي المناسب واختياره للأسلوب الإحصائي ، فقد تكون جميع مراحل جمع البيانات صحيحة ، ولا يتخللها أي ثغرات يمكن أن تؤثر في مصدقتيها ، ولكن هذه البيانات تكون بدون فائدة إذا لم تستشر بالشكل الصحيح ، وبذلك قد تعطي نتائج خاطئة إذا لم يكن الباحث على رؤية ومعرفة تامة بالأساليب الإحصائية المناسبة لبحثه ، فالمعاجلات الإحصائية تمثل مكاناً بارزاً في البحوث العلمية بصفه عامة والبحوث الأمنية بصفه خاصة باعتبارها أداة أو وسيلة من وسائل البحث لتحقيق أهدافه ، و اختيار فرضه ، أو الإجابة عن تساؤلاته . ومن المعلوم أنه في حالة استخدام هذه الأداة أو الوسيلة الاستخدام الصحيح ، فإن النتائج يمكن الاعتماد عليها ، أما إذا أساء الباحث استخدام هذه الأداة أو الوسيلة فإنه يحصل في الغالب على نتائج مضللة ، لذا فإن البحث الجيد يبني على تحليل إحصائي جيد ، والتحليل الإحصائي الجيد يقود لتنتائج جيدة ، يمكن الاعتماد عليها .

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية الدراسة في التعريف بالإجراءات التي يجب اتباعها عند رصد حوادث المرورية إحصائياً ومعايير استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لمواضيع الأبحاث المرورية ، يسهم في مساعدة

الباحثين في اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب لبيانات بحوثهم وعلى الرصد الإحصائي الصحيح والمناسب لقاعدة البيانات المروية المقترحة .

٢ . ٣ مصطلحات الدراسة

اشتقت من الفعل المضارع ي حصي ، والفعل الماضي أحصى ، وقد وردت مشتقاتها في آيات من كتاب الله الكريم . وقد جاء ذكرها لتشير إلى الحصر والعدد ، كما في الآية : ﴿ ... وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُو هَا ... ﴾ (سورة إبراهيم) ، والآية ﴿ ... أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ ... ﴾ (سورة المجادلة) ، والآية ﴿ ... وَأَحَاطَ بِمَا لَدِيهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ... ﴾ (سورة الجن) (الشرييني . ١٩٩٠ م، ص ١٥) .

« ويعتبر اللفظ إحصاء من الألفاظ القدية والكلمة الانجليزية (Statistics) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Status) وهي تعني الدولة . لقد عرفت الإحصاءات (التعدادات) من قديم الأزلمنة حيث كانت تستخدم لأغراض حربية وحزبية حتى تتمكن كل دولة من تكوين جيش قوي يستطيع الدفاع عن حدودها ، وكذلك حتى تتمكن الدولة من فرض الضرائب وتجمیع الأموال الالازمة لتمويل الجيش وإدارة شئون البلاد . ثم توسيع عمليات التعداد والإحصاءات لتشمل بيانات المواليد والوفيات ، والإنتاج والاستهلاك» (عدنان وأخرون ، ١٤١٩ هـ ، ص ١) .

وعلم الإحصاء هو : ذلك العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويتها وتحليلها بقصد الوصول إلى نوع من المعرفة أو إتخاذ قرارات عندما تسود ظروف عدم التأكيد وبشكل عام فإنه يمكن تقسيم هذا العلم إلى :

- الإحصاء الوصفي : وهو ما يتعلق بتلخيص البيانات ووصفها .
- الإحصاء الإستدلالي : وهو ما يتعلق بعملية إتخاذ القرارات بشأن المجتمعات التي جمعت عنها هذه البيانات . (شفيق، ١٩٩٢ م، ص ٧).

٣. ١. الأساليب الإحصائية

عرفها (زيتون، ١٤٠٤ هـ، ص ١٣) بأنها : (فرع من الدراسات الرياضية يهتم بالأساليب الإحصائية التي تشتمل على جمع المعلومات والبيانات العديدة لظاهرة ما ، وتبينها وعرضها ، وتحليلها بشكل يساعد على وصفها أو التعرف عليها ، ثم إستخلاص النتائج ووضع التوصيات المناسبة) .

أما (هويل، ١٩٨٤ م، ص ٣) فقد عرفها بأنها : (طرق إستخلاص نتائج ختامية حول مجتمعات بواسطة عينات) .

ويميل الباحث إلى تعريف الإحصاء المروري إجرائياً : بأنها الطريقة الإحصائية أو الحسابية التي يستخدمها الباحث في معالجة بياناته العددية للمشكلات الأمنية والمرورية وتحليلها بهدف الوصول إلى النتائج وإتخاذ القرارات بشأنها .

ويؤكد الباحث الحالي ويتفق مع ما وصل إليه علماء القياس بأن كل ما يوجد يمكن قياسه بقدر وأن أي علم يقاس بقدر تطور رياضيته وأن الذي يميز العلوم الإنسانية عن العلوم الطبيعية هو أن العلوم الطبيعية تقوم على خلاصة المنهج العلمي الذي يستخدم فيه ثلاث محاور :

- النواحي الكمية
- النواحي الكلية
- النواحي الموضوعية

- ١ - النواحي الكمية : وهي عمليات التكميم والقياس بحيث يرمز للأشياء برموز رقمية يمكن إيجاد العلاقات فيما بينها بطرق حسابية وكلما رقمناها سهل قياسها ، وكلما أمكن إيجاد العلاقات بين متغيراتها وهذا ما يتصور في الأشياء الكيفية .
- ٢ - النواحي الكلية : أي القدرة على التعميم في حق الأشياء المتشابهة ذات الطابع الواحد، إذ يمكن إلى درجة كبيرة جداً أن نطبق على الكل ما طبقناه على الجزء الخاضع للتجربة .
- ٣- النواحي الموضوعية : وفي العلوم الطبيعية ندرس الأشياء بسيطرة التفكير الوضعي والذي يقترب من الموضوعية بدرجة كبيرة .
وكذلك العلوم الإنسانية تقوم على نفس المحاور الثلاثة أعلاة والإحصاء يلعب دوراً أساسياً في تلك المحاور ولكن يواجهه في بعض الأحيان باتهامات كثيرة منها ما ورد على لسان الرئيس السابق لمكتب التربية الدولي في جنيف بقوله في كتابه (إحصاءات مطبقة على العلوم الاجتماعية بالجملة التالية) «إذا كان صحيحاً أن الإحصاء هو الطريقة العصرية للكذب ، فمن الضروري إذا معرفة كيفية استخدامه لكي لا نقع في فخاخة ونتمكّن من إعادة الحقيقة إلى نصابها . (وهبه ، ١٩٩٨ م ، ص ٨١) .
وليس الإتهام الضمني الذي تحمله العبارة السابقة موجهاً إلى الإحصاء بصفته تقنية رياضية بقدر ما هو موجه في حقيقة الأمر إلى الإستخدام المتطرف والبالغ فيه لهذه التقنية دون الأخذ بعين الإعتبار مقوماتها ووظائفها وأفقها وحدودها وضوابطها ، لأن الظاهرة الإنسانية جزء من الذات ، فالباحث هو الإنسان والمبحث هو الإنسان ، وكيف يكون موقف الباحث الذي يدرس ذاته ، في نظم سيل هادر من العلاقات الاجتماعية والإنسانية المليئة بالألام والأمال والمفاهيم والتصورات .

إن الظاهرة الإنسانية عالم مجھول يحمل أبعاداً غائبة بخلاف الظاهره الطبيعية فإنها عالم مكشوف معروف لكننا نتعامل مع جزئيات واضحة قابلة للقياس والتعميم، وعليه فإن التقدم العملي والتراث المعرفي في العلوم الطبيعية لا يمكن أن يوازيه التراكم المعرفي في العلوم الإنسانية والتي تفتقد حيادية الباحث الذي لا يمكن أن يكون حيادياً. بل إذا قال أنا حيادي فقد إتخذ موقفاً وإذا سكت اتخد موقفاً وهكذا ... ومع ذلك فإنه لابد أن يكون هناك تراكم معرفي في العلوم الإنسانية قد يستخدم الإحصاء جزءاً منه مما يعني أن الباحث لا يغلب الإحصاء أو الدراسات أو البحث ذات الطابع الإحصائي وإنما يدعو للمزاوجة بين الدراسات النظرية والإحصائية لأن كل دراسة إحصائية لابد أن تكون مبنية على أسس نظرية مع تحذيره في التعامل مع الإحصاء ومثل ذلك أن يجد الباحث علاقة ارتباطية أو فروقاً ذات دلالة ... الخ ويؤكد فوراً تلك العلاقة أو تلك الفروق وإنما نسبتها في ضوء العديد من الضوابط الإحصائية ومنها حجم الأثر والعديد من المفاهيم ذات العلاقة ، والتي سعى الباحث إلى وضع معايير لها إضافة إلى المعايير التي يستند إليها الباحث في اختياره وتحديده للأسلوب الإحصائي المناسب لبيانات بحثه .

٤ . الإطار النظري والدراسات السابقة

لقد عرفت الإحصاءات (التعدادات) من قديم الأزمنة ، حيث كانت تستخدم لأغراض حربية وضرورية ، لتمكن كل دولة من تكوين جيش قوي يستطيع الدفاع عن حدودها ، وكذلك وحتى تتمكن الدولة من فرض الضرائب وجمع الأموال وحصر الاستهلاك .

وفي صدر الإسلام كان الجيش المسلم يقوم بعمل إجراءات لمعرفة عدد أفراد جيش الأعداء، وزادت أهمية الإحصاءات في القرن الثامن عشر وخاصة بعد ظهور الثورة الصناعية حينما أيقن رجال الأعمال بضرورتها من أجل اتخاذ قرارات سليمة (مرسي وأخرون، ١٩٨٥ م).

وقد عرف (ماضي وأخرون، ١٩٩٩ م، ص ٩) علم الإحصاء : « بأنه هو مجموعة الصيغ والأساليب التي يمكن بواسطتها تلخيص قواعد البيانات في مقاييس كمية يمكن على أساسها اتخاذ قرارات حول المجتمع المسحوب منه هذه البيانات ، وي تعرض علم الإحصاء أيضاً لأساليب جمع وتنظيم وتبسيب وتلخيص وعرض وتحليل البيانات ، كما يعني باشتلاق واستخدام النماذج الرياضية التي تبني عليها الأساليب الإحصائية المختلفة مع عدم إغفال تلخيص الأفروضيات التي اعتمدت عليها هذه النماذج ، ويعتمد الأسلوب الإحصائي على بيانات عينة (أو أكثر) مسحوبة من مجتمع (أو أكثر) ويستخدم هذه البيانات في اتخاذ قرار متعلق بالمجتمع (أو المجتمعات) محل الدراسة .

أما (أبو عمه وأخرون، ١٩٩٠ م ، ص ٧) فقد عرف علم الإحصاء : «أنه العلم الذي يختص بالطرق العلمية لجمع البيانات وتنظيمها وتلخيصها ، وذلك عن طريق التعبير عنها أو عرضها بصورة علمية وتحليلها بغرض الوصول إلى استنتاج النتائج والقوانين التي تحكمها ، واتخاذ القرارات الملائمة لذلك».

ونجد الإشارة إلى وجود نوعين رئيين للإحصاء :

النوع الأول : الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) : ويشمل الطرق الخاصة بتنظيم البيانات ، وتلخيصها ، وعرضها في صورة جداول إحصائية ، أو رسوم بيانية ، أو أشكال هندسية ، أو

تلخيصها ، أو حساب مقاييس النزعة المركزية ، ومقاييس التشتت وغيرها من المقاييس الأخرى .

النوع الثاني : الإحصاء الإستدلالي أو الإستنتاجي (Inferential Statistics) وهو عبارة عن مجموعة الطرق العلمية التي تعمل للإستدلال على المجتمع بناءً على البيانات الإحصائية التي جمعت من عينه من هذا المجتمع وفق طرق إحصائية محددة وتشمل على عدد من المفاهيم والنظريات .

ويعتبر كثير من الباحثين الإحصاء ركيزه أساسيه من ركائز البحث العلمي ، كما أن وجود الأرقام يتطلب التفكير بأسلوب يساعد على توظيف هذه الأرقام وفق رؤيه علمية صحيحة من خلال الأساليب المناسبه ، التي تساعد في النهاية على الوصف الدقيق ، والتفسير العلمي ، وإستنتاج ما قد يطرأ على الظواهر موضع الدراسة من تطورات في المستقبل ، ومن ثم وضع الخطط العلمية لمواجهتها . (الشريم ، ١٩٨٣ م) .

٤. ٢ أهم معايير اختبار الأسلوب الإحصائي

ويتفق الباحث مع ما ذكره النجار (٢٠٠٢م) في أن أهم معايير اختيار الأسلوب الإحصائي كالتالي :

أولاًً : طبيعة توزيع المتغيرات في المجتمع الذي اختيرت منه العينة وذلك من خلال معرفة طبيعة وشكل المجتمع الأصلي من حيث :

١ - هل شكل التوزيع النظري طبيعياً؟ .

٢ - هل هو ذو نسب محددة وواضحة؟ .

٣ - هل إحصاءات العينة (مقاييس النزعة المركزية والتشتت) تعد صورة مغذية للعمليات الإحصائية للمجتمع الأصلي ؟

٤- هل التوزيع التكراري لعينة البحث متحرر من الالتواء؟ . وفي هذه الحالة تختار إحدى الطرق المعلمية لمعالجات بيانات البحث .

٥- إذا كان الباحث لا يستطيع معرفة الافتراضات الأساسية لبحثه وشكل المجتمع الأصلي له أو كان التوزيع الطبيعي غير معروف فإن على الباحث في هذه الحالة أن يستخدم إحدى الطرق اللامعلمية لتحليل بيانات البحث .

ثانياً : نوعية مستوى القياس : فالقياس بمعناه الواسع استخدام الأرقام في وصف الأحداث والأشياء ، وذلك بناءً على قواعد معينة ، وعند تغيير هذه القواعد سوف يتم الحصول على أنواع مختلفة من القياس .

١- القواعد المختلفة التي يتم استخدام الأرقام بناءً عليها ، فمثلاً عندما تستخدم الأرقام تحت قاعدة التمييز ، فإن المقياس المستخدم يساعد فقط على التمييز بين شيء وأخر ، دون تحديد المقدار أو القيمة لهذا الشيء وهكذا .

٢- الخواص الرياضية للمقياس الناتج عن استخدام الأرقام تحت هذه القواعد المختلفة .

٣- مستويات القياس .

أ- المستوى الاسمي (Nominal) : وهو أدنى مستويات القياس ، وفيه تستخدم الأعداد فقط كعناوين للتمييز بين الأشياء ، فالهدف من هذا النوع هو التصنيف فقط ، والعمل على تجميع الأشياء التي تشارك في خاصية معينة تميزها عن غيرها ، مثل (نعم أو لا) وتوجد كثير من الاختبارات الإحصائية التي يمكن استخدامها في تحليل البيانات الأسمية مثل اختبار (كا^٢) اختبار كولموجروف - سمير نوف ، اختبار فشر وغيرها .

بـ- المستوى الرتبى (Ordinal) : ويأتي هذا المستوى بعد المستوى الأسمى ، فهو يسمح بترتيب السمات دون اعتبار لتساوي الفروق بين أي رتبتين ، كما يدل على أن الشخص يتلک السمة المقاسة أكثر أو أقل مما يتلک آخر ، ولكنه لا يدل على مقدار ما يتلکه كل منهم . ويمكن أن نحسب عدد التكرارات في كل سمه ، وحساب الوسيط ، ومعلم سبيرمان لإرتباط الرتب ، وبعض اختبارات الدلالة الإحصائية مثل اختبار الوسيط . إلا أنه عندما يكون القياس رتبياً متدرجاً متصلاً مثل (أوافق بشدة ، أوافق ، لا أتفق ، لا أتفق بشدة) فبالإمكان إعطاء كل رتبة درجة وتحويل البيانات المجمعة من بيانات رتبية إلى بيانات فترية ، وإستخدام الإحصاءات المعلمية في معالجتها .

جـ- المستوى الفترى أو الفئوى (Interval) : وهذا النوع من المقاييس أدق من المقاييس السابقة ، كونه يتمتع بوحدات متساوية تمكّن من تحديد ما إذا كان شيئاً يساوي شيئاً آخر ، أو أكبر أو أصغر ، والمسافات في هذا القياس متساوية ، وتدل على مقادير متساوية . لذا يمكن جمع هذه المسافات أو طرحها ، وفي هذا المستوى من القياس يستخدم عندما يكون القياس متصلاً مثل (لا أتفق بشدة ، لا أتفق ، لا أدرى ، أتفق ، أتفق بشدة) .

دـ- المستوى النسبي (ratio) : وقد ذكر علام (١٩٨٥م) بأنه يتوفّر في هذا المستوى جميع الصفات السابقة بالإضافة إلى كون الصفر هنا صفرًا مطلقاً ، أي حقيقياً ، ويمكن في هذا المستوى القيام بالعمليات الحسابية الأربع ، واستخدم الطرق الإحصائية المعملية (بتصرف) ويستخدم هذا القياس في حالة الأطوال ، الأوزان ، الإرتفاع عن سطح البحر وهكذا .

ثالثاً : عدد العينات ونوعها وحجمها : ويكن أن يتم التحديد أكثر دقة ، وذلك بلاحظة العينات فيما إذا كانت مترابطة أم مستقلة ، وكل نوع له أسلوب إحصائي مناسب .

رابعاً : هدف فروق وتساؤلات البحث : وهنا يجب أن يسأل الباحث نفسه هل هدف البحث هو اختبار فرضيات صفرية بشأن العلاقة بين المتغيرات ؟ أم دراسة تأثير هذه المتغيرات والفرق بينها ؟ وفي هذه الحالة فإنه يستخدم اختبار (t-test) (معلمية) أو اختبار الوسيط (اللامعلمية) .

أما إذا كان الهدف دراسة العلاقة بين المتغيرات ، وليس دراسة الفروق فعلى الباحث أن يختار من الطرق الإحصائية الخاصة بإيجاد عواملات الارتباط . وذلك بعد تحديد السؤال المراد الإجابة عليه من حيث هل المطلوب معرفة :

- هل هناك علاقة بين المتغيرات ؟

- ما قوة هذه العلاقة ؟ وما طبيعتها ؟ وما هو اتجاهها ؟

خامساً : قوة الاختبار : إذا توصل الباحث بعد الأخذ بعين الاعتبار المعايير السابقة إلى اختبار واحد مناسب وهذا شيء جيد . أما إذا كان هنالك أكثر من اختبار فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار أيهم أولى في مساعدة الباحث في رفض الفرضية الصفرية ، في حالة كونها غير صحيحة ، فقوة الاختبار هي قدرة الاختبار الإحصائي على رفض الفرضية الصفرية عندما تكون في حقيقة الأمر خاطئة .

سادساً : عندما يتساوى عند الباحث أكثر من اختبار في القوة على رفض الفرضية الصفرية : وهي في حقيقة الأمر خاطئة ، فإنه من الأولى أن يتعرف على الدلالة العلمية لهذه الاختبارات (النجار ، ٢٠٠٢م) ، بتصرف .

**الجدول رقم (١) الافتراضات الأساسية للأساليب الإحصائية المناسبة
للأبحاث الأمنية والمروية : أولاً: الأساليب الإحصائية الوصفية**

| الافتراضات وشروط الاستخدام | الاختبار |
|--|---|
| <p>١ - هو متوسط المتوسطات أو المتوسط الموزون .</p> <p>٢ - يستخدم عندما يكون لدينا مجتمعين أو أكثر ويطلب البحث التعرف على المتوسط الحسابي العام للمجموعات .</p> <p>٣ - يستخدم عندما يريد الباحث وصف بياناته المعروضة</p> | ١ / ٢٤ المتوسط الحسابي العام (Grand Mean) |
| <p>١ - يفترض أن القيم المعطاة لها أوزان متساوية .</p> <p>٢ - يستخدم عندما يكون لدينا حالات فيها القيم باوزان مختلفة .</p> <p>٣ - يعد حساب المتوسط الحسابي الموزون وبناء على قيمته يتم الترتيب على حسب الأهمية للقيمة تنازلياً بحيث تعطى أكبر قيمة لمتوسط حسابي رقم (١) .</p> | ٢ / ٢٤ المتوسط الحسابي Weighed (Mean) الراجح |
| <p>١ - هو الوسط التافقي لمجموعة من قيم المتغير .</p> <p>٢ - هو مقلوب الوسط لمقاييس تلك القيم .</p> <p>٣ - يستخدم في حالة حساب متوسط المعدلات مثل معدلات المواليد ، ومعدلات الانتاج .. الخ .</p> <p>٤ - أسلوب وصفي يتعلق بوصف بيانات البحث المعروضة</p> | ٣ / ٢٤ المتوسط الحسابي التوفقي Harmonic (Mean) |

تابع جدول رقم (١) أولاً

| الافتراضات وشروط الاستخدام | الاختبار |
|--|--|
| <p>١- يعتبر أهم مقياس من مقاييس التباين لارتباطه باغلب المقاييس الإحصائية مثل (معاملات الالتواء والتفرط والارتباط والدرجات المعيارية).</p> <p>٢- له قيمتان احداهما سالبة والأخرى موجبة لأن قيمة الانحراف المعياري هي الجذر التربيعي لكل من متوسط مربعات الانحرافات عن المتوسط مطروحا من مربع متوسط الانحرافات.</p> <p>٣- يؤثر تأثيراً شديداً بالدرجات المتطرفة في التوزيع التكراري.</p> <p>٤- اذا أضيف عدد ثابت أو حذف عدد ثابت إلى درجات توزيع تكراري ، فإن قيم الانحراف المعياري لهذا التوزيع لا تتغير .</p> | ٤ / ٢٤ الانحراف المعياري Standard Deviation |
| <p>١- هو بديل المدى في حالة المشاهدات المحتوية على قيم متطرفة أو في حالة الفئات المفتوحة .</p> <p>٢- يستخدم في حالة البيانات التي يرغب الباحث في وصفها.</p> | ٥ / ٢٤ المدى الربعي Quartile Range |
| <p>١- هو طريقة احصائية تتناول بالتحليل نتائج تطبيق الاختبارات النفسية والتربوية بالتحليل بهدف الكشف عن العوامل المشتركة التي تؤثر في الظاهرة موضع الدراسة .</p> <p>٢- ينتهي التحليل العاملي الى تلخيص المتغيرات المتعددة التي يحللها الى عدد قليل من العوامل .</p> <p>٣- يبدأ التحليل العاملي بحساب معاملات الارتباط بين المتغيرات وتسجيلها في مصفوفة (Matrix) تصلح لها هذا النوع من التحليل وتنتهي بالكشف عن العوامل التي ادت إلى هذه الارتباطات .</p> <p>٤- ويستخدم التحليل العاملي عندما يكون لدينا عدد كبير من المتغيرات المؤثرة بهدف تقليلها إلى عدد قليل من العوامل المؤثرة في الظاهرة .</p> | ٦ / ٢٤ التحليل العاملي Factor Analysis |

**الجدول رقم (٢) الافتراضات الأساسية للأساليب الاحصائية المناسبة للأبحاث
الأمنية والمرورية: ثانياً: الأساليب الاحصائية الاستدلالية (البارامترية
واللابارامترية)**

| الافتراضات وشروط الاستخدام | الاختبار |
|---|---|
| <p>١ - مستوى القياس : يشترط أن يكون حجم العينة السعودية فترية على الأقل .</p> <p>٢ - حجم العينة : أكثر من (٣٠) لأن توزيع افراد المجتمع يزداد قرباً من الواقع كلما ازداد حجم العينة .</p> <p>٣ - أن يكون التوزيع الطبيعي للمجتمع الاحصائي (x) تتخذ شكل التوزيع الطبيعي لوسط يساوي (m) .</p> <p>٤ - استقلال المشاهدات بعضها عن بعض ، ويقضي هذا الافتراض بأن يكون للمجتمع موضع الدراسة معروف واذا لم يكن معروفاً فيمكن استخدام الانحراف المعياري للعينة (s) مكانه بشرط ان يكون حجم العينة المسحوبة كبيراً .</p> | ٧ / ٢٤ اختبار (z - test) |
| <p>١ - مستوى القياس : البيانات فترية على الأقل .</p> <p>٢ - حجم العينة اقل من (٣٠) واكثر من (٥) .</p> <p>٣ -التوزيع الطبيعي وقضي هذا الافتراض ان المشاهدات (X_1) في المجتمع الاول تتخذ شكل التوزيع الطبيعي لوسط يساوي (X_1) وكذلك الامر بالنسبة للمشاهدات (X_2) في المجتمع الثاني يفترض أن يأخذ شكل التوزيع الطبيعي لوسط يساوي (X_2) .</p> <p>٤ - تجانس التباين في المجتمعين ويقضي هذا الافتراض أن يكون تباين المشاهدات في المجتمعين كليهما نفس القيمة .</p> | ٨ / ٢٤ اختبار (T - test) ويوجد اربعة اختبارات وهي اختبار العينة الواحدة مع المجتمع ، اختبار العينتين مستقلتين (متجانستين) اختبار العينتين مستقلتين (غير متجانستين) اختبار العينتين مترابطتين |

تابع الجدول رقم (٢) ثانياً

| الافتراضات وشروط الاستخدام | الاختبار |
|--|--|
| <p>١- قياس إحصائي يستخدم لبيان نوع العلاقة بين المتغيرات سواء كانت هذه العلاقة طردية أو عكسية .</p> <p>٢- قيمة معامل الارتباط العددية لازريد عن الواحد الصحيح وتنحصر جميع قيم معامل الارتباط بين (١+ ، ١-).</p> <p>٣- الارتباط بين المتغيرين لا يعني أن أحدهما هو السبب في حدوث الآخر ولكن تفسير الارتباط يتم في ضوء التباين المشترك بين المتغيرين .</p> <p>٤- يتأثر معامل الارتباط بين ظاهرتين على طبيعة قياس كل من هاتين الظاهرتين .</p> <p>٥- تتوقف قيمة معامل الارتباط على خصائص العينة ، فاختلاف العينات من حيث الحجم مثلا يؤثر في دلالة معامل الارتباط .</p> <p>٦- البيانات فترية أو نسبية وتكون العلاقة خطية وتجانس التباين .</p> | ٩ / ٢٤ معامل الارتباط Ccorrelation (Coefficient) |
| <p>١- تستخدم هذه الطريقة في الحالات التي لا يستطيع الباحث ان يحدد مقدار التغيي الذي يحدث لمتغيرات بحثه بطريقة رقمية .</p> <p>٢- ويستخدم عندما يكون الباحث قادرًا على تحديد مراحل التغيير برتب نسبية كأن يحدد ترتيب التلاميذ .</p> | ١٠ / ٢٤ معامل الارتباط للرتب Rank Order (Correlation) |
| <p>١- يستخدم عندما يهدق الباحث إلى دراسة العلاقة بين متغير تابع واكثر من متغير ومستقل .</p> <p>٢- يمكن من خلاله دراسة اكثير من متغير مستقل للتنبؤ بالمتغير التابع .</p> <p>٣- عادة يستخدم الانحدار في عملية التنبؤ بظاهرة معينة .</p> <p>٤- يجب ملاحظة أن الاخطاء مستقلة وتتبع توزيعاً طبيعياً بمتوسط صفر وانحراف معياري ثابت وهنا تستخدم طريقة المرعبات الصفرى لتقدير معامل الانحدار .</p> | ١١ / ٢٤ الانحدار المتعدد Multiple Regression |

تابع الجدول رقم (٢) ثانياً

| الافتراضات وشروط الاستخدام | الاختبار |
|--|---|
| <p>١- مستوى القياس : يشترط أن تكون البيانات فترية على الأقل .</p> <p>٢- حجم العينة : يتضمن هذا الافتراض أن يكون حجم العينة كبيراً .</p> <p>٣- ان تكون المشاهدات في كل مجتمع من المجتمعات موزعة بشكل طبيعي .</p> <p>٤- تجانس التباين أي يكون للمجتمعات في مستوياتها المختلفة نفس التباين بالرغم من اختلاف اوساطها .</p> <p>٥- الاستقلالية : ويقضي هذا الافتراض ان (n_1) من المشاهدات الحصول عليها عشوائياً من المجتمع الاول بشكل مستقل عن (n_2) من المشاهدات التي تم الحصول عليها عشوائياً من المجتمع الثاني .</p> | ١٢ / F (Analysis of Variance) |
| <p>١- تجانس التباين في المجتمعات التي تتسمى إليها المجموعات الجزئية في التصميم التجريبي .</p> <p>٢- تتواءل البيانات الاحصائية على المتغير التابع في المجتمع الذي تتسمى إليه المجموعات الجزئية الواحدة توزيعاً اعتدالياً ويكون للباحث من الافتراضيين باستخدام اختبارات احصائية مثل اختبار بارتليت (Bartlett) للافتراض الأول واختبار (کا^۲) للافتراض الثاني .</p> <p>٣- أن معاملات الانحدار خطوط انحدار المتغير التابع على المتغير المصاحب للمجتمعات التي تتسمى إليه المجموعات الجزئية متساوية احصائياً، أي تجانس الانحدار وتأتي أهمية تحقيق هذا الافتراض من ان التجانس يمكن للباحث من تقدير خطأ تجاري واحد (متوسط المربعات داخل المجموعات في جدول نتائج تحليل التباين)، من أجل ايجاد معامل انحدار موحد لجميع المجموعات .</p> <p>٤- يستخدم هذا الاختبار عندما يوجد الباحث صعوبة في اعادة توزيع عينة الدراسة على شعب مختلفة</p> | ١٣ / تحليل التباين (Analysis of Convariance Variance) |

تابع الجدول رقم (٢) ثانياً

| الافتراضات وشروط الاستخدام | الاختبار |
|---|--|
| <p>١- يسمح هذا الاختبار بإجراء مقارنة بين المتوسطات الخاصة بالمجموعات موضع المقارنة .</p> <p>٢ - يستخدم في حالة حجوم العينات غير المتساوية او عندما ترغب في عقد مقارنة بين متوسط مجموعه بمتوسط مجموعتين أو مقارنة متوسط مجموعه بمتوسط اكثر من مجموعة أخرى .</p> | <p>١٤ / ٢٤ اختبار شيفيه (Sheffe Method)</p> |
| <p>١ - يستخدم في حالة تساوي حجوم العينات موضع المقارنة .</p> <p>٢ - يستطيع الباحث وبدقه التوصل لاقل فرق بين اي متوسطين .</p> <p>٣- هذا الاسلوب لا يؤثر على معدل ارتكاب الخطأ وهذا ما جعل تسميته تأتي على النحو (دال صادق).</p> | <p>١٥ / ٢٤ طريقة توكي للفرق الدال الصادق (H-S-d Tukey,s) honestly Significant Difference</p> |
| <p>١- يستخدم للتحقق من تجانس التباين لعدد من المجتمعات .</p> <p>٢- لا يشترط تساوي احجام المجموعات موضع المقارنة .</p> <p>٣- يشترط توفر ثلاثة افراد على الاقل في كل مجموعة .</p> <p>٤ - يستخدم لتحقيق من صحة الفرض الصفيي القائل(لا يختلف مجتمع في تباين درجات افراده عن باقي المجتمعات) .</p> | <p>٢٤ / ٦ أسلوب بارتليت (Bartlelett)</p> |
| <p>١ - يستخدم في حالة المقارنات البعدية للمقارنة بين المتوسطين في حالة عدم تساوي التباين .</p> <p>٢ - يوجد منه اختبار آخر لدانت يكون الهدف الاساسي منه هو مقارنة مجموعة المتوسطات مع بعضها البعض ، وهذه الطريقة تعتبر تعديلاً لاختبار (t) لمقارنة متوسطي مجتمعين</p> | <p>٢٤ / ١٧ اختبار دانت (Dunnett Test)</p> |

تابع الجدول رقم (٢) ثانياً

| الافتراضات وشروط الاستخدام | الاختبار |
|--|--|
| <p>١- يستفاد من هذه الطريقة في مقارنة الثنائيات الممكنة لمتوسطات عينات مختلفة، وفي الوقت الذي كان فيه اسلوب توكي يجعل احتمال ارتكاب الخطأ النمط (١) ثابتاً للتجربة ذلك بعدها الكلي من المقارنات الثنائية، نجد أن اسلوب نيومن - كولز يجعل احتمال الواقع في الخطأ نمط (١) ثابتاً لكل مقارن على حده.</p> <p>٢- مستوى القياس يشتراك أن تكون البيانات من المستوى الرتبى .</p> <p>٣- يستخدم في حالة تساوي العينات وفي حالة عدم تساويها .</p> <p>٤- يستخدم لمعرفة الفروق بين درجات عينات غير مرتبطة (مستقلة) .</p> | طريقة / ١٨ تيومن - كولز Newman - (Keuls Method) |
| <p>١- يعتبر امتداداً لاختبار مان ويتنى لعيتين مستقلتين إلى أكثر من عينة مستقلة .</p> <p>٢- غالباً ما يستخدم لتحليل التباين آحادي الاتجاه وهو بديل لاختبار (ف) .</p> <p>٣- ويتم من خلاله اختبار ما إذا كانت العينات كلها مأخوذة من مجتمع واحد أو أن إحداها على الأقل مأخوذة من مجتمع مختلف .</p> <p>٤- وكما هو الحال في اختبار مان ويتنى فإن هذا الاختبار يعتمد على رتب المشاهدات يعد ضمنها في مجموعة واحدة ويعتمد على ترتيب مشاهدتها .</p> <p>٥- مستوى القياس ، من المستوى والعينات غير مرتبطة (مستقلة) .</p> <p>٦- حجم العينات : يستخدم للعينات الصغيرة إلى حد أن يكون في المجموعة واحد أو أثناان فقط .</p> | ٢٤ / ١٩ اختبار كروسكال واليز - Kruskal Wallis Test |

تابع الجدول رقم (٢) ثانياً

| الافتراضات وشروط الاستخدام | الاختبار |
|---|--------------------------------------|
| <p>١ - مستوى القياس : يسترط أن تكون البيانات اسمية .</p> <p>٢ - حجم العينة : يستخدم مع العينات الكبيرة والمتوسطة ، يشترط أن لا يقل التكرار المتوقع لآية خلية عن (٥) .</p> <p>٣ - الاستقلالية : وتعني أن كل عضو في العينة له درجة واحدة فقط حول المتغير المراد دراسته وتكون هذه الدرجة لها علاقة بدرجات أخرى .</p> <p>٤ - لا يتطلب افتراضات مسبقة حول اعتدالية التوزيع .</p> <p>٥ - يستخدم هذا الاختبار في حالة العينة الواحدة عندما يكون هدف الاختبار جودة المطابقة وفي حالة وجود عينتين مستقلتين أو العينات المتعددة المستقلة وعندما تكون المتغيرات اسمية .</p> <p>٦ - يتم استخدام تصحيح يتس (Yates Correction) لتصحيح الفرق عندما تكون التوزيعات مختلفة عن بعضها البعض ، ويجري التصحيح بطرح (٥٪) من الفرق المطلق بين التكرار المتوقع والشاهد لكل خلية من خلايا جدول الاتزان .</p> | ٢٤ / اختبار Chi -Square (Test) |
| <p>١ - مستوى القياس : يشتراك أن تكون البيانات من المستوى الرتبوي .</p> <p>٢ - حجم العينات : يستخدم في حالة العينات الصغيرة والكبيرة .</p> <p>٣ - يستخدم في حالة العينتين المرتبطتين .</p> <p>٤ - يصلح هذا الاختبار لقياس دلالة الفرق بين متواسطات درجات مجموعتين من الأفراد في بعض البيانات المرتبطة .</p> <p>٥ - تعتمد فكرته على فروق الدرجات وعلى الاشارات الجبرية (+ ، -) لتلك الفروق وعلى ترتيب تلك الفروق .</p> | ٢٤ / اختبار ولكوكسون (Wilcoxon Test) |

تابع جالدول رقم (٢) ثانياً

| الافتراضات وشروط الاستخدام | الاختبار |
|---|--|
| <p>١ - مستوى القياس : يشترط أن تكون البيانات من المستوى الرتبوي .</p> <p>٢ - توزيع الدرجات ليس اعتدالياً .</p> <p>٣ - حجم العينات : يستخدم في حالة العينات الصغيرة والكبيرة .</p> <p>٤ - يستخدم هذا الاختبار اذا كانت العيتيان غير متجانستين .</p> <p>٥ - ويستخدم هذا الاختبار للتعرف على دلالة الفروق بين درجات عيتيان غير مرتبطتين (مستقلتين) وهو بديل لاختبار (T-test) في العينات المستقلة .</p> | ٢٤ / ٢٢ اختبار مان ويتني (Mann-Whitney) (Test) |
| <p>١ - هو مقياس للارتباط بين ظاهرتين من بيانات وصفية لكل منها، أو بيانات وصفية لأحدهما وكمية للأخر .</p> <p>٢ - تنحصر عملية الحصول على معامل التوافق في ايجاد مربع تكرار كل خلية مقسوماً على حاصل تكرار العمود(x) التابعة لكل خلية ، ثم يقوم الباحث بجمع هذه العملية لجميع الخلايا .</p> | ٢٤ / ٢٣ معامل التوافق (Coefficient of Contingency) |
| <p>١ - مستوى القياس : يستخدم في حالة البيانات الرتبية .</p> <p>٢ - عدد العينات : عيتيان مستقلتان من المستوى الرتبوي أو عينة واحدة والمتغير يكون من مستوى القياس الرتبوي .</p> <p>٣ - يمكن الاستعانة بهذا الاختبار في حالة البيانات الاسمية للتحقق من صحة الفرض الصفرى القائل (أن الفروق بين التكرارات جاءت عن طريق الصدفة ، أي أن هذا الاختبار يستفاد منه للتحقق من صحة الفرض الذي يتم اختباره بأسلوب «كا٢» إلا أنه أسلوب أكثر دقة من «كا٢» وبخاصة عندما يكون عدد أفراد العينة «٣٠» فضلاً عن سهولة إجراء العمليات الحسابية) .</p> | ٢٤ / ٢٤ اختبار كولوجورف Kologrv Smirnov (Test) |

٤. ٢ خطوات التحليل الإحصائي

١ - قبل إدخال البيانات الى الحاسوب بهدف التحليل هنالك خطوة لجمع البيانات وهي الترميز وهو تحويل ما تم جمعه من أرض الواقع الى ارقام أو أحرف يسهل ادخالها الى الحاسوب وتعطي كل استماراة رقمياً متسلاً ويجب إدخال هذا الرقم الى الحاسوب بحيث يسهل الرجوع الى أصل المعلومة في حالة اكتشاف خطأ في الإدخال . يفضل عمل جدول توفر يحتوى على المعلومات المتعلقة بالمتغيرات وإدخال هذه المعلومات الى الحاسوب حتى يسهل فهم النتائج فيما بعد .

٢ - تحليل البيانات بالحاسوب : يقوم كثير من المهتمين في ميادين العلوم الاقتصادية والتربيوية والاجتماعية وغيرها باجراء التحليلات الإحصائية لبياناتهم المختلفة بهدف إيجاد مقاييس التربيعية المركزية مثل الوسط الحسابي لمجموعة من البيانات ، وحساب مقاييس التشتت وحساب معاملات الارتباط . . . الخ والقيام بمثل هذه التحليلات الإحصائية بالطريق اليدوية ليس سهلاً وخاصة اذا كان حجم البيانات كثيراً وعلى كل حال لم تعد هناك مشكلة مع تطور أجهزة الحاسوب ، وتصميم أنظمه خاصة للقيام بالتحليلات الإحصائية البسيطة منها والمعقدة مثل :

SPSS, Statistical Package Forcial Sciences

Saistical AnalysisSystem .

٣ - امثلة عن التحليل الإحصائي الأمني : كون الباحث احد العاملين في المجال المروري فقد كان له تجربة أعد من خلالها استماراة قاعدة بيانات مرورية بدعم من الإدارة العامة للمرور بالمملكة العربية السعودية منذ العام ١٤٢١ هـ .

وسوف يعرض في هذا الجزء بعض التحليلات الإحصائية والتى استخدم فيها النظام الإحصائى (SPSS). وتوضح الجداول التكرارية من رقم (٣ - ٥) القدرة على قراءة الحوادث حسب متغيرات الزمن والمحافظة رقم (٣ - ٥) القدرة على قراءة الحوادث حسب متغيرات الزمن والمحافظة والتي سجلت خلال شهر ربيع الأول من العام ١٤٢١هـ كما توضح قراءة لأهم اسباب الحوادث المرورية المسجلة في كل من محافظات منطقة الرياض والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية . كما يعرض الباحث في هذا الجزء جدول تكراري لامكانية تحليل الحوادث الجنائية احصائياً بالحاسب الآلي ويوضح ذلك الجدول التكراري رقم (٦) للأحياء المصدرة والمستوردة للجريدة بالمنطقة الشرقية :

الجدول التكراري رقم (٣) يوضح عدد المسوبين والمصابين في الحوادث المرورية بمحافظات منطقة الرياض خلال شهر ربيع الأول من العام ١٤٢٤هـ

| المحافظة | الزمن | من ١٠٠ حتى ١٣٣ | من ١٠٠ حتى ١٠٦ | من ١٠٠ حتى ١٠٩ | من ١٠٠ حتى ١٠٦ | من ١٠٠ حتى ١٠٩ | من ١٠٠ حتى ١٠٦ | من ١٠٠ حتى ١٠٨ | من ١٠٠ حتى ١٠٥ | من ١٠٠ حتى ١٠٦ | من ١٠٠ حتى ١٠٧ | من ١٠٠ حتى ١٠٨ | من ١٠٠ حتى ١٠٩ | الجهة | المجموع |
|--------------|--------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|-------|---------|
| الرياض | حتى ٣٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٦ | ٩٥ |
| وادي الدواسر | ٣٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ |
| الريلفي | ٣٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ |
| الخرج | ٣٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ |
| الأفلاج | ٣٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٥ |
| الدراويش | ٣٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٦ |
| الحوطة | ٣٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٨ |
| السبيل | ٣٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٣ |
| ضفرها | ٣٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٣ |
| المجده | ٩ | ٠ | ٠ | ٢ | ١ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٨ |
| القويعية | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٣ |
| الزحبيه | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٥ |
| حريلاء | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ |
| مران | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ |
| عيفون | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ |
| المجمعة | ٢٥ | ٨ | ٧ | ٢٣ | ٨ | ١٨ | ٥ | ٢٥ | ٨ | ٣٦ | ٥ | ٢٠ | ٥ | ١ | ١٧٩ |

**الجدول التكراري رقم (٤) يوضح اسباب الحوادث المرورية بمحافظات
منطقة الرياض خلال الفترة (شهر ربيع الأول) من العام ١٤٢١ هـ**

| المجموع | خروج مفاجيء | حيوانات سائبة | تجاوز غير نظامي | قطع الإشارة | السرعة الزائدة | أهم أسباب الحوادث |
|----------------|--------------------|----------------------|------------------------|--------------------|-----------------------|--------------------------|
| ١٤٦ | ١٤ | ٨ | ١٣ | ١٨ | ٩٣ | التكرار |

**الجدول التكراري رقم (٥) يوضح اسباب الحوادث المرورية بمحافظات
المنطقة الشرقية خلال الفترة (شهر ربيع الأول) من العام ١٤٢١ هـ**

| المجموع | خروج مفاجيء | حيوانات سائبة | تجاوز غير نظامي | قطع الإشارة | السرعة الزائدة | أهم أسباب الحوادث |
|----------------|--------------------|----------------------|------------------------|--------------------|-----------------------|--------------------------|
| ٩١ | ١١ | ٠ | ٨ | ٧ | ٦٥ | التكرار |

**الجدول التكراري رقم (٦) يوضح الأحياء المصدرة والمستوردة
للحريمة بالمنطقة الشرقية**

| الأحياء المصدرة للحريمة بالمنطقة الشرقية | | الأحياء المستوردة للحريمة بالمنطقة الشرقية | |
|---|-----------------------|---|-----------------------|
| النوع | اسم الحي | النوع | اسم الحي |
| ٣٥ | شارع (١٨) | ٣٠ | شارع تبوك |
| ١٨ | شارع الملك عبد العزيز | ١٠ | شارع نجران |
| ٨ | شارع الملك سعود | ١٨ | شارع الملك عبد العزيز |
| ١٠ | شارع الأول | ٣٢ | الخبر الجنوبية |
| ٣٠٩ | المجموع | ١٦ | الخبر الشرقية |
| | | ١٠٦ | المجموع |

٢ . ٥ بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بإستخدامات الأساليب الإحصائية

يرى الباحث أن الأساليب الإحصائية هي الأداة الرئيسية في تحليل البيانات في البحوث الأمنية بصفه عامه . والبحوث المرورية بصفه خاصة . ومع ذلك فإنها لم تحظ بهذا الإهتمام من الأبحاث والدراسات التطبيقية ولم يجد الباحث سوى دراسات تناولت جميعها أبحاث التربية رغم أن هذه الدراسات لا تكفي في حد ذاتها مالملزم ترتبط بأبحاث أمنية ومرورية وتهتم بدراسة كيفية استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب ، ولماذا استخدم هذا الأسلوب دون غيره .. أي أن الدراسات النظرية لابد وأن ترتبط بالجانب العملي التطبيقي ، وكما سبق وأشار الباحث إلى أهمية الاختيار المناسب للأسلوب الإحصائي في أي بحث إلا أن الأهمية تزداد في الأبحاث الأمنية والمرورية كون النتائج المأموله من تلك الأبحاث لا مجال فيها للخطأ من الباحث .

وفيمما يلي سوف يقوم الباحث باستعراض بعض الدراسات السابقة التي توصل إليها والتي لها علاقة بالبحث الحالي من حيث استخدامات الأساليب الإحصائية :

٢ . ١ دراسة الصياد (١٩٨٨ م)

عنوان الدراسة : الدلالة العلمية وحجم العينة المصاحبتين للدلالة الإحصائية لاختبار (ت) في البحث التربوي النفسي العربي .

وتتلخص أهداف الدراسة في الآتي :

أ- التعرف على ماهية الدلالة العلمية ، وأهميتها ، وكيفية حسابها البعض الاختبارات الإحصائية الشائعة الأستخدام .

- ب - دراسة العوامل المؤثرة على الدلالة العلمية .
- ج - استخدام اختبار (ت) لدراسة الفرق بين متواسطي مجتمعين لبحوث الماجستير والدكتوراه للطلاب ، وبحوث المحترفين .

- عينة الدراسة

اختار الباحث عينة من الدراسات والبحوث المنشورة في (١٣) دورية منشورة في الفترة من (١٩٧٧-١٩٨٣ م) إضافة إلى رسائل الماجستير والدكتوراه التي نوقشت بكلية التربية بجامعة الأزهر من الفترة (١٩٧٣-١٩٨١ م) ، وكان حجم العينة (٤٦٣) بحثاً موزعة على (٢١٢) بحثاً للباحثين المحترفين ، و (٢٥١) بحثاً للباحثين الطلاب .

- نتائج الدراسة

أن هناك أوجه قصور في حالة اختبار (ت) حسب مقاييس (مربع أیتا) كالتالي :

- أ - الباحثون الطلاب في حاجة للبحث عن (١,٨٥٪) من الدلالة العلمية والتي لا تزال مجهول في دراستهم في المتوسط .
- ب - الباحثون المحترفون في حاجة للبحث عن (٤٨,٩٪) من الدلالة العلمية .
- ج - أن القيمة الأكثر شيوعاً لمستوى الدلالة الإحصائية في البحث التربوي النفسي العربي : هي القيمة (٠,٠١) ثم القيمة (٠,٥) ثم القيمة (٠,١) بنسب مختلفة .

٢ . ٥ دراسة العجلان (١٤١٠ هـ)

عنوان الدراسة : دراسة تقويمية للأساليب الإحصائية المستخدمة في رسائل الماجستير بكلية التربية بجامعة أم القرى
هدف الدراسة إلى :

التعرف على مدى ملاءمة الأساليب الإحصائية في الدراسات والبحوث التي أجريت في كلية التربية بجامعة أم القرى لما ينبغي أن تكون عليه من حيث نوع التغيرات ونوع التصميم وحجم العينة في كل منها، وتقويم هذه الأساليب في ضوء معايير سيجل .

- عينة الدراسة

اختارت الباحثة عينة للدراسة تتكون من (٦٢) رسالة ماجستير قدمت إلى كلية التربية بجامعة أم القرى بعكة المكرمة .

- نتائج الدراسة

أ- أن استخدام اختبار (ت) كان (١٠٦) مرات، منها (٤٥) مرة كان فيها الأستخدام مناسباً، و (٦١) مرة لم يكن استخدام الأسلوب الإحصائي مناسباً.

ب- استخدام اختبار (كا٢)، (٨٢) مرة، منها (٣١) مرة كان فيها الأستخدام مناسباً بينما لم يكن استخدام الأسلوب الإحصائي مناسباً في (٥١) مرة.

ج- استخدام اختبار (ف)، (٤٩) مرة، منها (١٣) مرة كان استخدام الأسلوب الإحصائي مناسباً بينما في (٣٦) مرة المتبقية لم يكن الأستخدام مناسباً.

٢. ٥. دراسة النجار (١٤١١هـ)

عنوان الدراسة : دراسة تقويمية مقارنة للأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات في رسائل الماجستير في كل من كلية التربية بجامعة أم القرى وكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض .

وهدفت الدراسة إلى :

تقديم الوضع القائم لاستخدام الأساليب الإحصائية في رسائل الماجستير في كل من كلية التربية بجامعة أم القرى ، وكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض ، والمقارنة بين ذلك الاستخدام .

- عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (١٧٧) رسالة ماجستير ، منها (١٢٧) من الرسائل التي قدمت إلى كلية التربية بجامعة أم القرى ، و (٥٠) رسالة من الرسائل التي قدمت إلى كلية التربية بجامعة الملك سعود ، وذلك بواقع (٥٠ %) من كل مجتمع من مجتمع الدراسة .

- نتائج الدراسة

- أ- أن الاستخدام المناسب للأساليب الإحصائية منخفض في كليهما .
- ب- أكثر الأساليب شيوعاً بكلتا الكليتين ، هو اختبار (كا٢) .
- ج- أن غالبية الأساليب التي استخدمت بكلتا الكليتين مستواها متوسط .
- د- أن الدلالة العلمية للأساليب الإحصائية الشائعة الاستخدام ضعيفة جداً .

٦. النتائج والتوصيات

٦.١. النتائج

اسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية :

- ١ - أكدت الدراسة وجود معايير لاستخدام الأساليب الإحصائية يجب على الباحثين المهتمين بالمشكلات المرورية والأمنية الأخذ بها عند اختيارهم للأساليب الإحصائية .
- ٢ - أكدت الدراسة إمكانية استخدام كافة الأساليب الإحصائية في إجراء تحليل البيانات المرورية والأمنية .
- ٣ - يتضح من خلال الدراسات السابقة أن هناك أخطاء يقع فيها الباحثون المهتمون بالمشكلات التربوية وهذه النتيجة تجعلنا نحذر الباحثين والمهتمين بالمشكلات المرورية من الوقوع فيها وتلافيتها عند اختيارهم للأساليب الإحصائية .
- ٤ - أكدت الدراسات الإحصائية وجود حاجه ملحمة لإنشاء قاعدة بيانات أمنية مرورية والاستفادة من كافة التغيرات المحيطة بالحوادث المرورية والأمنية عند معالجة تلك المشكلات .
- ٥ - بينت الدراسة بأن هنالك بيانات متوفرة عن القيمة الزمانية والمكانية للحوادث الأمنية والمرورية ، وكذلك عن خصائص مرتكبي تلك الحوادث وعن أنواع السيارات المشتركة في الحوادث المرورية وموديلاتها وأنه نتيجة لعدم وجود الرصد الجيد لها أصبحت مهددة وب بدون فائدة .

- ٦ - أكدت الدراسة وجود ضرورة قصوى للعمل بـاستمارة قاعدة البيانات المرورية والعمل على الاستفادة من متغيراتها للحد من المشكلات الأمنية والمرورية المستقبلية .
- ٧- يتضح من خلال نتائج الدراسة بأن علم الإحصاء يمكن أن يحد من الكثير من تلك الحوادث و يجعل الوقاية منها أمراً سهلاً وذلك من خلال الرصد الجيد للحوادث والاستفادة من أساليب التنبؤ الإحصائي لتلك الحوادث .
- ٨ - أكدت الدراسة بأن استخدام الإحصاء في المجال المروري يساهم في توزيع القدرات البشرية والآلية ، وفق رؤية صحيحة وبعيداً عن الإجتهادات الذاتية .
- ٩ - بينت الدراسة ندرة الأبحاث التي تناولت معايير استخدامات الأساليب الإحصائية في المجالات الأمنية عامة والحوادث المرورية خاصة .
- ١٠ - أكدت الدراسة ضرورة إعادة النظر في عملية رصدنا الإحصائي للحوادث المرورية والذي يعتمد في كثير من الأحيان على البيانات الأرشيفية التي يصعب فيها استخدام الأساليب الإحصائية المتقدمه في معالجات الكثير من المشكلات المرورية وتحليلها .
- ١١ - أكدت الدراسة ضرورة الاهتمام بترميز بيانات الحوادث المرورية وإدخالها الحاسوب الآلي (الخزم الإحصائية) للاستفادة من تلك البيانات عند إجراء التحليلات الإحصائية .

٢. ٦. التوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية يمكن طرح التوصيات التالية :

١ - لما كانت نتائج الدراسة تشير إلى ضرورة الأخذ بالمعايير العلمية عند استخدام الأساليب الإحصائية ، فإن الباحث يوصي بضرورة إيجاد مركز إحصائي مروري متقدم في كل دولة من وطننا العربي والعمل على تداول الخبرات العلمية في هذا المجال تحت مظلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

٢ - العمل على إنشاء إستماراة قاعدة بيانات أمنية ومرورية وتوحيدها في الوطن العربي تدون بها كل المتغيرات المتعلقة بالحوادث والمخالفات المرورية والتي يمكن أن تخدم من الحوادث وتساهم في المعالجات المستقبلية لها وتشتمل على القيم الزمانية والمكانية وخصائص مرتكبي تلك الحوادث على أن يشترك فيها نخبة من المختصين والمهتمين بالدراسات المرورية والإحصائية .

٣ - الاستفادة من الخزم الإحصائية في الحاسوب عند عملية الرصد الإحصائي للحوادث المرورية حتى يتمكن الباحثون والمهتمون بالمشكلات المرورية من الاستفادة من الكم الهائل من المتغيرات لتلك الحوادث .

٤ - إلتحق العاملين في إدارات وشعب الإحصاء بإدارات المرور بدورات إحصائية مكثفة والاستفادة من خبرات الجامعة في هذا المجال .

٥ - كما يوصي الباحث بإجراء المزيد من المؤتمرات والندوات التي تهتم بالمشكلات والقضايا المرورية للعمل على الاستفادة من كافة العلوم في الخدمة من الحوادث المرورية التي أصبح ضحاياها يفوقون ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية .

المراجع

- أبو عمه، عبدالرحمن بن محمد سليمان وأخرون (١٩٩٠م). الإحصاء التطبيقي، مطبع جامعة الملك سعود، ط ١.
- برى، عدنان بن ماجد عبدالرحمن وأخرون (١٤١٩هـ). أساسيات طرق التحليل الإحصائي ، جامعة الملك سعود ، ط ١.
- الرشيد، محمد الأحمد، وآخر (١٤٠١هـ). البحث التربوي أزمنته نوافذه مقتراته تطويره - مجلة التوثيق التربوي لدول الخليج العربي، السنة الثانية، العدد الثالث . الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج .
- زيتون، عائش محمود (١٤٠٤هـ). أساسيات الإحصاء الوصفي ،الأردن، دار عمار .
- الشربيني (١٩٩٥م). الإحصاء وتصميم التجارب في البحوث النفسية والتربية والاجتماعية ، مكتبة الانجلو المصرية ط ١ .
- الشربيني، زكريا (١٩٩٠م). الإحصاء الlaparamtri في العلوم النفسية والتربية والاجتماعية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط ١ .
- الشريم، نورة عبدالله إبراهيم (١٩٨٣). دراسة مقارنة بين القيم لدى كل من المرأة المتعلمة العاملة والمرأة المتعلمة الغير العاملة بمدينة الرياض ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض : كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض .
- شفيق، الفتوح (١٩٩٢م). مقدمة في الأساليب الإحصائية ، مطبعة التاج ، عمان ، ط ٢ .
- الصياد، جلال (١٩٨٤م). مبادئ الطرق الإحصائية ، جدة : تهامة .

الصياد ، عبدالعاطي أحمد (١٩٨٨م) . الدلالة العلمية وحجم العينة المصاحبتين للدلالة الإحصائية لاختبار (ت) في البحث التربوي النفسي العربي ، بحوث مؤتمر البحث التربوية الواقع والمستقبل (المجلد الثاني ، القاهرة) .

عرقوسي ، محمد خير (١٩٦٦م) . الموازنة في أصول التربية المقارنة ، المكتبة الأموية بدمشق ، ط ١ .

علام ، صلاح الدين محمود (١٩٨٥م) . تحليل البيانات في البحوث النفسية والتربية - مصر : دار الفكر العربي .

ماضي محمد الطاهر وأخرون (١٩٩٩م) . الإحصاء في التربية وعلم النفس مع استخدام SPSS و MINITAB دار القلم للنشر والتوزيع ، ط ١ .

المالكي ، مرضي بن مرضي راضي المالكي (١٤٢٢هـ) . واقع استخدام الأساليب الإحصائية في أبحاث التربية الإسلامية في بعض الجامعات السعودية ((دراسة تقويمية)) رسالة دكتوراه غير منشورة ، مكة المكرمة ، كلية التربية بجامعة أم القرى بجامعة المكرمة .
النجار ، عبدالله عمر (١٤١١هـ) . دراسة تقويمية مقارنة للأساليب الإحصائية التي استخدمت في رسائل الماجستير والدراسات المنشورة في كل من كلية التربية بجامعة أم القرى بجامعة المكرمة وكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض ، رسالة غير منشورة .

وهبة ، نخله (١٩٩٨م) : كي لا يتحول البحث التربوي الى مهزلة ، أسس البحث التربوي وأصوله ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ١ .

حوادث المرور في مدينة الرياض

د. الأصم عبد الحافظ الأصم

٣ . الحوادث المرورية في مدينة الرياض: رؤية جغرافية

تنظر الجغرافيا^(١) إلى الحوادث المرورية في أي نظام مكاني^(٢) (Spatial System) ، كما هو الحال في دراستنا هذه (نظام الرياض المكاني)^(٣).- تنظر إليها كإحدى منظومة مؤشرات عديدة تعبر عن خللٍ نسبيٍ أو اضطراب في

(١) ليس هناك تعريف جامع للجغرافيا ييد أن أهمها هو « أنها علم العلاقات » أو « علم تنظيم المكان » أو « علم الاختلاف الإقليمي » أو « علم التوزيعات » وللجغرافيا أكثر من أربعين فرعاً تدرج كلها تحت مجموعتين : مجموعة فروع الجغرافيا الطبيعية ومجموعة فروع الجغرافيا البشرية . وتنتمي دراسة حوادث المرور إلى جغرافية النقل والمواصلات التي تمثل فرعاً أساسياً من فروع الجغرافيا الاقتصادية والتي تنتمي بدورها إلى الجغرافيا البشرية .

موضوع الجغرافيا البشرية هو الإنسان ذاته وتوزيعه على سطح الأرض ومرانز عمرانه ونشاطه الاقتصادي والإطار السياسي الذي يعيش فيه .

أما جغرافية النقل فتهتم بدراسة شبكات النقل والتడفقات النقلية (وسائل النقل) والنقلات (الركاب والسلع والأفكار) والسياسات النقلية وبخاصة جوانبها المكانية والاقتصادية مع التركيز على دراسة المشكلات التي تعرّض ذلك وعلى رأسها مشكلات المرور (راجع Johnson, & Others 1983, Hoyle & Knowles 1992).

(٢) « نظام مكاني » يقصد به نظام جغرافي . راجع الهاشم (١) .

(٣) مدينة الرياض هي عاصمة المملكة العربية السعودية . تقع المدينة عند تقائه دائرة العرض ٤٢°٢٤' شمالاً وخط الطول ٤٤°٤٣' شرقاً وتحتل مساحتها إلى ٢٠٠٠ كم مربع المعمور منها نحو ١٠٠٠ كم مربع (جدول ٣) . عدد سكان المدينة ٤,٥ مليون يتوزعون على أكثر من ١٠٠ حي ويصل إجمالي استعمالات الأراضي فيها إلى ٧٥٠,٠٠٠ استعمال حسب أنماط استخدام الأرض فيها . الاستخدام السكني للأرض في المدينة هو الاستخدام الأول تليه الاستخدامات الأخرى من تجارية وإدارية وصناعية إلى غير ذلك .

تتمتع المدينة باقتصاد قوي ويصل إجمالي الناتج المحلي فيها إلى ٧٥ مليون ريال في السنة . وتحتاج المدينة بطيف من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها . وفي المدينة نحو ٤٠٠,٢ سيارة نصفها في حالة حركة مستفيدة من شبكة نقلية متميزة . مناخ المدينة صحراوي جاف مع تطرف في درجات الحرارة (نشرة تطوير ، عدة أعداد).

مجمل عمليات التفاعل المكاني (Spatial Interaction Processes)^(١) بين مكونات النظام المكاني من جهة (تفاعل داخلي) وتفاعل النظام برمته مع الأنظمة المتاخمة والبعيدة من جهة أخرى (تفاعل خارجي) . يترتب على تلك العمليات - عمليات التفاعل - حركة وتغير Dynamism & Change ذات طبيعة أفقية ورأسمية وذات وجوه عديدة في آن . أبرز هذه الوجوه على الإطلاق هو الحركة المادية من مكان إلى مكان (النقل) والحركة المعنوية (الاتصالات) (شكل ١) .

وتوفر الرحلات^(٢) من حيث أعدادها وأطوالها مقاييساً كمياً لفعاليات النقل أو حجم المرور المولد (Generated Traffic) من النظم المكانية وبالطبع فإن الاتصالات تؤثر مباشرة في حجم المرور ومن ثم في أعداد الرحلات وأعداد الحوادث المرورية الناتجة عن تلك الرحلات ، بعبارة أخرى يقلص التوسيع في الاتصالات من أعداد الرحلات وقد يتدنى تأثيره إلى أطوال بعض الرحلات بما لذلك من انعكاسات ايجابية على أعداد الحوادث المرورية والعكس صحيح من حيث ضعف شبكات الاتصالات وتسببها في زيادة أعداد الرحلات ورفع احتمالات وقوع الحوادث المرورية .

وعلى كل فإن مفهوم ولادة الحركة (Traffic Generation) من خلال تفاعل الأنظمة المكانية الداخلي والخارجي مفهوم مؤسس ومقبول في أدبيات جغرافية النقل الكلاسيكية والحديثة^(٣) وهكذا نرى أن فهماً أفضل

(١) التفاعل المكاني في أبسط صوره يعني وجود علاقات اعتمادية بين عدد من المتغيرات وأن لا متغير يستطيع أن يعمل بمفرده إذ لابد من التداخل والتشابك مع غيره وهو ما يعرف بالعلاقات أو الصلات الوظيفية (Functional) لمزيد من التفاصيل راجع (Harshorne, 1959 and Tuan, 1991).

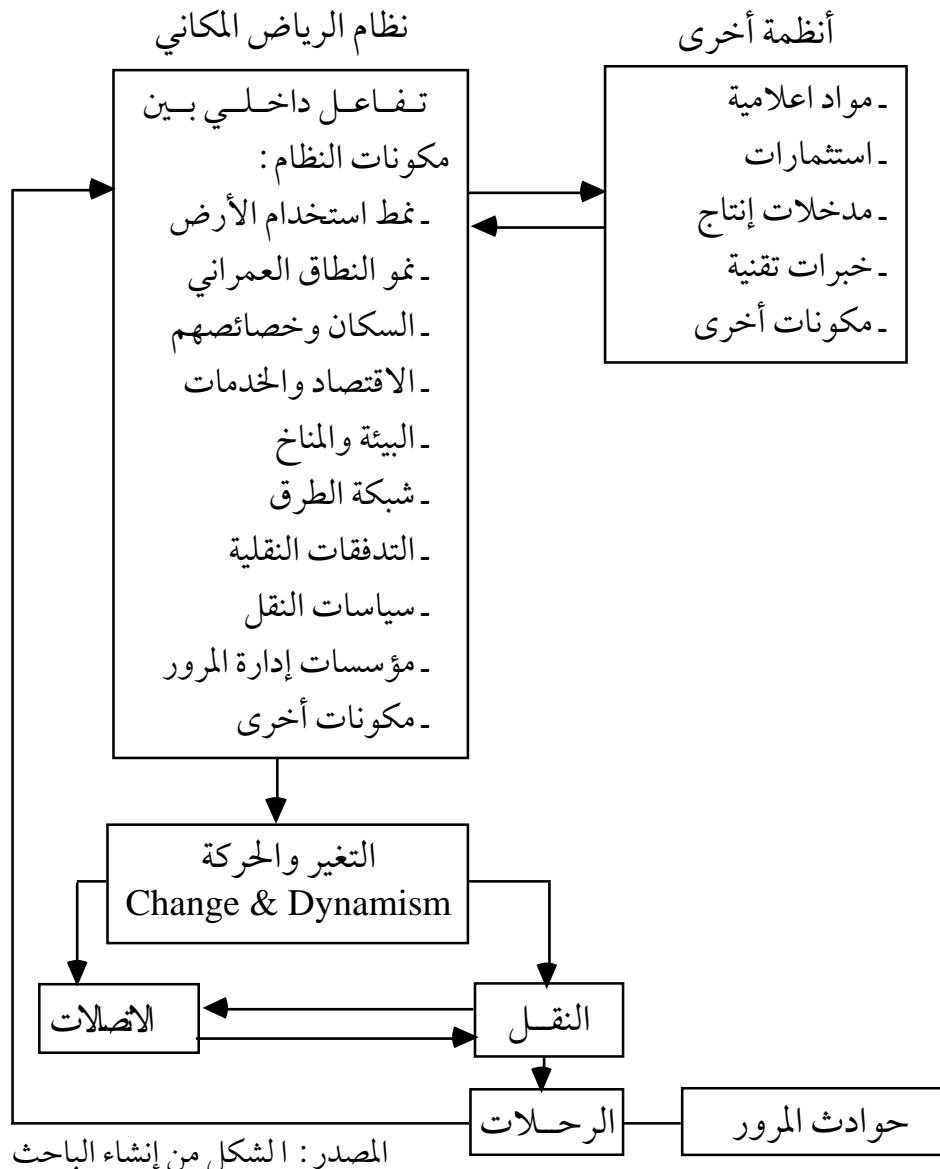
(٢) يقصد « برحلة » المسافة التي يقطعها فرد واحد لتحقيق هدف واحد داخل المدينة .

(٣) في هذا الخصوص راجع على وجه التحديد :

(Hurst, 1974. Hanson, 1986. Hoyle & Knowles, 1992. Lowe & Moryadas, 1975. Mackinnon, 1989) .

لحوادث المرور وتحليلها بأسلوب صحيح يتطلب التعرض لكافة المتغيرات المشار إليها في الشكل (١) .

الشكل (١) : نموذج لتفاعل نظام الرياض المكاني الداخلي والخارجي وما يترتب على ذلك من رحلات وحوادث مرورية



ولما كان هذا الأمر خارج دائرة الإمكان بحكم الحيز المتاح لهذه الورقة فسوف ينصب تركيز الباحث على الرحلات لعلاقتها المباشرة بالحوادث إذ هي كما ذكرنا آنفاً وحدة قياس النقل والحركة المرورية وكلما كان عددها كبيراً كان احتمال وقوع الحوادث أكبر .

وحتى تأخذ هذه الورقة بعدها العلمي جغرافياً فإن الباحث سوف يوظف المنهج الوصفي التحليلي في معالجته للمعلومات المتاحة حول الموضوع وذلك في إطار مفاهيمي (Conceptual Framework) مكاني زماني (Spatio - Temporal) يستمد مقوماته من بعض النظريات ذات الصلة كنظرية النظم Central Place Theory ونظرية المكان المركزي Systems Theory ونظرية الانتشار المكاني Spatial Diffusion Theory ومفهوم التفاعل المكاني^(١) ، ومن ناحية أخرى لم يغفل الباحث الأعمال التي سبقت

(١) نظرية النظم نظرية عامة تستخدمها كافة التخصصات العلمية البحثة والإنسانية بيد أن الجغرافيين يوظفون منها بعداً محدداً مربوطاً بالمكان Place بوصفه الموضوع الرئيس لأية دراسة جغرافية ومن ثم ينظرون إلى أية مجموعة من التغيرات المتداخلة والمتتشابكة في مكان واحد ، وأن هنالك علاقات بينها وأن هذه العلاقات تعبر عن نظام Order ومحكومة بناموس ، على أنها نظام مكاني تنطبق عليه خواص نظرية النظم ولذلك يعرفون النظام بأنه « وحدات وعلاقات بين هذه الوحدات » كما أن النظام عندهم يتميز غالباً بالانفتاح والتغير والوظيفية (التواصل مع غيره من نظم أخ ..) (الأصم ، ١٤٠٧) .

أما نظرية المكان المركزي المنسوبة لكريستالر Christaller () فوثيقة الارتباط بخطوط النقل ودور وسط المدينة في ولادة الرحلات وجذبها . النظرية الأخرى ذات الصلة هي نظرية الانتشار المكاني Spatial Diffusion Theory المنسوبة لهقرستراند Hagerstrand السويدي (١٩٥٢) وعلاقتها بالظاهرة المرورية تمثل في إسهام تعقيدات الأمكنة الحضرية غالباً في توزيع الحركة (Alassam, 1988) .

مما له صلة بهذه الدراسة^(١) . بل استفاد منها بدرجات متفاوتة سواء لجهة البيانات أو أساليب العرض والمعالجة أو لجانب الرؤية المستقبلية لاتجاهات حوادث المرور في نظام الرياض المكاني . كما استفاد منها إلى حد كبير في بلورة نموذج الدراسة (شكل ١) . والذي يمثل - من وجهة نظرٍ - إطاراً مقبولاً لتنظيم بيانات الدراسة ومساعدة في تحليلها ولربما الخلوص إلى استنتاجات يمكن التعويل عليها في استيعاب المشكلة والسعى إلى حلها وبالطبع فليس كل التغيرات المشمولة في (شكل ١) متساوية في الأهمية

(١) موضوع معظم هذه الأعمال هو في مجال جغرافية النقل أو مشكلات المرور وباستثناء دراسات محدودة تناولت الموضوع خارج المملكة أو بصفة عامة مثل أعمال الزغبي وأخرون (١٩٩٤) ، والأصم وخوجلي Alassam & Khogali، ١٩٩١ والأصم Alassam, ١٩٧٨ فقيمة الأعمال تناولت مشكلات النقل والمرور داخل المملكة عامة أو في منطقة أو مدينة الرياض على وجه الخصوص . وهي الحق يقال أعمال متعددة وكثيرة وتتضمن توصيات ورؤى كفيلة بحل الكثير من مشكلات المرور والتقليل من الحوادث فيما لو أخذ بها . وإليك بعضًا منها :

(زعزوع (١٤٢٤) ؛ الأصم والرقبة (١٤٢٣) ؛ ناصر والرقبة (١٤٢٣) ؛ الفريح (١٤٢٢) ؛ القحطاني (١٤٢٠) ؛ المقرى (١٤٢٠) ؛ البكري (١٤١٩) ؛ المقرى والمطير (١٤١٨) ؛ العتيبي (١٤١٨) ؛ الغامدي (١٤١٧) ؛ الوهيد (١٤١٧) ؛ عبد العال (١٤١٧) ؛ الرفيبة والشريف (١٤١٤) ؛ العسرج (١٤٠٩) ؛ الصالح (١٩٨٧) ؛ الأصم (١٤٠٧) ؛ كانك (١٤٠١) ؛ سمبسي «د.ت» . إلى جانب ما ذكر فقد استفاد الباحث من بعض أعمال وتوصيات عدد من الندوات وورش العمل التي تناولت قضايا النقل والمرور وأهمها :

- الندوة الوطنية لسلامة المرور (١٤١٤هـ) .

- الندوة العلمية الأربعون حول أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور والتي نظمتها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (١٤١٧هـ) .

- المؤتمر الوطني للسلامة المرورية (١٤١٨) . مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا .

- ندوة النقل العام بالحافلات وخدمة المجتمع (١٤١٩) ، وزارة المواصلات .

- ندوات أقسام الجغرافيا بجامعات الملك (١ - ٧) .

من حيث علاقتها بحوادث المرور كما أن طبيعة هذه الورقة المحدودة الحيز كما سبق التنوية بذلك لا تسمح لها بتناول كل متغير تفصيلاً وعليه فسوف نكتفي بالتركيز على تلك المتغيرات ذات الصلة - الوثيقة بالحوادث - المرورية مثل الرحلات واستخدام الأرض والسكان والنطاق العمراني إلى غير ذلك . كما أن طبيعة الدراسة تتطلب ربط المتغيرات بالرحلات والحوادث خلال التحليل ومن ثم فسوف نحاول ذلك لأن الحديث عن كل متغير لوحده دون ربطه بصورة واضحة بالرحلات والحوادث قد يجعله يبدو ثانوياً أو مقحماً في الموضوع .

١.٣ تحليل البيانات والنتائج

من بين ٣٠٥٦٤٩ حادثاً مرورياً وقعت في المملكة العربية السعودية^(١) خلال عام ١٤٢٢هـ ، كان نصيب منطقة الرياض ٨٦٣٨٧ حادثاً^(٢) أو ما

(١) خلال العقود الثلاثة الماضية بلغ عدد الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية ١٥٥١٣٢٦ حادثاً ووصل عدد المصابين إلى ٥٨٨٠٨٤ بينما كانت الوفيات نحو ٧٨٤٦٧ وفاة بل أن الإحصاءات الرسمية سجلت ما متوسطه ٤٠٠٠ وفاة سنوياً، وقد يزيد هذا العدد إذا أخذنا في الاعتبار عدد من يموتون أثناء تلقي العلاج في المستشفيات ذلك أن الإحصاءات الرسمية غالباً ما ترصد من يموتون في موقع الحادث . وترتكز الخسائر البشرية في فئة الشباب إذ يصل الفاقد إلى نحو ٤٠٪ من هذه الفئة وهو ما يعني خسارة فادحة تقع في شريحة الفئة المنتجة في المجتمع . وتقدر الدراسات أن نحو ألفي شخص من بين المصابين سنوياً في حوادث المرور في المملكة يتهدون بإعاقة مستديمة تراافقهم طول الحياة . و يصل الفاقد الاقتصادي إلى نحو ٢١ مليار ريال ، أي نحو ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي ، ويشكل ذلك ما يزيد على ضعف النسبة في الدول الصناعية وبأن ثلث أسرة المستشفيات مشغولة بمصابي الحوادث . وأكثر من نصف الحوادث المرورية في المملكة بسبب السرعة وقطع الإشارة (تطوير ، عدة أعداد) .

(٢) هناك مصادر تعطي رقم آخر هو ٨٧٩٩٥ (انظر الجدول ٢ ، في صلب البحث) ومثل هذا التباين إنما يعبر عن خلل في دقة البيانات وعدم تنسيق بين الجهات المسئولة عن إعداد هذه البيانات وتجمعها .

يقابل ٢٨٪ ، وهي ثاني المناطق بعد منطقة مكة المكرمة التي سجلت ٩٧٠٩١ حادثاً في تلك السنة (جدول ١) . ومهما يكن من أمر فأعداد الحوادث المرورية تتجه إلى الزيادة بيد أن معدل تلك الزيادة يغلب عليه عدم الانتظام بمعنى أنه لا يسير على وطيرة واحدة . صحيح أن تراجعاً واضحاً على مستوى منطقة الرياض قد سجل في إجمالي الحوادث خلال العام ١٤٢٣هـ ألا إن عدد الوفيات لم يختلف كثيراً مدللاً على عمق المشكلة وداعماً لزید من الاهتمام بها . أما على مستوى مدينة الرياض أو ما نفضل تسميته جغرافياً نظام الرياض المكاني فقد ظلت الحوادث المرورية ، مثلها مثل المملكة ، في زيادة مضطربة بين عامي ١٤٠٤ و ١٤٢٢هـ (جدول ٢) .

وفي العام ١٤٢٢هـ كان هناك حادث واحد في كل ٦٣ رحلة وهو معدل مرتفع قياساً إلى معدلات سجلتها مدن عالمية كبرى كما أنه يعكس زيادة واضحة إذا ما قورن بالوضع عام ١٤١٧هـ حين كان المعدل حادثاً مرورياً واحداً في كل ٧٣ رحلة . وقد وصل عدد الحوادث إلى ٨٧٩٩٥ حادثاً في هذه السنة ١٤٢٢هـ (جدول ٢) وعدد الرحلات إلى ٥٠٠,٥٠٠ رحلة في اليوم (تطوير ، ١٤٢٣ ، ص ٤) . وبتحليل الجدول يتبيّن لنا كم أن الزيادة في الحوادث كانت كبيرة بين عامي ١٤٠٤هـ (سنة الأساس) و ١٤٢٢هـ ، إذ وصلت إلى نحو ٦٥٧,٣٪ مما يعني أن الحوادث قد تضاعفت بحوالي ٧ مرات في أقل من عقدين من الزمان . ليس ذلك فحسب بل إنها تضاعفت بنحو ثلث مرات بين عامي ١٤١٠هـ و ١٤١٣هـ . وبنحو مرتين خلال الخمس سنوات الواقعة بين ١٤١٥هـ و ١٤٢٠هـ . وعلى كل فالجدول يبيّن عدم انتظام الزيادة في أعداد حوادث المرور على مستوى نظام الرياض المكاني كما يصدق ذات الاستنتاج على مستوى المملكة أيضاً . وكان من الممكن أن تكون أعداد الحوادث أكبر تبعاً

الجدول رقم (١)
حوادث المرور في المملكة والوفيات الناتجة عنها (١٤٢٢ هـ)

| المنطقة | عدد الحوادث | الوفيات |
|-----------------|-------------|---------|
| الرياض | ٨٦٣٨٧ | ٤١٥ |
| مكة المكرمة | ٩٧٠٩١ | ٩٤٧ |
| المنطقة الشرقية | ٦٩١٤٣ | ٦٥٧ |
| المدينة المنورة | ٩٧٣ | ٣٠٧ |
| القصيم | ٨٠٥١ | ١٩٣ |
| تبوك | ٤٠٣٣ | ١٦٩ |
| عسير | ١٨٩٩٨ | ٥١٤ |
| الباحة | ٢١١٨ | ٩٠ |
| الحدود الشمالية | ٤١٨٧ | ١٠٧ |
| الجوف | ٥٣٧١ | ١٠٠ |
| حائل | ٦١٧٢ | ٩٤ |
| نجران | ٢١٤٩ | ٧٣ |
| جيزان | ٩٧٦ | ٢٤٧ |
| المجموع | ٣٠٥٦٤٩ | ٣٩١٣ |

المصدر : الإدارة العامة للمرور (١٤٢٢) ، النشرة الاحصائية ، الأمن العام ، وزارة الداخلية ، الرياض ، ص ٢١ .

الجدول رقم (٢) أعداد حوادث المرور في مدينة الرياض
خلال الفترة ١٤٠٤-١٤٢٢ هـ

| السنوات | عدد الحوادث | % |
|---------|---------------|-------|
| ١٤٠٤ هـ | (١) ١١٦١٩ | --* |
| ١٤٠٧ هـ | (١) ١٦٦٧٨ | ٤٣,٥ |
| ١٤١٠ هـ | (١) ١٩٩٦٠ | ٧١,١ |
| ١٤١٣ هـ | (١) ٣٦٢٨٨ | ٢١٢,٣ |
| ١٤١٥ هـ | (١) ٤٢٣٥٩ | ٢٦٤,٦ |
| ١٤١٧ هـ | ** ٤٩١٨٤ | ٣٢٠,٤ |
| ١٤٢٠ هـ | (٢) ٧١٨٧٩ | ٥١٨,٦ |
| ١٤٢١ هـ | (٢) ٨٥٧٠٢ | ٦٣٧,٦ |
| ١٤٢٢ هـ | *** (٢) ٨٧٩٩٥ | ٦٥٧,٣ |

المصدر : (١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وجامعة الملك سعود (١٤١٩)،
 أطلس مدينة الرياض .

(٢) الإداراة العامة للمرور (عدة سنوات) النشرة الإحصائية ، الأمن العام ، الرياض .
 ملحوظة :

* سنة الأساس ١٤٠٤ هـ .

** حساب الباحث بناء على معدل زيادة سنوي مقدر بـ ٨٪ من الهيئة العليا لتطوير
 الرياض ، ١٤٢٣ ، تطوير ، العدد ٣٣ .

*** هناك مصادر تعطي رقمًا يقل عن هذا الرقم ولكن الفرق ليس كبيراً .

لتنامي أعداد الرحلات بسبب الزيادة في أعداد السكان وتحسين دخول الأفراد وتمدد النطاق العمراني والتوسيع في الشبكة الطرقية وتزايد أعداد السيارات وإضافة مزيد من الأراضي للاستخدامات التقلية (جدول ٣ و ٤) ، أسمهم كل ذلك في زيادة أعداد الرحلات على الرغم من أن التقدم المذهل في مجال الاتصالات (الهواتف الثابتة والمنقولة والشبكة العنكبوتية - انترنت آلغ . .) - قد قلل أعداد الرحلات نوعاً ما وأوجد قدرأً من التوازن وضبطاً للزيادة (جدول ٤) . ارتفاع معدل الحضري على النمط الغربي كما هو مشاهد وما صاحبه من ضعف ووهن في العلاقات الاجتماعية مثل هو الآخر عنصراً ضابطاً ومحدداً آخر للزيادة في أعداد الرحلات بل والنزول بها ومن ثم الهبوط باحتمالية وقوع المزيد من حوادث المرور . وهذا بالطبع جانب إيجابي وإن كان متربتاً على سلوك اجتماعي غير محمود بالمعايير والقيم الإسلامية السائدة في هذا المجتمع . ومهما يكن من أمر فقد وصلت أعداد الرحلات إلى ٥٠٠,٠٠٠ رحلة عام ١٤٢٢هـ بعد أن كانت تحوم حول ٤ ملايين رحلة عام ١٤١٧هـ ويفترض فيها الوصول إلى ١٥ مليون رحلة بحلول عام ١٤٤٢هـ حسب المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض (جدول ٤) . ومن ثم فالمتوقع للحوادث المرورية أن تزيد تبعاً لزيادة الرحلات سيما وأن عدد سكان المدينة سيقفز وقتها إلى عشرة ملايين نسمة . وسيؤدي ذلك إلى هبوط معدل سرعة السيارة داخل المدينة من ٥٠ كم / ساعة حالياً إلى ٢٥ كم / ساعة وسيرتفع عدد الساعات التي تقضيها السيارات في وضع الحركة من ١,٢ مليون ساعة إلى أكثر من ثلاثة ملايين ساعة يومياً . ليس ذلك فحسب بل إن ما تقطعه السيارات سيرتفع من ٧٠ مليون كم إلى نحو ضعف هذه المسافة (تطوير ، ١٤٢٤ ، ص ٥) عبر شبكة طرقية قد لا تتناسب طاقتها التصميمية ولا سيما خلال أوقات الذروة

الجدول رقم (٣) : سكان الرياض وبعض خصائصهم الديمغرافية والاقتصادية والثقافية

| السنوات | حجم السكان (نسمة) | النحو (%) السكاني في سن العامل (٢٠ - ٤٥) | نسبة الذكور عدد أفراد الأسرة | متوسط الدخل السنوي للأسرة (ريال) | نسبة التعليم (%) |
|---------|-------------------|--|------------------------------|----------------------------------|------------------|
| ١٤٠٧ | ٦١٠٠٠٤٠١ | ٦١ | --- | | |
| ١٤١١ | ٣٢٠٠٠٤٠٢ | ٦٦ | ٨,٨ | | |
| ١٤١٧ | ٣٠٠٠٠٤٠٣ | ٦٨ | ١,٨ | | |
| ١٤٢٢ | ٤٤٠٥٥٤٠٤ | ٧٤ | ٠,١٠ | ٧١٨٥٦٧ | ٨٨ |
| ١٤٤٢ | ١٠٠٠٠٠٤٠٥ | | | ١٢٥٠٠٠ | |
| ١٤٤٦ | ٠٠٠٠٠٠٤٠٦ | | | ١٢٠٠٠ | |

المصدر : الجدول من إنشاء الباحث والبيانات من :

- (١) الهيئة العليا لتطوير الرياض (١٤١٨)، تطوير ، العدد ٢١.
- (٢) إدارة البحوث والدراسات (١٤٢١) تحديد احتياجات الرياض المستقبلية من الإسكان ، الهيئة العليا لتطوير الرياض ، الرياض .

الجدول رقم (٤) : التغيرات النقلية والاتصالية (١٤١٧ - ١٤٤٢ هـ)

| السنوات | أطوال الشبكة (كم) | الاستخدام القلي للاراضي % | عدد السيلارات | عدد الهواتف الثابتة | عدد الهواتف المتحركة (جوال) | عدد مكاتب البريد الرئيسية وفرعية البريدية | عدد الوكالات من خدمة الانترنت | المستفيدين |
|---------|-------------------|---------------------------|---------------|---------------------|-----------------------------|---|-------------------------------|------------|
| ١٤١٧ | ٦٪ | ٤٠٠٠,٠٠٠ | | | | | | |
| ١٤٢٢ | ١٨٤٥٠٪ | ٥٠,٥٠٠,٠٠٠ | | | | | | |
| ١٤٤٢ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | ١٥,٠٠٠,٠٠٠ | ٦٠٠,٠٠٠ | ١٨٠,٠٠٠ | ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٢٦ | ٢٦ | |

المصدر: الجدول من انشاء الباحث استناداً إلى بيانات مجتمعة من : تطوير (عدة اعداد)

استيعاب التدفقات النقلية التي تمثل السيارة الخاصة مكونها الجوهرى ، و تعد الرياض من المدن القلائل التي لا تتعذر مساعدة النقل العام فيها ٢٪ من الرحلات مع أن النقل العام هو أكثر وسائل النقل سلامة (جدول ٥) ، ومن الواضح أن الاعتماد على السيارة الخاصة كوسيلة نقل شبه وحيدة للتنقل إنما يعود إلى الانتشار الأفقي لأحياء المدينة واتساع مساحتها وترامي أطرافها كما ساهم التخطيط الشبكي للأحياء وعدم تخصيص مرات للمشاة إلى عزوف سكان المدينة عن المشي أو ركوب الدراجات الهوائية- كل ذلك يسهم بصورة أو أخرى في زيادة معدلات الحوادث مع ما يتبعها من خسائر فادحة في الممتلكات والأرواح . ومن جهة أخرى لوحظ أن نحو ٦٠٪ من الرحلات تبدأ في وقت واحد تقريرياً- رحلات المدرسة ورحلات العمل (جدول ٦) . مما يفاقم من الاختناقات المرورية (Traffic Jams) ويتسرب في وقوع حوادث مرورية ذات درجات مختلفة . وهو مما يؤكّد العلاقة بين غرض الرحلات والحوادث المرورية .

نخلص إلى أن الرحلات وما يتربّع عليها من حوادث وإن كانت مرتبطة بكلّة مكونات النظام المكاني للمدينة (شكل ١) . إلا أن ارتباطها أوثق بما يلي :

- ١- استخدام الأرض .
- ٢- غلو النطاق العمراني .
- ٣- حجم وخصائص السكان ذات الصلة .
- ٤- النشاط الاقتصادي والخدمات .
- ٥- شبكة الطرق .
- ٦- البيئة والمناخ .

الجدول رقم (٥) : توزيع الرحلات حسب وسائل النقل

| وسائل النقل | سيارة خاصة | حافلات خاصة | سيارة أجرة | النقل العام |
|-------------|------------|-------------|------------|-------------|
| % | ٨٥ | ٥ | ٥ | ٢ |

المصدر : الجدول من إنشاء الباحث والبيانات من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٣) ، تطوير ، العدد ٣٣ ، ص ٧ .

الجدول رقم (٦) : توزيع الرحلات حسب الغرض (١٤٢٢هـ)

| غرض الرحلة | عمل | مدرسية | تسوق | غير مرتبطة بالمنزل | أخرى |
|------------|-----|--------|------|--------------------|------|
| % | ٨٥ | ٥ | ٥ | ٧،٠ | ٢٤,٩ |

المصدر : الجدول من إنشاء الباحث والبيانات من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٣) ، تطوير ، العدد ٣٣ ، ص ٧ .

٢.٣ استخدام الأرض

استخدام الأرض في المدينة هو المسؤول الرئيس عن حجم حركة المرور (الرحلات) وذلك بسبب التفاعلات المكانية بين نمط وآخر أو بين مكون آخر من مكونات النمط نفسه . ويلاحظ إن الاستخدام السكني هو النمط الأساس في انتاج أو ولادة الرحلات (Trip Generation) وامتصاصها ذلك أن ٩٣٪ من الرحلات تبدأ عند المسكن وتنتهي عنده (جدول ٦) . نظرة إلى الجدول نكشف أن الاستخدام السكني ظل يستحوذ على أكثر من ٧٠٪ خلال الفترة من ١٤١٧هـ وصولاً إلى عام ١٤٢٢هـ مع ملاحظة أن

الاستخدام النقلي ترواح بين ٦ و ٧٪ خلال الفترة ذاتها . وهي كما نرى نسبة منخفضة قياساً إلى مدن في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً - يدور الاستخدام النقلي فيها حول ١٥٪ من إجمالي الاستخدامات . لهذا اهتم المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض بشبكة الطرق ووضع تصوراً متاماً للنهوض بها وتحسينها خلال العقدين القادمين وسوف يتعرض لذلك عند الحديث عن الشبكة لاحقاً .

جانب آخر وثيق الصلة بتوزيع الرحلات (Modal Spilt) هو تعدد النوايا (Nuclii) في المدينة والذي يفترض فيه توزيع الرحلات وإعادة توزيع بعض الرحلات الموزعة أصلاً بيد أن تعدد النوايا في الرياض لم يتحقق هذا الغرض ولم ينجح إلى التوفيق التقليل من العبء الحركي على وسط المدينة بوصفه جاذباً رئيساً للرحلات المولدة من المنطقة السكنية . وفي الحقيقة لم تنجح هذه النوايات في بلورة نفسها ككيانات حضرية متکاملة الخدمات بما يفي بمتطلبات السكان . لهذا السبب تضمن المخطط الهيكلي الشامل نظرة شاملة لإعادة تطوير وسط المدينة كما يتضمن المخطط الهيكلي خلق خمسة مراكز حضرية موزعة على مسافات متقاربة على أطراف المدينة وعليه فيتوقع لهذه المراكز أن توزع الحركة المتوجهة إلى الوسط الآن على ٦ مناطق : الوسط نفسه والماراكز الحضرية الخمسة الجديدة . إن توزيع الرحلات مع الزيادة المتوقعة في أعداد السيارات قد يحد من الحوادث المرورية عند تلك المراكز ومن ثم لا يجدونه ضرورياً الاتجاه إلى الوسط . وهذا ما حدا بهيئة تطوير الرياض إلى اعتماد مراكز حضرية من شأنها توزيع الحركة (تطوير ، ١٤٢٣ ، ص ٤) ووسط الرياض يمثل نطاقاً يشمل كما هو معلوم عدداً من الأحياء (الديرة ، الفوطة ، المربق ، الصالحة ، العود ، جبرة ، معكال ، العمل ، ثليم ، الشميسى ، أم سليم والوشام) ومن ثم فبالإمكان القول أن معظم

الرحلات المولدة من نظام المدينة إنما هي ناتجة عن التفاعل بين منطقة الوسط (الإدارية ، والتجارية ، والثقافية غالباً) وبقية المدينة (ذات الاستخدام السكني غالباً) من جهة (جدول ٧) وعن الحركة المترتبة على تفاعل النظام مع غيره من أنظمة- أي الحركة الداخلة والخارجة (جدول ٨) . يترتب على هذا اختلافات مرورية ولا سيما وقت الذروة وعلى الطرق المحاور وخاصة السريعة منها التي تمثل العصب المركزي للنظام بأكمله . لذلك لم

الجدول رقم (٧) الرحلات المتوجهة لوسط المدينة ١٤٢٢ هـ

| البلدية | الرحلات % |
|-------------|-----------|
| العليا | ١٤ , ٤ |
| البطحاء | ١٠ , ٦ |
| المعذر | ٥ , ٠ |
| العريجاء | ٧ , ٦ |
| النسيم | ٥ , ٨ |
| الملز | ٩ , ٧ |
| عنيقة | ٨ , ٤ |
| منفورة | ١٣ , ٤ |
| بلديات أخرى | ٢٤ , ٧ |

المصدر : الجدول من إنشاء الباحث والبيانات من الهيئة العليا لتطوير الرياض (١٤٢٣) ، تطوير ، العدد ٣٥ ، ص ٢٣ .

الجدول رقم (٨) : الحركة على مداخل ومخارج الرياض لأيام الثلاثاء والأربعاء والخميس والجمعة ١٤٢٢هـ كمؤثر في مدى التفاعل المكاني بين نظام الرياض والأنظمة الأخرى

| اليوم | الحركة الداخلية | الحركة الخارجية | المجموع |
|----------|-----------------|-----------------|---------|
| الثلاثاء | ٩٠٤١٥ | ٨٥٢٥٥ | ١٧٥٦٧٠ |
| الأربعاء | ٩٩٧١٠ | ١٠٥١٥٥ | ٢٠٤٨٦٥ |
| الخميس | ١١٢٧٩٥ | ١٠٨٢٣٠ | ٢٢١٠٢٥ |
| الجمعة | ١٠٥٠٦٠ | ٧٨٨٠٠ | ١٨٣٧٦٠ |

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٣هـ)، تطوير العدد ٣٥، ص ٢٣

يُكَنْ غَرِيباً أَنَّ الْمَوْاقِعَ الَّتِي لُوْحِظَ فِيهَا وقوع مُعْظَمِ الْحَوَادِثِ الْمُرْوُرِيَّةِ هِيَ عِنْدَ تِقَاطِعَاتِ لَطُرُقِ رَئِيسَةٍ مَعَ طَرُقِ سَرِيعَةٍ عِنْدَ وَصَلَاتٍ هِيَ الْأَقْرَبُ لِمَنْطَقَةِ الْوَسْطِ (أَطْلَسُ مَدِينَةِ الرِّيَاضِ ، ١٤٢٠ ، ص ٨١). وَمِنَ الْمَلَاحِظِ أَنَّ مُعْظَمَ هَذِهِ الْمَوْاقِعِ أَيْ مَوْاقِعِ الْحَوَادِثِ هِيَ مَنَافِذُ دُخُولِ إِلَى الْوَسْطِ أَوْ خَرْجَهُ .

٣. النطاق العمراني

في عام ١٤٢٢هـ وقع في كل كم^٢ في الرياض ٨٨ حادثاً في المتوسط. هذا باعتبار المعمور (الأراضي المطورة) والبالغة ١٠٠٠ كم^٢ من جملة ٢٠٠٠ كم^٢ هي حدود النطاق العمراني للمدينة في هذه السنة (الهيئة العليا لتطوير الرياض ، ١٤٢٣). هذا وقد كان معدل الحوادث / كم^٢ هو ٤٩١٨٤ عام ١٤١٧هـ بينما كان النطاق العمراني في حدود ١٧٨٢ كم^٢ (جدول ٢)

(جدول ٩) فكيف سيكون الوضع عام ١٤٤٢ هـ عندما تصل مساحة المطور من الأراضي إلى ٢٩٠٠ كم٢ من إجمالي نطاق عمراني مقدر بـ ٤٩٠٠ كم٢ حسب المخطط الاستراتيجي الشامل المقر من هيئة تطوير الرياض (جدول ٩) . إن واحدة من أكبر مشكلات المرور في المستقبل هو الزيادة غير العادية المتوقعة في أعداد الرحلات على الرغم من تمدد النطاق العمراني المذهل وعلى الرغم من التطور غير المسبوق المتوقع في نظم الاتصالات وبالطبع فالمزيد من الرحلات يعني المزيد من الحوادث لاسيما وأن المدينة كانت ولا تزال مدينةً أحادية المركز . فيمثل وسط المدينة وأعصاب

الجدول رقم (٩) : حدود النطاق العمراني للمدينة والمساحات المطورة ١٤٤٢-١٣٩١ هـ

| السنوات | حدود النطاق العمراني كم٢ | المساحات المطورة كم٢ | عدد الوحدات السكنية |
|---------|--------------------------|----------------------|---------------------|
| ١٣٩١ | -- | ٣٠٤ | |
| ١٣٩٦ | -- | ٥٤٤ | |
| ١٤١٧ | ١٧٨٢ | ٧٦٥,٩ | ٤٥٤٤٧٦ |
| ١٤٢٢ | ٢٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٥٦١٢٧٨ |
| ١٤٤٢ | ٤٩٠٠ | ٢٩٠٠ | |

المصدر : الجدول من إنشاء الباحث والبيانات من :

- (١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٤) ، المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض ١٤١٧-١٤٤٢ هـ .
- (٢) إدارة البحث والدراسات (١٤٢١) ، تحديد احتياجات الرياض المستقبلية من الإسكان ، الهيئة العليا لتطوير الرياض ، ص ٥ .

الأنشطة الرئيسية الطرق المنطلقة من وسط المدينة المركز الحضري الأساسي ، والوحيد للمدينة . هذا الوضع كما سبق أن ذكرنا هو أحد الأسباب الرئيسة لاستفحال قضایا المرور وزيادة حوادث السير وكان مسح ميداني لحجم الرحلات المتولدة من بلديات المدينة إلى ١٧ قد أُنجز عام ١٤٢٢هـ قد أوضح تباين البلديات في ولادة الرحلات المتجهة إلى منطقة الوسط (جدول ٧) وكما سبق أن أشرنا إلى أن تفاوت البلديات في إنتاج الرحلات وامتصاصها إنما يعود إلى تباين البلديات في أعداد السكان وخصائصهم الديغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنمو العمراني السريع وطبيعة شبكة الطرق وحجم التدفق الحركي وتركيبه فضلاً عن السياسات النقلية العامة والخاصة ، ومدى كفاءة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المناطق بها إدارة العملية النقلية في إقليم المدينة الحضري . وغاية ما هنالك أن النطاق العمراني يتمدد عاماً بعد آخر استجابة للطلب الملحق على الوحدات السكنية من قبل الأسر الجديدة التي بلغ عددها عام ١٤٢٢هـ ٧١٨٥٦٧أسرة ويتوقع له أن يقارب الضعف عام ١٤٤٢هـ وكل ذلك بسبب الزيادات الكبيرة في حجم السكان ونسبة نموهم الكبيرة (جدول ٣) .

٤. السكان

يتضاعف سكان الرياض كل عشر سنوات بناء على معدل النمو السكاني المتأثر بالنمو الاقتصادي للمدينة . كان عددهم ٣٠٠,٠٠٠ نسمة فقط في عام ١٣٨٨هـ قفز إلى ١٠٠,٠٠٠ في عام ١٤١٧هـ ، ثم إلى ٤,٥٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٤٢٢هـ ويتوقع له أن يصل إلى ١٠ مليون نسمة بحلول ١٤٤٢هـ (جدول ٣) . وباعتبار معدل ١,٢ رحلة للفرد في اليوم عام ١٤٢٢هـ مضافاً إلى ذلك معطيات أخرى من شأنها رفع معدل الرحلات للفرد مستقبلاً حتى تصل إلى ١,٥ رحلة في اليوم للفرد الواحد ومع وضع

حد لنمو النطاق العمراني لا يتعدها حتى عام ١٤٤٢ (الهيئة العليا لتطوير الرياض ، ١٤٢٣ هـ) ، يتضح لنا العلاقة القوية بين حجم السكان من جهة وعدد الرحلات (حجم المرور) وما يمكن أن يتربّع عليه من حوادث . ومهمما يكن من أمر فليس الحجم وحده هو الذي يحدد استهلاك السفر (Travel Consumption) أو ممارسة نشاط السفر وإنما تدخل مؤشرات ديمغرافية عديدة منها التركيب النوعي للسكان (نسبة الذكور إلى الإناث) وعما إذا كانوا مواطنين أو وافدين ونسبة السكان في سن العمل (٦٠-٢٠ سنة) لأنهم الأكثر حرّكة ، والطلاب (الحركة المدرسية) وتوزيع سكان المدينة أي الكثافة السكانية بين بلدية وأخرى ، والخصائص التعليمية والثقافية ومستوى درجة الحضريّة (ترفع عادة معدلات الاستهلاك وترفع عدد رحلات التسوق) إلى غير ذلك من خصائص ديمغرافية وثقافية (جدول ٣) كل هذه المتغيرات تسهم في تحديد أعداد الرحلات وأعداد الحوادث وفي أطوال تلك الرحلات وتوزعها أي تحديد إتجاهاتها ووقتها إلى غير ذلك .

٣ . ٥ الشاط الاقتصادي والخدمات

في دراسة قمت عام ١٤١٧ هـ ثبت أن الأسرة السعودية تنفق نحوً من ١٣ % من دخلها على النقل . وهي نسبة كبيرة من متوسط دخل قدر في عام ١٤٢٢ هـ بـ ١٢٠ , ٠٠٠ ريال سنويًا (جدول ٣) ، مع يقيني أن متوسط دخل الأسرة السعودية ينبغي أن يكون أكثر من ذلك باعتبار أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو ٦ أشخاص (CIA, 2000) وأن متوسط دخل الفرد السعودي هو ١٣ , ٠٠٠ دولار أمريكي أو قرابة ٥٠ , ٠٠٠ ريال حسب الـ PRB, 2003 Population Reference Bureau . ويفيدولي أن السبب في هبوط متوسط دخل الأسرة السعودية إلى ١٢٠ , ٠٠٠ ريال عائد إلى أن نسبة كبيرة من الأسر في الرياض هي أسر وافدين معظمها منخفض الدخول

لذلك نتج عنها خفض متوسط دخل الأسرة التقديرية في الرياض . وعلى كل فالعلاقة بين دخول الأفراد وتكلفة السفر لا خلاف عليها كما أن تكلفة الحوادث المترتبة على الرحلات سواء كانت في الممتلكات أو الأرواح (العلاج والتأمين والدييات) تؤكد العلاقة بين الحوادث ومجمل النشاط الاقتصادي الذي يمارسه نظام المدينة بأكمله . وفي الحقيقة أن كل عنصر في العملية النقلية برمتها مرتبط بالفعاليات الاقتصادية لنظام المدينة . ولذا يلزم التعرض له ولو على وجه الإجمال .

يقدر الناتج الاقتصادي الإجمالي للمدينة بحوالي ٧٥ مليار ريال سنويًا ، يدعم هذا الازدهار الاقتصادي قاعدة قوية من المرافق الخدمية والبني التحتية والمؤسسات الحكومية وقطاع استثماري خاص متطلع لآفاق جديدة من التوسيع والتجديد الاقتصادي .

تتركز القوة الاقتصادية الخاصة في مدينة الرياض في ثلاثة مجالات رئيسة هي : الصناعة والخدمات والإنشاء ، ففي المجال الصناعي يتواافر في الرياض ١١٥٠ مصنعاً يعمل فيها ١٢٠ , ٠٠٠ شخص برأس مال إجمالي يصل لـ ٣٤ مليار ريال ، وفي مجال الخدمات يوجد في مدينة الرياض ١٤٢ , ٠٠٠ مؤسسة وشركة خاصة تقدم طيفاً واسعاً من الخدمات المهنية والفنية والطبية والترويجية ، كما يوجد في الرياض المراكز الرئيسية لتسعة من عشرة مصارف توجد في المملكة ، وفي مجال الإنشاء منحت البلدية ٤٥٠٠ رخصة بناء تجاري وسكنى خلال عام ١٤٢٠ هـ و ٢٢٥ رخصة صناعية وتجارية في نفس العام ، كما أقيم في المدينة عدد من المشاريع العقارية الكبرى . قدر الناتج الاقتصادي لمدينة الرياض لعام ١٤٢١ هـ بحوالي ١٧٥ , ١ بليون ريال منها ٢ , ٥٢ بليوناً تمثل ناتج القطاع العام والنفطي والمتبقي يمثل ناتج القطاع الخاص ، هذا الناتج لمدينة الرياض يقوم على عدد من الأسس

التي شكلت مجتمعة ركائز نمو اقتصاد مدينة الرياض ، وتعتها بحالة اقتصادية تنمو وتتطور باطراد ما جعلها هدفاً استثمارياً لرؤوس الأموال من الداخل والخارج على حد سواء (تطوير ، العدد ٣٣ ، ص ٢٠) .

تمثل أبرز مقومات مدينة الرياض في تكامل البنية الأساسية في قطاع المرافق العامة والخدمات ، ففي مجال الطرق التي تمتاز بالحداثة والجودة العالية يصل إجمالي أطوال شبكة النقل الداخلية إلى ٤٢٠٠ كم ، كما ترتبط الرياض بكل مناطق المملكة بطرق حديثة تصلها بالدول المجاورة ، فضلاً عن خط السكة الحديدية الذي تصل فيه حركة الحاويات الصادرة والواردة إلى حوالي ٦٩٠٠٠ حاوية سنوياً وبنسبة تبلغ ٥٪ . كما تستمد الرياض طاقتها الكهربائية من ست محطات توليد ، تقدم للسوق المحلية حوالي ٢٦٦,٧٢٢,٢٧٣ ميجاوات بأسعار منافسة ومدعومة في مجال الصناعة والمرافق الخدمية ، وبأسعار منافسة تستهلك الرياض من مياه الشرب ٧٢١,٤٨٦,٤٨٦ / ٣٥١٤ يومياً ، تتراوح أسعارها بين ١٠ هيلات و٦ ريالات للمتر المكعب الواحد ، وخلال السنوات القليلة القادمة ستغطي شبكة الصرف الصحي جميع المناطق العمرانية في المدينة .

يشكل قطاع الاتصالات وسيلة تواصل حيوية في المدينة وذلك عبر ٦٠٠,٠٠٠ خط هاتفي وحوالي ١٨٠,٠٠٠ خط جوال ، فضلاً عن الخدمات البريدية المقدمة عبر ٧٨ مكتباً رئيسياً و ١١٨ مكتباً فرعياً ، وكالة بريدية ، إضافة إلى خدمة الوكالات البريدية الخاصة التي يتتوفر منها في المدينة معظم الشركات العالمية .

تتركز في الرياض نخبة من المستشفيات والمراكم الصحية ، ففي عام ١٤١٨هـ بلغ عدد المستشفيات ٤٨ مستشفى إضافة إلى ٢٨٧ مركز رعاية

أولية و ١٩٥ مستوصفاً خاصاً . و تعتبر الخدمات الصحية في المدينة من أفضل الموجود على مستوى المنطقة (تطوير ، العدد ٣٣ ، ص ٢٢) .

ويصدر في مدينة الرياض ٥٥ دورية منها كبرى الجرائد السعودية ومعظم المجالات الأسبوعية والشهرية ذات الحضور القوي على المستوى العربي ، ويتوافر في المدينة عدد كبير من المراكز الثقافية والمؤسسات الفكرية ومكتبات عامة وحوالي ٣٠ حديقة عامة ومرافق رياضية متكاملة . وأما في مجال التعليم فيفوق معدل الذين يقرأون ويكتبون في المدينة المعدل العام للملكة البالغ ٦٣ خلال العام ٢٠٠٣ (World Almanac, 2003, P.834) ولا جدال في أن المستوى التعليمي والثقافي للسكان له علاقة مباشرة بعدد الرحلات ووقتها كما أن الرحلة إلى المدرسة تأتي في المرتبة الثانية بعد الرحلة إلى العمل (جدول ٦) . ومهما يكن من أمر فالمتوقع المزيد من الرحلات المدرسية وما يستتبعها من حوادث مرورية سيما وإن الحاجة تتعاظم يوماً بعد يوم لإنشاء المزيد من المدارس إزاء زيادة السكان .

هذا وقد بلغ عدد المدارس في عام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) نحو (١١٠٠) مدرسة للبنين والبنات ، شكل طلابها حوالي (٧٪) من إجمالي عدد طلاب المملكة ، وبلغت مساعدات الدولة المادية والعينية لها حوالي (٤٢٣) مليون ريال ، كما قامت ببناء نحو (٤٠٠) مدرسة بتمويل مباشر بلغت تكلفتها نحو ستة ملايين ريال خلال خطة التنمية الوطنية الخامسة ، وتطلع الدولة إلى دور أكبر يلعبه القطاع الخاص في الحقل التعليمي ، سواء في مراحل التعليم العام أو الفني والتقني . كما أن الفرص متاحة للاستثمار في مجال التدريب التأهيلي وخصوصاً في مجالات الحاسوب الآلي ، وتقنيات المعلومات والإنترنت ، وغيرها من المجالات التي تلبي متطلبات التنمية ، أما التوجه الجديد في هذا المجال فهو الاستثمار في حقل التعليم العالي . إذ

تتجه النية لإنشاء المزيد من الجامعات الأهلية لاستيعاب أعداد كبيرة من المواطنين وأبناء المقيمين ، هذا إلى جانب التوسع في (التعليم التعاوني) ، والرغبة في فتح المزيد من المدارس الأهلية لاستيعاب (١٠ %) من إجمالي عدد الطلاب في المملكة . وتشير إحصاءات وزارة المعارف إلى أن عدد المدارس الخاصة في الرياض بلغ (٢٩٧) مدرسة ، منها (١٥٨) مدرسة ابتدائية و (٩٢) مدرسة متوسطة و (٤٧) مدرسة ثانوية ، وقد جاءت هذه النهضة التعليمية نتيجة لما توليه المملكة من دعم متواصل للقطاع التعليمي (تطوير ، العدد ٣٤ ، ص ٢٤) .

٦ . شبكة الطرق

تعطي الحركة الداخلية والخارجية إلى المدينة عبر شبكة معقدة من الطرق مؤشرًا على حجم وطبيعة التفاعل المكاني بين نظام المدينة والأنظمة الأخرى داخل المملكة وخارجها (جدول ٨) وترتبط الطرق الداخلية إلى المدينة والخارجية منها جميعاً بالخط الدائري وجسوره العلوية العرضية الأمر الذي ترتب عليه فك الاختناقات المرورية ونقل الحركة حول المدينة .

وقد تميزت شبكة طرق الرياض باتساع وامتداد أطراافها وتزويدها بكافة متطلبات الربط والاتصال بين أجزائها من جسور وأنفاق وتقاطعات سطحية متسعة تم تصميمها وتنفيذها بترابط تام يكفل تحقيق أعلى مستوى من السيولة المرورية والكفاءة في الاستيعاب والحركة جنباً إلى جنب مع متطلبات السلامة والأمان المروري وإنشاء عدد كبير من أنفاق وجسور المشاة (نعم ، ١٩٩٤ ، ص ٢٥٩) . وقد تراوح الاستخدام النقطي بين ٢١١ كم^١ و ٢٧٦ كم^٢ خلال الفترة ١٤٢٢-١٤٢٧ هـ بعدل نمو يقارب نحو ٢٠٪ ثم قفز إلى نحو ٣٣٠ كم^٢ في عام ١٤٢٢ هـ . ويمثل الاستخدام النقطي (طرق

وшوارع وموافق) حوالي ٦ إلى ٧٪ من إجمالي استخدامات الأرض في المدينة . ومن جهة أخرى فإن إجمالي الاستخدامات النقلية في مستوى الوحدات الأصغر قد وصل إلى ٣٩١٢٨ استخداماً عام ١٤١٧هـ وإلى نحو ٥٠,٠٠٠ استخداماً عام ١٤٢٢هـ من جملة الاستخدامات البالغة ٧٥٠,٠٠٠ استخداماً في هذه السنة (تطوير، ١٤١٨ ، وتطوير ، ١٤٢٢). هذا وقد وصلت أطوال الشبكة بجميع أصناف الطرق السريعة والرئيسة والشوارع المحلية إلى حوالي ١٨,٠٠٠ كم معظمها من الشوارع المحلية داخل الأحياء والحرارات (جدول ١٠) . وعلى كل فالعبرة هي بالطرق السريعة والرئيسة لأن طاقتها الاستيعابية للحركة المرورية أكبر من سواها .

الجدول رقم (١٠) : أطوال شبكة الطرق والشوارع ١٤٢٢هـ

| كم | أصناف الطرق والشوارع |
|-------|----------------------|
| ١٣٢٢ | طرق سريعة |
| ٢٩٠٠ | طرق شريانية رئيسة |
| ١٦٠٠ | طرق شريانية ثانوية |
| ٢٠٠٠ | شوارع تجميعية |
| ١٠٦٢٨ | شوارع محلية |
| ١٨٤٥٠ | الإجمالي |

المصدر : الهيئة العليا لتطوير الرياض (١٤٢٣) ، تطوير ، العدد ٣٥ ، ص ٢٣

وهذه لا تزيد في مجموعها عن ألفي كم . ولما كان المتوقع للحركة المرورية أن تنمو بسرعة خلال العقدين القادمين فقد أولى المخطط الاستراتيجي

الشامل عنابة خاصة لتطوير شبكة الطرق في المدينة برفع كفاءة الطرق القائمة حالياً خلال عدد من الإجراءات التنفيذية ، ومن بينها تحويل بعض الطرق الرئيسية إلى طرق سريعة ، أو رفع مستوى الطرق الرئيسة والسريعة دون تغيير في وظيفتها الأساسية ، ويتضمن ذلك زيادة اتساع هذه الطرق ، وتوفير المرافق ، وإعادة ترتيب المداخل والمخارج عليها ، وتوزيع الجزر الفاصلة ، وتنظيم مداخل وخارج خطوط الخدمة ، وترتيبات الإنارة والتشجير ووسائل السلامة والمراقبة المروية ، وتوفير البنية التحتية الالزامية لإقامة مشاريع النقل العام ، وتوفير المرافق الأمنية المشجعة للسكان على المشي كرياضة مفيدة ، وكوسيلة لقضاء الأغراض التنقلية .

كما يتضمن تطوير شبكة الطرق إقامة وإنشاء عدد من الطرق السريعة والطرق الرئيسية تكون مكملة لأداء الشبكة الحالية ، ومستوعبة للنمو المتوقع . وتتضمن في تصميمها وتحفيزها وإنشائها الأهداف الأخرى التي تضمنها المخطط الاستراتيجي الشامل لتطوير المدينة كالمهد من التلوث ، وتشجير المدينة ، وزيادة مستوى الأمان والسلامة على الطرق ، وإقامة مرافق النقل العام ، والحفاظ على خصوصية الأحياء والحارات السكنية ، وزيادة فعالية المرافق الخادمة للشوارع والمراکز التجارية ، وإقامة البنى التحتية المشجعة لإقامة مشاريع استثمارية قادرة على استيعاب قدر كبير من حركة النقل اليومية في المدينة ، وقد جاءت إضافة عناصر هذه الشبكة مكملة للتصور الذي وضعه المخطط الاستراتيجي الشامل لتوسيع أحياء المدينة ، ومخططات استعمالات الأراضي ، والنطاق العمراني للمدينة بما يتلافق مع السلبيات القائمة ويستوعب الزيادات المتوقعة في قطاع النقل ، ويوظف المعطيات التقنية والتخطيطية الحديثة في مجال صناعة النقل وهندسة وإنشاء شبكات الطرق (الهيئة العليا لتطوير الرياض ، ١٤٢٤) .

٧.٣ البيئة والمناخ

لا تبدو القرية واضحة بين المعطيات البيئية وعلى رأسها المناخ بمتغيراته المختلف . وبين الحوادث المرورية . هناك متغيرات مناخية ذات علاقة مباشرة بالحوادث مثل المطر الغزير والضباب والغبار التأثير في الطبقات الدنيا من الغلاف الغازي لأنه يؤثر على مدى الرؤية لدى السائقين . ومن جهة أخرى فإن الحرارة المتطرفة (البرودة الشديدة والحرارة الشديدة) كما هو الحال في الرياض (مناخ صحراوي) تؤثر في أعمار شبكات الطرق بسبب التمدد والانكماش الذي تتعرض له مواد تعبيد الطرق وتزفيتها كما أن للرطوبة أثراًها في الحديد ومكونات وسائل النقل من سيارات وخلافه . ومن جهة أخرى فإن للسيارات تأثيرها في المناخ المحلي (الطقس) حيث أن ٦٦٪ من أول أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز الملوثة لهواء المدينة مصدرها السيارات كما أن هذه الغازات قد تكون مصحوبة بمركبات و دقائق الرصاص الشديدة السمية ، ويتمثل هذا المصدر بمفرده حوالي ٩٤٪ من نسبة الرصاص المنبعثة في هواء المدينة (تطوير ، ١٤٢٢ ، ص ٢٨) . وما لا شك فيه أن حجم الحركة المرورية ينكمش ويتراجع وقت هطول الأمطار كما يتفادى الناس قدر الإمكان السير تحت ظروف الحرارة الشديدة وإلى حد ما البرودة القارسة . وهكذا يتناقص عدد وسائل النقل المتحركة وتتَّخَضُ أعداد الرحلات . وكما هو ملحوظ فهنا لك علاقة «وثيقة» بين حجم الحركة ومقادير المطر والوقت سواء خلال ساعات اليوم الواحد أو خلال أيام الأسبوع أو حتى على مستوى فصول السنة ، ومهما يكن من أمر فمناخ المدينة هو أحد المكونات الرئيسية في عملية التفاعل المكاني (التي تعد الرحلات والحوادث المرورية أحد نتائجها الكبرى) ، إلى جانب المكونات

الأخرى التي تعرضنا لها من سكان ونطاق عمراني ونشاط اقتصادي إلى غير ذلك . لذا يناسب الحديث عنه بصورة مختصرة وواافية في آن واحد .

يتصف مناخ مدينة الرياض بالجفاف والتباین الكبير في درجات الحرارة . وتتسم الأمطار بعدم الانتظام في مواعيد سقوطها وبالتباین الكبير في كميّتها ، ففي الفترة ما بين عام ١٩٦٤ ، و ١٩٩٢ م سجلت أقل كمية للأمطار عام ١٩٦٦ حيث لم تتجاوز ٦٢ ملم في حين سجلت أعلى كمية للأمطار عام ١٩٧٦ حيث بلغت ١٧٦ ملم ، ويبلغ متوسط الأمطار للفترة ذاتها ٨٢ ملم وتحصّر فترة سقوط الأمطار في الغالب ما بين شهري نوفمبر ومايو ، وتعد شهور الربيع (مارس وأبريل ومايو) وشهور الشتاء (ديسمبر ويناير وفبراير) أكثر شهور السنة أمطاراً .

إن السمة الرئيسة للحرارة في مدينة الرياض هي ارتفاعها الشديد صيفاً وانخفاضها شتاءً . ومن خلال قراءة البيانات المناخية للفترة من ١٣٨٢-١٤١٧ هـ يتضح أن معدل الحرارة القصوى لشهر فصل الصيف تبلغ ٤٢ م في حين كان معدل درجات شهر فصل الشتاء للفترة نفسها نحو ١١ م . ويعد شهر يناير أقل شهور السنة حرارة ، بينما يعد شهر يوليو أكثر شهور السنة حرارة ، ونتيجة لهذا التباين الفصلي في درجات الحرارة فإن المتوسط السنوي يبلغ نحو ٢٥ م .

نتيجة لموقع مدينة الرياض الداخلي وخلو المنطقة من وجود أي نوع من المسطحات المائية وندرة سقوط الأمطار فإن الرطوبة النسبية في المدينة تعد منخفضة جداً حيث بلغ متوسطها للفترة ١٣٨٢-١٤١٧ هـ ٣٣٪ ، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية في فصل الشتاء ٤٧٪ ، وفي فصل الصيف ١٩٪ .

الاتجاهات السائدة للرياح في مدينة الرياض شمالية إلى شمالية شرقية وشمالية غربية . ويبلغ معدل السرعة للرياح للفترة ١٤١٧-١٣٨٢ هـ حوالي ٥ عقد في الساعة (حوالي ٨ أميال في الساعة) أما معدل السرعة القصوى للرياح للفترة ذاتها فهي حوالي ٢٥ عقدة في الساعة وغالباً ما تهب من جهة الشمال ، أما معدل السرعة الدنيا فهو حوالي ٦ ، ٦ عقدة في الساعة ، وسجلت أقل سرعة للرياح في الفترة ذاتها حوالي ٨ ، ٠ عقدة في الساعة .

٣ . النتائج

- ١- هناك علاقات طردية بين نمو حجم السكان والتغير في خصائصهم الديغرافية وتوزيعهم داخل المدينة من جهة والحوادث المرورية .
- ٢- على الرغم من التمدد الكبير في النطاق العمراني في المدينة وزيادة المعمور عاماً بعد آخر إلا أن المدينة لا تزال أحادية المركز وأن وسط المدينة هو الجاذب الأكبر للرحلات .
- ٣- بداية العمل والمدرسة في وقت واحد أو متقارب هو سبب رئيس للاختناقations المرورية .
- ٤- توزيع الحركة داخل المدينة يفتقر إلى التوازن . الطرق السريعة تحمل فوق طاقتها الاستيعابية والطرق الأخرى لا تكاد تبلغ طاقتها التصميمية .
- ٥- التوزيع الزمني للحركة يعكس عدم توازن بين أوقات الذروة وغير أوقات الذروة وخلال أيام الأسبوع العادية وأيام العطلات . وأيضاً هناك تباين فصلي إذ تراجع الكثافة المرورية إبان الصيف ومواسم الأجازات .

٦- للظروف البيئية والمناخية علاقتها المباشرة وغير المباشرة بحركة المرور وبالحوادث .

٧- النشاط الاقتصادي للمدينة هو المؤثر الأول في تشكيل صورة النقل في المدينة وتحديد اتجاهاته المستقبلية .

٣ . التوصيات

١- تطوير عناصر شبكة الطرق ومرافق النقل ، لرفع كفاءة العناصر القائمة وإضافة عناصر جديدة ، وتحديد أولويات التطوير وفق الخطة المرحلية للتطوير .

٢- وضع برنامج إدارة مرورية شامل يعني برفع كفاءة تشغيل نظام النقل ، ورفع مستوى السلامة المرورية على شبكة الطرق .

٣- تطوير وتفعيل نظام النقل العام بالمدينة ، بغية توسيع قاعدة النقل وتوفير بدائل فاعلة للتنقل لجميع فئات المجتمع ، تقليل من الاعتماد على استخدام المركبات الخاصة .

٤- تطوير آليات التمويل والاستثمار في نظام النقل بغية التقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي وزيادة مشاركة القطاع الخاص .

٥- وضع المعايير لتحقيق التكامل بين تخطيط استخدامات الأراضي والأنشطة الحضرية المختلفة وتطوير عناصر نظام النقل بشكل يساعد على ترشيد استخدام هذا النظام .

٦- تطوير وتفعيل الهياكل المؤسسية والإدارية والكوادر البشرية والإمكانيات التقنية القادرة على تقويم أداء نظام النقل باستمرار ، وتوصيف الإجراءات الكفيلة بتطوير وتحديث هذا النظام بما يتلاءم مع متطلبات التنقل القائمة والمتوخدة بالمدينة وما قد يترب عليها من حوادث مرورية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

إدارة البحوث والدراسات (١٤٢١هـ). تحديد احتياجات الرياض المستقبلية من الإسكان ، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، الرياض .

إدارة التخطيط والاحصاء (١٤٢٠هـ). الكتاب الاحصائي ، الإدارة العامة لتطوير الإدارة ، وزارة الداخلية ، الكتاب السادس والعشرون لوزارة الداخلية ، ١٤٢٠هـ .

إدارة التخطيط والاحصاء (١٤٢٠هـ) . الكتاب الاحصائي ، الإدارة العامة للتطوير الإداري ، وزارة الداخلية ، العدد ٢٦ .

إدارة التخطيط والاحصاء (١٤٢١هـ) . الكتاب الاحصائي ، إدارة التخطيط والاحصاء ، الإدارة العامة لتطوير الإداري ، وزارة الداخلية ، المملكة العربية السعودية .

الإدارة العامة للمرور (١٤٢٢هـ). النشرة الإحصائية ، الأمن العام ، وزارة الداخلية ، الرياض .

الأصم ، الأصم عبد الحافظ (١٤٠٧هـ) . مدخل إلى مفهوم الانتشار المكاني . بحوث ودراسات في العلوم الاجتماعية . جامعة الإمام ، الرياض .

_____ (١٤٠٧هـ) . النقل المدرسي في الرياض : دراسة بعض خصائصه المكانية والاجتماعية ، ندوة النقل المدرسي ، وزارة المواصلات (السعودية) ، ١٤٠٧هـ ، الرياض .

الأصم ، الأصم عبد الحافظ أحمد والرقية ، عبد الله (١٤٢٣هـ) .
الحافلات الأهلية : الواقع والمشكلات . الندوة السابعة لأقسام
المغرافييا بجامعات المملكة العربية السعودية . ١٤١٢ محرم
١٤٢٣هـ .

البكري ، علاء عبد الرحمن (١٤١٩هـ) . المرور والبيئة : الأضرار البيئية
الناجمة عن استخدام المركبات . المجلة العربية للدراسات الأمنية
والتدريب ، مجلد ١٣ ، العدد ٢٦ ، رجب ١٤١٩هـ ، ص
٣٠٩-٣٤٦ .

الحسيني ، سعد بن ناصر . والرقية ، عبد الله بن صالح (١٤٢٣هـ) .
التأمين على سيارات الأجرا العامة في مدينة الرياض . الندوة
السابعة لأقسام المغرافييا بجامعات المملكة العربية السعودية .
١٤١٢ محرم ١٤٢٣هـ .

الخليفة ، عبد الله بن حسين (١٤١١هـ) . أثر العوامل الاجتماعية على
توزيع السكان على أحياء مدينة الرياض ، مركز أبحاث الجريمة ،
وزارة الداخلية ، الرياض .

الرقية ، عبد الله والشريف ، فهد (١٤١٤هـ) . حوادث المرور في مدينة
الرياض مع إشارة خاصة لسيارات الأجرا الخاصة ، الندوة الوطنية
لسلامة المرور ، الرياض ١٨-١٥ شوال ١٤١٤هـ .

زعزوع ، ليلى بنت صالح (١٤٢٤هـ) . التوزيع الجغرافي لواقع الحوادث
المرورية الجسيمة في مدينة جدة . مجلة البحوث الأمنية . المجلد
١٢ ، العدد ٢٥ ، شعبان ١٤٢٤هـ ، ص ص ٦٩-١٢ .

الزغبي ، زياد وآخرون (١٩٩٤) . الاسعاف وخسائر الحوادث . بيروت .

شعبة الإحصاء ، النشرات الاحصائية (١٣٩١ - ١٤٢٣هـ) ، إدارة الدراسات ، الندوة العامة للمرور ، وزارة الداخلية ، المملكة العربية السعودية .

شمبسي ، أحمد محمد (د. ت) . الأسباب الرئيسية لحوادث المرور- العامل البشري . ندوة حوادث السير على الطرق التي نظمها معهد الإنماء العربي .

الصالح ، ناصر عبد الله (١٩٨٧م) . حوادث المرور بمدينة مكة المكرمة - العلاقات المكانية والاتجاهات الزمنية ، الندوة الثالثة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية ١٤٠٧/٧/١٩-١٧هـ .

عبد العال ، جمال عبد المحسن (١٤١٧هـ) . الحوادث المرورية والعناصر الحاكمة لها . الندوة العلمية الأربعون حول أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور ، محرم ١٤١٧ ، ص ص ٤٠-٤٣ .

العتيببي ، محمد صالح (١٤١٨هـ) . الحوادث المرورية المتعلقة بالضباب بالمملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية .

العرسج ، صالح بن عبد الله عبد العزيز (١٤٠٩هـ) . حوادث المرور ، دراسة تحليلية عن مسببات حوادث المرور في المملكة العربية السعودية ومقترنات لحد منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية نايف العربية للدراسات الأمنية ، الرياض .

الغامدي ، علي بن سعيد (١٤١٧هـ) . تقنية المستقبل في مواجهة مشكلة المرور . الندوة العلمية الأربعون حول أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور ، محرم ١٤١٧هـ ، ص ص ٤٠-١٣ .

الفريج ، عبد الله بن علي بن حمد (١٤٢٢هـ) . التقل البري في منطقة الرياض-دراسة في جغرافية النقل ، سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية ، رقم ٤٠ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وزارة التعليم العالي .

القططاني ، خالد بن عون بن دبيس (١٤٢٠هـ) . تحليل حوادث المرور طبقاً لنوع المركبة (دراسة تحليلية لمدينة الرياض وجدة والدمام) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

قسم الجغرافيا (١٤١٩هـ) . أطلس منطقة الرياض ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، وزارة التعليم العالي ، المملكة العربية السعودية .

كانك ، وولف (١٤٠١هـ) . تصميم الطريق وسلامة المرور ، دراسات في إدارة المرور في المدن الكبرى ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ص ص ٣٨-٤٠ .

لجنة أطلس منطقة الرياض (١٤١٩هـ) . أطلس منطقة الرياض ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود .

المكري ، محمد بن سعد ، والمطير عامر (١٤١٨هـ) . الحوادث المرورية للتلاميذ في مدينة الرياض ، أبعادها وأنواعها وأسبابها وآثارها . الندوة السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك عبد العزيز .

النعم ، عبد الله العلى (١٤١٠ هـ) . إدارة المدن الكبرى : تجربة مدينة الرياض ، أمانة مدينة الرياض .

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٣ هـ) . تطوير ، العدد ٣٤ .

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٣ هـ) . تطوير ، العدد ٣٣ .

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤١٨ هـ) . تطوير ، العدد ٢١ .

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٣ هـ) . تطوير ، العدد ٣٥ .

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٤ هـ) . المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض (١٤٤٢-١٤١٧ هـ) .

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وجامعة الملك سعود (١٤١٩ هـ) . أطلس مدينة الرياض ، الرياض .

الوهيد ، محمد بن سليمان (١٤١٧ هـ) . القيم الاجتماعية وأثرها في مشكلة المرور . الندوة العلمية الأربعون حول أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور ، محرم (١٤١٧ هـ) ، ص ص ٤٠-١٣ .
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

ثانياً : المراجع الأجنبية

Al assam, A.A. (1985), A Review and Revision of Spatial Diffusion with Special Reference to Hagerstrand Spatial Diffusion Theory in the Geographical Yearbook Vol. 1 mam University .

Al Assam, A.Ahmed & Khogali, M.M., (1991), Transport in Greater Khartoum in Davies, J. and Abu Sin, M.A, (Edit.), Greater Khartoum and its Region, UK, Khartoum .

Al Assam, A.Ahmed (1978), Public Transport in the Three Towns, Unpublished M.A Thesis, Presented to the University of Khartoum .

CIA (2002), World Facts, Washington D.C.

Hanson, S. (1986), The Geography of Urban Transportation, (ed.), New York, Guilford Press .

Harshorne, R., (1959), Perspectives on the Nature of Geography, Chicago, Rand McNally .

Hoyle, B.S and Knowles. R.D. (1992), Modern Transport Geography. London, Belhaven .

Hurst, m.E., (1974), Transportation Geography, Comments & Readings (ed.), New York, Mc.Graw Hill

Johnston and Others (1983), The Dictionary of Human Geography, (ed.), London, Blackwell .

Lowe, John C. and Moryadas, S., (1975), The Geography of Movement, Houghton Mifflin Co., Boston, USA .

Mckinnon, A.C. (1989), Physical Distribution Systems, London, Routledge .

Population Reference Bureau (2003) , world Population Data Sheet, 2003 .

The World Almanac & Book of Facts, 2003 .

Tuan, T.F. (1991), A View of Geography in the Geographical Review, No. 81, pp. 99-107.

الأبعاد النفسية والاجتماعية للحوادث المرورية

د. فهد بن عبد الرحمن الناصر

٤ . الآثار الاجتماعية والنفسية لحوادث المرور

دراسة تحليلية لوفيات الحوادث المرورية بالكويت

خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ م

أصبحت المشكلات الناتجة عن حوادث المرور في مختلف أنحاء العالم من المشكلات الأمنية المعاصرة التي تستدعي قلق مختلف الأجهزة الأمنية والدوائر الصحية والاقتصادية في كل البلدان . وتعاني الدول العربية من هذه المشكلة الكبيرة كغيرها من دول العالم ، بل تشير دراسات كثيرة في هذا الميدان إلى أن بعض الدول العربية تواجه معاناة أشد ضرراً ونتائج اسوأ مما تجاهله الدول المتقدمة على المستوى البشري والاقتصادي معاً .

تعد مشكلة حوادث المرور من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات الحديثة لما لها من علاقة وأثر على حياة الإنسان ، وتزايد حجم هذه المشكلة مع ازدياد عدد المركبات المستعملة للطريق حتى أصبحت من المشاكل الرئيسية في هذا القرن ، وتعاني معظم دول العالم من ارتفاع في معدل الحوادث ، فحوادث المرور تأتي في المرتبة الرابعة كسبب للوفاة في الولايات المتحدة ، وتبين احصائيات منظمة الصحة العالمية بأن ثلث حوادث الوفاة في الدول المتقدمة يرجع سببها إلى حوادث المرور ، كما تشير احصاءات منظمة الصحة العالمية إلى أن حوادث المرور تقف سبباً رئيسياً للوفاة بل أنها تنافس أسباب الوفاة الأخرى مثل أمراض القلب والسرطان .

ولقد بات واضحًا أن الخسائر التي تسببها حوادث السيارات والمركبات تفوق غيرها من الخسائر الناجمة عن مختلف أنواع الجرائم ، وأصبح عدد

الضحايا من وفيات وجرحى ومعاقين بسبب الحوادث المرورية في العالم يتجاوز عدد الذين يقتلون أو يتأثرون سنويًا بمختلف أشكال الصراعات والمنازعات الأمنية على المستوى الدولي حيث قدرت التكلفة الاقتصادية لحوادث المرور ما بين (٣ - ١٪) من إجمالي الدخل القومي لدول العالم، وأن ١٠٪ من أسرة المستشفيات في العالم تشغله باصابات ناتجة عن حوادث الطرق .

وحيث أن هناك علاقة ترابط وثيقة بين الأمن والتخطيط العلمي والمستقبل ، فالتنبؤ العلمي والتوقع والتخطيط المدروس بات يشكل جزءاً لا يتجزأ من علم المستقبليات فالالتخطيط هو التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل ولتحقيق أهداف معينة في إطار زمني محدد من خلال خطط تم إعدادها بإتقان لتحقيق أهداف محدودة ، وعليه فكأن الترابط بين التخطيط العلمي والتنبؤ وثيقاً جداً حيث أن التنبؤ من عناصر الاستغال بعلم المستقبليات حيث أن هذا العلم يعتمد على التنبؤ والتوقع العلمي اعتماداً كبيراً حيث يتم من خلاله التعرف على احتمالات المستقبل الإيجابية والسلبية والاستعداد لمواجهتها من جانب وتوسيع دائرة الاحتمالات الإيجابية ليأتي دور التخطيط العلمي مستمراً العمليه التنبؤ بما ينعكس إيجابياً على المجتمع والقطاع الأمني على وجه الخصوص .

والحاجة لوجود نظام دقيق للتنبؤ يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة اعتماداً على بيانات الماضي . ولا بد أن يكون نظام التنبؤ موثقاً به ويكون الاعتماد عليه بتنبؤات متسقة لاتخاذ القرار المناسب . ولكي يكون هذا التنبؤ سليماً يجب أن لا يدور في ذلك غواصة يعبر عن سلوك الظاهرة في الماضي ، بل يعبر عن سلوكها المتوقع في المستقبل ، ومن هنا تأتي أهمية تحرير النماذج من سطوة الماضي واتجاهاته العامة .

وتشير الإحصاءات إلى زيادة مطردة بالمخالفات المرورية نتتج عنها حوادث مرورية راح ضحيتها مواطنون أغلبهم من الشباب في مقتبل العمر وتلك ظاهرة تستحق الدراسة من أجل المساهمة في الحد من الحوادث الجسيمة والوفيات الناتجة عنها التي تشهدها الطرق يومياً .

وتعد مشكلة حوادث المرور إحدى أهم أسباب استنزاف الموارد البشرية والمادية للدولة ، حيث تم تصنيفها من قبل منظمة الصحة العالمية كأحد أهم الأوبئة الفتاكـة في العقود الأخيرة . وقد أكدت الدراسات العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي للدولة وكفاءة شبكات الطرق ، ولذا فقد تنبهت الدول المتقدمة واتخذت إجراءات حاسمة لخفض الحوادث الدورية وما يتبع عنها من قتلى وجرحى ، لكن الوضع يتدحرج في الدول النامية لارتفاع عدد ضحايا الحوادث المرورية لتصبح مشكلة من أهم الأسباب المعوقـة للتنمية ولتصبح المواجهـة الحازمة لهذه المشكلة أمراً حتمياً يتعلق بأمن وأمان الدول . ولقد لاقت مشكلة حوادث المرور اهتمام المسؤولين في دولة الكويت وشكلت اللجان الخاصة وعقدت الندوات والمؤتمرات وتم تمويل الدراسات التي تعالج هذه المشكلة ومناقشة أبعاد هذه الظاهرة واقتراح الإجراءات الكفيلة بالحد من أثرها .

٤. أهمية حوادث المرور على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية

إن الضغوط الحادة المصاحبة للصدمات النفسية ومنها حوادث السيارات تتسبب في حدوث خلل في التركيب الكيماوي في مخ الإنسان ، ما يتبع عن أعراض جسمية فسيولوجـية تعرف فيما يسمى بالاضطرابـات

الناتجة ، والضغوط الصدمة وهي لا تقتصر على مرتكب الحادث بل تمتد إلى مرافقيه وأسرهم جمياً وحتى من يشاهد الحادث .

٤. ١. ما هي الأحداث الصدمة (PTSD) Stress Disorder

هي أحداث عنيفة مرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الحروب الفجائية ونتائجها والحوادث التي يتبع عنها الخسارة المادية والمعنوية مثل الموت أو خسارة سيارة أو أي تهديد مماثل لحياة الإنسان العادي وأمنه وسلامته بالقدر الكبير الذي يعجز عن مواجهته أو التغلب عليه .

تمثل أهمية حوادث المرور في أنها تؤثر بشكل كبير على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للفرد والأسرة والمجتمع . فتكمن أهمية الحوادث المرورية على الناحية الاقتصادية في أنها تسبب خسائر مادية جسيمة في ممتلكات الأفراد والمجتمع عن طريق اتلاف السيارة أو المركبة أو حدوث بعض الأضرار التي تتطلب تكاليف مالية لاصلاحها كما انه يحدث في بعض الأحيان أن تتسرب السيارة أو المركبة في تلف أو الحقن الضرر لبعض المنشآت العامة التي يتلذ بها المجتمع بطبيعة الحال مما يكلف الدولة مبالغ مالية طائلة لاعادة اصلاح أو ترميم ما تسببه الحوادث المرورية من خسائر .

ولا يخفى علينا المبالغ المادية المنفقة في سبيل ذلك تمثل خسائر ليس هناك ما يبررها في الناحية الاقتصادية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان السائق أو من معه قد يتعرض نتيجة للحادث المروري إلى الإصابات البدنية التي تسبب له في بعض الأحيان عجزاً جسمنياً مؤقتاً أو مستمراً يقلل من كفاءته وقدرته على الإنتاج والعمل المشر في اقتصاد الدولة ، وتحمل

الدولة مصاريف وتكاليف العلاج بالإضافة إلى أنه أثناء فترات العلاج تخسر الدولة من الناحية الاقتصادية أحد الأفراد المنتجين والمحركين للاقتصاد وبذلك تكون الخسائر شاملة من حيث قلة القوة الانتاجية وزيادة التكاليف والأعباء الطبية على الدولة .

ويفسر الاقتصاديون هذا بأنه خسارة حقيقة لا مبرر لها وكان يمكن تلافيها أو معالجتها بتكلفة أقل ، وبطبيعة الحال يزداد الأمر سوءاً إذا ما كان نتيجة الحادث المروري هو وفاة أحد الأفراد فإن الدولة بذلك تفقد مصدراً من مصادر قوتها الإنتاجية برغم ما قدمته في سبيل إعداد الفرد من تعليم ورعاية طبية وخدمات أخرى لتوفّر له أكبر قدر من الراحة والأمن ، ليستطيع هو بدوره أن يقدم إنتاجية أفضل ويساهم في تحريك اقتصاد الدولة بالطريقة المطلوبة .

وهذا إذا كان الضحية في السن الإنتاجية وما نلاحظه من الدراسات العالمية أن النسبة الأكبر من ضحايا حوادث المرور تتراوح أعمارهم بين ١١ - ٤٠ سنة ، وهذا يسبب بدوره خسارة اقتصادية كبيرة للدولة ككل . وتقدر الخسائر المادية في بعض البلدان نتيجة الحوادث المرورية بعدة ملايين من الدنانير دون أي مردود يغطي هذه الخسائر من الناحية الإقتصادية .

ولايغوتنا هنا أن نذكر أن الوقت والجهد الذي تستغرقه عمليات الإصلاح والعلاج للأضرار الناشئة عن الحوادث المرورية يفسره الاقتصاديون أنه خسارة اقتصادية لأنه كان يمكن أن يستفاد منه في تحقيق إنتاج يعطى دفعه إضافية لعجلة الحركة الاقتصادية بالدولة .

أما أثر الحوادث المرورية من الناحية الاجتماعية والنفسية فانها تمثل في أن أحد أفراد الأسرة وهي اللبننة الأساسية في أي مجتمع قد تتضرر

نتيجة الحادث المروري سواء أنه ضرر مادى سيخذ جزءا من دخله أو من مدخراته فى سبيل اصلاح هذا الضرر أو شراء سيارة أخرى اذا لم يكن هناك مجال لإصلاح الضرر وبالتالي فإن هذا يؤثر على طريقة انفاقه وتوزيعه لدخله أو مدخراته وبالتالي يؤثر على مستوى معيشة الأسرة ولو لفترة محدودة .

أما اذا كان الضرر بدنياً كالإصابة الجسمية مثلا نتيجة الحادث المروري فان ذلك يكون له تأثير مضاعف على الأسرة وخاصة اذا كان المصاب هو رب الأسرة أو أحد أفرادها العائلون لها مما يسبب في بعض دول العالم انخفاضاً أو توقيعاً لدخل الأسرة وينتتج عنه أيضا التأثير المادى على باقى افرادها مما يسبب اختلالاً في تركيبها الاجتماعي وال النفسي .

وقد ينتج أيضا عن الحادث المروري إصابة بدنية تسبب نسبة من العجز الجسمى تؤثر على صاحبها من حيث قدراته على الأداء والإنتاج فى العمل وعلى نشاطه الاجتماعى وبالتالي ، وقد يتطور الأمر الى الإصابة ببعض الأمراض النفسية المتولدة نتيجة الإصابة البدنية مما يخلق جواً من التوتر داخل المحيط الأسرى والمجتمع ككل . ويكون الأمر أشد سوءا وألما على الأسرة والمجتمع حين تفقد أحد أفرادها نتيجة الحادث المروري وبالتالي تخلف عواقب مؤثرة على تركيب المجتمع والأسرة المتضررة نتيجة لذلك . ولو أدرك البعض ما تسببه الحوادث المرورية في حياة المجتمع من مآس لما وصلت ظاهرة الحوادث المرورية الى هذا الحد من الخطورة والأهمية .

٤ . أثر الحوادث المرورية على الفرد والمجتمع في الكويت

أولت الحكومة الكويتية على مر السنين اهتماما كبيرا بالفرد خاصة والمجتمع عامة ، حيث وفرت للفرد كافة الإمكانيات ليستطيع أن يساعد فى بناء ونمو المجتمع ، ومن بين أوجه الإهتمام المختلفة ، الرعاية الصحية

الكاملة والمجانية للفرد حيث توفر له الكوادر الطبية ذات المستوى عالي الكفاءة . كما عملت الحكومة على توفير أحدث المعدات والوسائل الطبية ضمن اطار من الخدمة الطبية العالية المستوى والتي تضاهى الخدمات الطبية في الدول المتقدمة .

ومن ناحية أخرى فقد عمدت الدولة على مر السنين الى انشاء شبكة من الطرق الممهدة ذات الكفاءة المرتفعة وذات السعة والقدرة على أداء الخدمة المرجوة منها ، وفي مجال التشريع فقد سنت الدولة عدة قوانين تنظم حياة الفرد وتケفل له حياة هادئة وآمنة وذلك خلال مراحل عمره المختلفة وحتى بعد انتهاء فترة خدمته في العمل .

كل هذا الإهتمام كان نابعاً من قناعة الدولة بأن الفرد هو الثروة الحقيقية لهذا البلد فعن طريق اعداده وبنائه باسلوب سليم وصحيح يستطيع أن يؤدي دوره الفعال في تقديم ونمو المجتمع لأنّه جزء لا يتجزأ منه . وقد صدر قانون المرور الجديد وتعديلاته ليتلاءم مع التطور والنمو الذي شهدته المجتمع الكويتي خلال السنوات الماضية ليوفر الأمان والسلامة للمواطنين مستخدمو هذه الطرق .

٤. ٢. ظهور الأعراض الصدمية (PTSD) خلال ثلاثة أشهر من التعرض للحادث وأهمها

- ١ - استعادة الذكريات الأليمة أثناء أحلام اليقظة أو الكوابيس ذات العلاقة .
- ٢ - اجترار الذكريات الأليمة عند دخول المخفر أو مقابلة ضابط .
- ٣ - محاولة تجنب الأفكار أو الأنشطة التي لها علاقة بالحادث .
- ٤ - اضطرابات انفعالية حادة مشتملة على قلق وتوتر مستمر .

- ٥ - حالات اكتئاب متدرجة من البسيطة إلى الحادة.
- ٦ - مخاوف مرضية (فوبيا) من بعض الأشخاص أو الأحداث أو الأماكن العادية التي لا يخاف منها الآخرون.
- ٧ - اضطرابات الوساوس القهيرية بلا مبرر.
- ٨ - الشعور بالنقص والعجز وعدم القدرة على اتخاذ القرار .
- ٩ - الشعور بعقدة الذنب والدونية .
- ١٠ - الشعور بالخجل والأغتراب والوحدة وفقدان الأمل .
- ١١ - عدم القدرة على إقامة علاقات اجتماعية مع الغير أو المحافظة عليها .
- ١٢ - آلام عضوية جسدية مثل الصداع الكلي أو النصفي ، آلام في الجهاز الهضمي أو الجهاز التنفسي ، أو الجهاز الدوري أو ما شابه ذلك .

٤ . ٢ . ما العوامل المساعدة على ظهور الأعراض المرضية

- ١ - أحداث مؤلمة تمر على الإنسان مشابهة لما حدث له في الماضي ..
- ٢ -أشخاص معينون يذكرونهم بأخرین تسببا في صدماته النفسية السابقة .
- ٣ - أسماء أو وظائف معينة مرتبطة بأحداث الصدمة السابقة له .
- ٤ - مواقف إنسانية وعلاقات اجتماعية مرتبطة بأحداث مشابهة لصدماته .
- ٥ - أحلام مزعجة متكررة تتضمن بعض تفاصيل صدماته أو كلها .
- ٦ - أحلام يقظة أو تفكير مستمر فيما حدث له من صدمات سابقة .
- ٧ - أعمال فنية أو درامية مقروءة أو مسموعة أو مرئية مرتبطة بصدماته .

٤ . ٣ . المعرضون للإصابة بهذه الاضطرابات

أى فرد كان من الممكن أن يتعرض للإصابة بهذه الاضطرابات الناجمة عن الصدمات النفسية من سن الطفولة حتى عمر الشيخوخة ، غير أن حدة

الإصابة بها تتوقف على عوامل اجتماعية وثقافية ومادية وسمات شخصية تتعلق بالشخص الذي يتعرض لأى صدمة نفسية ، وقد تظهر أعراض هذه الأضطرابات بعد عدة أسابيع من الإصابة بالصدمة أو عدة شهور أو سنوات حسب ظروف كل حالة على حده . والشخص العادي قد يستطيع أن يتغلب عليها ويستكمل حياته وإذا لم تتدخل هذه الضغوط مع طريقة المعيشة اليومية .

٤. ٣. كيف يمكن التعامل مع اضطرابات الضغوط الصدمية؟

لكي يتم التعامل مع هذه الأضطرابات الناتجة عن الضغوط النفسية بطريقة مؤثرة وفعالة فإن الإنسان المصاب بها عليه أن يسلك كلتا الطريقتين الآتتين :

٤. ٣. ١ طريق الطب النفسي

سوف يساعد الطبيب النفسي بتشخيص حالته طبياً ووصف الدواء اللازم لحالته مما يساعد في إعادة تنظيم التركيب الكيماوي في مخه وإعادة تنظيم كهرباء الدماغ بما يحقق له الازان الحيوي الفسيولوجي العضوي الذي كان خللها سبباً مباشراً في الإصابة بهذه الأضطرابات .

٤. ٣. ٢ طريقة الإرشاد والعلاج النفسي

سوف يساعد المرشد والمعالج النفسي على تفريغ الشحنات السلبية من عقله وتنظيف تفكيره من الذكريات المؤلمة والأحداث المحزنة التي يخترنها في عقله الباطن وذلك من خلال استخدام مهارات الإرشاد والعلاج النفسي متضمنة العلاج السلوكي أو العلاج الواقعي ، أو العلاج الانفعالي العقلي ، أو العلاج الدرامي ، وغيرها الكثير .

- العوامل المساعدة على ظهور الأعراض المرضية :

- ١ - شدة الحادث ومدى تأثيره المباشر على حياة الفرد ومعيشه .
 - ٢ - تكرار الحوادث أكثر من مرة .
 - ٣ - أشخاص معينون يذكرون بأخرین تسببا في صدماته النفسية السابقة .
 - ٤ - أعمال فنية أو درامية مقرؤة أو مسموعة أو مرئية مرتبطة بالصدمة .
- ما هي مقومات الشفاء من هذه الاضطرابات :

يتوقف الشفاء من هذه الأعراض على الشخص المصاب بها نفسه ، فكلما كان إيجابياً في الاستجابة لأساليب العلاج الطبي والنفسى وملتزماً بما يعطى له عقاقير طبية وتدريبات نفسية فإنه سوف يشفى سريعاً بإذن الله ، ولكن إذا كان هذا الشخص سليماً في الاستجابة لعلاجه بنوعيه فإن شفاءه يتأخر لا قدر الله .

- ماذا يحدث إذ لم يتم العلاج :

إذ لم يتم علاج هذه الضغوط فقد تؤدي إلى الإصابة بالإحباط العضوي كما ترفع من نسب حدوث اضطرابات الأكل بالإضافة إلى إدمان الكحوليات أو المخدرات ، كما قد تؤدي إلى فشل الحياة الاجتماعية أو الطلاق .

- هل من الممكن الوقاية من ضغوط ما بعد الأزمة :

يجب أن ندرك أو لا أن الصحة تحتاج لمنظومة متكاملة من الجوانب البدنية والنفسية والاجتماعية ، فإذا أردنا الوقاية من المخاطر النفسية فعلينا أيضاً أن نهتم بالجوانب البدنية والاجتماعية والنفسية وذلك بالآتي :

- ١ - اتباع طريقة صحية للمعيشة : تناول الغذاء المتوازن وممارسة الرياضة بانتظام ، والابتعاد عن التدخين والكحوليات والابتعاد عن ممارسة الجنس غير المشروع .
- ٢ - الصحبة الجيدة : التي تشعرك بالألفة وتبعدك عن التوتر أو أسبابه .
- ٣ - تعلم طرق الاسترخاء والتعامل مع الضغوط الحياتية .
- ٤ - البحث عن أسباب المشاكل ومحاوله حلها قبل أن تستفحـل .
- ٥ - لا تدع الحادث يؤثر على حياتك فلا تتردد في طلب المساعدة النفسية من العائلة أو الطبيب .
- ٦ - الابتعاد عن سبب التوتر : وخاصة للأطفال ولهذا نصح بمشاركة الأطفال في مشاهدة البرامج التليفزيونية التي شاهدها على الفضائيات ولا نتركهم وحدهم بصحبة الخدم أثناء مشاهدتها .

- مصدر البيانات :

تعتمد هذه الدراسة بصفة أساسية على النتائج المنشورة بالتقرير الصادر من الإدارـة العامة للمرور - وزارة الداخلية عن الوفيات الناتجة من حوادث المرور خلال الفترة من يناير ١٩٩٧ حتى سبتمبر ٢٠٠٣ ، بالإضافة إلى المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة الداخلية عام ٢٠٠٢ م .

- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- ١ - رصد ظاهرة الحوادث المرورية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٢ .
- ٢ - اقتراح إطار نظري يوضح العناصر المباشرة وغير المباشرة المؤثرة والمسببة للوفاة من الحوادث المرورية .

- ٣- تقدیر المعامل الموسمی والشهری للوفیات الناتجة من حوادث المرور .
- ٤- العلاقة بين المقایيس والمؤشرات المرورية و الوفیات الناتجة من حوادث المرور .

٤. رصد ظاهرة الحوادث المرورية خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٢

يوجد العديد من المقایيس والمؤشرات المتفق عليها دولیا لقياس التكرار النسبی لعدد الحوادث ولقياس قسوة وبشاشة الحادث ، وكذلك قیاس درجة الرفاهیة والمستوى المحتمل لاستخدام السيارة وفيما يلی بیان بأهم هذه المؤشرات والمقایيس :

أ - مؤشرات تدل على كثرة الحوادث ومنها :

١ - عدد الحوادث الى عدد السيارات المسجلة .

٢ - عدد الحوادث الى عدد السکان .

ب - مؤشرات تدل على قسوة وبشاشة الحوادث ومنها :

١ - مقارنة عدد المصابین والوفیات بعدد السکان .

٢ - مقارنة عدد المصابین والوفیات بعدد السيارات المسجلة .

ج - مؤشرات تدل على درجة الرفاهیة بالنسبة لاستخدام السيارات
ومنها :

١ - عدد الاشخاص لكل سيارة .

٢ - عدد الأسر لكل سيارة .

ويوضح جدول (١) التطور الذي طرأ على أهم المؤشرات خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢ ، ويتبين من الجدول أن الوفيات تقريرياً شبه ثابتة خاصة في الأعوام الثلاثة الأخيرة ، وكذلك الحوادث المرورية ، بينما هناك انخفاض واضح في الإصابات البليغة ، كما يتضح أن هناك تزايداً في عدد المركبات خلال الفترة ، وفي عدد الحوادث ولكنه ليس بالقدر نفسه . كما أن متوسط عدد السيارات ارتفع من سيارة لكل ٤ فرد عام ١٩٨٠ إلى ٩,٢ عام ٢٠٠٠ ، وفي عام ٢٠٠٢ انخفض إلى ٥,٢ ، وتوضيح الأشكال التالية ذلك التطور الذي حدث خلال الفترة .

الجدول رقم (١) مؤشرات الحوادث والمخالفات المرورية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٢ م

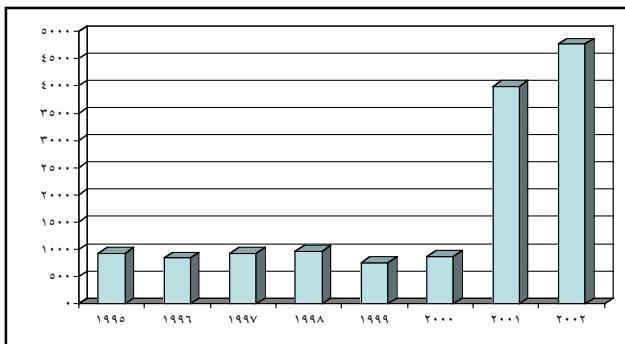
| السنوات | بيان | ٢٠٠٢ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٩ | ١٩٩٨ | ١٩٩٧ | ١٩٩٦ | ١٩٩٥ |
|--------------------------|------|--|------------------|----------|---------|---------|---------|---------|---------|
| رخص السوق المنوحة | | ٦٥٧, ٧٩٨٣٤٠, ٨٠٥ | ٤٧, ٧٥٧ | ٤٤, ٤٩٠ | ٤٨, ١٨٢ | ٥٩, ٣٧٨ | ٦٩, ١٧١ | ٦٨, ٦٤٠ | |
| عدد المركبات | | ٩٤٧, ٣٨٢٨٧٥, ٦٢٠٨٠١, ٥٥٥٧٥٤, ٥٠٧٠٨, ٨٨١٥١٣ | ٦٥٤, ٦٦٧٦٠١, ٥١٣ | ٥٦٩, ٣٦٤ | | | | | |
| المخالفات المرورية* | | ١, ٧٤٠, ٥٢٧, ١, ٤٥٩, ٢٧٧٣٢١, ١٣٥٢٧٦, ٧٩١٣٥٣٥٢, ٢٨٥٣٤٠, ٠٩٨٣٠٨, ٧٩٧ | ٣٣٧, ٥٦٤ | | | | | | |
| الحوادث المرورية | | ٣٧, ٦٥٠ | ٣١, ٠٢٨ | ٢٧, ٦٩٦ | ٢٦, ٦٣٥ | ٢٧, ٤٥٦ | ٢٦, ٤٢٦ | ٢٤, ٩١٥ | ٢٤, ٠٤٥ |
| الاصابات البسيطة | | ١, ٦٤١ | ١, ٠٤٣ | ٧٣٦ | ١, ١٧٨ | ١, ٠٨٣ | ١, ٠٦٩ | ١, ٢٥٥ | ١, ٢٩٧ |
| الاصابات البليغة | | ٦٠٨ | ٥٢٣ | ٣٨٩ | ٥٦٥ | ٦٠٧ | ٦١٢ | ٥٧١ | ٦٧٤ |
| وفيات الحوادث المرورية | | ٣١٥ | ٣٠٠ | ٣٣١ | ٣٣٣ | ٣٣٤ | ٣٦٠ | ٣١٢ | ٢٩٤ |
| حوادث الاصطدام | | ٣٥, ٩٨٩ | ٢٩, ٢٧٧ | ٢٦, ٠٦٩ | ٢٤, ٨٨٧ | ٢٥, ٥٩١ | ٢٥, ١٣٩ | ٢٣, ٤٩٦ | ٢٢, ٧٢١ |
| حوادث اخرى (دهس انقلاب) | | ١, ٦٦١ | ١, ٧٥١ | ١, ٦٢٧ | ١, ٧٤٨ | ١, ٨٦٥ | ١, ٢٩٧ | ١, ٤١٩ | ١, ٣٢٤ |
| متوسط المخالفات في اليوم | | ٤, ٧٦٩ | ٣, ٩٩٨ | ٨٨٠ | ٧٥٨ | ٩٦٥ | ٩٣٢ | ٨٤٦ | ٩٢٥ |

تابع الجدول رقم (١) مؤشرات الحوادث والمخالفات المرورية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٢م

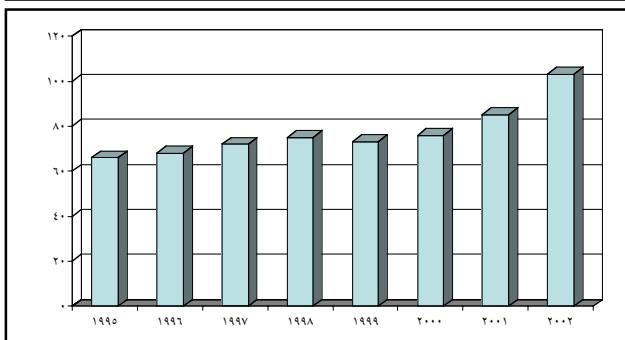
| بيان | | السنوات | | | | |
|---------------------------------|--|---------|--|--|--|--|
| متوسط الحوادث في اليوم | | ١٩٩٥ | | | | |
| متوسط الاصابات البليغة في اليوم | | ٦٦ | | | | |
| متوسط الوفيات في اليوم | | ٨٥ | | | | |
| المخالفات لـ الكل | | ١٠٣ | | | | |
| الحوادث الكل | | ٢٠٠٢ | | | | |
| الاصابات الكل | | ٢٠٠١ | | | | |
| الوفيات الكل | | ٢٠٠٠ | | | | |
| السكنان | | ٢٠٠٣ | | | | |
| معدل الحوادث الكل | | ٢٠٠٤ | | | | |
| معدل الخطرة | | ٢٠٠٥ | | | | |
| حدة الحوادث | | ٢٠٠٦ | | | | |

* تشمل المخالفات المباشرة وغير المباشرة عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣م . ** يُعرف بأنّ نسبة ما وقع من حوادث منسوساً الكل منزلاً الف نسبة من السكان . *** معدل الخطر يحسب بقسمة عدد الوفيات والاصابات البليغة على إجمالي الحوادث . **** حدة الحادث تتحسب بقسمة عدد الوفيات على عدد الوفيات والاصابات البليغة.

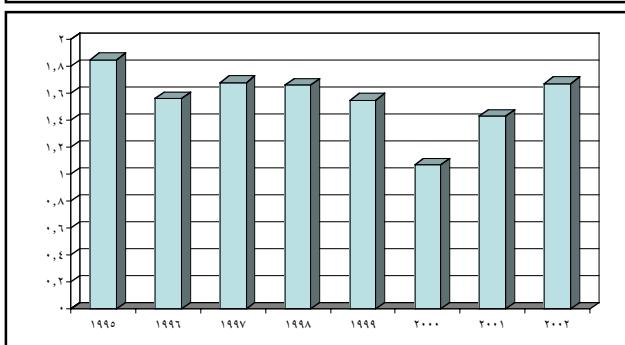
متوسط
المخالفات
في اليوم



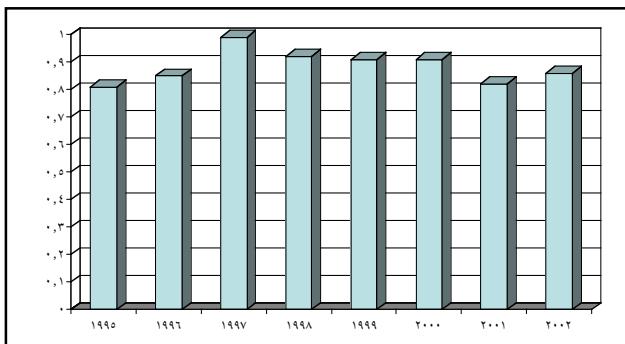
متوسط
الحوادث
في اليوم



متوسط
الاصابات
البلغية في
اليوم



متوسط
الوفيات
في اليوم



٤ . ٥ أهم مؤشرات حجم المأساة الناتجة عن حوادث المرور

من أهم المؤشرات التي توضح حجم المأساة الناتجة عن حوادث المرور، نسبة الوفيات الى المصابين وعند حساب هذا المؤشر عام ٢٠٠٠ وجد أنه ١٩٪ في المتوسط أي أن هناك متوفي بين كل ١٩ مصاب في الحوادث، وفي عام ٢٠٠٢ ارتفع المؤشر ١٢٪ أي أن هناك متوفي بين كل ١٢ مصاباً في الحوادث وهذا المعدل مرتفع اذا ما قورن بنظيره في بريطانيا حيث يصل الى ٥٠٪، ويرجع ارتفاع هذا المؤشر في الكويت الى وجود سيارات قوية حديثة يقودها شباب متهمون ويسرعه مرتفعة لذلك فان توعية قائدى السيارات بقواعد القيادة واستخدام الطرق والاسعافات الاولية أمر مهم وحيوي، كما يجب التشديد على ضرورة استخدام حزام الامان عند القيادة.

وحيث أن غالبية الوفيات يلقون حتفهم بعد الحادث مباشرة ، فإننا نرى الاهتمام ب موضوع العناية الطبية المباشرة ، ووجود خدمة الاسعاف السياح بالإضافة الى انشاء مستشفيات للاسعاف على الطرق .

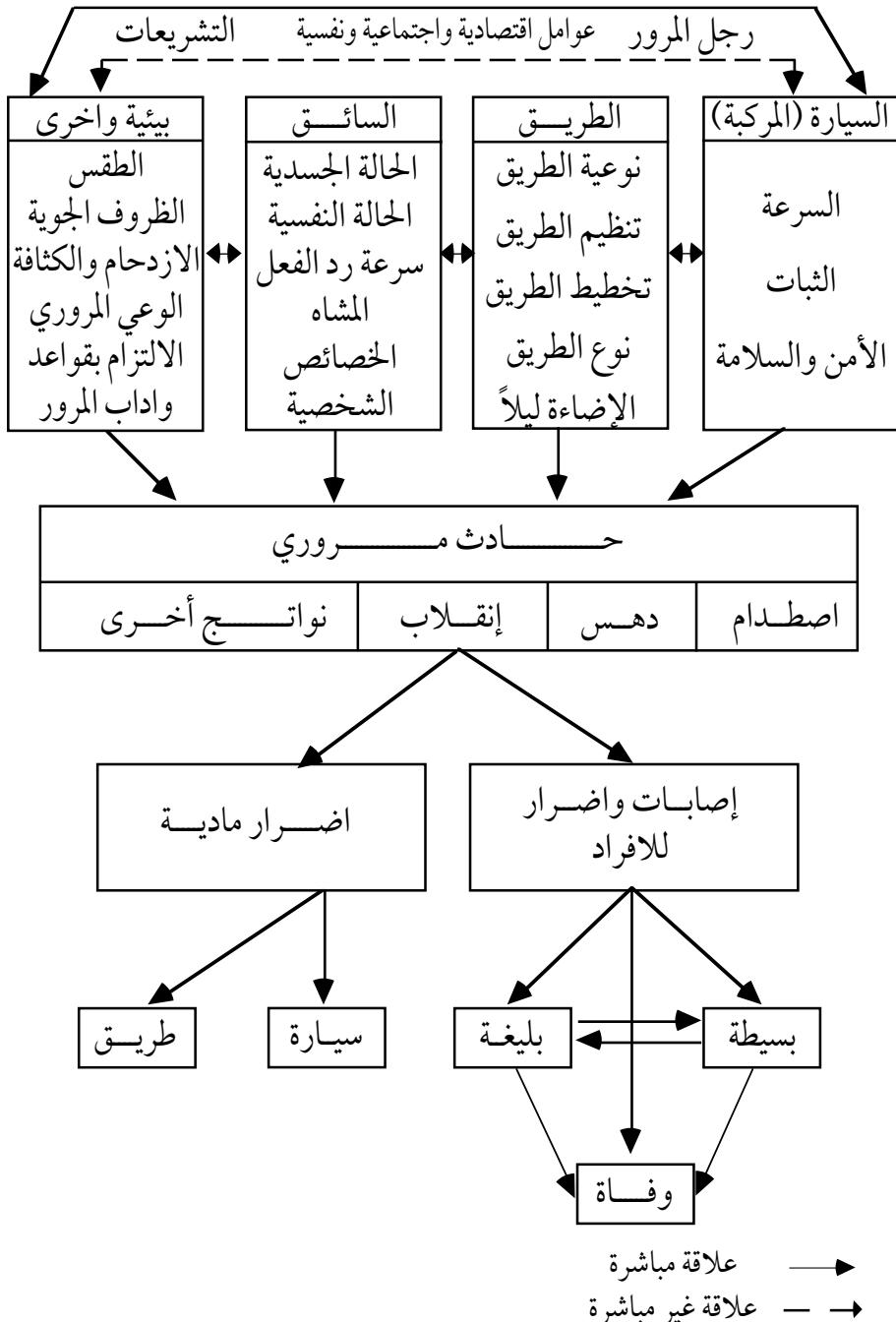
اما المؤشر الثاني فهو حدة الحوادث وهو نسبة الوفيات الى كل من الوفيات والاصابات البليغة ويلاحظ أن هذا المؤشر يتزايد من ٣٠٪ عام ١٩٩٥ الى ٤٦٪ ، عام ٢٠٠٠ بنسبة زيادة ٥٣٪ ، ثم انخفض عام ٢٠٠٢ الى ٣٤٪ بنسبة انخفاض ٢٦٪ .

أما المؤشر الثالث والأخير فهو معدل الخطورة وهو من المؤشرات التي تقيس حجم المأساة الناتجة عن حوادث المرور ويعرف بأنه نسبة كل من عدد الوفيات والاصابات البليغة إلى إجمالي الحوادث ، وبحساب هذا المؤشر وجد أنه شبه ثابت ويتراوح ما بين ٣ - ٤٪ تقريبا .

توضّح مؤشرات حوادث المرور عام ٢٠٠٢ أن الذكور المتسبيين بالحادث يبلغون ٢٣٦٢٥ بنسبة ٦٨٪ والإناث ١١١٢٦ بنسبة ٣٢٪، كما أن الحوادث التي حدثت على الطرق الداخلية تبلغ ٣٣٧٠٣ بنسبة ٦٣٪، وعلى الطرق الخارجية ١٣٩٤٧ بنسبة ٣٧٪، والحوادث التي حدثت ليلاً تبلغ ٢٣٩٩٠ بنسبة ٦٤٪، والتي حدثت نهاراً تبلغ ١٣٦٦٠ بنسبة ٣٦٪. أن الوفيات الذكور من حوادث المرور يبلغون ٢٦٨ بنسبة ٨٥٪ والإناث ٤٧ بنسبة ١٥٪، كما أن وفيات الكويتيين بلغوا ١٣٩١٤ بنسبة ٤٪، وغير الكويتيين بلغوا ١٧٦٥٦ بنسبة ٥٦٪، كما أن وفيات الأطفال أقل من عشر سنوات ٢٥ بنسبة ٨٪، وفي الفئة العمرية ١١ - ٤٠ بلغ عددهم ٢٠٢ بنسبة ٦٤٪، وفي الفئة العمرية ٤٠ فما فوق بلغ عددهم ٨٨ بنسبة ٢٨٪، ويتبّع أن المتوفين أغلبهم من الشباب في مقتبل العمر.

٤.٥. الإطار المقترن

يوضح الشكل التالي الإطار النظري المقترن الذي يوضح العناصر المباشرة وغير المباشرة المؤثرة والمسببة للوفاة من الحوادث المرورية من وجهة نظر الباحث.



٤ . ٦ العناصر المباشرة وغير المباشرة المؤثرة والمسببة للوفاة من الحوادث المرورية

في دراسة (الصياد، ١٩٩٠) أثبتت أن أخطاء السائق كانت سبباً في وقوع أكثر من ٨٥٪ من الحوادث، وأن السيارة والظروف المحيطة كانت سبب وقوع نسبة أقل بكثير ربما تصل إلى ٥٪ من الحوادث، و أكد أن حوادث المرور دليل فشل قاطع في تفاعل السائق مع السيارة ومع الظروف المحيطة .

٤ . ٦ . ١ تقدير المعامل الموسمي الشهري للوفيات الناتجة من حوادث المرور

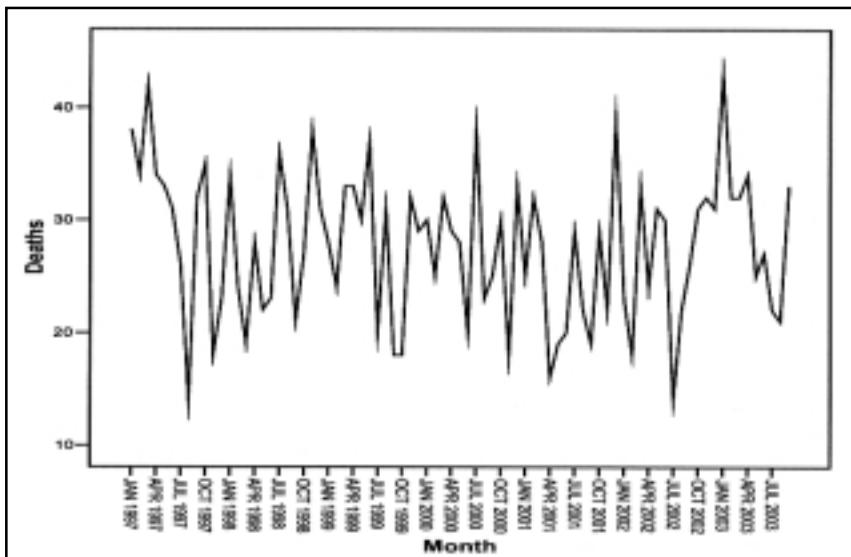
يبين جدول (٢) عدد الوفيات الشهري الناتج عن حوادث المرور خلال الفترة من يناير ١٩٩٧ حتى سبتمبر ٢٠٠٣ م.

الجدول رقم (٢) عدد الوفيات الشهري لحوادث المرور

خلال الفترة من يناير ١٩٩٧ حتى سبتمبر ٢٠٠٣

| الشهر | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ |
|----------|------|------|------|------|------|------|------|
| يناير | ٣٨ | ٣٤ | ٢٨ | ٣٠ | ٢٥ | ٢٣ | ٤٣ |
| فبراير | ٣٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٥ | ٣٢ | ١٨ | ٣٢ |
| مارس | ٤٢ | ١٩ | ٣٣ | ٣٢ | ٢٨ | ٣٣ | ٣٢ |
| ابريل | ٣٤ | ٢٨ | ٣٣ | ٢٩ | ١٦ | ٢٤ | ٣٤ |
| مايو | ٣٣ | ٢٢ | ٣٠ | ٢٨ | ١٩ | ٣١ | ٢٥ |
| يونيو | ٣١ | ٢٣ | ٣٧ | ٢٠ | ٢٠ | ٣٠ | ٢٧ |
| يوليو | ٢٦ | ٣٦ | ٢٣ | ٣٨ | ٢٩ | ١٤ | ٢٢ |
| اغسطس | ١٤ | ٣١ | ٣١ | ٢٣ | ٢٢ | ٢٢ | ٢١ |
| سبتمبر | ٣٢ | ٢١ | ١٨ | ٢٥ | ١٩ | ٢٦ | ٣٣ |
| اكتوبر | ٣٥ | ٢٧ | ١٨ | ٣٠ | ٢٩ | ٢٩ | ٣١ |
| نوفمبر | ١٨ | ٣٨ | ٣٢ | ١٨ | ٢٢ | ٢٣ | ٢٣ |
| ديسمبر | ٢٣ | ٣١ | ٣١ | ٣٣ | ٣٩ | ٣٠٠ | ٣١٥ |
| الاجمالي | ٣٦٠ | ٣٣٤ | ٣٣٣ | ٣٣١ | ٣٠٠ | ٣٠٠ | ٣١٥ |

ويوضح الشكل التالي المنحني التاريخي للوفيات الناتجة عن حادث المرور حسب الشهور ومنه يتضح ان الإتجاه العام شبه ثابت ويتناقص ب معدل ضئيل .



وقد تم إستخدام النموذج الضربى Multiplicative التالى لوصف السلسلة الزمنية الشهرية للوفيات :

$$Y_t = T_t \cdot S_t \cdot C_t \cdot E_t$$

حيث Y_t : قيمة ظاهرة الوفيات عند الزمن t ،

T_t : قيمة الاتجاه العام لظاهرة الوفيات عند الزمن t ،

S_t : التغير الموسمى لظاهرة الوفيات عند الزمن t ،

C_t : التغير الدورى لظاهرة الوفيات عند الزمن t ،

E_t : التغير العشوائى لظاهرة الوفيات عند الزمن t .

وباستخدام البيانات المتناثة وحزم البرامج الجاهزة SPSS تم تقدير الدليل الموسمى لظاهرة الوفيات الناتجة عن حوادث المرور حسب شهور السنة ويوضح الجدول التالي ذلك :

الجدول رقم (٣) الدليل الموسمى للوفيات حسب شهور السنة

| الشهر | الدليل الموسمى % |
|----------|------------------|
| يناير | ١١٠,٢ |
| فبراير | ٩٣,٣ |
| مارس | ١١٣,٠ |
| ابريل | ١٠٤,٤ |
| مايو | ٩٦,٧ |
| يونيو | ٩٢,٥ |
| يوليو | ١٠٠,٩ |
| اغسطس | ٩٠,٧ |
| سبتمبر | ٨٤,١ |
| اكتوبر | ١٠٧,٨ |
| نوفمبر | ٩٥,١ |
| ديسمبر | ١١١,٢ |
| الاجمالي | ١٢٠٠ |

وبدراسة السلسلة الزمنية للوفيات الناتجة عن حوادث المرور والجدول السابق نلاحظ أن الدليل الموسمى يختلف من شهر لآخر، ولدراسة أثر الشهر والتعرف بما إذا كان هناك شهر معين يزيد فيه عدد الوفيات زيادة

معنوية عن باقي الشهور الاخرى ، يمكن التأكد من ذلك عن طريق اختبار الفرض الإحصائى التالي :

فرض العدم : متوسط عدد الوفيات في كل شهر متساو
مقابل الفرض البديل : متوسط عدد الوفيات في كل شهر غير متتساو .

ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم (٤) ملخص نتائج اختبار تساوى الوفيات في جميع أشهر السنة

| الشهر | الشهر المترتب الفعلى | المتوسط المتوقع |
|--------|----------------------|-----------------|
| يناير | ٣١,٦ | ٢٧,٧ |
| فبراير | ٢٧,٠ | ٢٧,٧ |
| مارس | ٣١,٣ | ٢٧,٧ |
| ابريل | ٢٨,٣ | ٢٧,٧ |
| مايو | ٢٦,٩ | ٢٧,٧ |
| يونيو | ٢٦,٩ | ٢٧,٧ |
| يوليو | ٢٦,٤ | ٢٧,٧ |
| اغسطس | ٢٣,٤ | ٢٧,٧ |
| سبتمبر | ٢٤,٩ | ٢٧,٧ |
| اكتوبر | ٢٨,٣ | ٢٧,٧ |
| نوفمبر | ٢٦,٧ | ٢٧,٧ |
| ديسمبر | ٣١,٠ | ٢٧,٧ |

$$X^2=2.70 \quad df=11, \quad Sig=0.994$$

وحيث أن المعنوية Sig أكبر من ٥٪ فأننا نقبل فرض العدم بأن متوسط عدد الوفيات لا يختلف من شهر لآخر (في كل شهر متساو)، وبالتالي فإنه ليس هناك شهور معينة يزيد فيها عدد الوفيات عن غيرها.

ولاختبار أن متوسط عدد الوفيات الشهري يتبع التوزيع الطبيعي تم إجراء الاختبار حيث اكد اختبار كولموجروف - سميرنوف أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط ٢٧، ٧ وانحراف معياري ٨٥، ٦ حيث كانت أداة الاختبار ٩٠٦، ٠ بمعنى ٣٨٥٪، وبتقدير متوسط الوفيات الشهري بفترة ثقة ٩٥٪. وجد انه يتراوح تقربيا ما بين ٢٦ - ٢٩ حاله وفاه .

٤. ٧. العلاقة بين أهم المقاييس والمؤشرات المرورية

لدراسة العلاقة بين المقاييس والمؤشرات المرورية وبعضها البعض، ثم استخدام معامل الارتباط الخطى لبيرسون لقياس العلاقة بين كل متغيرين ، ويوضح جدول (٥) معاملات الارتباط ومعنوياتها خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٢ .

الجدول رقم (٥) معاملات الارتباط ومعنيتها بين المؤشرات المرورية
٢٠٠٢ - خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٣

| سكنان | اصطدام | وفيات | بلغة | حوادث | مخالفات | مركيبات | رخص سوق | |
|------------|------------|---------|------------|---------|------------|------------|---------|--|
| -٠، ٩٢٣*** | -٠، ٨٤٦* | -٠، ٥٣٦ | -٠، ٨٩١* | -٠، ٣٥٣ | -٠، ٩٣٤*** | -٠، ٥٠٠ | رخص سوق | |
| -٠، ٩٠٩ | -٠، ٣٤ | -٠، ٣٧٣ | -٠، ٣٧ | -٠، ٤٩٢ | -٠، ٥٠٦ | -٠، ٩٣٤*** | رخص سوق | |
| -٠، ٩٨٣*** | -٠، ٨٨٥* | -٠، ٥١١ | -٠، ٧٩٩ | -٠، ٦٦٣ | -٠، ٦٠٠ | -٠، ٩٣٤*** | مركيبات | |
| -٠، ٩٠٠ | -٠، ٣٠٠ | -٠، ٣٠ | -٠، ٧٦٠ | -٠، ١٨٧ | -٠، ٦٦٣ | -٠، ٣٥٣ | مخالفات | |
| -٠، ٦٦٣ | -٠، ٥٤٧ | -٠، ٨٧ | -٠، ٩٣* | -٠، ٥٠٦ | -٠، ٦٦٣ | -٠، ٣٥٣ | حوادث | |
| -٠، ٢٠٥ | -٠، ٢٦١ | -٠، ٨٦٩ | -٠، ١٤ | -٠، ٥١٢ | -٠، ٦٦٣ | -٠، ٨٩١* | بيان | |
| -٠، ٩٤٣*** | -٠، ٩٩٣*** | -٠، ٧٦٦ | -٠، ١٤ | -٠، ٥١٢ | -٠، ٦٦٣ | -٠، ٨٩١* | بيان | |
| -٠، ١٠٥ | -٠، ٠٠٠ | -٠، ١١٠ | -٠، ٥٤ | -٠، ٢٩٩ | -٠، ٦٦٣ | -٠، ٨٩١* | بيان | |
| -٠، ٨٣٣** | -٠، ٨٤٣* | -٠، ٤٨٧ | -٠، ٨٦٥* | -٠، ٨٠٣ | -٠، ٧٩٩ | -٠، ٦٠١ | بيان | |
| -٠، ١٤٠ | -٠، ٣٥٥ | -٠، ٣٢٨ | -٠، ٠٢٦ | -٠، ٠٥٤ | -٠، ٢٠٧ | -٠، ٢٠٧ | بيان | |
| -٠، ٧٤٣ | -٠، ٦٥٣ | -٠، ٣٩٦ | -٠، ٨٦٥* | -٠، ٨٣٦ | -٠، ٧٨٣ | -٠، ٥١٣ | بيان | |
| -٠، ٠٩١ | -٠، ٦٥٢ | -٠، ٦٥٢ | -٠، ٠٢٦ | -٠، ١٧٥ | -٠، ٦٦٣ | -٠، ٢٩٨ | بيان | |
| -٠، ٦٥١ | -٠، ٧٦٩ | -٠، ٠٠٠ | -٠، ٤٨٧ | -٠، ٧١٦ | -٠، ٥١١ | -٠، ٥٣٦ | بيان | |
| -٠، ١٦١ | -٠، ٧٤ | -٠، ٦٥٢ | -٠، ٣٢٨ | -٠، ٨٧٩ | -٠، ٣٠٠ | -٠، ٢٧٣ | بيان | |
| -٠، ٩٣٩*** | -٠، ٦٥٣ | -٠، ٧٦٩ | -٠، ٩٩٣*** | -٠، ٥٤٧ | -٠، ٨٤٦* | -٠، ٨٤٦* | بيان | |
| -٠، ٩٠٠ | -٠، ٣٥٥ | -٠، ٧٤ | -٠، ٠٠٠ | -٠، ٢٦١ | -٠، ١٩ | -٠، ٣٥٤ | بيان | |
| -٠، ٩٣٩*** | -٠، ٧٤٣ | -٠، ٦٥١ | -٠، ٩٤٢*** | -٠، ٦٦٣ | -٠، ٩٨٣*** | -٠، ٩٢٣*** | بيان | |
| -٠، ٠٠٠ | -٠، ٠٠٥ | -٠، ١٦١ | -٠، ٠٤٠ | -٠، ٢٠٥ | -٠، ٠٠٩ | -٠، ٠٠٩ | بيان | |

*** Correlation is Significant at the 0.01 level (2-tailed)
* Correltion is Significant at the 0.05 level (2-tailed)

ويتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية شبه تامة بين عدد الحوادث المرورية وعدد المركبات والاصطدام وعدد السكان، وهذه العلاقة معنوية ، بينما العلاقة عكسية قوية بين عدد الحوادث وعدد الشخص المنوّح للسوق ، بينما يوضح الجدول ايضا ان العلاقة بين عدد الوفيات الناتجة من حوادث المرور واي من المؤشرات المرورية غير معنوية عند مستوى ٥٪ ، بينما عند مستوى ١٠٪ نجد ان العلاقة طردية قوية بين الوفيات وحوادث الاصطدام وتبلغ ٧٧,٠ خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٢ .

٤. النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ارتفع عدد المركبات من ٥٦٩٣٦٤ عام ١٩٩٥ إلى ٩٤٧٣٨٢ عام ٢٠٠٢ بنسبة زيادة قدرها ٦٦٪ .
- ارتفع عدد الحوادث المرورية من ٢٤٠٤٥ عام ١٩٩٥ إلى ٣٧٦٥٠ عام ٢٠٠٢ بنسبة زيادة قدرها ٥٧٪ .
- ارتفع متوسط الحوادث اليومي من ٦٦ عام ١٩٩٥ إلى ١٠٣ عام ٢٠٠٢ بنسبة زيادة قدرها ٥٦٪ .
- انخفض متوسط الاصابات البليغة اليومي من ٨٥,١ عام ١٩٩٥ إلى ٦٧ عام ٢٠٠٢ بنسبة انخفاض قدرها ١٠٪ .
- ارتفع عدد الوفيات الناتجة من حوادث المرور من ٢٩٤ عام ١٩٩٥ إلى ٣١٥ عام ٢٠٠٢ بنسبة زيادة قدرها ٧٪ .
- تمثل حوادث الاصطدام حوالي ٩٥٪ تقريباً من الحوادث المرورية ، وارتفعت بنسبة ٥٨٪ من عام ١٩٩٥ لعام ٢٠٠٢ .
- أن ٦٨٪ من الوفيات الناتجة من حوادث المرور معظمهم في سن الانتاج ٤٠ - ٤١ عاماً ومن الذكور .

- ان متوسط الوفيات الشهري لحوادث المرور حوالي ٢٨ حالة شهريا ويتراوح ما بين ٢٦ - ٢٩ بدرجة تقدر ٩٥ % .
- ان الاختلاف لمتوسط الوفيات الشهري لحوادث المرور بين شهور السنة غير معنوي بمعنى انها متساوية تقريبا وان وجد اختلاف فيما بينها فهو غير معنوي .
- ان متوسط الوفيات الناتجة من حوادث المرور يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط ٧,٨٥ وانحراف معياري ٦,٢٧ .
- ان هناك علاقة طردية قوية بين عدد الحوادث المرورية وكل من السكان وعدد المركبات والاصطدام .
- لم تثبت ان هناك علاقة طردية بين الوفيات وكل من الحوادث المرورية والسكان وعدد المركبات ، بينما هناك علاقة طردية بين الوفيات وحوادث الاصطدام .
- صعوبة الحصول على بعض البيانات مثل الحوادث على مدار الساعة يوميا والسمات الاساسية (الخصائص الشخصية) لقائدى السيارات .

٤ . التوصيات

توجد عدة توصيات رئيسية يمكن بذلها أو أخذها بعين الاعتبار للتقليل من الحوادث المرورية عامة والاصابات البليغة والوفيات وحجم الخسائر الناتجة عنها خاصة وهى :

- نشر الثقافة النفسية بالمجتمعات العربية والخليجية خاصة للتغلب على الضغوط والاضطرابات النفسية الناتجة عن زيادة الرفاهية والشراء فى المجتمعات الخليجية التى أدت لزيادة الضغوط والاضطرابات النفسية التى تؤثر على كافة سلوك الانسان بما فى ذلك قيادة المركبات .
- الحرص في التنشئة الاجتماعية والنفسية السليمة للأبناء مع عدم السماح

- لصغار السن (دون القانون للقيادة) بقيادة السيارة ، وتنشئة البناء على الالتزام بالقانون واحترامه ، والمحافظة على السلامة .
- التنسيق مع وسائل الاعلام لبث حملات توعية للحد من حوادث المرور والاصابات البليغة والوفيات والخسائر في الارواح الناتجة عنها خاصة استخدام وسائل السلامة ، ومبادئ الاسعافات الاولية ، وحسن استعمال الطرق .
- وضع علامات تحذيرية وارشادية علي مسافات كافية في المناطق التي يتكرر فيها الحوادث خاصة على الطرق السريعة والطويلة .
- زيادة الاهتمام بالرعاية الطبية ودورها الفعال واقتراح وضع الاسعاف السيار والمستشفيات المتنقلة على الطريق ، حيث أن وجود نظام خدمة طبية مجهزة ومنظم يمكن أن ينقذ حياة عدد كبير من الذين يموتون من حوادث المرور .
- زيادة استخدام التقنيات الحديثة (كاميرات وخلافه) لمراقبة الحد الاقصى للسرعة علي الطرق الداخلية والخارجية .
- تطبيق نظام الدرجات خاصة على السائق أو من يحملون رخص قيادة وذلك بتسجيل الاخطاء والمخالفات وأخذها في الاعتبار خاصة عند التجديد .
- نقترح اعادة تصميم استماراة جمع البيانات عن الحوادث بحيث تسمح بتسجيل المعلومات الضرورية واللازمة وانشاء قاعدة بيانات لها حتى يسهل تلخيصها وتحليلها والتاكيد على ضرورة دقة هذه البيانات .
- نقترح عمل دراسة احصائية بصفة دورية للتعرف على أهم الاسباب التي تقلل من الحوادث المرورية والخسائر في الارواح الناتجة عنها .
- ضرورة التعاون بين المراكز البحثية المتخصصة والاستفادة من الخبرات الموجودة بها والتعاون فيما بينها وبين الشركات المتخصصة (السيارات - التأمين . . .) لعمل الدراسات الالازمة والتي تفيد في الحد من الحوادث المرورية والوفيات الناتجة عنها .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (١٩٩٤). أبحاث الندوة العلمية الرابعة والعشرين «سلامة المرور» الرياض، ١٤١٢هـ، السعودية.

الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، إدارة الإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، وزارة الداخلية - الكويت.

جدعان، خير سعيد (١٩٨٢). حوادث المرور في الكويت أسبابها وطرق علاجها، مجلة العلوم الاجتماعية مجلد ١١ عدد ١ مارس ١٩٨٢.

_____. (١٩٨٤). دراسة في تصرفات السائقين المؤثرة على حوادث المرور في الكويت، المؤتمر العالمي الثاني لحوادث المرور وطب المرور، يوغسلافيا أكتوبر ١٩٨٤.

شهراني، سعد بن علي (٢٠٠٢). اتجاهات طلاب التعليم الثانوي نحو مشكلة المرور وأثر ذلك على سلوكياتهم المرورية : دراسة ميدانية بمدينة الرياض، مكتب الإنماء الاجتماعي : الحلقة النقاشية الثانية عشر، ٢٤-٢٦ مارس ٢٠٠٢ ، الكويت.

الصاوي، محمد وجيه (٢٠٠٢). بعض جوانب الوعي المروري لدى طلبة جامعة الكويت في علاقتها بحوادث المرور وسبل الحد منها : دراسة ميدانية ، مكتب الإنماء الاجتماعي : الحلقة النقاشية الثانية عشر، ٢٤-٢٦ مارس ٢٠٠٢ ، الكويت.

الصياد، جلال (١٩٩٠). دراسة احصائية لحوادث المرور في المملكة العربية السعودية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض - السعودية .

عابد، عبدالحافظ عبدالهادي (٢٠٠٢). العوامل النفسية والاجتماعية كأحد العوامل المفسرة لمشكلات المرور في المجتمع الكويتي ، مكتب الإنماء الاجتماعي : الحلقة النقاشية الثانية عشر ، ٢٤-٢٦ مارس ٢٠٠٢ ، الكويت .

العباسي ، عبدالحميد (٢٠٠٢). استخدام نسبة الأرجحية (Odds Ratio) لتحليل مؤشرات حوادث المرور بالكويت خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، مكتب الإنماء الاجتماعي : الحلقة النقاشية الثانية عشر ، ٢٤-٢٦ مارس ٢٠٠٢ ، الكويت .

_____. (٢٠٠٢). دراسة تحليلية لوفيات الحوادث المرورية بالكويت خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، مكتب الإنماء الاجتماعي : الحلقة النقاشية الثانية عشر ، ٢٤-٢٦ مارس ٢٠٠٢ ، الكويت .

فاندل ، والتر (١٩٩٢). السلسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس جنكتز ، ترجمة وتحقيق عبدالمرضى حامد عزام ، احمد حسين هارون ، السعودية- دار المريخ .

مصطفى ، كامل جمعة (٢٠٠٢). الضغوط الحياتية المؤثرة في إحداث حوادث المرورية لدى الجنسين بدولة الكويت « دراسة ميدانية مقارنة » ، مكتب الإنماء الاجتماعي : الحلقة النقاشية الثانية عشر ، ٢٤-٢٦ مارس ٢٠٠٢ ، الكويت .

معRFي ، هيشم محمد (٢٠٠٠) . حوادث المرور في دولة الكويت - إدارة تخطيط وبحوث المرور ، وزارة الداخلية ، دولة الكويت .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Kendall, M., & Ord, J. K. (1990). Time Series (3rd ed.) . London: Griffin.

Vandaele, W. (1983). Applied Time Series and Box-Jenkins Models . New York: Academic Press.

دور نظام النقاط في الحد من المخالفات المرورية

المقدم . علي بن ضبيان الرشيد

٥. دور نظام النقاط في الحد من المخالفات المرورية

شهد العالم نقلات حضارية واسعة خلال القرن الماضي وتبعاً لذلك فإن المملكة العربية السعودية هي جزء لا يتجزأ من هذا التطور وحيث أصبحت السيارة وسيلة نقل مهمة ورئيسية للأسرة السعودية ب مختلف شرائحها الاجتماعية ودخولها الاقتصادية ، وعلى قدر ما قدمته هذه الوسيلة الحضارية من فوائد عديدة في مجالات الحياة اليومية إلا أنها نتيجة لسوء استعمالها من قبل بعض السائقين أصبحت تشكل خطراً على حياة المجتمع الأمر الذي أوجد حالة عامة من القلق من كثرة وقوع حوادث السيارات وتكرارها .

وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي تقف وراء وقوع هذه الحوادث وتوزعها على محاور ثلاثة هي الطريق والمركبة والسائق إلا أن العنصر البشري بإهماله أو تقصيره أو تجاوزه للأنظمة والتعليمات يشكل السبب الرئيس لهذه الحوادث نظراً لارتكابه المخالفات المرورية التي أصبحت تشكل ظاهرة تمس سلامة البناء الاجتماعي من خلال تأثيرها السلبي على مقومات المجتمع اقتصادياً واجتماعياً فضلاً عما ينجم عنها من مأس وآلام ، وهدر واستنزاف لطاقات وإمكانيات المجتمع ، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن (٨٣٪) من حوادث السير في المملكة العربية السعودية تعود إلى أخطاء بشرية واضحة من السائق نتيجة ارتكابه إحدى المخالفات المرورية (قشرى ١٤١٧هـ: ٨٢٪) وان ٧٪ من المصابين تخرج من المستشفيات وهي تعاني شكلاً من اشكال العجز (شلل رباعي - شلل نصفي . .) (السيف وأخرون ١٩٩٠: ٢) .

فقد شهدت المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الماضية زيادة هائلة في أعداد المخالفات المرورية حيث بلغت (١٠٣ , ٤٠١ , ٥) خلال عام ١٤٢٢هـ ثم ارتفعت إلى (٧ , ٩٣٢ , ٤٧) في عام ١٤٢٣هـ، ونتيجة لذلك كان لابد من استحداث نظام للحد من تزايد هذه المخالفات التي ترتبط مباشرة بزيادة عدد الحوادث والإصابات والوفيات والخسائر المادية المترتبة على ذلك. ولقد سمي هذا النظام المستحدث بنظام نقاط المخالفات المرورية.

ويتلخص نظام نقاط المخالفات المرورية بتحديد عدد معين من النقاط لكل مخالفة مرورية ترتكب من قبل قائد المركبة بحيث يتناسب عدد هذه النقاط مع خطورة المخالفة.

وعندما يصل مجموعه هذه النقاط خلال مدة سنة هجرية واحدة إلى حد معين يتم اتخاذ إجراء معين حيال المخالف.

لم يكن نظام نقاط المخالفات المرورية بدعة ابعتها الأجهزة المرورية في المملكة ولكنه نظام مطبقاً في الكثير من دول العالم مثل كندا، أمريكا، وبعض الدول الخليجية المجاورة مثل : الإمارات - الكويت .

هذه الدراسة تعمل على ايضاح هذا النظام وإجراءاته بهدف رفع كفاءته للمساهمة في الحد من تزايد عدد المخالفات المرورية .

مشكلة الدراسة

تقتضي نظم السير التزاماً دقيقاً بكافة مجالاتها بحيث يكون هذا الالتزام نابعاً من ذات الفرد وله قوة الإجبار بقدر إدراكه للقيمة المنشودة من كل نظام ، وانطلاقاً من الشعور بالحاجة لضبط سلوك السائقين بما يحول دون

تفاقم مشكلات السير والحد من الأضرار البشرية المتمثلة في ضياع الطاقات والعناصر البشرية فإنه من الأهمية بمكان البحث عن وسائل حديثة تضمن التزام الفرد بنظام السير وتكون لها فعالية في إيقاف هذا السلوك إذا تجاوز حدًّا معنيًّا من المخاطر خاصة وأن المعدل الحقيقى للوفيات نتيجة حوادث السير في المملكة العربية السعودية يقدر بقتيل في كل ساعة ، بينما يصل معدل الجرحى إلى أربعة أشخاص في المدة نفسها (الغامدي ، ٢١٤٢٠ هـ: ٢١).

من هذا المنطلق يتبع عدم ترك المخالف مجرد تنفيذه العقوبات التي حملها نظام السير سواء كانت عقوبة تتعلق بحريته الشخصية أو تتعلق بتغيره مالياً ، وإنما يظل هذا المخالف ملحاً بنظام يسجل عليه مخالفاته الحالية والمستقبلية حتى إذا ما وصل ما اقترفه من مخالفات إلى حد معين خضع لعقاب من نوع خاص يحول بينه وبين قيادة المركبة لفترة معينة بحسب حجم ما ثبت في حقه من مخالفات ، وذلك من أجل رفع حسه الذاتي من ناحية وزيادة انضباطه المسلكي الحضاري وتدعم فعالية الضبط المروري من ناحية أخرى .

والجدول التالي يبين أعداد الحوادث والمصابين والمتوفين والمخالفات التي تم رصدها للأعوام الثلاثة الأخيرة .

**الجدول رقم (١) أعداد الحوادث والمصابين والوفين والمخالفات في المملكة
للفترة من عام ١٤٢١-١٤٢٣ هـ**

| السنة | عدد الحوادث | عدد المصابين | عدد الوفين | عدد المخالفات |
|-------|-------------|--------------|------------|---------------|
| ١٤٢١ | ٢٨٠٤٠١ | ٢٨٩٩٨ | ٤٤١٩ | ٢٢٩٣٦١٧ |
| ١٤٢٢ | ٣٠٥٦٤٩ | ٢٨٣٧٩ | ٣٩١٣ | ٥٤٠١١٠٣ |
| ١٤٢٣ | ٢٢٣٨١٦ | ٢٨٣٧٢ | ٤١٦١ | ٧٩٣٢٤٢٧ |

يتضح من الجدول الموضح أعلاه أنه على الرغم من أن الأجهزة المعنية قد التزمت بتطبيق الأنظمة في حق كل مخالف أو مرتكب لحادث؛ إلا أن أعداد الحوادث لا تزال متزايدة مع مرور الزمن وزيادة أعداد السيارات.

أما أهم أنواع المخالفات التي تم ارتكابها في المملكة خلال الفترة من ١٤٠٥ هـ وحتى ١٤٢٣ هـ فمبيينة في الجدول التالي لتوضيح أكثر أنواع المخالفات حدوثاً.

الجدول رقم (٢) أعداد المخالفات المرورية المسجلة في المملكة

موزعة حسب أنواعها من عام ١٤٠٥ - ١٤٢٣ هـ

| نوع المخالفات | عددتها | النسبة % |
|--------------------------------------|-----------------|---------------|
| سرعة زائدة | ٤٨٠٢٩٣٢ | ١٣,٨ |
| عكس السير | ١٣٣٣٦٨٢ | ٣,٨ |
| تجاوز الإشارة المرورية | ٣٣٢٠٨٣٥ | ٩,٥ |
| وقوف غير نظامي | ٤٥٣٩٧٠٤ | ١٣,٠ |
| دوران غير نظامي | ٧٨٦١٢٣ | ٢,٢ |
| دخول أو خروج خاطيء من الطريق | ٤١١١٨١ | ١,١ |
| عدم مراعاة شروط السلامة | ١٦٩١٣٧٦ | ٤,٨ |
| تفحيط | ١٧٣٠٨٦ | ٠,٤ |
| استعمال السيارة لغير الغرض المرخص له | ٥٥٤٣٤٠ | ١,٥ |
| قيادة دون رخصة قيادة | ٣٢٣٧٠٦٦ | ٩,٣ |
| قيادة دون رخصة سير | ١٢٩٣٣١٦ | ٣,٧ |
| عدم تجديد رخصة القيادة | ٢٥٥٨٦٧٣ | ٧,٣ |
| عدم تجديد رخصة السير | ٢٤١٠٢٩١ | ٦,٩ |
| عدم تشغيل عداد الأجرة | ٦٧٩٠٢ | ٠,١٩ |
| أخرى | ٧٦١٢٠٥٠ | ٢١,٨ |
| المجموع | ٣٤٧٩٢٥٥٧ | <b">٪١٠٠</b"> |

هذه الظاهرة عالمية وليس حصرًا على المملكة العربية السعودية ، الأمر الذي جعل الكثير من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ لتطبيق نظام ما يعرف باسم «نقاط المخالفات المرورية» أو «النقاط السوداء». لقد تم تطبيق نظام النقاط السوداء في منطقة الخليج منذ فترة . إذ بدأ تطبيقه في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٩١ م ، وبدولة الكويت عام ٢٠٠١ م.

٥ . ١ تعريف النظام

يمكن تعريف نظام نقاط المخالفات المرورية بأنه نظام يتم بمقتضاه تحديد عدد معين من النقاط مقابل كل مخالفة مرورية يرتكبها السائق بحيث يتاسب عدد هذه النقاط مع جسامته المخالفة . يتم تجميع النقاط تراكمياً في ملف إلكتروني خاص بكل سائق وعندما يبلغ مجموع النقاط مقداراً معيناً خلال فترة زمنية محددة يتم اتخاذ إجراءات معينة بحق السائق .

٥ . ٢ الهدف العام لنظام النقاط

هو أحد أنواع الردع الإضافي ويمكن تلخيص هدفه العام في أنه أسلوب مبتكر يسعى إلى تحقيق زيادة في الانضباط السلوكى الحضارى ورفع الحس القيادى وتدعيم فاعلية الضبط المرورى . وبالتالي فهو يساهم فى تحقيق ما يلى :

- ١ - القضاء على المخالفات الأكثر تسبباً في وقوع الاصابات والوفيات .
- ٢ - زيادة حرص السائق من عدم تخطي الحد التراكمي حتى لا تتحذ حياله الإجراءات المقررة وبالتالي يزداد انضباطه حتى يصبح سلوكاً متأصلاً فيه .

٥ . ٣ . أسس نظام النقاط

- ١ - تصنیف المخالفات المرورية في مجموعات متجانسة من حيث درجة خطورتها على السلامة العامة ويحدد لكل مجموعة عدد من النقاط يتوقف وزنها النسبي على قدر خطورة كل مخالفة .
- ٢ - إذا تعددت المخالفات في الواقعة المرورية الواحدة تحتسب النقاط الأكثر عدداً .
- ٣ - يفتح لكل مخالف ملف إلكتروني خاص به لتسجيل نقاط مخالفاته ويتم جمع رصيده نقاطاً .
- ٤ - حين يراجع المخالف لتسديد ما عليه من مخالفات يتم تزويد ببيان من سجله يوضح رصيده من النقاط .
- ٥ - الحد التراكمي للنقاط هو (١٨) نقطة خلال السنة الهجرية .
- ٦ - بلوغ الحد التراكمي للنقاط يترتب عليه تطبيق الإجراءات المقابلة . وهي تختلف بحسب نوعية المخالفات وعدد السوابق المسجلة .
- ٧ - تلغى النقاط المسجلة في ملف السائق بعد مرور سنة هجرية على آخر مخالفة ارتكبها .
- ٨ - يحصل كل شخص يحمل رخصة سعودية على نقطتين للقيادة الآمنة إذا أمضى سنة كاملة ولم يرتكب مخالفة مرورية خلال تلك السنة .

٥ . ٤ . جدول النقاط للمخالفات المرورية في المملكة

تم حصر عدد المخالفات في (٢٢) مخالفة يمكن تقسيمها إلى ست مجموعات متجانسة وتساوي النقاط لكل المخالفات التي تنتمي إلى نفس المجموعة . وفيما يلي جدولأً بأنواع المخالفات ونقاطها .

الجدول رقم (٣) نوع المخالفة والنقاط المقابلة لكل مخالفة

| النقط | نوع المخالفة | الرقم |
|-------|--|-------|
| ٦ | تجاوز الاشارة وهي حمراء أو اشارة رجل المرور المكلف بتوجيه السير | ١ |
| ٦ | عدم الوقوف عند وجود إشارة (قف) | ٢ |
| ٦ | عدم التقيد بالسرعة المحددة | ٣ |
| ٤ | السير ليلاً أو وقت الضباب بدون استعمال أي أنوار | ٤ |
| ٤ | الخروج من شارع فرعى أو بنانية أو عقار إلى جانب الطريق دون التأكد من سلامة الاجراء | ٥ |
| ٤ | مخالفة المقاييس والأوزان المقررة | ٦ |
| ٤ | نقل عدد الركاب يزيد عن المحدد في رخصة السير | ٧ |
| ٢ | مخالفة قواعد استعمال انوار التلاقي | ٨ |
| ٢ | قطع صفوف الفرق العسكرية والمواكب وهي في حالة السير استعمال الأرصفة أو الممرات الخاصة لل المشاة و عدم اعطاء | ٩ |
| ٢ | المشاة أولوية المرور فيها | ١٠ |
| ٢ | عدم التقيد باشارات الافضلية | ١١ |
| ٦ | المناورة (التفحيط) أو التدوير في المناطق التي يوجد فيها علامة تمنع ذلك | ١٢ |
| ٦ | عدم مراعاة قواعد التجاوز أو التلاقي | ١٣ |
| ٦ | قيادة سيارة بعكس السير | ١٤ |
| ١٨ | سيادة المركبة بحالة سكر | ١٥ |
| ٢ | عدم مراعاة قواعد الافضلية عند اجتياز المفارق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية . | ١٦ |

تابع المدخل رقم (٣)

| النقط | نوع المخالفة | الرقم |
|-------|--|-------|
| ٢ | وجود مكابح غير صالحة | ١٧ |
| ٢ | ترك السيارة غير مغلقة في طريق منحدر | ١٨ |
| ٢ | عدم تجهيز الدراجات بالأنوار النظامية | ١٩ |
| ٢ | عدم التوقف أو تخفيض السرعة لتمكين العميان أو المعدين من المرور | ٢٠ |
| ٢ | سير سيارات الشحن مع ترك الباب الخلفي لصندوقها متديلاً أو نقل أية حمولة خارج صناديقها | ٢١ |
| ٢ | عدم تقديم المركبة للفحص الدوري | ٢٢ |

٥ . العقوبات

بناءً على ما ورد في المواد (١٧٨) و (١٧٩) و (١٨٧) و (١٨٨) من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م ٤٩ / ٦ وتاريخ ١٣٩١ / ١١ هـ والتي نصها:

المادة (١٧٨) : مع مراعاة ما جاء بالمادة (٢٠٥) تشكل بقرار من وزير الداخلية هيئات بقدر الحاجة تكون الهيئة من شخصين على الأقل من المختصين وذلك للنظر في المخالفات وتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة (١٧٩) : على الهيئة المشار إليها في المادة السابقة أن تصدر قراراً لها خلال عشرة أيام من تاريخ وصول محضر الضبط إليها ، ولها أن تقرر بالإضافة إلى الجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام اتخاذ

تدابير إضافية كحجز المركبة أو سحب رخصتي القيادة والسير أو إحداها .

المادة (١٨٧) : تضاعف الجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام إذا تكررت المخالفات نفسها خلال سنة واحدة .

المادة (١٨٨) : لمدير إدارة المرور العامة عند تكرار المخالفات أكثر من مرة أن يسحب رخصة السيارة لمدة أقصاها شهر ، ويمكن سحب الرخصة لأكثر من شهر أو سحبها نهائياً بعد موافقة وزير الداخلية إذا كانت المخالفات المتكررة تشكل خطراً على السلامة العامة .

ومع عدم الإخلال بما جاء في جداول المخالفات للفئة الأولى والفئة الثانية والفئة الثالثة من المادة رقم (١٧٦) الواردة في نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٤٩ وتاريخ ١٤٩١ / ١١ / ٤٩ هـ ، والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم م / ٤٤ وتاريخ ١٤٠٤ / ١٠ / ٢٢ هـ فإن عقوبات لائحة النقاط تطبق بحق مرتكبي المخالفات المرورية وفق ما ورد في الجدول المرفق وذلك على النحو التالي :

- ١ - عند حصول المخالف للمرة الأولى على (١٨) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته لمدة ثلاثة أشهر .
- ٢ - عند حصول المخالف للمرة الثانية على (١٨) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته لمدة ستة أشهر .
- ٣ - عند حصول المخالف للمرة الثالثة على (١٨) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادة لمدة سنة هجرية .
- ٤ - عند حصول المخالف للمرة الرابعة على (١٨) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادة نهائياً .

- ٥- إذا تكرر حصول المخالف غير السعودي على (١٨) نقطة لثلاث مرات خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته نهائياً وترفع هيئة الجزاءات أوراقه لأمير المنطقة للنظر في موضوع إلغاء إقامته وبالتالي ترحيله.
- ٦- عند قيام سائق مركبة سبق وأن تم سحب رخصة قيادته بقيادة مركبة خلال مدة سحب الرخصة يطبق بحقه الآتي :
- أ- من تم سحب رخصة قيادته لمدة ثلاثة أشهر وتم ضبطه يقود مركبة فيطبق بحقه غرامة مالية قدرها (٣٠٠) ثلاثة ريال وحبسه لمدة أسبوع .
- ب- من تم سحب رخصة قيادته لمدة ستة أشهر وتم ضبطه يقود مركبة فيطبق بحقه غرامة مالية قدرها (٦٠٠) ستمائة ريال وحبسه لمدة أسبوعين وحضور برنامج تأهيلي للقيادة لمدة أسبوع في مدارس القيادة .
- ج- من تم سحب رخصة قيادته لمدة سنة وتم ضبطه يقود مركبة فيطبق بحقه غرامة مالية قدرها (٩٠٠) تسعمائة ريال وحبسه لمدة ثلاثة أسابيع وحضور برنامج تأهيلي للقيادة لمدة أسبوعين في مدارس القيادة .
- د- من تم سحب رخصة قيادته نهائياً وتم ضبطه يقود مركبة فتقوم هيئة الجزاءات بالعرض عنه لأمير المنطقة عن طريق مدير شرطة المنطقة لتطبيق عقوبة تعزيرية مشددة بحقه تتناسب مع المخالفة المرتكبة بعد أن يتم تطبيق ما ورد في فقرة (ت) المذكورة بعالية .
- هـ- يكن من تم سحب رخصته نهائياً أن يسترجعها بعد مضي مدة لا تقل عن ستين وحضور برنامج تأهيلي للقيادة لمدة شهر في مدارس القيادة بعد موافقة صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية .

٥ . ٦ نظام نقاط المخالفات المرورية: عرض بعض التجارب

٥ . ٦ . ١ النقاط في دولة الكويت

الجدول رقم (٤) نوع المخالفة والنقاط المقابلة لكل مخالفة في دولة الكويت

| الرقم | نوع المخالفة | النقاط |
|-------|--|--------|
| ١ | تجاوز إشارة المرور الضوئية الحمراء | ٤ |
| ٢ | تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة | ٤ |
| ٣ | قيادة مركبة عكس اتجاه السير بالطرق السريعة والدائيرية | ٣ |
| ٤ | قيادة مركبة آلية برخصة قيادة لا تجيز له قيادة مثل هذه المركبة | ٣ |
| ٥ | قيادة مركبة آلية برخصة تقرر سحبها أو وقف سريانها | ٣ |
| ٦ | إجراء سباق للمركبات الآلية على الطريق بدون تصريح أو بالمخالفة للتتصريح | ٣ |
| ٧ | قيادة مركبة آلية برعونة أو تفريط أو اهمال أو عدم انتباه | ٤ |
| ٨ | ارتكاب فعل مخالف للآداب العامة في المركبة أو السماح بذلك | ٣ |
| ٩ | قيادة مركبة آلية غير مرخص بها | ٣ |
| ١٠ | قيادة مركبة آلية بدون لوحاتها المعدنية | ٣ |
| ١١ | قيادة مركبة آلية بلوحاتها المصروفة من الادارة العامة للمرور على تعديل بعض أو كل الارقام أو بلوحاته غير المصروفة من الادارة العامة للمرور مدون عليها ارقام اللوحات الاصلية أو مدون عليها ارقام مخالفة | ٣ |

تابع الجدول رقم (٤)

| النقط | نوع المخالفة | الرقم |
|-------|--|-------|
| ٣ | تعدى اثبات بيانات مخالفة للحقيقة في احد النماذج أو الطلبات الرسمي بقصد الحصول على اجازة تسخير المركبة أو رخصة قيادة أو تصريح تعليم أو استخراج صورة أو بدل فاقد لا ي منها | ١٢ |
| ٢ | استعمال السيارة الخاصة في نقل الركاب بالاجرة | ١٣ |
| ٢ | تعدى تعطيل أو اعاقة حركة المرور في الطرقات العامة | ١٤ |
| ٢ | قيادة مركبة آلية خالية من المكابح (الفرامل) أو كانت مكابحها أو احدها بها خلل أو غير صالحة للاستعمال | ١٥ |
| ٢ | تسليم مالك المركبة الآلية أو المرخصة باسمه أو حائزها المركبة لمن ليس لديه رخصة سوافة صالحة لقيادة مثل هذه المركبة أو بدون رخصة سوافة أو اي تصريح آخر يستلزم القانون | ١٦ |
| ١ | قيادة مركبة آلية تكون لوحاتها المعدنية غير واضحة أو غير مقرؤة الارقام | ١٧ |
| ١ | قيادة مركبة آلية بلوحة معدنية واحدة أو تغيير مكان أو لون أو شكل اللوحات المصروفة من الادارة العامة للمرور | ١٨ |
| ١ | قيادة مركبة آلية بدون تصريح أو بتصریح انتهت مدة سريانه أو مخالفة شروط التصريح في الحالات التي يوجب القانون الحصول على تصريح فيها | ١٩ |
| ١ | الامتناع عن تقديم رخصة السوافة أو اجازة تسخير المركبة أو اي تصريح آخر يستلزم القانون لرجل الشرطة عند طلبهما | ٢٠ |

تابع الجدول رقم (٤)

| النقطة | نوع المخالفة | الرقم |
|--------|--|-------|
| ١ | مخالفة مركبات النقل لشروط الحمولة | ٢١ |
| ١ | مخالفات مركبات النقل لأبعاد وزن المركبة من طول وعرض وارتفاع . | ٢٢ |
| ١ | قيادة مركبة تصدر منها اصوات مزعجة | ٢٣ |
| ١ | قيادة مركبة ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة | ٢٤ |
| ١ | قيادة مركبة يتطاير من حولتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو مضررة بالصحة أو مؤثرة على صلاحية الطريق | ٢٥ |
| ١ | قيادة مركبة يتسلط من حمولتها ما يشكل خطراً على مستعملي الطريق | ٢٦ |
| ١ | قيادة مركبة فيها ما يؤثر على توازنها أو اطاراتها أو احدها غير صالحة للاستعمال | ٢٧ |
| ١ | استعمال مصابيح أو مكبرات صوت أو آلات تنبيه أو أي اجهزة أخرى بخلاف المصحح به قانونا | ٢٨ |
| ١ | الحادق اضرار أو تلفيات بالعلامات المرورية أو الاشارات الضوئية وأجهزة الضبط والمراقبة المرورية أو تغيير معالمها أو أماكنها أو اتجاهاتها أو وضع ملصقات عليها | ٢٩ |
| ١ | عدم التقيد بمدلول الخطوط الارمنية أو العلامات المرورية | ٣٠ |
| ١ | السير على كتف الطريق | ٣١ |
| ١ | الانعطافات أو الدوران أو الخروج أو الرجوع عكس اتجاه السير | ٣٢ |
| ١ | قيادة مركبة آلية بدون وثيقة تأمين اجباري سارية المفعول | ٣٣ |
| ١ | استبدال جزء جوهري من المركبة | ٣٤ |

٥ . ٦ . دولة الإمارات العربية المتحدة

الجدول رقم (٥) نوع المخالفة والنقاط المقابلة لكل مخالفة في دولة الإمارات

| النقط | نوع المخالفة | الرقم |
|-------|--|-------|
| ١٢ | قيادة مركبة تحت تأثير المشروبات الكحولية أو مادة مخدرة | ١ |
| ٦ | السماح للغير بسواءة مركته بدون رخصة | ٢ |
| ٦ | التسبب في وفاة شخص | ٣ |
| ٦ | التسبب في اصابة شخص اصابات بليغة | ٤ |
| ٦ | التسبب في احداث اضرار بليغة في المركبة | ٥ |
| ٦ | الوقوف امام فوهات الحريق أو مواقف المعاقين | ٦ |
| ٦ | تجاوز من ناحية كتف الطريق | ٧ |
| ٦ | قيادة المركبة بتهاور أو بصورة تشكل خطراً (سباق وفوضى) | ٨ |
| ٥ | تجاوز الاشارة الضوئية الحمراء | ٩ |
| ٤ | الانتقال إلى الطريق بصورة خطيرة للشاحنات أو أية مركبة أخرى | ١٠ |
| ٤ | التسبب في اصابة شخص اصابة متوسطة | ١١ |
| ٤ | التسبب في احداث اضرار متوسطة في المركبة | ١٢ |
| ٤ | قيام سائقى الشاحنات بالتجاوز بصورة خطيرة | ١٣ |
| ٤ | التجاوز في مكان من نوع فيه التجاوز | ١٤ |
| ٣ | قيادة مركبة غير مرخصة من سلطة الترخيص | ١٥ |
| ٣ | القيادة بخلاف الرخصة الممنوحة | ١٦ |
| ٣ | قيادة المركبة بتهاور أو بصورة تشكل خطراً على الجمهور | ١٧ |
| ٣ | التجاوز من اليمين أو بصورة خطيرة | ١٨ |
| ٣ | عدم وجود لوحات الارقام أو القيادة لوحدة واحدة | ١٩ |

تابع الجدول رقم (٥)

| النقطة | نوع المخالفة | الرقم |
|--------|---|-------|
| ٣ | عمل تغييرات جوهرية في محرك أو شاسي أو لون المركبة دون ترخيص | ٢٠ |
| ٣ | السوقة بعكس اتجاه السير | ٢١ |
| ٣ | تعليم القيادة بمركبة غير مخصصة للتعليم دون إذن من سلطة الترخيص | ٢٢ |
| ٣ | عدم تثبيت ملصقات عاكسة بالمؤخرة للشاحنات وسيارات النقل | ٢٣ |
| ٣ | كتابة أو وضع ملصقات على السيارة تخدش الحياة العام | ٢٤ |
| ٣ | ترك المركبة في الطريق ومحركها دائرا | ٢٥ |
| ٣ | تعليم القيادة دون تصريح تعليم | ٢٦ |
| ٣ | تعليم القيادة بمركبة تعليم لا تحمل لوحة تعليم | ٢٧ |
| ٣ | لتسبب في اصابة شخص اصابة بسيطة | ٢٨ |
| ٣ | التسبب في إحداث اضرار بسيطة في المركبة | ٢٩ |
| ٣ | عدم ربط حزام الامان اثناء القيادة | ٣٠ |
| ٢ | قيادة سيرة أجرة دون ترخيص | ٣١ |
| ٢ | الهروب من شرطي المرور | ٣٢ |
| ٢ | الامتناع من اعطاء الاسم والعنوان لشرطي المرور | ٣٣ |
| ٢ | عدم الالتزام بعلامات وارشادات المرور | ٣٤ |
| ٢ | عدم إعطاء افضلية الطريق لمركبات الطواريء والشرطة والخدمة العامة والمواكيب الرسمية | ٣٥ |
| ٢ | الدوران بالمركبة من غير المكان المخصص أو الدوران بطريقة خاطئة | ٣٦ |

تابع الجدول رقم (٥)

| النقط | نوع المخالفة | الرقم |
|-------|--|-------|
| ٢ | الدخول في مكان منوع | ٣٧ |
| ٢ | عدم رفع جهاز العادم في الشاحنات | ٣٨ |
| ٢ | عدم تعطية الحمولة في الشاحنات | ٣٩ |
| ٢ | مرور الشاحنات في الطريق والأماكن المنوعة | ٤٠ |
| ٢ | نقل ركاب زيادة عن المقرر (نقل عمال) | ٤١ |
| ٢ | الوقوف خلف المركبات مما يعوق تحركها | ٤٢ |
| ٢ | إيقاف المركبة على الجانب الأيسر من الطريق في غير الأماكن المسموح بها | ٤٣ |
| ٢ | إيقاف مركبة بطريقة تسبب وقوع خطر للمارة أو عرقلة لحركة المشاة | ٤٤ |
| ٢ | عدم اتخاذ اللازم لسلامة حركة المرور عند تعطيل المركبة | ٤٥ |
| ٢ | قيادة مركبة لا تتوافق فيها شروط الأمن والسلامة | ٤٦ |
| ٢ | نقل ركاب زيادة عن المقرر | ٤٧ |
| ٢ | الحمولة الزائدة أو بروز الحمولة عما هو مقرر دون ترخيص | ٤٨ |
| ٢ | إيقاف المركبة على مرعبور المشاة أو دون مراعاة بعد المحدد | ٤٩ |
| ٢ | قانونياً من المفترض أو المنعطف | ٥٠ |
| ٢ | عدم افساح المسار للقادم من الخلف بالمرور من الجهة اليسرى | ٥١ |
| ٢ | استعمال أنوار دوارة متعددة الألوان | ٥٢ |
| ٢ | استخدام مركبات التعليم في غير الأوقات أو الأماكن المحددة من سلطة الترخيص | ٥٣ |
| ٢ | مخالفة قواعد استعمال لوحات الأرقام التجارية | ٥٤ |

تابع الجدول رقم (٥)

| النقطة | نوع المخالفة | الرقم |
|--------|---|-------|
| ٢ | قيادة مركبة تحدث تلوثاً للبيئة أو تطلق غازات وأبخرة تحتوي على مركبات تزيد على النسب المقررة | ٥٥ |
| ٢ | عدم معاينة المركبة بعد إجراء أي تعديل جوهرى في محركها أو هيكلها | ٥٦ |
| ٢ | إساعة استعمال المواقف | ٥٧ |
| ٢ | تحميل ركاب في مركبة التعليم | ٥٨ |
| ٢ | قيادة سيارة أجراة منتهية الكفالة | ٥٩ |
| ٢ | إلقاء المخلفات من المركبة بالطريق العام | ٦٠ |
| ٢ | تحميل المركبة بصورة تشكل خطورة على الغير أو الطريق | ٦١ |
| ٢ | عدم ارتداء الخوذة أثناء قيادة الدراجة | ٦٢ |
| ٢ | قطر مركبة أو زورق بسيارة أو عربة بطريقة غير مجهزة | ٦٣ |
| ٢ | السير ليلاً أو في أوقات الضباب دون استعمال الانوار | ٦٤ |
| ٢ | وضع علامات على الطريق تضر به أو تعطل حركة السير فيه | ٦٥ |
| ٢ | عدم الالتزام بخط السير اللازم | ٦٦ |
| ٢ | تسرب أو تساقط أشياء من المركبة | ٦٧ |
| ٢ | فتح الباب الآيسير لسيارة الأجراة | ٦٨ |
| ١ | قيادة المركبة برخصة قيادة منتهية المفعول | ٦٩ |
| ١ | عدم تجديد ترخيص المركبة بعد انتهاء مدة | ٧٠ |
| ١ | عدم ابراز رخصة القيادة عند الطلب | ٧١ |
| ١ | عدم ابراز ملكية المركبة عند الطلب | ٧٢ |
| ١ | السرعة الزائدة (الضبط بواسطة الرادار) | ٧٣ |
| ١ | عدم اتباع إرشادات شرطي المرور | ٧٤ |

تابع الجدول رقم (٥)

| النقط | نوع المخالفه | الرقم |
|-------|--|-------|
| ١ | عرقلة حركة السير | ٧٥ |
| ١ | عدم افساح الطريق للقادم من اليسار في الاماكن التي يتطلب فيها ذلك | ٧٦ |
| ١ | عدم استعمال الاشارات عند تغيير اتجاه المركبة أو الدوران | ٧٧ |
| ١ | الرجوع إلى الخلف بصورة خطيرة | ٧٨ |
| ١ | عدم ترك مسافة كافية خلف المركبات الأمامية | ٧٩ |
| ١ | عدم وضوح أرقام اللوحات | ٨٠ |
| ١ | استعمال الإنارة الداخلية أثناء سير المركبة بدون مبرر | ٨١ |
| ١ | إدخال اضافات على المركبة غير مرخص بها من سلطة الترخيص | ٨٢ |
| ١ | عدم حمل رخصة القيادة أو ملكية المركبة | ٨٣ |
| ١ | عدم ثبيت علامه الأجرة في الاماكن المخصصة لها | ٨٤ |
| ١ | عدم إعطاء الاولوية لعبور المشاة | ٨٥ |
| ١ | عدم الوقوف عند التسبب في حادث أو إحداث ضرر للغير | ٨٦ |
| ١ | عدم وجود أو عدم صلاحية المصايبع خلف المقودرة أو على جوانبها | ٨٧ |
| ١ | عدم الالتزام باللون المقرر لسيارات الأجرة أو التدريب | ٨٨ |
| ١ | الوقوف بمكان منوع | ٨٩ |
| ١ | إيقاف المركبات على الأرصفة | ٩٠ |
| ١ | عدم تأمين ثبات المركبة عند وقوفها | ٩١ |
| ١ | استعمال المركبة في غير الغرض المخصصة لها | ٩٢ |
| ١ | عدم صلاحية المركبة للسير | ٩٣ |

تابع الجدول رقم (٥)

| النقط | نوع المخالفة | الرقم |
|-------|--|-------|
| ١ | جمع الركاب بالمناداة مع وجود لافتات | ٩٤ |
| ١ | رفض نقل ركاب بسيارةأجرة | ٩٥ |
| ١ | عدم وضع تعريفة الأجور المقررة في الحافلات العمومية وسيارات الأجرة أو عدم ابرازها عند الطلب | ٩٦ |
| | | ٩٧ |
| ١ | عدم التقييد بالتعرفة المقررة | ٩٨ |
| ١ | استعمال آلة التنبيه في أماكن محظورة أو بصورة مزعجة | ٩٩ |
| ١ | القيادة بدون استعمال النظارة الطبية أو العدسات | ١٠٠ |
| ١ | قيادة مركبة تسبب ضجيجاً | ١٠١ |
| ١ | محاولة دخول طريق دون التأكد من خلوه مما يسبب تعطيلاً لحركة السير | ١٠٢ |
| ١ | الانحراف المفاجيء للمركبة | ١٠٣ |
| ١ | اختلاف لوحات الأرقام بين القاطرة والمقطورة وشبيه المقطورة | ١٠٤ |
| ١ | عدم استخدام الأضاءة الداخلية في الحافلات ليلاً | ١٠٥ |
| ١ | عدم ص صلاحية إشارات تغيير الاتجاه أو أنوار الأضاءة | ١٠٦ |
| ١ | عدم وجود نور أحمر بمؤخرة المركبة | ١٠٧ |
| ١ | وقوف سيارة الأجرة المخصص لها موافق لنقل الركاب في غير الأماكن المصرح بها | ١٠٨ |
| | | ١٠٩ |
| ١ | عدم نظافة سيارات الأجرة والحافلات من الداخل أو الخارج والتدخين فيها | ١١٠ |
| ١ | عدم ارتداء الزي المقرر لسائقي سيارات الأجرة أو عدم الاعتناء به | ١١١ |
| ١ | عدم كتابة حمولة الشاحنة على جانبيه | ١١٢ |
| ١ | عدم تعليق ما يشير إلى الحمولة الرائدة المرخص بها | ١١٣ |
| ١ | عدم الالتزام بنظام التحميل أو التفريغ في الموافق (إن وجدت) | ١١٤ |
| ١ | عدم الالتزام بنظام التحميل والتفريغ (تهريب ركاب) | ١١٥ |

- العقوبات في دولة الإمارات العربية المتحدة:

فلسفة النظام تقوم على أساس سكونه مالم يبلغ رصيد النقاط التراكمي المقرر (١٢) نقطة وعلى ذلك تبدأ ديناميكية النظام في العمل بمجرد بلوغ الحد التراكمي للنظام، حيث تتخذ الإجراءات المقررة حال السائق المخالف الذي بلغت النقاط المحسوبة عليه الحد التراكمي المقرر، وتحتختلف هذه الإجراءات باختلاف تركيبة النقاط المحتسبة وذلك على النحو التالي :

١ - النقاط المحتسبة على أساس أن المخالفة نقطة واحدة . حينما تراكم

إلى حد اثنين عشرة نقطة تحجز الرخصة كما يلي :

-- في المرة الأولى : لا تقل عن أسبوع ولا تزيد عن أسبوعين وغرامة

(٥٠٠) خمسمائة درهم عند استعادة الرخصة .

- في المرة الثانية : لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد عن أربعة أسابيع

وغرامة (٧٠٠) سبعمائة درهم عند استعادة الرخصة .

- في المرة الثالثة : لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر وغرامة

(١٠٠٠) ألف درهم عند استعادة الرخصة .

- في المرة الرابعة : تلغى الرخصة ويعطل العمل بها لمدة ستة أشهر

يسمح بعدها بتقديم طلب فحص جديد بعد دفع غرامة (١٥٠٠)

ألف وخمسمائة درهم .

٢ - النقاط المحتسبة على أساس أن المخالفة نقطتان . حينما تراكم إلى

حد اثنين عشرة نقطة تحجز الرخصة كما يلي :

- في المرة الأولى : لا تقل عن أسبوع ولا تزيد عن ثلاثة أسابيع .

- في المرة الثانية : لا تقل عن ثلاثة أسابيع ولا تزيد عن شهر ونصف .

- في المرة الثالثة: لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر ونصف.
- في المرة الرابعة: تلغى الرخصة ويعطل العمل بها لمدة ستة أشهر يسمح بعدها بتقديم طلب فحص جديد.

٣- النقاط المحاسبة على أساس أن المخالفه بثلاث نقاط - حينما تراكم إلى حد اثنين عشرة نقطة تحجز الرخصة كما يلي :

- في المرة الأولى: لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أسابيع.
- في المرة الثانية: لا تقل ستة أسابيع ولا تزيد عن شهرين .
- في المرة الثالثة: لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن أربعة أشهر .
- في المرة الرابعة: تلغى الرخصة ويعطل العمل بها لمدة ستة أشهر يسمح بعدها بتقديم طلب فحص جديد.

٤- النقاط المحاسبة على أساس أن المخالفه ست نقاط سوداء مرة واحدة تحجز الرخصة كما يلي :

- في المرة الأولى: لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أسابيع.
- في المرة الثانية: لا تقل عن ستة أسابيع ولا تزيد عن شهرين .
- في المرة الثالثة: لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن أربعة أشهر .
- في المرة الرابعة: تلغى الرخصة ويعطل العمل بها لمدة ستة أشهر يسمح بعدها بتقديم طلب فحص جديد.

٥- النقاط المحاسبة على أساس أن المخالفه اثنين عشرة نقاط سوداء دفعه واحدة :

- في المرة الأولى: إيقاف الرخصة لمدة سنة مع غرامة (١٥٠٠) ألف وخمسمائة درهم عند استعادة الرخصة .

- في المرة الثانية: إيقاف الرخصة لمدة سنة أخرى مع غرامة (١٥٠٠) ألف وخمسمائة درهم عند استعادة الرخصة ..

- في المرة الثالثة: بعد انتهاء مدة إيقافها من المحكمة تلغى الرخصة ويعاد فحص السائق من جديد بعد دفع مبلغ (١٥٠٠) ألف وخمسمائة درهم .

جدير بالذكر أنه:

١ - إذا تنوّعت النقاط (نقطة، نقطتان، ثلاث نقاط، ست نقاط .. الخ). ينظر إلى المسألة من حيث أكثرية المخالفات فإذا كانت الأكثرية من المخالفات من الصنف (أ) احتسبت مدة الحجز على أساسها، وإذا كانت أكثرية المخالفات من الصنف (ب) احتسبت مدة الحجز على أساسها .. وهكذا.

٢ - وفي حالة عدم الالتزام وقيام السائق الذي حجزت رخصته بمخالفة القرارات والأوامر الصادرة من هذه الإدارة تتخذ بحقه الإجراءات التالية :

- في المرة الأولى: حجز المركبة التي يقودها لمدة أسبوع وإلزامه بحضور دورة في معهد السياقة يتعلم خلالها أصول القيادة (لمدة أسبوعين).

- في المرة الثانية: حجز المركبة التي يقودها لمدة أسبوع ومضاعفة مدة وقف الرخصة وإنذار بشطب الرخصة في حالة العودة.

- في المرة الثالثة: تطبيق السحب النهائي.

-- يعاد فحص الشخص الذي منح رخصة (تحت الاختبار) بعد انتهاء مدة الرخصة إذا ارتكب أيًّا من المخالفات الخطيرة التالية:

- ١ - عبور الإشارة الضوئية وهي حمراء (مرتين).
- ٢ - ارتكاب حادث متهور.
- ٣ - السماح للغير بسوق المركبة بدون رخصة سواقة.
- ٤ - تجاوز الحد الأقصى لنظام النقاط السوداء.

- ولاية أوهايو الأمريكية

وفي ولاية أوهايو الأمريكية تقسيم المخالفات إلى (٤) مجموعات بها (١٤) مخالفة فقط . فالأمر يعتمد على درجة التزام الجمهور ووعيه وقدرات رجال الأمن الذين يقومون بتطبيق النظام

٥. المملكة وبعض الدول الأخرى

يبلغ عدد مجموعات المخالفات في دولة الإمارات العربية المتحدة (٧) مجموعات تحتوى في مجملها على (١١٣) مخالفة . أما في دولة الكويت فعدد المجموعات (٤) مجموعات تحتوى على (٣٤) مخالفة . وأما في المملكة العربية السعودية فعدد المجموعات (٦) مجموعات تحتوى على (٢٢) مخالفة .

وعليه فإن عدد المخالفات يختلف في تصنيفه من دولة إلى أخرى . ولكل مزاياه وعيوبه . فالتفصيل الدقيق قد يكون محدداً أكثر ولكن رجأ يكون ملائماً وصعب التطبيق .

وفي ولاية أوهايو الأمريكية مثلاً تم تقسيم المخالفات إلى (٤) مجموعات بها (١٤) مخالفة فقط . فالأمر يعتمد على درجة التزام الجمهور ووعيه وقدرات رجال الأمن الذين يقومون بتطبيق النظام .

الحد التراكمي الأعلى يساوي (١٨) نقطة في المملكة العربية السعودية، و(١٤) نقطة في دولة الكويت، و(١٢) نقطة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمكن للسائق تحت تأثير المشروبات الكحولية أو المخدرة أن يصل للحد التراكمي الأعلى ويصبح عرضة لتطبيق العقوبات مباشرة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. بينما لم يرد ذكر لذلك في دولة الكويت ويبلغ أكبر عدد نقاط للمخالفات الواحدة (٤) نقاط بينما هناك عدد من المخالفات ذات ستة نقاط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وولاية أوهايو الأمريكية على سبيل المثال، ورغم أن النظام في دولة الكويت يبدو الأقل تشديداً إلا أنه ومنذ بداية تطبيقه في عام ٢٠٠٢/١/١، وحتى ٢٠٠٣/٧/٣٠ فقد تم رصد ٨٠٠ مخالف فيما تم سحب ٤٢٠ رخصة قيادة أي أن أكثر من نصف عدد المخالفين (٥٢,٥٪) تم سحب رخصهم مما يعني أن مرتكبي المخالفات هم عادة فئة معينة تتكرر عندها الظاهرة مما يستوجب ردعها.

تبقي النقاط السوداء في سجل السائق لمدة تتراوح بين سنة إلى سنتين في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت بينما تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات في بعض الولايات الأمريكية.

تتمركز العقوبات في الدول العربية بشكل عام على التوقيف وسحب الرخصة عندما يصل عدد النقاط إلى حده الأعلى. ولذلك تم بناء فلسفته على عدم بلوغ ذلك الحد. أما دونه فلا شيء. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالعقوبة تتزايد مع كل نقطة لأنها مرتبطة بالتأمين. وكل نقطة تؤدي لزيادة مؤثرة في التأمين. لذلك فالسائق في الولايات المتحدة يكون أكثر حرضاً وخوفاً على فاتورة التأمين وأن النقاط تبقى في سجله لفترة أطول.

٥ . ٨ دور نظام النقاط في الحد من المخالفات المرورية

يتضح من خلال الهدف العام لنظام النقاط المرورية أنَّه أحد انواع الردع الاضافي ، اذا يسعى الى تحقيق زيادة في الانضباط السلوكي الحضاري ورفع الحس القيادي ، وبالتالي فهو يسهم في :

١ - الحد من المخالفات المرورية الاكثر تسبباً في وقوع الاصابات والوفيات .

٢ - زيادة حرص الياقين في عدم تخطي الحد التراكمي حتى لا تتخذ في حقهم الاجراءات المقررة ، وبالتالي يزداد انضباطهم .

٣- المخالفات المرورية النظامية تنتهي بالنسبة للسائق بانتهاء تسديدة المخالفة ، بينما مخالفات نظام النقاط تبقى في سجلة القيادي ، وبذلك فهي رابط ضبطي بينة وبين ادارة المرور .

٤- كون نظام النقاط تسجل بشكل مباشر على قائد المركبة فهي رادع له مباشر ، وتنبيه يجعله يحسب الف حساب قبل الاقام على ارتكاب مخالفات أخرى .

٥- العقوبات التي يتضمنها النظام هي عقوبات إضافية بجانب العقوبات الأصلية المفروضة بمقتضى الأنظمة واللوائح المرورية .

٦- يستهدف السائق ذاته وليس المركبة التي يقودها .

٧- يبرز سلوكيات السائق خلال فترة زمنية معينة .

٨- يستجيب لتحسين سلوك المخالف بمحو نقاطه حال انضباطه ويشدد الإجراءات حال تمادييه في المخالفات .

٩- يمكن أن يكون تحذيرياً عند تصميم آلية لإعلام السائق بمجموع نقاطه في أي وقت .

١٠ - نظام وثائق يساعد عند الضرورة في التعرف على سلوكيات الفرد ودرجة انضباطه . فهو مقياس للسلوك يمكن الاستفادة منه في عدة مجالات من بينها مجالات القضاء والتحقيق والتأمين

١١ - عقوبات لائحة نظام النقاط في المملكة العربية السعودية تختلف عن العقوبات العادلة وبذلك تعد رادعاً إضافياً للحد من المخالفات وتطبق على النحو التالي :

أ - عند حصول المخالف للمرة الأولى على (18) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته لمدة ثلاثة أشهر .

ب - عند حصول المخالف للمرة الثانية على (18) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته لمدة ستة أشهر .

ج - عند حصول المخالف للمرة الثالثة على (18) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته لمدة سنة هجرية .

د - عند حصول المخالف للمرة الرابعة على (18) نقطة خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته نهائياً .

هـ - إذ تكرر حصول المخالف غير السعودي على (18) نقطة لثلاث مرات خلال سنة هجرية تسحب رخصة قيادته نهائياً وترفع هيئةجزاءات أوراقه لأمير المنطقة للنظر في موضوع إلغاء إقامته وبالتالي ترحيله .

و - عند قيام سائق مركبة سبق وأن تم سحب رخصة قيادته بقيادة مركبة خلال مدة سحب الرخصة يطبق بحقه الآتي :

- من تم سحب رخصة قيادته لمدة ثلاثة أشهر وتم ضبطه يقود مركبة فيطبق بحقه غرامة مالية قدرها (٣٠٠) ثلاثة مائة ريال وحبسه لمدة أسبوع .

- من تم سحب رخصة قيادته لمدة ستة أشهر وتم ضبطه يقود مركبة فيطبق بحقه غرامة مالية قدرها (٦٠٠) ستمائة ريال وحبسه لمدة أسبوعين وحضور برنامج تأهيلي للقيادة لمدة أسبوع في مدارس القيادة .
- من تم سحب رخصة قيادته لمدة سنة وتم ضبطه يقود مركبة فيطبق بحقه غرامة مالية قدرها (٩٠٠) تسعمائة ريال وحبسه لمدة ثلاثة أسابيع وحضور برنامج تأهيلي للقيادة لمدة أسبوعين في مدارس القيادة .
- من تم سحب رخصة قيادته نهائياً وتم ضبطه يقود مركبة فتقوم هيئة الجراءات بالعرض عنه لأمير المنطقة عن طريق مدير شرطة المنطقة لتطبيق عقوبة تعزيرية مشددة بحقه تتناسب مع المخالفة المرتكبة .
- يمكن لمن تم سحب رخصته نهائياً أن يسترجعها بعد مضي مدة لا تقل عن ستين وحضور برنامج تأهيلي للقيادة لمدة شهر في مدارس القيادة بعد موافقة صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية .

المراجع

أولاً: الدراسات

السيف، عبد الجليل وآخرون (١٩٩٠م). أسباب ارتفاع حوادث المرور،
مطبع جامعة الملك سعود.

السديس، صالح بن محمد (١٤٢٢هـ). أثر ارتكاب المخالفات المرورية
في حوادث السير، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف
العربية للعلوم الأمنية.

تميم، ضاحي خلفان وآخرون (١٩٩٢م) نظام النقاط السوداء وأثره على
فعالية الضبط المروري في إمارة دبي ، مركز البحث والدراسات،
القيادة العامة لشرطة دبي .

قشقرى، أمين عبدالحميد (١٤١٧هـ). خصائص الحوادث المرورية بالمملكة
العربية السعودية واتجاهاتها بمنطقة الرياض. رسالة ماجستير غير
منشورة، أكاديمية نايف العربية الأمنية، الرياض .

ثانياً : اللوائح والأنظمة:

الإدارة العامة للمرور، (١٤١٦هـ). اللائحة المنفذة لنظام الفحص الفني .
الرياض .

وزارة الداخلية، (١٣٩١هـ). نظام المرور واللائحة المنفذة له . مطبع الأمن
العام ، الرياض .

الآثار الاقتصادية لحوادث المرور

اللواء . د . خالد بن سليمان الخليوي

٦ . الآثار الاقتصادية لحوادث المرور

لقد مرت البشرية خلال العقود الماضية بتطورات هائلة في معظم مجالات الحياة ، وخاصة في مجال التقنية والتصنيع ، مما ترتب عليه قفزة نوعية كبيرة وتطور علمي متميز ، تمثل في إنتاج وسائل النقل بصفه عامه ووسائل النقل البري بصفه خاصة أدت إلى ازدياد مضطرب في معدلات ملكية وسائل النقل وخاصة السيارات الخاصة والمركبات نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ، وما ترتب عليه من زيادة في معدلات الدخل الفردي في معظم الدول المتقدمة والنامية كل ذلك تزامن مع تنافس المستجدين في كسب أكبر حصة من السوق ، وذلك بالعمل على خفض تكاليف الانتاج وزيادة وسائل الأمان وتنوع المنتجات لتناسب كافة طبقات المجتمع ، مما أدى إلى زيادة وسهولة الحصول على وسيلة نقل تتناسب ومعدل دخل الفرد.

هذه التطورات الكبيرة في مجال الصناعة والنقل أدت إلى دفع عجله الانتاج وزيادة النمو الاقتصادي المحلي كما أن التطور التقني في هذا المجال سهل حياة الانسان ، وجعلها اكثرا راحه ومتعة ، ولكن هذا التطور لم يكن كله حسنات بل رافقه بعض الانعكاسات السلبية على مستوى الاقتصاد مثلاً بالفاقد في الناتج القومي المحلي نتيجة زيادة وتيرة حوادث السيارات ، وما ينجم عنها من خسائر اقتصادية متعدده تمثل في فقد جزء من القوى العاملة أو إصابتها أو إعاقتها وكذا الأضرار الناتجة عن الممتلكات العامة والخاصة ناهيك في التكاليف الطبية المصاحبة للحادث أو اللاحقة له ، وانعكاس ذلك كله على الناحية الاجتماعية وأثارها المتعددة على الفرد والمؤسسة والمجتمع . وسيكون مجال الورقة مركزا على التأثيرات الاقتصادية الناجمة من حوادث المرور ، ولكن هذه التأثيرات تتطلب إلقاء الضوء على اقتصاديات

النقل وحوادث المرور وأسبابها والعوامل المؤثرة على زيادة الطلب على السيارات ، وما ينجم عن زيادتها من تأثيرات ، لذا س يتم التطرق في الجزء الأول من الورقة عن مقدمه في اقتصadiات النقل والتکاليف الكلية بشقيها الثابت والمتغير أما الجزء الثاني فسيخصص للازدحام المروري وأسبابه ومؤثراته أما الجزء الثالث فسيغطي التکاليف الاقتصادية لحوادث المرور في أقسامها الثلاثة (الوفاة- الإصابة- والأضرار بالممتلكات) وقياس تکاليف الحوادث المرورية في المملكة أما الجزء الأخير فسيكون الخاتمة .

٦ . اقتصadiات النقل البري وتکاليفه الكلية

٦ . ١ . مقدمة موجزة في اقتصadiات النقل

إن أهمية النقل كأحد قطاعات الاقتصاد الهاامة ينطلق من دورها الحيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي قطر في العالم بغض النظر عن الاستراتيجيات الاقتصادية المستهدفة وذلك لدور النقل الفعال في مجالات نقل الأشخاص والبضائع وفي تطوير قطاعات متعددة من قطاعات الاقتصاد الوطني كالسياحة والزراعة والصناعة نظراً لارتباط صناعة النقل بها ارتباطاً وثيقاً في كافة مراحل الإنتاج أو ما يسمى بالارتباط الأمامي والخلفي للسلعة أو الخدمة .

Forward and backward linkages

واقتصادadiات النقل لم تدخل حقل الدراسات الأكاديمية كفرع من فروع الاقتصاد أسوة بغيره من فروع الاقتصاد الزراعي والصناعي والتنمية وغيرها إلا بعد الحرب العالمية الثانية ولم تركز على صناعة وسائل النقل وتأثيرها على الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات ولكنها تهتم غالباً بالمشكلات

الاقتصادية المصاحبة لحركة المسافرين والبضائع وما يلحق بذلك من اهتمام بالتطبيقات الاقتصادية في مجال النقل كتوزيع الموارد المتاحة على وسائل النقل والبيئة واقتصاديات الرفاه والكفاءة السوقية للنقل و اختيار البديل في السياسات الواجب إتباعها والتنبؤ في العوامل المؤثرة على الطلب عليها في المستقبل .

وتحرص معظم دول العالم على الاهتمام باقتصاديات النقل وإنشاء سياسة نقل مرنّة وقوية عن طريق توسيع الاستثمارات في هذا المجال وربطها بمعيار التكلفة والعائد (CBA) في تحديد و اختيار مشروعات النقل وتزداد تلك المعايير أهمية في الدول النامية .

وتجدر الإشارة إلى أن اقتصاديات السوق لا يمكن تطبيقها بدقة على قطاع النقل لأن الدولة تضطر للتدخل لدعم قطاع النقل لتأثيره المباشر وغير المباشر على اقتصادياتها نتيجة الحوادث المرورية وما يصاحبها من تداعيات الازدحام المروري والتلوث البيئي وغيرها مما لا ينعكس على السائق وحده بل قد يتند على المجتمع بأسره لذا فتدخل الدولة قد يكون في اتجاهين : الاتجاه الأول حماية المجتمع من المؤثرات السلبية الناجمة من استخدام وسائل النقل والعمل على سن الأنظمة والتشريعات التي تضمن حوادث أقل وأمان أكبر وبيئة آنفـى بالاهتمام بوجود سائق واعي ومركبة سليمة ووسائل أمان جيدة وتعليمات وإشارات واضحة ومؤثـرة وأما الاتجاه الثاني فهو العمل على تقليل أعداد السيارات الخاصة أو على الأقل تقليل وقت استخدامها وتحسين طرق السير في مناطق الاكتظاظ البشري أو الازدحام المروري ويتم ذلك بإيجاد نقل عام كوسيلة مكملة تحقق الوصول إلى الهدف بسهولة ويسر وتكليف أقل وتحفـف من التأثيرات السلبية الخارجية على المجتمع . ولن يتحقق النقل أهدافـه إذا لم يقدم خدمة سريعة وجيدة وبأسعار

مشجعة أو رمزية تشجع على استخدامها وتخفف مالياً على ذوي الدخل المحدود وتوجد فرص التنقل لصغار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من لا يستطيعون قيادة السيارات . وتحمل الدولة تغطية العجز الناجم من عدم تغطية الإيرادات لكافة المصروفات عن طريق الدعم المالي المباشر أو غير المباشر في خفض أسعار الوقود لها وتقديم قطع الغيار بأسعار مخفضة وخفض أسعار الفائدة على قروضها وتحديد مسارات خاصة لها وأخيراً عدم تحميلاً لها للتأثيرات التكاليف الخارجية بفرض ضرائب مختلفة لحماية المجتمع من تلك الأضرار كالتلوث مثلاً .

والهدف من كل ذلك يتركز في مسارين مهمين يرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً وذلك بتقليل الازدحام المروري وخفض نسبة التأثيرات السلبية للبيئة الناجمة من استخدام وسائل النقل البرية وخاصة السيارات بكافة أنواعها .

٦ . ٢ التكاليف الكلية للنقل البري

صناعة النقل عبر الطرق البرية تتطلب نوعين من التكاليف أحدهما يشمل التكاليف المباشرة بشقيها الثابت لشراء الأرض وتعبيدها وبناء الأنفاق والجسور والمنشآت كنقط الوزن والتحكم المروري وغيرها والتكاليف غير الملحوظة كتكاليف الإدارة في الإدارات ذات العلاقة من وزارة النقل وإدارات المرور وغيرها . إضافة إلى تكاليف التشغيل ويقصد بها النفقات الجارية التي تدفع لاستمرار خدمة النقل البري كشراء قطع الغيار والوقود والصيانة وغيرها .

وبالنسبة للسيارات بكل أنواعها فيمكن تقسيمها إلى نوعين من التكاليف :

تكاليف ثابتة (Fixed costs) وتشمل جميع ما يتم إنفاقه على المركبة حتى لو لم تكن خاضعة للاستخدام ويدخل في ذلك التكاليف الرأسمالية (التأمين - الرسوم - الضرائب - الاستهلاك على رأس المال).

تكاليف متغيرة (Variable Costs) : وتسمى التكاليف التشغيلية والتي تشمل الوقود والإطارات والصيانة .

أما التكاليف غير المباشرة وتتضمن كافة التكاليف التي يتحملها مستخدم الطريق وتشمل التكاليف الناجمة عن الازدحام المروري وتكاليف التلوث البيئي وتكاليف حوادث المرور وحيث أن الأخير هو مدار البحث إلا أنه يتحتم إلقاء الضوء على الازدحام المروري وأسبابه ونتائجها الاقتصادية والبيئية .

٦. ٣ أسباب حوادث المرور

إن زيادة عدد السيارات نتيجة إرتفاع معدلات الدخول والتتوسيع في مجالات النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع بعض ما يصاحب زيادة السكان من تناسب طردي في عدد المركبات أدى ذلك إلى احتمالات الازدحام المروري والتعرض للحوادث المرورية .

هذه العوامل قد تكون عواملاً مسانده في إيجاد البيئة المؤدية إلى تلك الحوادث لكن يبقى العنصر البشري من أهم بل أهم عنصر في الحوادث المرورية نتيجة ارتكابه سلوكيات وأخطاء شخصية حيث أثبتت معظم الدراسات في هذا الموضوع أن نسبة ٨٥٪ من الحوادث المرورية سببها العنصر البشري ويشير (Paunian 1985) إلى أن أكثر العوامل التي تؤدي إلى حوادث المرور هي :

- تجاوز السرعة المسموح بها
- نقص كفاءة السائق
- نقص كفاءة وتجهيز وسيلة النقل
- المخالفات المرورية
- نقص الانتباه والتركيز بسبب عضوي او صناعي
- القيادة في ظروف مناخية غير مناسبة
القيادة في حالات نفسية وانفعالية قوية وهذا ما يسبب ظروف ضاغطة وانفعالات مرضية وخاصة على الشباب تؤدي الى زيادة السرعة وعدم السيطرة على وسيلة النقل .

و الدكتور محمد النابليسي (٢٠٠٢) يفسر زيادة حوادث الشباب الى تعرضهم الى التفاؤلية الدفاعية التي يجعله يحس بعرض الآخرين للخطر دون ان يكون هو قابلاً لذلك .

والحوادث المرورية في المملكة في ازيداد مريع وصلت فيه الى حوالي ٢٨٠ الف حادث في سنه ٢٠٠١ مسببه حوالي ٣٣ حادثاً لكل ١٠٠ سيارة وهذا يتطلب ايضاح تكاليف هذه الحوادث التي تنهش في مواردنا كل يوم .

٦. الازدحام المروري

يلعب قطاع السيارات دوراً مهماً في حركة الناس والبضائع في الاقتصاد المحلي نتيجة ارتباطه المباشر بالقطاعات الاقتصادية الأخرى الهامة كالصناعة والتعدين والزراعة والشحن وتجارة الجملة والتجزئة إضافة إلى حرص الأفراد والأسر بالتمتع بملكية السيارات الخاصة لحاجة التنقل والسفر والمتعة .

لذا يعتمد الطلب على السيارات على عوامل متعددة من أهمها معدل نمو السكان، معدل النمو الاقتصادي، معدل دخل الفرد، حجم الأسرة إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك وشركات التقسيط لشراء السيارات.

وقد زادت السيارات المستخدمة في الطرق على مستوى العالم بعدلات متسرعة وخاصة في المملكة العربية السعودية

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣ حيث تحسنت الأوضاع الاقتصادية وزادت الدخول الفردية نتيجة النمو الاقتصادي مع زيادة ملحوظة في السكان حيث زاد معدل النمو السكاني من ٢٪ سنويًا ما بين ١٩٥٠ وإلى ١٩٦٠ ليصل الذروة أثناء زيادة أسعار النفط حيث وصل معدل النمو السكاني قمتها بنسبة ٩٪ سنويًا من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ م

أما الناتج المحلي الإجمالي فزاد في سنة ١٩٧٥ م من ٤٦,٧ بليون دولار مقيمًا بالأسعار الجارية ليصل أقصى زيادة له لعام ١٩٨٢ بالغاً ١٢١ بليون دولار تقريرًا ثم ينخفض تدريجيًا ليصل أقصاه في ١٩٨٦ بالغاً ٧٣ بليون دولار ويبدأ بالارتفاع تدريجيًا ليصل في ٢٠٠٢ م إلى ١٩١ بليون دولار (أوبك - التقرير السنوي - عده سنوات).

أما أعداد المركبات فقد زادت من ١٣١,٤ ملايين سيارة في سنة ١٩٨٥ م لتصل في ٢٠٠١ م إلى ٦,٨ ملايين سيارة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية - ٢٠٠٢ م) ترتب عليه سيارة لكل ٢,٥ من السكان.

وهذه الزيادة الكبيرة في أعداد السيارات رغم مارفتها من جهود تنمية في قطاع النقل البري إلا أن الاختناقات المرورية صارت سمة مميزة للمدن. ويقاس الازدحام المروري بكمية الوقت التي تأخذها الرحلة أكثر من الوقت

المتوقع لها أصلاً وهذا له تأثير مباشر وغير مباشر في اقتصاديات النقل تتمثل إجمالاً بما يلي :

- ١- انخفاض السرعة وما يتربّ عليه في انخفاض إنتاجية السيارة .
 - ٢- زيادة تكاليف الوقود والصيانة وتكاليف التشغيل .
 - ٣- ضياع جزء كبير من الوقت وتلك من أهم العوامل التي لو قيمت مالياً فإنها تؤدي إلى ارتفاع قيمة السلعة أو الخدمة المقدمة للمنتج أو المستهلك .
 - ٤- الإحباط أو التوتر وما ينجم عنه من آثار اقتصادية واجتماعية مؤثرة تعكس في حوادث مرورية أو مشكلات اجتماعية .
 - ٥- التلوث وتأثيره على الإنسان والحيوان والمياه والتربة .
- وتشير منظمة الصحة العالمية في تقريرها الأخير عن تقييم الآثار على الصحة ان نسبة ٩١٪ من أول أكسيد الكربون المبعث في الجو ناجم من وسائل النقل و ٦٧٪ من البنزين المنتشر في الجو مرده إلى الاحتراق من وسائل النقل وتوزيع البترول من محطات التوزيع و ٨٠٪ من البيوتادين ناجح من نفس المصدر ، أما ثاني أكسيد التتروجين فتشكل وسائل النقل من ٤٦ - ٦١٪ من انتشاره في البيئة ، أما ثاني أكسيد الكربون فلا تتجاوز النسبة المبعثة من وسائل النقل من ٢٪ . عليه فزيادة معدلات ملكية واستخدام السيارات تؤدي إلى زيادة في التلوث مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وازدياد الوفيات عالمياً .

٦. ٣. التكاليف الاقتصادية لحوادث المرور

٦. ٣. ١. تكاليف حوادث المرور

أن حوادث المرور ليست مشكلة قاصرة على دولة دون أخرى لتتولى الاهتمام بها منفردة بل هي مشكلة عالمية اهتمت بها المنظمات والمؤسسات العالمية بل وتعتبر واحدة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي لأنها تطال كافة فئات المجتمع وتتمس الناس في مصالحهم وممتلكاتهم كما أنها تلحق الضرر بالدول والمجتمعات وذلك لأنعكاساتها السلبية المتمثلة في مأساً فيها الإنسانية الأليمة وخسائرها المادية الجسيمة مهدرة جزءاً ليس بالسهل من الموارد الاقتصادية ومسببة الأخطر الاجتماعية التي تطال الفرد والأسرة.

والحوادث المرورية هي أحد النتائج المصاحبة للعملية التنموية للبلاد ويزداد تأثيرها في الدول النامية متفاوتة لأسباب عديدة أهمها :

١- الأوضاع الاقتصادية التي لا تسمح بتوجيه جزء من الموارد لاستثمارها في قطاع النقل بصفة عامة وفي السلامة المرورية بشكل خاص.

٢- انخفاض نسبة التعليم مما يترب عليه انخفاض في الوعي المروري وعدم الالتزام بالتعليمات والأنظمة المرورية وقواعد السلامة .

٣- المعتقدات الثقافية التي تؤثر في عدم الاهتمام بالأسباب والركون إلى القضاء والقدر مما قد يدفع الإنسان إلى إهمال متطلبات القيادة والسلامة وما يترب عليه من الواقع في المحظور .

٤- قلة الدراسات والبحوث العلمية في المشكلات المرورية إما بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية أو لعدم توفر الكفاءات العلمية لمعرفة

العوامل المؤدية إلى تلك الحوادث والعمل على دراستها وإيجاد الحلول لها ووضع استراتيجية وطنية لتنفيذها .

وتشترك معظم الدول في التكاليف الكلية للحوادث المرورية التي تؤثر على الاقتصاد القومي وتتضمن هذه التكاليف جميع ما يتم فقدانه بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعليه تنقسم التكاليف إلى :

أ- تكاليف مباشرة وتشمل الفاقد الاقتصادي للوفاة والعلاج والاستشفاء للمصابين وتكاليف الإعاقة والتأمين والتكاليف القانونية الإجازات الطبية إضافة إلى ما يلحق بالممتلكات الخاصة والعامة من مبان وسيارات ومعدات وغيرها وما تؤديه من فاقد في الإنتاج والمعدات إضافة إلى فاقد الوقت الحاصل في الحادث في كل ما سبق .

ب- تكاليف غير مباشرة وتشمل تكاليف التحقيق وتكليف رجال المرور والدفاع المدني ورجال الإسعاف وكذا الرسوم والمخالفات على مرتكبي الحوادث أو مسبباتها وتوقف العمل وتأخر الإنتاج وإيداع العاملين فقد الخبرة والتجربة لدى ضحايا الحوادث المرورية حتى لو استبدلوا بغيرهم والمعاناة النفسية وتقلص فرص العمل في المستقبل فقد الحماس وعدم الشعور الودي للآخرين مع انخفاض الروح المعنوية لدى مرتكبي الحوادث وذويهم وسنركز على التكاليف الأكثر إيلاماً للاقتصاد والأوفر إحصاءً على المستوى المحلي .

١ - الوفيات

تشير تقارير الصحة العالمية إلى ارتفاع بسيط في أعداد الوفيات في العام خلال السنوات من ١٩٩٩ م إلى ٢٠٠١ م حيث ارتفعت من ٥٥,٩٦٥ مليون شخص في سنة ١٩٩٩ م لتصل إلى ٥٦,٤٥٥ مليون شخص في

سنة ٢٠٠١ م تشكل حوادث المرور السبب الأول في تلك الحوادث غير المقصودة حيث تصل إلى ما يقارب ١,٢ مليون شخص متجاوزة الانتحار والعنف وال الحرب البالغة ٨٥٠ ألف شخص و ٥٠٠ ألف شخص و ٢٣٠ ألف شخص على التوالي .

الجدول رقم (١) يوضح عدد ونسبة الإصابات المؤدية للوفاة لثلاث سنوات

| الوفاة أو الحادث | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | النسبة |
|--|------------|------------|------------|--------|
| الوفيات في العالم | ٥٥,٩٦٥,٠٠٠ | ٥٥,٦٩٤,٠٠٠ | ٥٦,٥٥٤,٠٠٠ | %١٠٠ |
| الوفيات من الاصابات المقصودة وغير المقصودة | ٥,١٠١,٠٠٠ | ٥,٠٦٢,٠٠٠ | ٥,١٠٣,٠٠٠ | %٩ |
| الوفيات من الاصابات غير المقصودة | ٣٤١٢٠٠٠ | ٣٤٠٣٠٠٠ | ٣٥٠٨٠٠٠ | %٦,٢ |
| حوادث المرور | ١٢٤٠٠٠ | ١٢٦٠٠٠٠ | ١١٩٤٠٠٠ | %٢,١ |
| حوادث التسمم | ٢٥٧٠٠٠ | ٣١٥٠٠٠ | ٣٤٣٠٠٠ | %٠,٦ |
| حوادث السطو | ٣٤٧٠٠٠ | ٢٨٣٠٠٠ | ٣٨٥٠٠٠ | %٠,٧ |
| حوادث الحرائق | ٢٥٨٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ٤٠٣٠٠٠ | %٠,٧ |
| حوادث الغرق | ٤٤٧٠٠٠ | | | %٠,٨ |
| حوادث متفرقة | ٨٦٥٠٠٠ | ٨٥٧٠٠٠ | ٨٧٤٠٠٠ | %١,٥ |
| الوفيات من الاصابات المقصودة | ١٦٨٩٠٠٠ | ١٦٥٩٠٠٠ | ١٥٩٤٠٠٠ | %٢,٨ |
| الانتحار | ٨٩٣٠٠٠ | ٨١٥٠٠٠ | ٨٤٩٠٠٠ | %١,٥٥ |
| القتل والعنف | ٥٢٧٠٠٠ | ٥٢٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ | %٠,٩ |
| الحروب | ٢٦٩٠٠٠ | ٣١٠٠٠ | ٢٣٠٠٠ | %٠,٤ |

تقرير الصحة العالمية لعدة سنوات

وحوادث المرور هي واحدة من عشرة مسببات للوفاة في العالم وكذا في الولايات المتحدة حيث تتراوح مابين السبب الخامس الى السبب الثامن من أسباب الوفاة ولكافحة فئات الأميركيين العمريّة والأولى لذوي الأعمار حتى ٣٣ سنة حسب التقارير السنوية الإحصائيات لإدارة النقل الأمريكية لعام ٢٠٠٣ م حيث زادت الوفيات من ٤١٨٢١ حالة وفاة في سنة ٢٠٠٠ م لتصل إلى ٤٤٠٠٠ حالة وفاة في سنة ٢٠٠٢ م وبمعدل وفاة في كل ١٢ دقيقة على التوالي ناجمة من عدد من الحوادث المرورية التي تتجاوز ستة ملايين حادث سنوياً .

أما على المستوى الأوروبي والآسيوي فقد أشار مكتب الإحصائيات الأسترالي لسنة ٢٠٠٣ م إلى أن معدلات الوفيات الناجمة من حوادث المرور في بعض الدول المختارة لعام ٢٠٠١ م قد وصلت في أعلى نسبة لها في الولايات المتحدة بمعدل ١٥ , ٣ حالة وفاة لكل ١٠٠ , ٠٠٠ شخص من السكان وأقلها في المملكة المتحدة بمعدل ٦ حالات وفاة لكل ١٠٠ , ٠٠٠ شخص من السكان .

الجدول رقم (٢) نسبة الوفيات لعدد السكان لعام ٢٠٠١ م

| الدولة | الوفيات من الحوادث | النسبة لـ ١٠٠,٠٠٠ | عدد السكان بالمليون |
|------------------|--------------------|-------------------|---------------------|
| الولايات المتحدة | ٤٦١١ | ١٥,٣ | ٢٧٢,٦ |
| المملكة المتحدة | ٤٥٦٤ | ٦ | ٥٩,٥ |
| سويسرا | ٥٨٣ | ٨,٢ | ٧,١ |
| نيوزلندا | ٥٠٩ | ١٣,٤ | ٣,٨ |
| السويد | ٥٨٠ | ٦,٦ | ٨,٩ |
| اليابان | ١٠٣٧٢ | ٨,٢ | ١٢٦,٧ |
| كندا | ٢٩٧٢ | ٩,٧ | ٣٠,٥ |
| فرنسا | ٨٤٨٧ | ١٤,٤ | ٥٩ |
| استراليا | ١٧٦٣ | ٩,٣ | ١٩ |

Australian Bureau of Statistics, Year Book Australia 2003.

أما في دول الخليج العربية فلو أخذنا مثالين هما الكويت وعمان لتوفر الإحصائيات لوجدنا أن كلا البلدين تناقص بهما عدد الوفيات الناجمة عن حوادث وإن كانت في عمان أكثر وضوحاً حيث انخفضت أعداد الوفيات من ٦٠٤ في ١٩٩٩ م لتصل إلى ٤٩٢ حالة وفاة سنة ٢٠٠٠ م وترتفع قليلاً عن ذلك إلى ٤٩٩ حالة وفاة في سنة ٢٠٠١ م أما الكويت فقد كان معدل انخفاض الوفيات الناجمة عن حوادث المرور بسيطاً منخفضاً من ٣٣٣

حالة وفاة سنة ١٩٩٩ م ليصل إلى ٣٣١ حالة وفاة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٧٠٣٣ م على التولي أما معدل الوفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص من السكان فهي في عمان أعلى من الكويت نسبياً لأنخفاض أعداد الوفيات في الأخيرة حسب الجدول رقم (٣) .

الجدول رقم (٣) بيان ب معدلات الوفيات الناجمة عن حوادث المرور في بعض دول الخليج العربية

| عمان | ١٩٩٩ م | ٢٠٠٠ م | ٢٠٠١ م |
|--|-----------|-----------|-----------|
| عدد السكان | ٢,٣٢٥,٤٣٨ | ٢,٤٠١,٢٥٦ | ٢,٤٧٧,٦٨٧ |
| الوفيات | ٢٤٤٠ | ٢٥٤٨ | ٢٥٥٠ |
| الوفيات من حوادث المرور | ٦٠٤ | ٤٩٢ | ٤٩٩ |
| نسبة وفيات حوادث المرور لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص | ٢٦ | ٢٠,٥ | ٢٠,١٥ |
| الكويت | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ |
| عدد السكان | ٢,٢٧٣,٧١٩ | ٢,١٨٩,٦٦٨ | ٢,٢٤٣,٠٨٠ |
| الوفيات | ٤١٨٧ | ٤٢٢٧ | ٤٣٦٤ |
| الوفيات من حوادث المرور | ٣٣٣ | ٣٣١ | ٢٧٠ |
| نسبة وفيات حوادث المرور لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص | ١٤,٦ | ١٥,١ | ١٢,٠ |

- يلاحظ زيادة عدد السكان في ١٩٩٩ م عنها في سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ م
 - المرجع : مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة - مركز المعلومات - إدارة الإحصاء

أما المملكة العربية السعودية فتشكل حوادث المرور فيها السبب الأول للوفيات حيث بلغ عدد حالات الوفاة من حوادث المرور ٤٣٩٠ حالة في سنة ١٩٩٩ م مشكلة ما نسبته ٦٪ من إجمالي الوفيات البالغة ٧٢٨٥٨ حالة وفاة ومبوبة في إعطاء نسبة من أعلى نسب الوفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص في سنة ١٩٩٩ م و ٤,٢٣ و ٦,٢٠ لستي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ م على التوالي والسبب في انخفاض المعدل سنة ٢٠٠١ م هو انخفاض في معدل وفيات المرور من ٤٨٤٨ في سنة ٤٤١٩ م إلى ٢٠٠٠ م لسنة ٢٠٠١ .

الجدول رقم (٤) يوضح أعظم الأخطار الناجمة عن حوادث المرور وهي الوفاة التي ستتناول تكاليفها لاحقاً .

الجدول رقم (٤) وفيات حوادث المرور ونسبتها إلى إجمالي الوفيات وإلى عدد السكان

| م ٢٠٠١ | م ٢٠٠٠ | م ١٩٩٩ | السنة \ عدد السكان والوفاة |
|------------|----------|------------|--|
| ٢١,٤٠٨,٠٠٠ | ٢٠٧٢٣٠٠٠ | ٢٠,١٩٨,٠٠٠ | عدد السكان |
| ٧٢,٠٩٨ | ٧٢,٠٣١ | ٧٢,٨٥٨ | إجمالي الوفيات |
| ٤٤١٩ | ٤٨٤٨ | ٤٣٩٠ | نسبة وفيات حوادث المرور |
| ٦,١٣ | ٦,٧٣ | ٦ | نسبة وفيات حوادث المرور إلى إجمالي الوفيات |
| ٢٠,٦ | ٢٣,٤ | ٢١,٧ | الوفيات من حوادث المرور لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص |

المصدر : ١ - وزارة التخطيط - الإحصائيات السكانية الرياض ٢٠٠٣ م .
 ٢ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - مركز المعلومات - إدارة الإحصاء ٢٠٠٢ م .

ونلاحظ بشكل عام ان حوادث المرور تسبب تكاليف عالية للمجتمع من حيث عدد الوفيات فيه وانعكاسها على الفاقد في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة رغم صعوبة قياس أثره الوفاة إحصائياً من جهة وعدم دقة الإحصائيات في معظم دول العالم مما قد لا يعطي مدلولاً دقيقاً على التأثير إلا أنه يعطي مؤشراً على درجة خطورة ذلك العامل .

ورغم الاختلاف في الإحصائيات فلوأخذنا مثلاً للولايات المتحدة لو جدنا أن حالات الوفاة الناجمة عن الحوادث المرورية تأخذ الأولوية بدون منازع في الحوادث غير المقصودة والتي زادت من ٤١٧١٧ حالة وفاة في سنة ١٩٩٩ م لتصل إلى ٤٤٠٠٠ حالة وفاة في سنة ٢٠٠٢ م أما التكاليف الاقتصادية الناجمة عن كل حالة وفاة فقد بلغت في سنة ١٩٩٩ م ما مقدرها ٩٧٠ , ٠٠٠ دولار أمريكي بينما زادت في سنة ٢٠٠٢ م لتصل إلى ١,٠٩٠,٠٠٠ دولار أمريكي ويدخل ضمن هذه التكاليف فاقد الأجور والإنتاجية والتكاليف الصحية والإدارية وأضرار السيارات وصاحب العمل .

أما التكاليف الشاملة لفقد إنسان سواء كانت اقتصادية أو غيرها فقد بلغت سنة ١٩٩٩ م ما مقدرها ١٥٠ , ١٠٠ , ٣ دولار أما في سنة ٢٠٠٢ م فقد وصلت إلى ٤٧٠ , ٠٠٠ دولار حسب الجدول رقم (٥) الذي يوضح التغيرات الناجمة في تكاليف الوفاة من سنة إلى أخرى حسب التغيرات في معدلات تكاليف مستوى المعيشة .

الجدول رقم (٥) التكاليف الاقتصادية الشاملة لحوادث المرور في الولايات المتحدة

| الوفيات والتكاليف | ١٩٩٩ م | ٢٠٠٠ م | ٢٠٠١ م | ٢٠٠٢ م |
|-----------------------------------|-----------|-----------|--------|-----------|
| وفيات حوادث المرورية | ٤١,٧١٧ | ٤١,٨٢١ | ٤٢,٩٠٠ | ٤٤,٠٠٠ |
| التكاليف الاقتصادية لكل حالة وفاة | ٩٧٠,٠٠٠ | ١,٠٠٠,٠٠٠ | غ.م | ١,٠٩٠,٠٠٠ |
| التكاليف الشاملة لكل حالة وفاة | ٣,١٠٠,١٥٠ | ٣,٢١٤,٢٩٠ | غ.م | ٣,٤٧٠,٠٠٠ |

National Safety Council, Estimating the Cost of Unintentional Injuries (1999-2002).

أما بالنسبة لتكاليف الوفاة للسعوديين فهي مستمدة من دراسات سابقة حددها الدكتور علي الغامدي

في دراسة حول التكاليف الاقتصادية لحوادث المرور محدداً تكاليف الوفاة في تلك الدراسة إلى ما يقارب ٦,٢ مليون دولار لكل وفاة وإجمالي التكاليف الاقتصادية ما يقارب ٢١ مليار ريال سعودي ليصل إلى ٧٪٤ من الناتج المحلي لعام ١٩٩٤ م.

ولو أخذ في الاعتبار التكاليف الشاملة لكل حادث وفاة في السعودية حسب النظام الأمريكي لقياس مثل تلك التكاليف فإنها تصل إلى ما يقارب ١٣,٦١ بليون ريال في ١٩٩٩ م وفي ٢٠٠٢ م ستصل إلى ١٣,٧ بليون ريال حسب الجدول رقم (٦) :

جدول (٦) التكاليف الشاملة للوفيات في المملكة العربية السعودية

| عدد الوفيات والتكاليف | ١٩٩٩ | ٢٠٠٢ م |
|----------------------------|---------------------|----------------------|
| عدد الوفيات | ٤٣٩٠ | ٣٩١٣ |
| التكلفة الشاملة للوفاة | ١٣ , ٦١ مليون دولار | ٣ , ٤٧ مليون ريال |
| التكلفة الإجمالية بالدولار | ١٣ , ٦١ مليون دولار | ١٣ , ٧ مليارات دولار |
| التكلفة الإجمالية بالريال | ٥١ بليون ريال | ٥١ , ٤ بليون دولار |

المصدر : من المصادر السابقة وتم حساب التكاليف عن طريق مر الورقة

ولكن الحقيقة الواضحة البيان أنآلاف البشر فقدوا حياتهم نتيجة حوادث المرور أما لائحة المصابين و المفقودين فهي أكثر من ذلك بكثير .

٢- الإصابات

أن الإصابات الناجمة من حوادث المرور أصبحت مشكلة تقضى بذاتها مضاجع الجهات الصحية نتيجة تزايدها بصورة مخيفة مع زيادة استخدام السيارات وعدم الالتزام وانخفاض الوعي المروري في دول العالم، وفي الدول النامية على وجه الخصوص .

وتشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٢ م إلى أن عدد المصابين في العالم تجاوز ٢٠ مليون إصابة أما إحصائيات IRTAD الصادرة من OECD فقد أظهرت أعلى نسبة في اليابان باللغة ٧٤٤ إصابة لكل ١٠٠ , ٠٠٠ من السكان وأقلها بتركيا ٨٠ إصابة فقط لنفس المعدل والجدول (٧) يوضح بعض المعدلات لعينات مختارة في ٢٠٠١ م .

الجدول رقم (٧) معدلات الإصابة لكل ٠٠٠ , ١٠٠ شخص في دول مختارة

| المعدل | الدولة |
|--------|------------------|
| ٧١٧ | الولايات المتحدة |
| ٤٠٢ | بريطانيا |
| ٨٠ | تركيا |
| ٣٣٢ | سويسرا |
| ٥٥٠ | كوريا الجنوبية |
| ٧٤٤ | اليابان |
| ٢١٨ | اليونان |
| ٤٥٦ | المانيا |
| ٤٦٢ | بلجيكا |

IRTAD,OECD ,AUG. 2003

أما بالنسبة للدول العربية فهي تتجاوز ٢٠٠ , ٠٠٠ مصاب (www.masrawy.com) ومصر تتجاوز ٢٦٠٠ إصابة (www.albiytmag.com) أما أوروبا فقد أدت الحوادث المرورية إلى ما يقارب ٥ , ٢ مليون مصاب يشكل المشاة وسائقو الدراجات النارية ٢٠٪ منهم (HIA,WHO,2003) .

أما بالنسبة للكويت وعمان فالإصابات الناجمة عن حوادث المرورية في الأولى قليلة نسبياً بالمقارنة بالثانية حيث تبلغ في الكويت ٦ , ٧٦ إصابة

لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان وفي عمان ٣٥٢ إصابة لنفس النسبة في م ١٩٩٩ .

أما في ٢٠٠١ م فهي ٦,٦٤ إصابة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان في الكويت و ٣٨٨,٥ في عمان . والجدول رقم (٨) يوضح أعداد الإصابات ونسبتها لعدد السكان .

الجدول رقم (٨) عدد الإصابات المرورية في الكويت وعمان

| م ٢٠٠١ | م ٢٠٠٠ | م ١٩٩٩ | عدد الإصابات |
|--------|--------|--------|------------------------------------|
| الكويت | | | |
| ١٤٥٠ | ١١٢٥ | ١٧٤٣ | عدد المصابين |
| ٦٤,٦ | ٥١,٤ | ٧٦,٦ | عدد المصابين لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان |
| عمان | | | |
| ٩٦٢٥ | ٩٣٢٣ | ٨١٨٣ | عدد المصابين |
| ٣٨٨,٥ | ٣٨٨,٢٥ | ٣٥١,٩ | عدد المصابين لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان |

المصدر: وزارة التخطيط . قطاع الإحصاء والمعلومات - الكويت ٢٠٠٢ م .
www.traffic.gov.om/staat.files.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد بلغت الإصابات لعام ١٩٩٩ م حوالي ثلاثة ملايين ومائتين واثنين وأربعين ألف إصابة وفي عام ٢٠٠٠ م كانت مرتفعة بشكل ملحوظ فوصلت إلى ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستة وخمسين ألف حالة إصابة وبلغت التكاليف الشاملة في كلتا السنين حسب نوع الإصابة حسب ما هو موضح في الجدول رقم (٩).

الجدول رقم (٩) التكاليف الشاملة للإصابات في الولايات المتحدة

| الإصابات | ١٩٩٩ م | ٢٠٠٠ م | ٢٠٠١ م |
|-----------------------------|--------|--------|--------|
| اصابات حرجة تهدد الحياة | ١٥٣٤٥٣ | ١٥٩٤٤٩ | ١٧٢٠٠ |
| اصابات شديدة لا تهدد الحياة | ٣٩٤٨١ | ٤١٠٢٧ | ٤٤٢٠٠ |
| اصابات محتملة | ١٨٧٨٢ | ١٩٥٢٨ | ٢١٠٠٠ |
| تلفيات | ١٧٨٧ | ١٨٦١ | ٢٠٠٠ |

National Safety Council ,Estimating the Cost of Unintentional Injuries (1999-2002).

أما الإصابات في المملكة العربية السعودية فقد بدأت بالانخفاض بعد عام ٢٠٠٠ م حيث تقلصت من ٣٦١,٣٢ إصابة إلى ٢٨٩٩٨ إصابة و ٢٨٣٧٩ إصابة في السنين التاليتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ م على التوالي ومعه انخفض معدل الإصابة لكل مائه ألف شخص نفس السنوات من ١٥٦,٢ إلى ١٣٥,٥ و ١٢٨,٣ على التوالي حسب الجدول رقم (١٠).

الجدول رقم (١٠) عدد الإصابات من الحوادث المرور
ونسبتها لعدد السكان في المملكة

| م٢٠٠٢ | م٢٠٠١ | م٢٠٠٠ | م١٩٩٩ | الإصابات |
|-------|-------|-------|-------|--|
| ٢٨٣٧٩ | ٢٨٩٩٨ | ٣٢٣٦١ | ٣١٠٥٩ | عدد الإصابات |
| ١٢٨,٣ | ١٣٥,٥ | ١٥٦,٢ | ١٥٣,٨ | عدد الإصابات لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان |

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي (عده سنوات). الإدارة العامة للمرور الرياض.

ونظراً للعدم تقسيم الإصابات إلى درجات تحدد درجة الإصابة ومعه تتحدد التكاليف فإنه يمكنأخذ معدلات الإصابات عموماً كمقاييس ولكن يلاحظ عدم دقة هذا المقياس لارتفاع تكلفة الإصابات الحرجة عنها في الإصابات الأخرى لذا يمكنأخذ متوسط الإصابتين الأخريين وهي الشديدة والمحتملة ويمكن تحديد المتوسط بـ $600,32 \times 28,379 = 32,600$ دولار سنـه ٢٠٠٢ م لتكون تكاليف الإصابات من هذا المؤشر (حوالي ٤٠٠,١٥٥,٩٢٥ دولار أي ما تعادل ٣,٤٦٩,٣٣٢,٧٥٠ ريال سعودي حوالي ثلاثة بلايين ونصف البليون ريال).

الجدول رقم (١١) التكاليف الشاملة لـإصابات حوادث المرور بالمملكة

| الإصابات | ١٩٩٩ م | ٢٠٠٢ م |
|--------------------------------|------------|------------|
| عدد الاصابات | ٣١٠٥٩ | ٢٨٣٧٦ |
| معدل تكلفة الاصابات بالدولار | ٢٩١٣١٥ | ٣٢٦٠٠ |
| اجمالي تكلفة الاصابات بالدولار | ٩٠٤٧٩٢٥٨ | ٩٢٥١٥٥٤٠٠ |
| اجمالي تكلفة الاصابات بالريال | ٣٣٩٢٩٨٢٢١٩ | ٣٤٦٩٣٣٢٧٥٠ |

National Safety Council ,Estimating the Cost of Unintentional Injuries (1999-2002).

٣ - الإضرار بالممتلكات

إن حوادث المرور لا تنحصر آثارها على العنصر البشري بشكل مباشر بل تمتد إلى التأثير وفقد وتضرر الممتلكات العائدة إلى القطاع العام أو القطاع الخاص أو كليهما وقد بلغت أضرار الممتلكات في الولايات المتحدة لعام ١٩٩٤ م ما مقداره ٥٢ بليون دولار تقريباً.

إما الإحصائيات الحديثة والتي تشمل تضرر الممتلكات من جراء حوادث المرور فقد بلغت لكل حادث ٦٤٠٠ دولار في عام ١٩٩٩ م أما في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ فقد وصلت إلى ٦٢٠٠ و ٦٥٠٠ دولار على التوالي وذلك حسب إحصائيات مجلس السلامة الوطنية الأمريكي.

ولقياس مقدار الأضرار الناجمة عن حوادث المرور في المملكة العربية السعودية فيكمن استخدام المعيار الأمريكي لتحديد تكاليف التلفيات خاصة أنه لا يوجد إحصائيات عن نوع وكمية التلفيات في الحوادث وان هناك تحديداً لمجموع التلفيات حسب الجدول رقم (١٢).

**الجدول رقم (١٢) التكاليف الكلية للأضرار الممتلكات
في المملكة العربية السعودية**

| التكاليف | ٢٠٠٠ م | ٢٠٠٢ م |
|-------------------------|------------|------------|
| عدد التلفيات | ٢٤٢٧٦٨ | ٢٨٥٢٧٩ |
| تكلفة التلفيات بالدولار | ١٥٧٧٩٩٢٠٠٠ | ١٧٨٧٢٩٨٠٠ |
| تكلفة التلفيات بالريال | ٥٩١٧٤٧٠٠٠ | ٦٦٣٢٧٣٦٧٥٠ |

National Safety Council ,Estimating the Cost of Unintentional Injuries(1999-2002).

وي يكن تقدير إجمالي التكاليف الشاملة لحوادث المرور بالمملكة لتشمل الوفيات والإصابات والأضرار بالممتلكات لعام ٢٠٠٢ م على النحو التالي :

$$\begin{aligned} \text{التكاليف الشاملة لحوادث المرور} &= ٥١٤٠٠٠٠٠٠ + ٣٤٦٩٣٣٢٧٥٠ \\ &= ٦٦٣٢٧٣٦٧٥٠ + ٥١ \text{ بليون ريال سعودي}. \end{aligned}$$

وهذا الرقم قد يبدو مرتفعاً لا ضطرار الباحث إلى الاستعانة ببديل إحصائي كمؤشر قياس (Proxy) وتم اختيار المقياس الأمريكي في ظل عدم وجود معلومات وإحصائيات محلية دقيقة .

وعموماً فإن تكاليف حوادث المرور تشكل أزمة تسعى الدول والمنظمات الحكومية والدولية إلى تقليلها السلبية حيث أن الفاقد فيها من الناتج المحلي الإجمالي يشكل نسبة مؤثرة وفي أوروبا تشكل الحوادث أكثر عامل في التكاليف الخارجية للنقل حيث تصل تكاليفها إلى ١٥٨ بليون يورو أي بنسبة ٢،٥٪ - ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسبعة عشر عضواً في الاتحاد الأوروبي .

وكذلك روسيا فهي تخسر ما يقارب ٦ بلايين دولار أي ما نسبته ٦٪ من إجمالي ناتجها المحلي أما تايلند فتتضرر ما يقارب ٢٪ من ناتجها المحلي أي ما يوازي ٧٤ بليون بات.

أما المملكة العربية السعودية فإن إنتاجها المحلي بالريال وصل إلى ٧١٦ بليون ريال سعودي حسب الإحصائيات لعام ٢٠٠٢ م لذا فإن الفاقد من جراء الحوادث المرورية يصل إلى حوالي ٥٪.

وهذا مؤشر خطير لمشكلة تستنزف الناتج المحلي وتؤثر فيه مما يحتم إجراء دراسات متعمقة ووضع استراتيجيات صارمة للحد من هذا الاستنزاف.

٥. الخاتمة

يتزامن مع التوسع في العملية التنموية في البلد زيادة في استخدام وسائل النقل البري ورغم أهميتها الاقتصادية والعملية إلا أنها تولد مضاعفات تتعكس على الفرد والمجتمع معاً ومن أهمها الحوادث المرورية التي أصبحت مشكلة عالمية تعاني منها معظم دول العالم وتفقد بسببها أرواحاً وتسبب إصابات متنوعة يتضرر معها ممتلكات دفع الوطن من أجلها الملايين.

ويدفع العالم ضريبة الحوادث المرورية بإزهاق مليون ومائتي ألف روح سنوياً كما يعاني من الإصابات الناجمة من تلك الحوادث ما يزيد عن عشرين مليون شخص في العالم

والمملكة العربية السعودية إحدى من دول العالم التي تؤرقها حوادث المرور حيث تتجاوز معدلات الوفيات فيها ٤٠٠٠ شخص سنوياً يدفع الاقتصاد الوطني ضريبتها بمبلغ قد يصل إلى ما يربو عن واحد وخمسين بليون ريال سعودي وكذلك الإصابات فهي تدور في معدلاتها حول ثلاثة ألف إصابة تبلغ تكاليفها حوالي ٤,٣ بليون ريال سعودي أما الأضرار في

الممتلكات سواء كانت عامة أو خاصة فهـي قد تصل إلى ستة بلايين ريال سعودي .

والتكلفة الاقتصادية الشاملة لحوادث المرور قد تصل إلى ٦١ بليون ريال سعودي مشكلاً فاقداً في الناتج القومي المحلي لتصل نسبته إلى ٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي .

وهذا مؤشر خطير يستنزف مواردأ هامـه الوطن بأمس الحاجة إليها سواء كانت تلك الموارد بشـرية أو مادية ما يستلزم إجراء مزيد من الدراسات العلمية المتخصصة لوضع استراتيجية وطنية شاملة لإيقاف هذا التزيف المستمر من ثرواتنا .

المراجع

أولاًً المراجع العربية

التقرير الإحصائي السنوي ، الإداره العامة للمرور ، الرياض ، عده سنوات .

الغامدي ، علي سعيد (١٤١٨هـ) «الأسباب والآثار لحوادث المرور في المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الوطني الأول للسلامة المرورية ، الرياض .

مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٢م) . مركز المعلومات ، إدارة الإحصاء .

النابسي ، محمد احمد (٢٠٠٢م) . علاقة حوادث السير بتشويه الدفاعات النفسية ، ورقة عمل مقدمه الى مؤتمر حوادث السير في دول الخليج ، الكويت .

وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٣م) . الإحصائيات السكانية ، الرياض .

ثانياً: المراجع الاجنبية

Paunaian , P . Criminology Problem of Traffic Accidents ,CD National Criminology Justice, 1985

National Safety Council ,Estimating the Cost of Unintentional Injuries ,USA, (1999-2000).

World Health Organization, the World Health Report, Various Issues. UN. USA.

World Health Organization, Health Impact Assessment, UN.
USA 2003.

Australian Bureau of Statistics, Transport Road Traffic
Accidents, Year Book, Australia, 2003.

OECD, IRTAD, Aug. 2003.

الوعية المرورية وأثرها

في تقليل الحوادث

عميد . عمرو صلاح الدين جمجوم

٧. التوعية المرورية وأثرها في تقليل الحوادث

المقدمة

تعاني الكثير من المدن والعواصم من حوادث المرور . . . سواء كانت في الدول العربية أم مختلف دول العالم . . . ولا تقتصر حوادث المرور على الدول المتقدمة أو الدول النامية فالكل مشتركون في المعاناة .

ولقد أصبحت حوادث المرور وما ينبع عنها من خسائر في الأرواح . . . والإصابات . . . والتلفيات في الممتلكات الخاصة والعامة الشغل الشاغل لدى العديد من فئات وطبقات المجتمع سواء كانوا من الجهات الإدارية والتنفيذية أم من جمهور المواطنين . . . ونخص بالذكر في هذا المجال بإيجاز شديد :

أ- رجال شرطة المرور

فهم المنوط بهم تنظيم حركة السير على الطرق ، وضبط ما يقع من مخالفات من مستعملي الطرق وتحقيق الحوادث المرورية .

ب- قادة أجهزة المرور

ويقع على عاتقهم العبء الأكبر من مسؤولية اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة والسليمة التي من شأنها الحد من وقوع حوادث الطرق والحد من ارتكاب المخالفات المرورية التي تؤدي بدورها إلى وقوع العديد من الحوادث .

والإعداد لبرامج التوعية المرورية للوقاية من وقوع حوادث المرور التي تمر بنفس الظروف والعوامل الماثلة .

ج - المهندسون المسؤولون عن إنشاء الطرق و تخطيط المدن

إنهم مسؤولون عن مراعاة أصول التخطيط السليم لشبكة الطرق بحيث يتناسب مع كثافة وحجم المرور المستخدم لهذه الشبكة واتباع المواصفات القياسية في رصف الطرق وتزويدها بوسائل الإنارة العامة واحد من خطورة المنحدرات والتقاطعات والمرتفعات والمنحدرات ومعالجة مواضع الاختناقات بالطرق وتحديد السرعات المناسبة لها ، واستخدام أفضل الوسائل الحديثة في تنظيم وضبط حركة المرور بالطرق كإشارات المرور الضوئية واختيار طريقة تشغيلها ومدى ملاءمتها لحجم المرور المتدايق عليها . . . واختيار البرنامج الملائم لها وإجراء الصيانة الدورية لها وكذلك وضع العلامات الدولية للاقلال من مخاطر الطريق وتقسيمة الى مسارات بالخطوط الأرضية .

د - جمهور المواطنين

فلقد أصبحت حوادث المرور تؤرق الآمنين في عقر دارهم . . . فما أحد في بيته إلا ويخشى على أهله وأبنائه من أخطار الطريق فكل منا يتعامل مع المرور في حياته اليومية سواء كان سائقاً أو راكباً أو سائراً على قدمه .

وما ينتج من حوادث المرور من حالات للوفيات والإصابات والخسائر المادية سنوياً يفوق كثيراً مثيلتها في الحوادث والكوارث والجرائم الأخرى . . . بل وتفوق عدد الضحايا الذين يسقطون أو يصابون في النزاعات والصراعات والحروب على المستوى الدولي .

وحوادث المرور بما تحققه من خسائر فادحة تؤثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد القومي فقد أسفرت الدراسة التي اجرتها وزارة النقل بمصر لحوادث الطرق خلال عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ عن الآتي :

| سنويًا | يومياً |
|---|--------------------------------|
| اجمالي عدد الحوادث ٢٦ الف اسفرت عن ٦ الآف قتيل | بواقع ٧١ حادثاً على شبكة الطرق |
| اسفرت عن ٢٣ ألف حالة إصابة | بواقع ١٦ قتيلاً على شبكة الطرق |
| | بواقع ٦٣ مصاباً على شبكة الطرق |

وقدرت الخسائر المادية المترتبة على هذه الحوادث ٥ مليارات جنيه . وقد بلغت عدد المخالفات المرورية التي تم تحريرها حوالي ٢٥ مليون مخالفة متنوعة .

وقد أجريت دراسة لتقدير الخسائر الاقتصادية الناتجة عن حوادث المرور في الدول النامية وقد قدرت بحوالي ٣٪ إلى ٥٪ من اجمالي الناتج القومي . وعند تطبيق هذه النسب على مصر فإن ذلك يعني أن الخسائر الناتجة تقدر بحوالي من ٤ إلى ٥ مليارات جنيه سنوياً . . . وان نسبة الاشغال الموضحة في المستشفيات من ١٠٪ إلى ١٥٪ من الاشغال الكلي (١) .

وتعد حوادث المرور هي أحد المظاهر الواضحة على وجود مشكلة في النقل والمرور . . . وخلل في المنظومة الثلاثية لعناصر النقل . . . وهم السائق والمركبة والطريق .

(١) التنظيم التشريعي والامني لمشكلة المرور ، كلية الدراسات العليا اكاديمية مبارك للامن ، طبعة ٢٠٠١ م.

ونظراً للاتحاد أسباب وقوع الحوادث والعوامل المؤدية إليها لدى كافة الدول أدى ذلك للخروج بها من نطاقها المحلي إلى النطاق الدولي أملاً في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة لها . . . فيعقد لها العديد من المؤتمرات والندوات . . . والدول إذا تفعل ذلك فإنه من منطلق إيمانها بحماية أبنائها وهم ثروتها البشرية الغالية وطاقتها الفعالة البناءه . . . وتضعه الدول هدفاً لها من ضمن أهدافها القومية وهو حماية هذه الثروة من الضياع .

٧ . ١ أسلوب مواجهة حوادث المرور

بعد أن أوضحنا حجم الخسائر الاقتصادية لحوادث المرور . . . فإن السؤال الذي يثور حالياً هو كيفية مواجهة حوادث المرور وكيف يمكن العمل على تقليلها ؟

تتسم حوادث المرور جميعها بصفة أساسية وهي صفة الالارادية أو غير العمدية . . . وأنها تقع بسبب الاهمال أو الرعونة أو عدم الاحتياط أو عدم مراعاة للقوانين واللوائح والأنظمة .

وإن إرادة الشخص لم تتجه إلى ارتكاب الحادث المروري . . . سواء كان متوقعاً لذلك أو يجب عليه أن يتوقعه بما تفرضه عليه القوانين واللوائح والأنظمة .

ويكن وضع تعريف شامل لحوادث المرور بانها « الفعل الخطأء الذي يصدر دون قصد سابق أو عمد وينجم عنه ضرر سواء كان وفاة أو اصابة أو خسارة للممتلكات العامة أو الخاصة بسبب استخدام المركبة أو حمولتها أثناء سيرها في الطريق العام ^(١) .

(١) مؤلفنا «التحقيق المتقدم في حوادث المرور» أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

لمواجهة حوادث المرور فإن الامر يتطلب دراستها بأسلوب علمي . . .
وذلك من خلال المعلومات التي تتوافر عن الحوادث في منطقة معينة خلال
مدة محددة .

ولجمع المعلومات عن الحوادث المرورية لابد من إجراء تحقيقها ، وتحقيق
أي حادث مروري ما هو الاعملية جمع المعلومات وتسجيلها وتنقيحها
وتفسيرها . . . ويجب ان تكون المعلومات التي يتم جمعها عن الحوادث
مرتبة ومصنفة بعناية في نماذج وتقارير ورسومات وصور .

وتتنوع وتختلف أنماط وأشكال التقارير بين إدارات المرور بالدول
العربية . . . ونود أن نؤكد على اهمية تصميم تقارير حوادث المرور
وتوحيدتها بين الإدارات لإمكان جمع المعلومات بصورة صحيحة واجراء
الدراسات المختلفة لها للخروج بها من نطاقها الإقليمي للنطاق الدولي . . .
كما وأنه تضيع الكثير من حقوق أطراف الحادث وتزهق أرواحاً دون اتخاذ
الإجراءات القانونية قبل مرتکبها وضياع حقوقهم المدنية في التعويض . . .
نتيجة لعدم جمع المعلومات عن الحوادث وتسجيلها بالتقارير بصورة
صحيحة ومتکاملة . . . وخاصاً في حوادث الاصطدام والهروب^(١) .

وتقارير حوادث المرور عبارة عن نماذج مطبوعة يكون دور المحقق فيها
ملء الفراغات للإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بالحادث وظروفه . . .
وبذلك تضمن جهة الادارة ان المحقق يقوم بالتحقيق في إطار الخطة

(١) حادث الاصطدام والهروب حادث مروري يصدّم فيه قائد المركبة أحد الأشخاص
أو أحدي الممتلكات العامة أو الخاصة ويترتب عنه وفاة أو أصابة أو تلفيات . . .
ويفر قائد المركبة تاركاً خلفه مسرح الحادث دون الإبلاغ عنه للجهات المختصة أو
التعریف بشخصه أو تقديم المساعدات الاولية للمصابين .

الموضوعة له والمسبق إعدادها بحيث يتم جمع الحد المطلوب من المعلومات دون فقدان أو نسيان إحدى جزئيات التحقيق مهما كانت الظروف والملابسات المحيطة به أثناء التحقيق.

وقد تلاحظ لنا قيام العديد من إدارات المرور بإعداد تقرير مطبوع يستخدم لكافة الحوادث دون التفرقة بينها من حيث الجسامية . . . وهذه النوعية من التقارير يؤدي إلى بذل المزيد من الجهد وجمع معلومات إضافية غير مطلوبة في حادث بسيط.

ولذا يفضل إعداد تقرير للحوادث البسيطة وهي حوادث التلفيات فقط . . . وهو يتميز بقدر كبير من السهولة والبساطة في جمع بياناته . . . وهو بذلك لا يتطلب خبرة أو دراية عالية بتحقيق الحوادث . . . حيث يحتوي فقط على البيانات الأساسية لتحديد مكان وזמן الحادث ووصف الأشخاص والطريق والمركبات المشتركة في الحادث . . . كما أنه ويمكن أن يحتوي التقرير على معلومات فنية بسيطة يمكن أن تستخدم في فترة لاحقة عند الحاجة إليها.

وال்�تقرير الثاني يتم اعداده للحوادث الجسيمة التي ينجم عنها وفاة أو أصابة . . . ويتميز عن التقرير الأول البسيط بأنه يحتوي على معلومات أكثر تفصيلاً عن الحادث . . . ويتم جمعها فوراً بمكان وقوع الحادث حيث لا تكون هذه المعلومات متاحة في فترة لاحقة . . . وتدريب المحققين في هذا النوع من الحوادث الجسيمة مطلوب لاكتسابهم مهارة خاصة لإجراء التحقيق بهذه التقارير.

ومن خلال المعلومات المتوفّرة عن الحوادث يمكن تحقيق السلامة المرورية والتقليل من وقوعها من خلال استفادة العديد من الجهات من هذه

المعلومات . . . ومن ثم إعداد خطط عملها . . . وتقدير أدائها بناء عليها . . . على النحو التالي :

١٠.١ المجال الهندسي

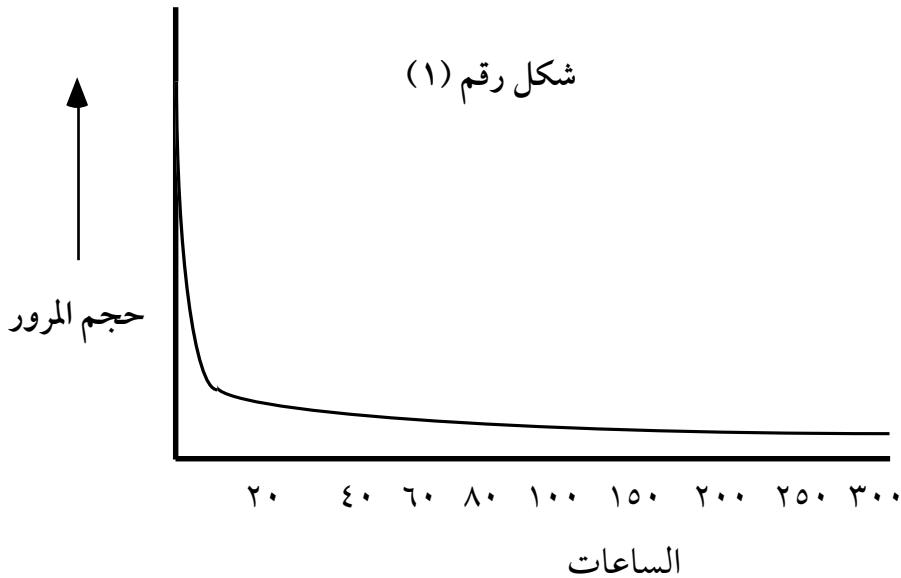
١- التخطيط الهندسي السليم لشبكة الطرق

يكسب التخطيط الهندسي السليم لشبكة الطرق أهميته عندما نجد أن ١٠٪ من حوادث المرور تقع بسبب عيوب تصميمه في الطريق . . . فيقع على عاتق مصممي الطرق . . . تصميم الطرق بحيث تتناسب مع حجم المرور . . . مستخدمين أعلى ساعة ذروة رقم ٣٠ كحجم أمثل واقتصادي للمرور يبني عليه تصميم الطريق .

ويتم تحديد ذلك بقياس حجم المرور كل ساعة وترتيب ذلك الحجم الأعلى أو لا ثم الأقل حجما ثانيا وثالثا ورابعا وهكذا حتى نصل إلى الساعة الثلاثين في الترتيب خلال العام بأكمله . . . ولذا نجد أن هناك تسعة وعشرين ساعة أعلى منها في حجم المرور .

وعند قيام مهندسي الطرق بعد المركبات التي مررت كل ساعة خلال السنة . . . وفي نهاية كل ساعة يقوم بتسجيل حجم المرور في تلك الساعة ثم يبدأ العد من جديد فسيكون لديه يوميا ٢٤ كشف يمثل كل منها حجم المرور في ساعة معينة من اليوم . . . وسيكون في نهاية العام لديه $24 \times 365 = 8760$ كشف بحجم المرور في كل ساعه . . . وبإجراء قائمة بكل تلك الأحجام فإننا سنجد أن لديه ساعة واحدة من ٨٧٦٠ ساعة يكون حجم المرور فيها أعلى منه في أية ساعة أخرى . . . ثم يقوم بتسجيل ذلك في شكل بياني وتسمى أعلى ساعه رقم (١١) ثم تدرس قائمة الساعات

٨٧٥٩ المتبقية حتى يجد أعلى ساعه وتسمي الساعه رقم (٢) ويتم تسجيلها على الرسم البياني ثم إيجاد الساعه رقم ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٢ ، ٣ ، ١٥ الخ إلى نهاية الساعات المسجلة فسوف نحصل في النهاية على شكل رقم (١).



وسوف نلاحظ أن الانحناء في الرسم البياني يحدث عند أعلى ساعه رقم ٣٠ تقربيا ويحدث ذلك بالفعل عند كثير من الطرق.

ونظرالهذا التشابه يمكن للمهندسين أن يستخدموأعلى ساعه رقم ٣٠ كحجم تصميمي للطرق بغض النظر عن نوع الطريق الذي يقومون بدراسته وذلك لأن حجم المرور الممثل في أعلى ساعه رقم ٣٠ يعتبر الحجم الامثل والاقتصادي الذي يبني عليه التصميم للطرق . . . لأنه إذا حاولنا أن نبني تصميمنا على أساس أعلى ساعه رقم واحد فإننا سوف نجد أن الطريق لا يستغل بما فيه الكفاية معظم الوقت .

وتفسير الاستواء في الشكل البياني عند أعلى ساعة رقم ٣٠ هو أن حجم المرور الأعلى من ذلك يحدث عادة في الأعياد والمناسبات الخاصة والذي لا يمثل الصورة الطبيعية لاستخدام الطريق .

كما وانه لا يوجد اختلاف كبير بين أعلى ساعة رقم ٣٠ وأعلى ساعة رقم ٢٠٠ لأن أعلى ساعة رقم ٣٠ تكون خارجة عن نطاق المناسبات الخاصة . . . وهذه الظاهرة تساعد مهندس الطرق بشكل فعال في الاعتماد على أعلى ساعة رقم ٣ . كحجم تصميمي للطريق . . . كما وانه يمكن للمهندس أن يقوم باختيار حجم المرور عند أعلى ساعة رقم ٦٨ ولكن ليس هناك فرق يذكر بين أعلى ساعة رقم ٣٠ ورقم ٦٨ .

يقوم مهندسو المرور في المدن بتحديد أعلى ساعة رقم ٣٠ عند التقاطعات بإجراء العد المروري لمدة ثلاثة ساعات والتي تمثل ذروة الزحام المروري الصباحي أو المسائي بأيام العمل في الأسبوع متضادين أيام العطلات والمناسبات الخاصة التي تؤثر على حجم المرور ثم تحديد أعلى ستين دقيقة في هذه الساعات الثلاث ^(١) .

والهدف الأساسي الذي يضعه مهندسو الطرق نصب أعينهم في تصميهم لشبكة الطرق هو تحقيق الحركة السريعة الآمنة لحركة المرور المتداقة عليها دون حدوث كثافة أو اختناقات بها . . . مع تجنب التصميمات التي تشكل خطورة على مستعمليها من وجود منحنيات خطيرة أو مرتفعات أو منخفضات أو تقاطعات تنعدم فيها الرؤيا الواضحة للحركة المقابلة أو المتقاء . . . واستخدام العلامات الدولية للتنبية والتحذير لموضع الخطر

(1) Geometric Design of Urban Streets . The Traffic Institute. North Western University.

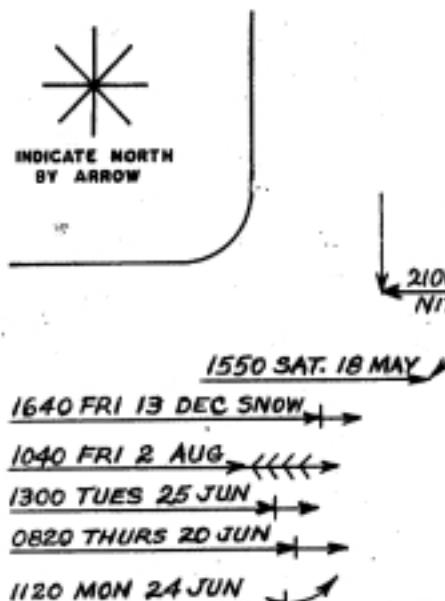
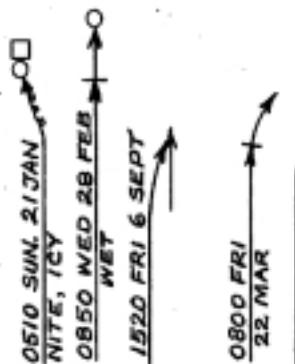
التي تواجه قائد المركبات والمشاة أثناء استخدامهم للطرق . . . هذا بالإضافة إلى أهمية التخطيط الأرضي بالبويات وتحديد المسارات والمناطق التي يحدُر فيها إجراء التخطي للمركبات .

ويقوم المهندسون بإدارات المرور بالدراسة الفنية لحوادث المرور من جمع معلومات لاحقه عن الحادث المروري وتنظيمها ودراستها وتفسيرها وعمل القياسات لإعداد خريطة لموقع الحادث وقياس مسافات الرؤية الجانبية وبيان عوائدها وقياس سرعة المركبة من آثار الفرامل والفحص الدقيق للمركبة من أنوار وإطارات وفرامل وبيان صلاحيتها وقت وقوع الحادث وكذلك وسائل الأمان بالسيارة ومطابقة التلفيات وتحديد اتجاهات المركبات وتحديد السرعة التصميمية للمنحدرات والانحرافات بمكان الحادث .

كما يقوم مهندسو إدارات المرور بإعداد خريطة بواقع الحوادث مصنفة وفقاً لنوعها من حيث الشدة (وفيات - إصابات - تلفيات) ومكان وقوعها خلال فترة معينة وتهدف خريطة موقع الحوادث التعرف على أكثر المواقع تعرضًا للحوادث ومدى شدتها . . . ومن ثم اقتراح الحلول الهندسية المناسبة لها لتقليل وقوع الحوادث بها .

ويقوم المهندسون المختصون بدراسة الحوادث بعمل كروكي لحوادث المصدامات التي تقع بالتقاطعات أو الطرق الطولية لمدة عام . . . شكل رقم (٢) . . . موضحاً به أشكال حركة المركبات المشتركة في الحادث . . . وكيفية وقوع الحوادث . . . وكذلك تاريخ وقوع الحادث ووقته . . . وحالة الجو وسطح الطريق في حالة وجود ظروف غير عادية تساهم في وقوع حوادث . . . وإنجمالي عدد الحوادث التي وقعت . . . ومن خلال كروكي حوادث المصدامات يمكن اقتراح الحلول الهندسية الملائمة للحد من وقوعها .

الشكل رقم (٢)

| COLLISION DIAGRAM | | | | | | | |
|---|---|---|-----|---|-------|----|--|
| SIGNAL CONTROL | | | | | | | |
|  INDICATE NORTH BY ARROW | | | | | | | |
|  <ul style="list-style-type: none"> 1550 SAT. 18 MAY 1640 FRI 13 DEC SNOW 1040 FRI 2 AUG 1300 TUES 25 JUN 0820 THURS 20 JUN 1120 MON 24 JUN 2100 WED 2 OCT. NITE, WET 1630 TUES 15 OCT. 1130 THURS 18 JUN. 1520 SAT 14 DEC. 1710 THURS. 15 AUG. WET | | | | | | | |
| <p>(NAME)</p> <p>SUMMARY</p> <table border="1"> <tr> <td>PD</td> <td>12</td> </tr> <tr> <td>INJ</td> <td>3</td> </tr> <tr> <td>TOTAL</td> <td>15</td> </tr> </table> | PD | 12 | INJ | 3 | TOTAL | 15 |  <ul style="list-style-type: none"> 0510 SUN. 21 JAN NITE, ICY 0850 WED 28 FEB WET 1520 FRI 6 SEPT 0800 FRI 22 MAR <p>(NAME)</p> |
| PD | 12 | | | | | | |
| INJ | 3 | | | | | | |
| TOTAL | 15 | | | | | | |
| SYMBOLS | TYPES OF COLLISIONS | SHOW FOR EACH ACCIDENT | | | | | |
|  MOVING VEHICLE  BACKING VEHICLE  NON-INVOLVED VEHICLE  PEDESTRIAN  PARKED VEHICLE <input type="checkbox"/> FIXED OBJECT  FATAL ACCIDENT  INJURY ACCIDENT |  REAR END  HEAD ON  SIDE SWIPE  OUT OF CONTROL  LEFT TURN  RIGHT ANGLE | <ol style="list-style-type: none"> 1. DAY, DATE AND TIME. 2. WEATHER AND ROAD SURFACE - IF UNUSUAL CONDITION EXISTED. | | | | | |
| INTERSECTION _____ | AND | | | | | | |
| PERIOD _____ | : FROM _____ | TO _____ | | | | | |

٢ - هندسة السيارات

تمثل المعلومات المتوافرة عن الحوادث اهمية خاصة للمهندسين العاملين في مجال تصميم السيارات حيث تبلغ الحوادث التي تقع بسبب المركبة نسبة ٥٪ من اجمالي الحوادث . . . ومن المتوقع تزايد هذه النسبة في الاونة القادمة لدى الدول النامية نظرا لاستخدام قطع غيار للمركبات غير أصلية وعدم اتباع اصول الإصلاح السليم للمركبة بإصلاحها لدى ورش فنية غير متخصصة . . .

ويقوم المهندسون المتخصصون في فحص المركبات المشتركة في الحادث عقب وقوعه لبيان مدى صلاحية المركبة وتوافر شروط الامن والمتانة بها من حيث صلاحية الفرامل والانوار والاطارات ومقود القيادة وحزام الامان . . . الخ قبل وقوع الحادث لبيان ماذا كان سبب الحادث يرجع الى عيب طرأ على المركبة قبل وقوع الحادث .

ورغم التقنية والتكنولوجيا العالمية لتي وصلت إليها صناعة السيارات . . . إلا أنها نطالع في كل فترة قيام إحدى كبار شركات صناع السيارات بسحب منتجها من السيارات من موديل معين نظرا لاكتشاف عيب تصميمي في السيارة . . . وغالبا ما تظهر هذه العيوب التصميمية بعد وقوع الحوادث وفحص المركبات المشتركة فيه .

٧ . ١. المجال التعليمي

تظهر بيانات حوادث المرور بعد تحليلها أن نسبة كبيرة منها ترجع الى قصور الوعي المروري لدى مستعملى الطريق . . . حيث يمثل العنصر البشري السبب الرئيسي لوقوع ٨٥٪ من حوادث المرور .

وهذه الحوادث تقع نتيجة للإهمال أو عدم الاحتياط أثناء عملية القيادة أو أثناء استخدام أفراد المشاة للطريق .

ومن هنا تظهر بوضوح أهمية نشر الوعي المروري لدى كافة افراد المجتمع كوسيلة فعالة في التقليل من وقوع الحوادث . . . وسوف نتناوله بشيء من التفصيل لاحقا .

٣.١.٧ تنفيذ القانون

وتنفيذ قانون السير والمرور هو الوسيلة الثالثة الفعالة لمواجهة حوادث المرور . ويناط برجال شرطة المرور كواجب أساسى ورئيسى لهم تنفيذ قانون السير والمرور وضبط مايقع من مخالفات التي من شأنها تقليل وقوع الحوادث . . . والتحقيق في ما يقع منها . . . كما يقع على عاتقهم تنظيم حركة السير والمرور بالواقع التي تتسم بالكثافات والاختناق المرورية نتيجة لعدم إستيعاب شبكة الطرق الحركة المتربدة عليها . . . كما وأن رجال شرطة المرور مسؤولون عن سرعة الانتقال بأمان الى أماكن حوادث المرور وتأمين مسرح الحادث أثناء اجراء التحقيق للحفاظ على الأدلة المادية الموجودة بمسرح الحادث وحماية لأفراد الشرطة (طاقم التحقيق) حتى لا يكونوا طرفا في حادث آخر أثناء قيامهم بهامهم . . . واجراء التحويلات اللازمة عن أماكن الحوادث التي تتسم بالخطورة والتي يوجد بها انقلاب للمركبات . . . وتقديم المساعدات الطبية الأولية للمصابين والحفاظ على الممتلكات الخاصة وال العامة .

والمعلومات المتوافرة عن حوادث المرور يجب أن تستغل من قبل مديري المرور كمسئولين عن اتخاذ القرارات الإدارية التي من شأنها التقليل من

وقوع الحوادث وذلك بإعداد الخطة المناسبة لتشغيل أفراد شرطة المرور على النحو التالي :

- من حيث تحديد عدد الأفراد اللازمين لمراقبة استخدام الطرق .
- من حيث تحديد أوقات وأماكن توزيع الأفراد طبقاً للاحتجاجات الفعلية التي تثبت من واقع معلومات تحقيقات الحوادث .
- من حيث تحديد الوسائل والمعدات المطلوبة لتنفيذ قانون السير والمرور وضبط ما يقع من مخالفات كأجهزة ردار لمراقبة السرعات . . . أو كاميرات تصوير للمركبات المخالفة للإشارة الضوئية الحمراء بالتقاطعات . . . والسيارات المرورية المطلوبة لمطاردة المخالفين والتجهيزات الازمة لها من فلاشرات وسرائين هوائية واجهزه لاسلكية للاتصال بغرف العمليات الرئيسية للتزود بالمعلومات الفورية لإجراء الاستعلامات الأمنية بموقع ارتكاب المخالفة . . . والدراجات البخارية ذات مواصفات الخدمة الشاقة التي تستخدم للتتقل على شبكة الطرق واستخدامها في المرافق للوفود الرسمية .
- إعداد برامج التدريب لأفراد شرطة المرور على كيفية استخدام الوسائل المعدات السابق الإشارة إليها لتنفيذ القانون وجمع المعلومات بصورة سليمة وصحيحة عند إجراء التحقيق .
- تحديد الميزانية الازمة لبناء هيكل مروري سليم وبصفة عامة فإن مشاكل المرور تدور وجوداً وعدهما بقدر ما يوجه لها من استثمارات وموارد مالية .
- ويتم إعداد برامج التوعية المرورية مؤسسة على المعلومات المتوافرة عن أسباب وقوعها . . . وبرامج التوعية المرورية ذات أهمية في أشعار الرأي العام بخطورة حوادث المرور وأسبابها فتقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية

بإعلام الجمهور بها عن طريق نشرها بغرض التوعية المرورية . . . هذا بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به الإعلام في تهيئة الرأي العام وتجابوه مع الحلول المقترنة لمشاكل المرور على نحو سيأتي تفصيله فيما بعد .

٧.٤ تقويم الأسلوب المستخدم

قد يؤدي الأسلوب المستخدم كحلول هندسية أو نشر للتوعية المرورية أو أسلوب تنفيذ قانون السير والمرور إلى نتائج سلبية كاستمرار إعداد الحوادث على نفس النحو ونفس الدرجة من الخطورة أو نتائج عكسية قد تؤدي إلى زيادة اعدادها .

فتأتي أهمية تقييم الأسلوب المستخدم كحل لمشكلة حوادث المرور .

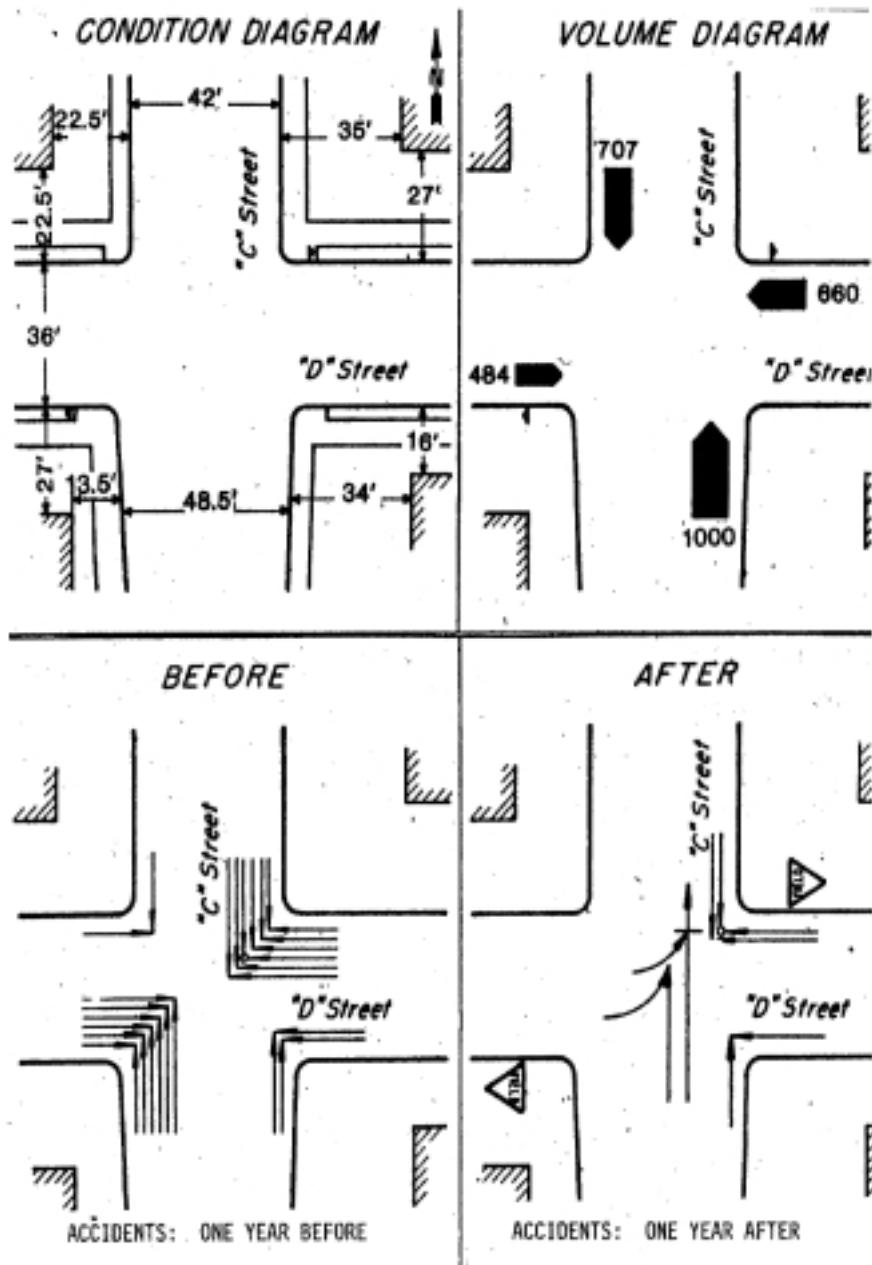
فبعد التدخل بحل هندسي أو برنامج للتوعية المرورية أو برنامج لتنفيذ القانون لابد من إجراء تقويم لما اتخذ من إجراءات لبيان مدى فعاليته وغالباً ما يتم ذلك عقب فترة زمنية تقدر بعام . . . ويوضح شكل رقم (٣) كيف يمكن من خلال استخدام حلول هندسية بسيطة كوضع علامات الأولوية بالتقاطعات ان تؤدي إلى تقليل حوادث المرور بالتقاطع .

ويكون تقويم برامج التوعية المرورية من خلال معدلات الحوادث التي تقع بعد الانتهاء من الحملة الإعلامية التي كانت تستهدفه .

وكذلك تقويم خطة العمل بإدارات المرور من خلال :

- قدرة رجال شرطة المرور في اجراء التحقيقات بصورة صحيحة ومتکاملة وتقديم أطراف الحادث للقضاء مع بيان أسباب وكيفية وقوع الحادث . . .
- تقويم أداء رجال شرطة المرور في عدد القضايا التي يتم ضبطها من حوادث الاصطدام والهروب . . . وهذا النوع من حوادث المرور يمثل تحدياً أمام

الشكل رقم (٣)



اجهزه المرور ودورياتها . . . حيث غالبا ما يفر الشخص من مكان الحادث بسيارته عقب وقوعه إستهانة بالشرطة ودورياتها واعتقاده بعدم إمكانية وصولها إليه .

- بيان مدى فعالية ضبط ما يقع من مخالفات في تقليل عدد الحوادث التي تقع نتيجة لعدم الالتزام بقواعد وآداب المرور .

- بيان مدى فعالية المجهودات التي تبذل من أجل تحقيق سيولة حركة المرور على الطرق وعدم حدوث الاختناقات بها .

٧. التوعية المرورية والتقليل من حوادث المرور

أوضحنا سابقاً أن التعليم ونشر الوعي المروري هو أحد الأساليب الهامة لمواجهة حوادث المرور حيث إن ٨٥٪ من حوادث المرور تقع بسبب العنصر البشري .

إن التوعية المرورية تجنب المجتمع العديد من المأساة الناتجة عن الحوادث . . . وهي تمثل الخطوه الأولى للوقاية منها . . . وهى بذلك جزء لا يتجزأ من تحقيق الأمان بالمجتمع . . . وحاجة الإنسان لتحقيق الأمان عرفها منذ قديم الأزل لأنها يرتبط بعريزة البقاء . . . وأوضح واصدق دليل على ذلك ما جاء بالقرن الكريم في دعاء سيدنا إبراهيم بتحقيق الأمان قبل الرزق : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّهِ أَعْلَمُ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الشَّمَراتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمُ الْآخِرُ . . . ﴾ (سورة البقرة: ١٢٦).

فلا استقرار بلا أمن ولا إنتاج ولا تقدم اقتصادي واجتماعي أو حضاري بلا أمن ولا حياة بلا أمن . ونستخلص من ذلك انه يخطيء من يظن أن الأمان هو مسئولية رجال الأمن وحدهم . . . لأن أمن المجتمع مسئولية مشتركة يشترك فيها الجميع ويتحمل نتائجها الجميع .

والتوعية المرورية ليست حكرا على إدارات المرور وأجهزة الشرطة وحدها بل هي مسؤولية قومية يشارك فيها كل أفراد المجتمع . ودور إدارات المرور هو دور رئيس ومحوري لما لها من إمكانيات فنية في هذا المجال . . . حيث يتوافر لها المعلومات عن أسباب وقوع الحوادث .

وينطبق على إدارات المرور ما ينطبق على باقي أجهزة الدولة الأخرى من حاجتها إلى تعاون الرأي العام معها . . . ومن ثم حاجتها إلى الأعلام وغيره من إشكال الاتصال .

وهي في أعلامها للجمهور ببرامج التوعية يجب إن تعتمد على المعلومات والحقائق التي تساعدهم على تكوين رأى صائب في واقعه من الواقع أو مشكلة من المشكلات وبذلك تستطيع تكوين رأى عام حقيقي . . . فإذا حدث أن صورنا موضوعا ما بصورة غير حقيقية وغير سليمة وأعطينا معلومات مضللة عنه . . . فان النتيجة سوف يكون رأى عام غير حقيقي .

وتحتاج إدارات المرور إلى الصدق في برامجها الخاصة بالتوعية لتكوين الرأي العام السليم . . . الذي يعتبر المرأة التي تستطيع الإداره من خلالها أن ترى صورتها في عيون الناس وان تقيس درجة نجاحها في تحقيق أهدافها وذلك لأن رضاء الرأي العام السليم عن درجه تحقيق إدارات المرور لأهدافها هو الدليل على أن تلك الخدمات التي تتحققها والتي تسعى إلى تحقيقها قد وصلت إلى المقصودين منها وهم جمهور المواطنين . . . وبذلك تتحقق الثقة بين جهة الإدارة والجمهور ويتفاعل ويتعاون الجمهور معها حيث لا يمكن لإدارات المرور تحقيق أهدافها دون تعاون من الجمهور .

٧-١. عوامل نجاح برامج التوعية المرورية

- إعدادها على أساس من الحقائق والمعلومات المتوافرة عن الحوادث من قبل إدارات المرور التي يتوافر لديها التقنية العالية في بيان أسباب

وكيفية وقوع الحوادث وهي بذلك تكتسب ثقة الرأي العام ومن ثم تفاعلها الايجابي مع برامج التوعية المرورية وبذلك تنجح إدارات المرور في تحقيق اهدافها .

٢- إن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمعزز عن الآخرين وهو حريص دائمًا على معرفة أخبار غيره وأخبار المجتمع من خلال وسائل الإعلام والاتصال فحرص الكثيرون على قراءة الصحف في الصباح الباكر وإنهاء يومهم بسماع نشرات الأخبار من الراديو أو التليفزيون وتوافر وسهولة وسائل الاتصال والأعلام ولقد أصبح الإنسان الآن يعيش عصر الاتصال والإعلام ولقد أصبح العالم اليوم قرية صغيرة ... وبالتالي يسهل وصول برامج التوعية المرورية إليه ... من خلال توافر وسهولته ويسهل استخدام وسائل الاتصال .

٣- إن ما تحويه برامج التوعية المرورية من تحقيق للسلامة المرورية تتفق مع رغبة الإنسان في تحقيق الأمن لنفسه وأهله والحفاظ على ممتلكاته الخاصة .

٤- وتشير قياسات للرأي العام في الوطن العربي إلى أن غالبيه الأفراد في الوطن العربي يعتقدون أن رسالة رجال الأمن في المجتمع رسالة هامة ويسعون إلى التعاون معهم اعتقادا منهم إن هذه المسئولية لا يتحملونها بمفردهم ... وان غالبيه العظمى من الأفراد بالوطن العربي تلتزم باحترام القانون وتميل على المحافظة على قواعد وآداب المرور^(١) وبهذا تحظى برامج التوعية باهتمام واحترام جمهور المواطنين بما يوفر لها مقومات النجاح .

(١) قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي ، مصطفى النصراوي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، بالرياض ١٤١٢ هـ

٧ . ٢ . عناصر برامج التوعية المرورية

برامج التوعية المرورية لابد أن يتتوفر لها العناصر آلية :

أولاً : المرسل

هو الفرد أو مجموعة من الأفراد التي تعهد لهم جهة الإداره بإعداد برامج التوعية المرورية . . . ويجب أن تتوافق لديهم الخبرة المهنية المقرنة بالعلم والثقافة . . . والمعلومات والحقائق التي يمكن من خلالها إعداد برامج التوعية وأقدر الأشخاص على إعداد هذه البرامج مدورو إدارات المرور وأجهزتهم الفنية لما يتوافر لديهم من خبرة ومعلومات عن أسباب وكيفية وقوع الحوادث .

ويقدر بناحיהם في إشعارهم لكل واحد من يتلقون الرسالة الإعلامية أنها موجة آلية خاصة . . . ولهم في سبيل تحقيق ذلك الاستعانة برجال الإعلام . . . لمزيد من الاقناع والتأثير في الآخرين .

ثانياً: المستقبل

والمستقبل هو متلقى برامج التوعية المرورية المستهدف منها . . . وقد يكون المستهدف قطاعاً معيناً أو فئة خاصة من الجمهور وهو ما يسمى بالجمهور الخاص . . . وقد يكون المستهدف من برامج التوعية الجمهور بصفة عامة من خلال وسائل الإعلام .

١ - جمهور المواطنين

تتصل الشرطة ورجال المرور بالرأي العام بواسطة الأعلام والعلاقات العامة ووسائل الاتصال . . . والاتصال هنا ليس بقصد التحكم أو السيطرة

على الرأي العام . . وإنما هي محاولة صادقة لإقناع الرأى العام بما يوجه إليه من توسيعية لضرورة التعاون مع تلك الجهود لتحقيق الهدف الأسمى وهو الوصول إلى خدمات أمنية متميزة والوقاية من حوادث المرور.

وقد تستهدف برامج التوعية المرورية من الجمهور العام :

أ - قائد المركبات:

فقد تصمم برامج للتوعية لبيان خطورة تجاوز السرعة القانونية للطرق أو احترام الإشارات الضوئية أو تدعوا إلى إتباع أصول القيادة السليمة من إتباع تعليمات رجال المرور واحترام العلامات الدولية واستخدام حزام الأمان والتركيز في عملية القيادة والامتناع عن كل ما يشغل قائد المركبة عن عملية القيادة وترك مسافات الأمان الكافية مع السيارات الأمامية والتخطي بصورة صحيحة واحترام حقوق المشاة في استخدام الطريق .

كما تشمل برامج التوعية لقائدي المركبات فحص المركبة قبل استعمالها والتأكد من سلامتها وصلاحتها وتوافر شروط الأمن والمثانة لها من حيث فحص الزيوت والمياه والمكابح والإطارات وحزام الأمان والأنوار والمرايا .

ب - جمهور المشاة:

وسلوك جمهور المشاة أثناء استخدامه للطريق العام قد ينم عن وعي كبير بقواعد وآداب المرور أو إهمال كبير في الوعي بقواعد وآداب المرور وبين الوعي الكامل والإهمال الكلى . . هناك مواقف أخرى عديدة بين هذين الحدين تنم عن درجات مختلفة من الوعي . . وتحدد برامج التوعية لجمهور المشاة لبيان كيفية تعاملهم مع الطريق وعبورهم من الأماكن المخصصة لعبور المشاة والتعامل مع وسائل النقل العام والصعود إليها من الجانب الأيمن جهة الرصيف لتحقيق سلامتهم .

كما يجب إعداد برامج للتوعية الخاصة بسلامة الأطفال أثناء استخدامهم للطريق العام باعتبارهم أكثر الفئات تعرضاً للضرر والخطر وفقاً لإحصائيات الحوادث المرورية في العديد من الدول .

ج - الأشخاص المتواجدون داخل المركبة (الركاب):

كما يتم إعداد برامج توعية مرورية لسلوكيات الأشخاص داخل المركبة (الركاب) باعتبارهم أحد العناصر التي تتعرض للحوادث . . . من حيث عدم شغل السائق عن القيادة واستخدام أحزمة الأمان .

٢ - الجمهور الخاص

الجمهور الخاص هم الذين تربط بينهم رابطة معينة ويتم إعداد برامج التوعية لهم على هذا الأساس .

وعلى سبيل المثال:

أ- الأفراد الذين يتقدمون لإدارات المرور للحصول على رخص قيادة . . . يعتبرون من الجمهور الخاص ويمكن إعداد برامج توعية مرورية لهم قبل استخراج رخص القيادة . . . واختبارات القيادة يمكن إعدادها بحيث تركز على الإمام بصورة خاصة على بعض قواعد وأداب المرور التي تمثل في حالة مخالفتها سبباً من أسباب وقوع الحوادث .

ب- أفراد شرطة المرور ، يتم إعداد برامج توعية لهم للإمام بهامهم والواجبات المطلبة منهم . . . بحيث يتواافق لديهم الوعي الكامل برسالتهم والإيمان والاقتناع بما يؤدونه ويكلفون به . . . مما يحقق علاقات عامة طيبة مع جمهور المواطنين المعاملين معهم . . . بذلك تتد جسور من الثقة بين رجال المرور والمواطنين مما يحقق

تعاون الجمهور معهم في أدائهم لرسالتهم حيث تتحقق العديد من المزايا في هذا المجال ونخص أهمها الإبلاغ عن حوادث الاصطدام والهروب .

كما يتم إعداد برامج توعية مرورية تظهر لجمهور المواطنين المجهودات التي يبذلها رجال المرور وما يتم ضبطه من مخالفات وتسير الدوريات في أوقات مختلفة . . . خاصاً الأوقات التي تخلو فيها الطرق بحيث توقف أي إغراء للمخالفين على ارتكاب مخالفاتهم أو الهروب من أماكن الحوادث بعد وقوعها .

ثالثاً: الرسالة الإعلامية لبرامج التوعية المرورية

رسالة برامج التوعية المرورية تتضمن الأفكار والتوجيهات التي يراد توصيلها من المصدر إلى المستقبل . . . فهي تتضمن ما نريد أن نوصله . . ولذلك فان مدى نجاح تلك الرسالة يتوقف على مدى النجاح في إعدادها سواء بالحرص على وضع الرسالة ودقتها والمهارة في جعلها مشوقة ومثيرة للاهتمام .

ويتوقف نجاح الرسالة على اختيار الموضوع المناسب للرسالة والوقت والإعداد المناسب لها .

ويجب أن تتوافق وتتلاءم الرسالة مع وسيلة الإعلام التي ستحملها إلى المستقبل . . . فالرسالة المرسلة بالراديو لابد وأن تختلف عن تلك المرسلة بواسطة التليفزيون أو السينما . . . فلكل رسالة مواصفات لابد من توافرها .

رابعاً: الوسيلة

وسائل نقل رسالة التوعية المرورية هي وسائل الأعلام وهي تنقسم إلى وسائل مختلفة ومتعددة . . . فتنقسم إلى :

١ - وسائل مطبوعة مثل الصحف والمجلات والدوريات والكتب والكتيبات والنشرات واللافتات والملصقات .

٢ - الوسائل السمعية مثل الإذاعة .

٣ - الوسائل السمعية البصرية وهي تجمع بين الصوت والصورة مثل التليفزيون والفيديو والسينما .

ولتنوع وسائل الاتصال في مجال الإعلام المروري تواجه القائم بالاتصال مشكلة هامة وأساسية تمثل في اختيار الوسائل الإعلامية والاقناعية المناسبة ويتوقف استخدام إحدى هذه الوسائل أو بعضها أو كلها على الإمكانيات المادية وما هو متاح لإدارات العلاقات في مجال المرور فضلا عن العوامل الخاصة بأهداف الاتصال وطبيعة الجمهور المستهدف وطبيعة الفكرة المرورية التي يتضمنها الاتصال . . . وميزات كل وسيلة من وسائل الإعلام والاتصال ومدى إمكانية توظيفها بسهولة في إطار الأهداف الاقناعية الخاصة بضمون الرسالة الإعلامية في مجال المرور .

وتتسم الحملات الإعلامية في مجال المرور بالاستخدام المتعدد لوسائل الإعلام والاتصال ، حيث تدل الأبحاث على أن لكل وسيلة من وسائل الاتصال قدرة اقناعية تزيد أو تقل عن غيرها من الوسائل الأخرى .

١ - الوسائل المطبوعة

أ - الصحافة

احتلت الصحافة المقام الأول والوحيد عند اختراع الطباعة . . . وظلت على عرش الإعلام لفترة طويلة ثم تأثرت هذه الوسيلة بظهور الإرسال الاداعي في العشرينات ثم تأثرت كل منهما الصحافة والإذاعة

بالإرجال التليفزيوني بعد الحرب العالمية الثانية . . . إلا أنه يجب ملاحظة أن اكتشاف وسيلة من وسائل الإعلام أو حدوث تطورات بها وان كان يؤثر على بقية الوسائل إلا أنه يظل لتلك الرسائل ميزاتها وخصوصياتها التي تبقى لها قدرًا مناسبًا من الأهمية والتأثير .

يحقق استخدام الصحف «الجرائد والمجلات» في الإعلام المروري العديد من المزايا والفوائد تتمثل فيما يلي :

إمكانية نشر الحقائق والبيانات والمعلومات التفصيلية والإحصاءات الخاصة بالمرور من حيث الحوادث - المخالفات - الإعداد الخاصة بالسيارات من كل نوع ، حيث يمكن تقديم الموضوعات الخاصة بالإعلام المروري في الصحف في عدة أشكال تحريرية تتمثل في «التحقيقات ، والأحاديث ، والتقارير الصحفية» مما قد يصعب نشره بنفس الدرجة من الشمول والفاعلية في الوسائل الأخرى .

تمتاز الجرائد والمجلات بأنها أفضل الوسائل التي تسمح للقارئ بالسيطرة على ظروف التعرض كما تتيح له الفرصة لقراءة الرسالة أكثر من مرة ، فضلاً عن أن المواد المطبوعة تتطلب درجة من المساهمة والمشاركة من جانب القارئ أكثر من الوسائل الأخرى إذ أن تكوينها أقل اكتمالاً ولا تواجه القارئ بمتحدث يسمعه كما في الراديو أو يشاهده كما في التليفزيون ، وتسمح له بحرية أكبر في التخييل وتوزيع الظلال والتفسيرات مما يجعله يساهم بشكل إيجابي وخلق في العملية الاتصالية ، مما يزيد من القدرة الاقناعية للرسالة المنشورة في الجرائد والمجلات .

تساعد الجرائد في إمكانية «التغطية الإخبارية» لجميع الأحداث والأنشطة والقواعد والأداب الخاصة بالمرور والمنظمة له على المستوى

الإقليمي والقومي ، كما يساعد في أخبار الجمهور بالتعديلات الجديدة في اتجاهات المرور وقواعد تسجيل وترخيص السيارات والأداب الخاصة بالتروعية مما يساعد في تدعيم القدرة الاتصالية لإدارة المرور بالجماهير النوعية المستهدفة من قائد المركبات والمشاة .

تساعد الجرائد والمجلات في تغطية بعض «الأحداث الخاصة» في مجال المرور مثل الزيارات والأسابيع المرورية والعارض والندوات والمحاضرات والمؤتمرات ، وغيرها مما يساعد في توطيد العلاقات العامة بين إدارات المرور والفئات النوعية من الجمهور .

يمكن استخدام بعض المساحات ذات الواقع المتميزة في بعض الصفحات بالجرائد والمجلات في نشر الصور الفوتوغرافية والجمل والشعارات الإرشادية ذات المغزى كتعليق على هذه الصور التي تبرز الآثار السلبية الناتجة عن حوادث المرور أو السرعة في القيادة أو عدم الالتزام بقواعد وتعليمات وإرشادات المرور .. وغيرها ، مما يساعد في توضيح الفكرة المرورية أو المشكلة التي يتم الأعلام بها .

إمكانية مخاطبة الجماهير النوعية المختصة من قبل قيادات المرور وأجهزتها الفنية بنشر الموضوعات والمقالات المتخصصة أو القواعد والقوانين المنظمة للمرور مما يدعم العلاقة الإيجابية بين إدارات المرور والجماهير .

ويتمثل ذلك أيضاً في نشر بعض المجالات المتخصصة عن السيارات أو الشرطة أو مجلة الأمن والسلامة .. وغيرها .

ب - الكتب والتقارير

تعد الكتب من الوسائل الهامة والأساسية في تحصيل المعرفة ، و تستطيع الكتب أن تقوم بدور يعتد به في الأعلام والتوعية المرورية بدرجة أعمق وأقوى من الدور الذي تقوم به الصحف والمجلات والمطبوعات خاصة إذا كان الجمهور النوعي له علاقة بالمشكلة المرورية ، إذ أن قراءة الكتاب تحدث العديد من الاستجابات العميقة للمادة الإعلامية والدعائية في ذهن الفرد و تحدث تأثرا واضحا في تكوين الرأي العام وتزداد فاعلية استخدام الكتب في التوعية المرورية إذا تم تحديد الموضوعات والميادين التي تتناولها وفقا للجمهور النوعي .

ج - الكتبيات والنشرات

تميز الكتبيات بأنها كتب صغيرة الحجم وتحتوي على عدد مناسب من الصفحات ، و تتيح الفرصة للقائم بالاتصال بتناول الرسالة الإعلامية بالمزيد من الشرح والتفصيل وتناول العديد من البيانات والمعلومات ، وقد تتتنوع موضوعات الكتيب أو تتسع لمعالجة بعض الموضوعات بشكل يتسم بالتفصيل .

أما النشرات المطبوعة فهي أصغر حجما ويتم تحريرها وتصميمها وتنسيق محتوياتها من الصور والرسوم والمضمون بما يتلاءم مع محدودية عدد الصفحات الخاصة بها . . . وقد يتم تقديمها على شكل المطويات بحيث تكون مترابطة في المعنى كلما فتحت .

ويتم توزيع هذه النشرات والكتبيات عادة في أماكن التجمعات وإدارات المرور والندوات والمعارض كما يتم التوزيع أيضا من خلال البريد

المباشر بما يساعد في الاستفادة من خصائص وسمات البريد المباشر كالانتقائية في الشخصية وال مباشرة الاقتصادية والمرؤنة في محتوى ومضمون الإعلام المروري .

٢- الوسائل السمعية

أ- الإذاعة :

يحقق استخدام الراديو في الإعلام المروري العديد من المزايا من أهمها :

يساعد الراديو في تحقيق ميزة أو خاصية هامة في الإعلام المروري هي « فورية الاتصال » حيث يمكن مخاطبة جمهور قائدي السيارات في أي موقع أو منطقة جغرافية وبأسرع وقت وإخبارهم بالتعديلات الجديدة في مسارات المرور وتحديد الطرق والشوارع التي تتسم بالازدحام والاختناق في حركة المرور في وقت معين حتى يمكن تجنبها وتعديل اتجاه السير وحركة المرور في الطرق والشوارع البديلة ، وما يزيد في فاعلية هذه الخاصية أن الغالبية العظمى للسيارات بجميع أنواعها توافر فيها أجهزة « راديو » تزيد من تأثير التعليمات الفورية والسرعة في الاتصال .

يفيد الراديو في تحقيق السمة الشخصية في الإعلام المروري إذا يشعر المستمع أن الرسالة الإعلامية قد أعدت له بصفة شخصية ، ويتم ذلك باستخدام بعض الكلمات والجمل الإيحائية مثل « عزيزي ، قائد السيارة ، صديقي الراكب ، سيدتي ، سيدتي أنت ... الخ » ويبرز ذلك بدرجة واضحة عند استخدام الجمل الإرشادية والشعارات في التوعية المرورية .

يمكن الاستفادة من تنوع وكثرة عدد البرامج الإذاعية وقصر المدة الزمنية المحددة لكل برنامج في الراديو بتقديم بعض الرسائل الإعلامية المرورية المختصرة أو بعض الإرشادات والتعليمات المرورية المقيدة قبل أو بعد البرامج الإذاعية المناسبة بهدف مخاطبة الجمهور المستهدف ويمكن اختيار الفترة الزمنية الملائمة لإذاعة البرامج الخاصة بالتوعية المرورية وذلك خلال الفترة الصباحية .

يساعد استخدام الراديو على انتشار الرسالة الإعلامية المرورية نتيجة تغطية حدود المكان ومخاطبة جميع الفئات . وبما يتفق مع ثقافاتهم واهتماماتهم ، فضلا عن القدرة الإيحائية للراديو مما يزيد فرص جذب الانتباه وإثارة الاهتمام بمضمون الرسائل الإعلامية المرورية مثل الشعارات والجمل الإرشادية المستخدمة في التوعية المرورية .

يتسم استخدام الراديو في السيارات بجمع أنواعها بالشيع والانتشار فضلا عن اليسر والسهولة في استخدام الراديو كوسيلة إعلامية وترفيهية في السيارة ودون أن تشغل قائد السيارة عن القيادة السليمة الوعية في الطريق .

يمكن الاستفادة من التلوين الصوتي واستخدام الموسيقى والمؤثرات الصوتية في تدعيم وإضفاء الحيوية على مضمون الرسالة خاصة في المشاهد التمثيلية الحية التي تعالج بعض السلوكيات المرورية الخاطئة ، فضلا عن الاستفادة من تدعيم القدرة على التخيل لدى المذيعين أو الممثلين من حيث الشكل والحركة والأداء .

توظيف السمة الخاصة بتنوع المحطات الإذاعية والإقليمية في الوصول إلى الجمهور المستهدف بأسرع ما يمكن فضلا عن إمكانية تحقيق التنوع في

مضمون الرسالة الإعلامية المرورية بحالة المرور على كل طريق من الطرق الزراعية أو الصحراوية .

٣ - الوسائل السمعية البصرية

أ - التليفزيون

ما لا شك فيه أن التليفزيون يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية الحالية بالنسبة لوسائل الإعلام ، تليه الصحف ثم الإذاعة ثم السينما . . . وقد أثبتت استبيانات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول قائمة المؤسسات التي تحكم أمريكا .

فجاء التليفزيون في المرتبة الرابعة بعد البيت الأبيض وكبار رجال الأعمال والكونجرس ^(١) .

يفيد استخدام التليفزيون في تحقيق العديد من المزايا والفوائد للرسالة الإعلامية في مجال المرور تمثل فيما يلي : -

يساعد التليفزيون في زيادة جذب الانتباه للرسالة الإعلامية المرورية فضلا عن تدعيم الفكرة المرورية المتضمنة في الرسالة وتدعمها وتثبيتها في ذهن الملتقي بالعديد من المشاهد الحية المصورة والتعليق المؤثر الفعال .

إمكانية تحقيق الاتصال الواقعي « وفقا لمضمون الرسالة الإعلامية إذ أن التليفزيون يساعد في توفير إمكانية التماش مع الواقع من خلال تصوير وتقديم الحوادث المرورية الناتجة عن السلوكيات المرورية الخاطئة أو عدم اتباع قواعد المرور وآدابه مما يزيد من درجة الإقناع المستهدفة للجمهور .

(١) اللواء . على الباز « الأعلام والإعلام الامني » الطبعة الأولى ٢٠٠١ م .

تعدد وتنوع الأشكال والقوالب الفنية التي يمكن بها تقديم الرسالة الإعلامية التليفزيونية مثل أفلام الحركة الحية والكرتون والعرائس والصور الفوتوغرافية والأغنية وغيرها مما يساعد في إمكانية استخدام عدة أشكال فنية في البرنامج الإعلامي الواحد . تعدد وتنوع حجم اللقطات المستخدمة في التصوير التليفزيوني تساعد القائم بالاتصال في الإعلام المروري في إمكانية التحكم بتكبير الصور الخاصة بالإصابات أو العاهات الناتجة عن حوادث المرور أو تصوير الخسائر في السيارة من خلال تصوير السيارات المحطمة بالحجم الطبيعي مما يوضح الفكرة المرورية المعلن عنها وإثارة اهتمام المتلقى وزيادة فعالية الرسالة الإعلامية المرورية .

وقد تقوم أجهزة وزارة الداخلية بإعداد أو الاشتراك ببرامج تليفزيونية تهدف إلى المزيد من التوعية المرورية أو الاشتراك بإعدادها . . . ونود الإشارة في هذا المجال ببرنامج التوعية المرورية الخليجي «قف»

حيث يتم إنتاجه من خلال مؤسسة إنتاج البرامج المشتركة لدول التعاون الخليجي بالتعاون مع وزارة الداخلية . . . ويقدم البرنامج في صورة مجلة تليفزيونية شاملة تراوح مدتتها من ٥ - ٧ دقائق في كل حلقة .

ب - الفيديو

يمكن الاستفادة من الفيديو كوسيلة إعلامية في تحقيق عدد من الاستخدامات الخاصة بالإعلام المروري تتمثل فيما يلي :-

- يساعد الفيديو كأداة تعليمية «في توعية قائدي السيارات بجميع أنواعها بالسلوكيات المرورية الخطأة والأسباب المؤدية إلى حوادث المرور من خلال عرض مجموعة من الأفلام القصيرة المتخصصة حول قضية أو

مشكلة مرورية معينة أو أسباب حوادث المرور وتجمیعها وعرضها في شریط فيديو واحد يسهل مشاهدته في التوعیة والإرشادات بإدارات المرور» .

- يحقق الفيديو تأثيراً واضحاً في زيادة فاعلية الاتصال بالجماعات النوعية بحيث يمكن إعادة عرض مجموعة الأفلام الخاصة بالتوعیة والإرشاد المروري وتجمیعها في شرائط فيديو وتقديمها في أماكن التجمعات كالمستشفيات والمدارس والجامعات والنوادي فضلاً عن تقديمها في إدارات المرور لجمهور المترددين للتسجيل أو فحص السيارة أو المخالفه . . . ويساعد الفيديو أيضاً في تدعیم القدرة الاتصالية للراديو والتلفزيون نتيجة تكرار عرض الرسالة الإعلامية والتحكم في الصورة من خلال الإيقاف والتركيز والإعادة مما يساعد في زيادة الفهم والإدراك للمغزى المستهدف من الرسالة الإعلامية في الأفلام الخاصة بالتوعیة المرورية .

- يساعد الفيديو في تدعیم التأثير الإقناعي المستهدف من بعض الأحداث الخاصة كالمعارض والندوات والمؤتمرات والمحاضرات والزيارات وغيرها بحيث يمكن إعادة عرض الأفلام والحلقات البرامجية التي تم إنتاجها لمعالجة المشكلات المرورية أو أسباب الحوادث مما يزيد من القدرة التأثيرية والإعلامية للأنشطة والأحداث الخاصة التي تنظمها إدارات المرور .

- يعد الفيديو وسيلة جيدة ومفيدة للغاية في مجال «التوثيق الإعلامي» للأفلام الخاصة بالتوعیة المرورية أو عند تصوير المشاهد الخاصة بالحوادث المرورية مما يساعد في المواد التعليمية التي يمكن توظيفها إيجابياً في البرامج التي تتناول الأعلام والتوعیة المرورية .

- يمكن الاستفادة من الفيديو كإحدى الوسائل المفيدة في تطوير «التدريب والتعليم» للكوادر المهنية في مجال المرور ، وتقییم الأداء المهني لرجال

المرور في الشوارع والميادين بحيث يمكن معالجة السلوكيات السلبية والأخطار التي تسبب ارتباك حركة المرور من خلال متابعة وتقدير الممارسة المهنية لبعض العاملين في مجال المرور .

ج - السينما

يفيد استخدام السينما في الإعلام المروري في تحقيق العديد من الفوائد والمزايا تمثل فيما يلي :

- تفید السینما فی تقديم العدید من المزایا للمحظی أو المضمون الإعلامي المقدم ويتمثل في الصوت - الصورة - الحركة - واستخدام الألوان واتساع الشاشة مما يساعد على عرض وتقديم الأحداث والمشاهد بالحجم الطبيعي ، مما يساعد القائم بالاتصال في مجال المرور في تقديم رسالته الإرشادية للجمهور بدرجة تتسم بالصدق والواقعية .
- إمكانية توظيف الإمكانيات والخصائص المميزة «للفيلم التسجيلي» في تقديم المعلومات العلمية والمعرفية عن ميكانيكا السيارات - القيادة السليمة - صيانة السيارة - حوادث المرور - السرعة في القيادة وغيرها مما يزيد من المقدرة الاقناعية والتعليمية للسينما كوسيلة «تعلیمية» في مجال المرور .
- الاستفادة من تركيز اهتمام المشاهدين في دور السينما والحالة النفسية الجيدة لمعظمهم في إدراك ما يعرض عليهم من أفكار واستعمالات اقناعية ، إذا أن الاهتمام يكون مركزا نحو شاشة العرض بما تحتويه من مشاهد قد تصور نتائج السرعة في القيادة ، أو عدم الالتزام بإرشادات وتعليمات المرور . . . أو عدم الاهتمام بصيانة السيارة دوريا وغيرها مما يزيد من فاعلية الرسالة الإعلامية المرورية وتأثيرها .
- تخاطب السينما في الأساس الجمهور «الشباب» من الجنسين ويلاحظ أن الفئات العمرية في مرحلة الشباب هي الأكثر تأثيراً وتاثراً بالمشكلة المرورية

من حيث كثرة الحركة والانتقال وكثرة استخدام السيارات وتكرار عدد الرحلات ، وتوظيف السينما في الإعلام المروري يساعد في مخاطبة الجمهور الأكثر اهتماما وتأثيرا بالمشكلة المرورية .

يمكن استخدام إدارات المرور للسينما كوسيلة لقياس واختبار مدى تأثير وفاعلية الأفلام الخاصة بالتوعية والإقناع في مجال المرور .

خامسا : فعالية رسالة التوعية المرورية

لا يقتصر الأمر على إعداد برامج التوعية المرورية وإرسالها من خلال وسائل الاتصال . . . ولكن المهم هو إحداثها الأثر المطلوب والتأثير المطلوب .

فمما فرق بين أن يستهدف الإعلام نقل رسالة معينة وأن تنقل هذه الرسالة فعلاً ويعلمها ويستوعبها المتلقى . . . وبين أن يقنع المتلقى بما احتوته تلك الرسالة من أفكار والاتجاهات .

وهناك فرق آخر بين أن يقنع المتلقى بتلك الأفكار وبين أن يحاول المرسل « الإعلامي » أن يقنع المتلقى رغمًا عنه وأن يسيطر على فكر المتلقى ويوجهه الوجهة التي يريدها .

ينبغي إذن أن يتتأكد مرسل الرسالة أن رسالته وصلت فعلاً كما يريد لها إلى المتلقى ويظهر ذلك على سبيل المثال من الاستبيانات اللاحقة لحملة إعلامية معينة أو من ردود القراء للصحف واتصالات المستمعين أو المشاهدين أو من استجابة الجمهور للتوعية التي تمت بل قد يتجاوز الأمر مجرد معرفة وصول الرسالة كما أرادها المرسل إلى المستقبل ، إلى معرفة إجابته على تلك الرسالة . ومعرفة صدى الرسالة لديه أو رد فعل المتلقى ، أو مدى استجابته ، وهو ما يسمى أحياناً بالالتغذية العكسية FEED BACK ، وقد أشاد علماء الاتصال والإعلام بالأهمية الكبيرة لمعرفة مدى تلك الاستجابة .

٧. ٣. التوصيات

- ١- الاهتمام بتخطيط المدن على أساس هندسية سليمة للوقاية من حوادث الطرق . . . ودراسة الواقع التي تعانى من قصور حالي واقتراح الحلول الملائمة لها للحد من وقوع الحوادث .
- ٢- ضرورة الاهتمام بتقارير حوادث المرور لجمع معلومات وافية ومتكاملة عن هذه الحوادث حتى يمكن الاستفادة منها في تقديم الحادث متكاملاً أمام القضاء . . . وكذلك امكانية دراسته والاستفادة من معلوماته في إيجاد الحلول المناسبة للحد من وقوع الحوادث .
- ٣- إجراء دراسة من خلال جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لتصميم تقرير لحوادث المرور لنشره على إدارات المرور بالدول العربية لتوحيد تقارير حوادثها المرورية والاستفادة بمعلوماتها على مستوى كافة الدول العربية للخروج بالنطاق الإقليمي لحوادث المرور إلى النطاق الدولي .
- ٤- عقد المزيد من الندوات والمؤتمرات والمعارض لبحث مشاكل النقل والمرور ب مختلف الدول العربية لدراسة الحلول المناسبة لها .
- ٥- إنشاء معهد مروري عربي متخصص للدراسات المرورية بحيث يصبح مركز إشعاع لنور العلم والمعرفة في المجالات المرورية ب مختلف الدول العربية . . . ومن خلال هذا المعهد نضمن استمرارية المواجهة لمشاكل المرور دون الانتظار لعدة سنوات لعقد الندوات والمؤتمرات لتبادل الخبرات والاطلاع على الأسباب الحديثة لمواجهة مشاكل المرور .
- ٦- إعداد برامج تدريب لرجال المرور على أساس تنفيذ قانون السير والمرور وضبط ما يقع من مخالفات لمنع إغراء المخالفين بارتكاب المخالفات المرورية التي تسبب الحوادث . . . وعدم هروبهم من أماكن الحوادث عقب ارتكابها . . . استهانة بالشرطة ودورياتها .

- ٧- الدراسة العلمية لحوادث المرور واقتراح الحلول المناسبة لها سواء كانت هندسية أو تعليمية أو تنفيذية وتقدير اثر هذه الحلول في تقليل الحوادث .
- ٨- إعداد برامج التوعية المرورية على أساس من المعلومات والحقائق حتى تكتسب ثقة الرأي العام وإنقاذه بها . . . ومن ثم التعاون مع أجهزة المرور للوقاية من الحوادث .
- ٩- قيام إدارات المرور بإعداد مخطط عام للتوعية المرورية يتم من خلاله تكامل كافة أجهزة الإعلام بالدولة لنشره وتوصيل رسالته إلى المستهدفين منه . . . إيماناً بأن أمن المجتمع ليس مسؤولية رجال الأمن وحدهم . . . بل لابد من معاونة أجهزة الإعلام والمواطنين لرجال الشرطة لأداء مهمتهم على الوجه الأكمل .
- ١٠- تشجيع إنشاء جمعيات الوقاية من حوادث الطرق والسلامة المرورية لنشر الوعي المروري .

المراجع

أولاًً: المراجع العربية

الbaz، علي (٢٠٠١م). «الإعلام والأعلام الامني». مع دراسات تطبيقية مقارنة للدول العربية ، الطبعة الأولى .

بحث «التنظيم التشريعي والامني لمشكلة المرور» كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن طبعة ٢٠٠١م.

جمجموم، عمرو (٢٠٠٣هـ/١٤٢٤). «تحقيق حوادث المرور وجمع المعلومات بمسرح الحادث» أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

عدي، عصمت (٢٠٠١م). «علم الاجتماع الامني - الأمن والمجتمع». النصراوي، مصطفى(١٤١٢هـ). «قياس الوعي الامني لدى الجمهور العربي» ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

The Traffic Institute - Northwestern University. 1986 Accident Location Identification systems

Geometric Design of Urban streets_ The Traffic Institute Northwestern University1986

Baker J.Starnard traffic Accident Investigation Manual_ The traffic Institute _ Northwestern University 1986.

الآثار الصحية الناتجة عن الحوادث المرورية

د . ماهر بن سعد إبراهيم الجديـد

٨. الآثار الصحيحة الناتجة عن الحوادث المرورية

الحمد لله القائل في محكم آياته ﴿... وَلَا تُنْقِوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْكُمَ﴾ ... ﴿١٩٥﴾ (سورة البقرة) . والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد

فإن من أهم النتائج السلبية للتطور الحديث في مجال الطرق والمواصلات هو الحوادث المرورية وما يتبع عنها من وفيات وإعاقات دائمة وحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية فإنه هناك حوالي ١,٥ مليون شخص يموتون سنويًا بسبب الحوادث المرورية في العالم .

فمثلاً في المملكة العربية السعودية بلغ عدد الحوادث ٣٢٦ , ٥٥١ حادث في الثلاثين السنة الماضية نتج عنها أكثر من ٥٨٨ مصاب وحوالي ٧٨٤٦٧ متوفى .

وبالرغم من الإحصاءات الوطنية تفيد أن معدل الوفيات يصل إلى ٤٠٠٠ شخص سنويًا إلا أن هذا الرقم لا يمثل العدد الحقيقي حيث يشمل فقط المتوفين قبل وصولهم المستشفى إلا أن التعريف الدولي يشمل جميع المتوفين خلال الشهر الأول من تعرضهم للحادث .

وتفيد الإحصاءات أيضًا أن أكثر الفئات العمرية المعرضة للحوادث المرورية هي فئة الشباب ويصل الفاقد البشري حوالي ٤٪ بين هذه الفئة المنتجة .

ويبلغ عدد المصابين حوالي شخص كل نصف ساعة ينتهي منهم حوالي ألفي شخص إلى ذوي الإعاقات المستديمة ويصل الفاقد الاقتصادي في المملكة سنويًا إلى نحو ٢١ مليار ريال أي نحو ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي

ويشكل ذلك ما يزيد عن الضعف مقارنة بالدول الصناعية . كما تفيد الإحصاءات أن حوالي ثلث أسرة المستشفيات مشغولة بمصابي الحوادث المرورية في المملكة وأن أكثر من نصف الحوادث المرورية بالمملكة بسبب تجاوز السرعة المحددة وقطع إشارات المرور .

وهذه الإحصاءات الرسمية لجهاز الأمن العام التابع لوزارة الداخلية مما يعني أن مشكلة الحوادث تتجاوز نسب ضحاياها أشرس الحروب والكوارث الطبيعية .

وكما ذكرنا بأن نسبة الوفيات مرتفعة جداً وكذلك الإصابات والتي تؤدي إلى آثار صحية قد تلازم المصاب مدى الحياة ومن هذه الآثار ما يbedo جلياً كالإعاقات الحركية والبتر إلا أن بعضها قد لا يكون واضحاً كالآثار النفسية والسلوكية والتي قد تغير من مسار المصاب في الحياة وتحوله إلى مريض نفسي قد يصعب علاج حالته أحياناً . وقد أثبتت الدراسات العلمية أن أكثر الأسباب المؤدية للوفاة نتيجة للحوادث المرورية هي :

- ١ - إصابات الرأس والعنق .
- ٢ - إصابات الصدر .
- ٣ - إصابات الرأس والصدر .
- ٤ - إصابات الصدر والبطن .

وقد تختلف الإصابات الناتجة عن الحوادث المرورية بحسب وجود الشخص في المركبة وفي أي مقعد وكذلك كونه داخلاً أم من المشاة وهل كان متبعاً لإجراءات السلامة كربط حزام الأمان أم لا .

وهنا يمكن لنا تقسيم الإصابات حسب وجود الشخص وعلاقته بالمركبة إلى :

١- الإصابات التي تحدث للسائلين مثل

- أ- إصابات الأنسجة بالوجه والجمجمة .
- ب- إصابات البطن والأعضاء الداخلية .
- ج- إصابات القفص الصدري وكدمات القلب والرئتين .
- د-كسور الججمة وارتجاج الدماغ .
- هـ-كسور الفقرات العنقية من العمود الفقري وعطب الحبل الشوكي .
- و-كسور في الفقرات الظهرية من العمود الفقري وعطب الحبل الشوكي .
- ز-كسور في عظمة الترقوة اليسرى والضلع الأول من القفص الصدري .
- حـ-كسور بالخوض .

٢ - الإصابات التي تحدث للراكب في المقعد الأمامي مثل

- أ- إصابات الوجه والصدر .
- ب- إصابات في أسفل البطن وأنسجتها مثل المثانة والأمعاء .
- ج-كسور في عظام الخوض .
- د-كسور في الفقرات العنقية أو القطنية من العمود الفقري مع عطب الحبل الشوكي .
- هـ-كسور في عظمة الفخذ والركبة .
- و-كسور في عظمة الترقوة اليمنى وكسر الضرس الأول الأيمن .
- ز-كسور الججمة وارتجاج الدماغ .

٣ - الإصابات التي تحدث للراكب في المقعد الخلفي مثل

- أ-كسور عظام الوجه والفكين .
- ب-كسور العظام في الأطراف .
- ج- إصابات البطن والأحشاء .

٤ - الإصابات التي تحدث للمشاة

- أ-إصابات في الرأس والرقبة وتمزق الجلد والأنسجة بسبب الاحتكاك .
- ب - إصابات في الحوض والجزء الأسفل من البطن .
- ج -كسور في الأطراف السفلية .

٥ - الإصابات المصاحبة لحوادث الدراجات الهوائية والنارية

- أ- تمزق الجلد والأنسجة المصاحب للاحتكاك .
- ب-الإصابات الشديدة في الجمجمة وارتجاج الدماغ .
- ج- إصابات الوجه .
- د- إصابات في الفقرات العنقية من العمود الفقري وعطب الحبل الشوكي .
- ه- إصابات شديدة في القفص الصدري .
- و-كسور في عظام الأطراف السفلية والخوض .

ويكون تصنيف الإصابات إلى ثلاث درجات طفيفة ، متوسطة وشديدة. وكثيراً من الإصابات الطفيفة لا تستدعي التدخل الطبي كما أن كثيراً من الإصابات الشديدة قد تؤدي إلى الوفاة .

وسنسرد أكثر الآثار الطبية شيوعاً في العالم ومدى تأثيرها على الصحة العامة للشخص المصاب .

١٠.٨ إصابات وعطب الحبل الشوكي

تفيد الإحصاءات في معظم دول العالم أنه يتعرض ٤٠ شخصاً من كل مليون من السكان (٤٠ : ١,٠٠٠,٠٠٠) سنوياً لعطب في الحبل الشوكي ، وبالرغم من أنه لا توجد إحصاءات دقيقة بالمملكة إلا أن بعض الدراسات تفيد أن حوالي ٨٠٪ من هؤلاء الأشخاص تكون الحوادث المرورية هي السبب الرئيسي ويبلغ متوسط أعمار مصابي الحبل الشوكي حوالي ٣١,٥ عاماً . ونسبة الرجال حوالي ٨٠٪ منهم ٦٣,٤٪ كانوا يعملون وأن ٥٣,٧٪ عازبين . وبإضافة إلى الخسارة البشرية وهي الأهم فإن التقديرات تفيد أن كل مصاب بعطب في الحبل الشوكي يكلف الدولة حوالي ثلاثة ملايين ريال خلال حياته .

١٠.٩ مستوى الإصابة

تسبب إصابات الحبل الشوكي عطب عطبي بحسب المستوى الذي تعرض للإصابة المعروف أنها قد تحدث عطباً كاملاً أو جزئياً . وقد يكون عطب الحبل الشوكي سبباً للوفاة إذا كان الكسر في الفقرات العنقية فوق الفقرة الرابعة . وتعتبر الفقرات العنقية خاصة بين الخامسة وال السادسة أكثر الفقرات تعرضاً للكسور غير المستقرة مما يؤدي إلى ضعف أو شلل رباعي . يلي ذلك كسور الفقرات القطنية وما تسببه من ضعف أو شلل ثلائي سفلي .

١٠.٨ الإصابات المصاحبة لعطب الحبل الشوكي

١-كسور في العظام .

٢- إصابات الرأس .

٣- إصابات واستسقاء الأنسجة المحيطة بالرئة .

١٠.٩ المشاكل الصحية التي تصاحب عطب الحبل الشوكي

١- الالتهابات الرئوية المتكررة : وتمثل السبب الرئيسي للوفاة عند الأشخاص الذين يعانون من شلل رباعي وكبار السن حيث تكون هي السبب الرئيسي لدى ٢٠٪ من أولئك الأشخاص .

٢- الكدمات الرئوية والاستسقاء والتزيف حول الرئتين : وذلك بسبب أما الكدمات المباشرة أو كسور الأضلاع .

٣- مضاعفات الجهاز الدوري والقلب : حيث يسبب عطب الحبل الشوكي اضطراب في الجهاز العصبي اللاإرادي عند الأشخاص الذين تعرضوا لشلل رباعي يؤدي ذلك إلى انخفاض في ضغط الدم عند الجلوس . كما يحدث أيضاً عدم انتظام في دقات القلب وتزيد نسبة التعرض للجلطات الوريدية بالأطراف السفلية وما تؤدي إليه من جلطة رئوية والتي بدورها قد تؤدي إلى الوفاة في حالة عدم اكتشافها مبكراً وعلاجها . وقد وجد أن مرضى عطب الحبل الشوكي يرتفع لديهم الكوليسترول في الدم مما يؤدي إلى زيادة تعرضهم للذبحات الصدرية والتي قد تكون السبب للوفاة عند ٤٦٪ من الذين يقدر الله لهم العيش أكثر من ٣٠ عاماً بعد الإصابة .

٤- يكون الشخص الذي لديه عطب في الحبل الشوكي أكثر عرضة لفقر الدم حيث تصل النسبة إلى ٥٦٪ منهم .

- ٥- يفقد الجسم القدرة على التحكم في حرارة الجسم للأشخاص الذين لديهم إصابة عند أو فوق الفقرة الظهرية السادسة .
- ٦- يكون الشخص أكثر عرضة لمرض السكري نتيجة اضطراب قدرة الخلايا على إدخال الجلوكوز إلى الخلايا بالرغم من وجود مستوى لا بأس به من الأنسولين .
- ٧- ارتفاع الضغط الانعكاسي ويحدث ذلك عند الأشخاص الذين لديهم إصابة عند مستوى الفقرة السادسة الظهرية أو أعلى من ذلك وتكون نتيجة تعرض الجسم لإثارة غير مقبولة كالتقرحات السريرية وغيرها مما يتبع عنه ارتفاع مفاجئ في ضغط الدم قد يؤدي إلى الوفاة ولابد من علاج تلك الحالة ويسرعة بإزالة المسبب وإجلاث المريض وإعطائه العقاقير المناسبة متى ما لزم الأمر ذلك .
- ٨- اضطراب في مستوى الأملاح بالدم : كارتفاع الكالسيوم والذي قد يؤدي إلى نزلة معوية حادة مع تقيء وكذلك يؤدي إلى تكون الحصى بالكلى . وبما أن الكالسيوم المرتفع الموجود في الدم هو بسبب خروجه من العظام فإن ذلك يؤدي إلى هشاشة وحدوث الكسور بها .
- ٩- التكلسات في الأنسجة الغير طبيعية : حيث يكون المرضى عرضة لذلك خاصة حول المفاصل ويؤدي ذلك إلى انعدام مستوى حرقة المفصل وتقليل استقلالية المريض .
- ١٠- التقرحات السريرية : وتبعد نسبة الإصابات بها بين ٢٤-٥٩٪ خاصة بعد الإصابة مباشرة وعند مرضى الشلل الرباعي . ويحدث ذلك نتيجة فقدان الإحساس بالجلد تحت مستوى الإصابة وعدم العناية الكافية بالجلد عند عدم تغيير وضع المريض كل ساعتين بالكثير . والتقرحات السريرية يمكن أن تحدث خلال ساعات إلا أن علاجها قد

يستغرق أسابيع أو أشهر وفي حالة استمرارها لفترة طويلة قد تؤدي إلى مضاعفات صحية مثل الفشل الكلوي والتسمم الدموي وقد تؤدي أيضاً إلى التهابات العظام وفي حالات نادرة إلى الأورام الجلدية .

١١ - الآلام المزمنة : يعاني حوالي ٩٤٪ من المصابين بعطب الحبل الشوكي من آلام مزمنة سواء كانت آلاماً عصبية أو من ترقق العضلات أو الآلام من أنسجة البطن وأعضائه أو الآلام النفسية . وأحياناً تصعب القدرة على التحكم بالآلام إلا بالمهديات القوية .

١٢ - عدم القدرة على التحكم بالخارج : وهذا يؤدي خاصة في بداية الإصابة إلى القلق الشديد وقد يؤدي إلى عزلة المريض عن مجتمعه في حالة عدم إيجاد الحلول لها من قبل الفريق التأهيلي . وقد يتسبب عدم التحكم بالبول إلى وجود قسطرة بولية تؤدي إلى الالتهاب المتكررة وكذلك قد تكون سبباً في حدوث التقرحات السريرية أما عدم إيجاد حل لمشكلة خروج الفضلات فإنها تؤدي إلى احتقان الأمعاء الغليظة وارتفاع ضغط الدم المفاجئ عند الأشخاص الذين يعانون من عطب الحبل الشوكي عند الفقرة الظهرية السادسة أو أعلى من ذلك .

١٣ - عدم القدرة على القيام بالواجبات الزوجية والإنجاب : المعروف أن إصابات الحبل الشوكي تؤدي في معظم الأحوال إلى فقدان الإحساس تحت مستوى الإصابة لذلك فإنها تؤدي إلى عدم القدرة على الانتصاب عند الرجال وكذلك فإن نوعية السائل المنوي تكون أقل قدرة على الإنجاب ، وبفضل الله تعالى تمكن العلماء من إيجاد حلول لتلك المشاكل ، أما النساء فيفترض أنهن في معظم الأحوال لا تتغير قدرتهن على الإنجاب ولكن لابد من متابعتهن للتتأكد من تمكنهن من الولادة بشكل طبيعي وسلامتهم وسلامة الجنين .

١٤ - الآثار النفسية والاجتماعية : تمتد فترة الاقتناع بالحالة الجديدة عند كثيراً من المصابين بالحبل الشوكي ويؤثر ذلك على تقبلهم للعلاج والتأهيل في بداية الأمر وكذلك انزعالهم عن المجتمع بعد خروجهم إليه خاصة في حالة عدم وجود البيئة المهيأة لاستقبالهم . ويرى بعض الباحثين ازدياد نسبة الاكتئاب لدى الأشخاص الذين يعانون من عطب الحبل الشوكي مما يؤدي إلى زيادة نسبة إيذاء النفس إلا أن ذلك قد ينعدم في المجتمعات الإسلامية المحافظة ولله الحمد .

١٥ - عدم القدرة على المشي بسبب شلل الأطراف السفلية فيحتاج الشخص إلى استخدام الكرسي المتحرك سواء اليدوي أو الكهربائي .

١٦ - الشد العضلي التشنجي : ولذلك تأثير سلبي على قدرة الشخص للقيام بواجباته في الحياة اليومية كالانتقال من الكرسي المتحرك واللبس وغيرها .

٢٠.٨ إصابات الرأس وارتجاج الدماغ

تفيد الإحصاءات الدولية إلى أن إصابات الرأس وارتجاج الدماغ هي أكثر أسباب الوفاة من الحوادث المرورية وتبلغ حوالي (٧٠،٠٠٠ : ١٠٠) . وي تعرض حوالي ١٠٠ شخص بين كل مئة ألف شخص سنوياً لإصابات الرأس (١٠٠ : ١٠٠،٠٠٠) منهم ٨٠٪ تكون إصاباتهم بسيطة و ٢٠٪ إصابات متوسطة أو شديدة . وفي حالة كون الإصابة شديدة تكون نسبة الحياة ٤٥٪ والإصابات المتوسطة تكون نسبة الحياة ٩٣٪ وكثيراً منهم يعيش بإعاقة . وفي الحوادث المرورية تكون الفئة العمرية المعرضة لذلك هي فئة الشباب بين ١٥ - ٢٤ عاماً معظمها بين الرجال . وتسبب الحوادث المرورية إصابات الرأس إما عن طريق الارتطام المباشر بجسم صلب أو بسبب التوقف المفاجئ بعد التسارع مما يؤدي إلى حركة الدماغ داخل الجمجمة وارتطامه

بها سواء في مقدمة أو مؤخرة الجمجمة. وتؤدي إصابة الرأس في معظم الحالات إلى فقدان الوعي .

٢٠.٨ النتائج المصاحبة لإصابة الرأس

- ١ - قد يستمر المريض في حالة نباتية حيث يكون قادراً على فتح أو إغماض عينيه دون استيعاب ما حوله .
 - ٢ - إعاقة شديدة : ويحتاج لآخرين في القيام بواجباته اليومية في الحياة بسبب إعاقة حركية أو عقلية أو بسبب الاثنين معاً .
 - ٣ - إعاقة متوسطة : يكون قادراً على الاعتياد بنفسه في حياته اليومية ويمكن استخدام المواصلات وقد يكون قادراً على العمل تحت إشراف .
 - ٤ - تحسن جيد : الرجوع للحياة الطبيعية مع وجود بعض التغيرات الحركية أو العقلية أو السلوكية أو الحسية الخفيفة .
- وقد تكون إصابة الرأس من النوع المغلق وهو الذي لا يخترق الجمجمة أو المفتوح وهو ما يؤدي إلى كسر الجمجمة واحتراقها إلى الدماغ بواسطة الارتطام الشديد أو دخول الجسم غريب .

٢٠.٨ الأسباب المصاحبة لحدوث الإصابات بالرأس مع الحوادث المرورية

- ١ - شخصية وسلوك السائق الخاطئة وعدم التزامه بأنظمة المرور .
- ٢ - المشاكل العائلية والعملية والتفكير بها خلال القيادة .
- ٣ - عدم استعمال حزام الأمان أو ارتداء الخوذة لدى قائدي الدراجات .
- ٤ - تناول المسكرات .

٢٠.٨ إصابات الرأس البسيطة

وتمثل حوالي ٨٠٪ من إجمالي حالات إصابات الرأس وتميّز بالتالي:

- ١ - فقدان الوعي لمدة لا تزيد عن ٣٠ دقيقة .
- ٢ - فقدان الذاكرة لمدة لا تزيد عن ٢٤ ساعة .
- ٣ - عدم وجود اضطراب في القوى الحركية .
- ٤ - عدم وجود تغييرات مرضية في الأشعة المقطعيّة والمغناطيسية للدماغ .
- ٥ - تنتج نتيجة ارتطام الجمجمة بجسم صلب أو التوقف المفاجئ بعد التسارع .
- ٦ - تصاحبه صعوبات إدراكية كاضطراب التركيز والانتباه أو سلوكية كالاكتئاب والقلق أو صداع مزمن ودوخة وأرق وفتور عام ، وهذه الأعراض قد تستمر إلى درجة أن المريض قد تتأثر مقدراته لليقىام بواجباته في الحياة وتنعكس سلبياً على حياته الأسرية والعملية .

٢٠.٩ إصابات الرأس الشديدة

- يفقد المصاب الوعي بسببها فور حصول الحادث .
- حوالي ٥٠٪ من المصابين والذين تمت غيبوبتهم لمدة خمس ساعات يفارقون الحياة .
- ١٠ إلى ٢٠٪ من الأحياء يفقدون القدرة على الاتصال مع البيئة المحيطة بهم لمدة شهر بعد الحادث .
- النسبة المتبقية منهم يفيقون من الغيبوبة ويبدؤون في التحسن التدريجي .
- بالنسبة للمصابين الذين لا يستجيبون لأكثر من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع فيستمرون في حالة تسمى بالنباتية .

المشاكل الصحية المصاحبة لـ إصابات الرأس

- ١- الكسور في الأطراف والعظام الأخرى والتي قد يتأخّر اكتشافها طبياً بسبب التركيز على إنقاذ حياة المصاب .
- ٢- الاستسقاء الدماغي .
- ٣- التغيرات الهرمونية بسبب اضطراب الغدد الصماء خاصة النخامية .
- ٤- اضطرابات المقدرة على التغذية .
- ٥- العجز الحركي كالمشي والاهتزاز وفقدان التوازن .
- ٦- نوبات الصرع سواءً الكلبي أو الجزئي .
- ٧- التكليس حول المفاصل .
- ٨- مضاعفات الجهاز الدوري والتنفسية : وقد يؤدي ذلك إلى السكتة القلبية بعد الحادث مباشرة . كما أن كثيراً من الذين يتعرضون لإصابة بالرأس يحتاجون إلى أنبوبة رغوية للمساعدة على التنفس خاصة خلال الفترة الأولى من الإصابة . كما وجد أن كثيراً من يتعرضون لإصابة شديدة بالرأس يعانون من نقص في وظائف الرئتين بسبب ضعف عضلات التنفس .
- ٩- قصور الأعصاب القحفية وخاصة العصب الأول وتأثيره على حاسة الشم أو قصور في وظائف الأعصاب الأخرى .
- ١٠- الشد العضلي التشنجي والعكسي .
- ١١- الحركات اللاإرادية في الأطراف خاصة العلوية .
- ١٢- عدم القدرة على التحكم في الخارج من السبيلين : وذلك بسبب تأثر الفص الأمامي من الدماغ وهو الفص الأكثر إصابة نتيجة الحوادث المرورية .

١٣ - التغيرات السلوكية : كالانزعالية وعدم تقدير الحدود الشرعية والاجتماعية ، والاكتئاب وعدم الاهتمام بالظاهر العام أو النظافة الشخصية واضطراب المقدرة الجنسية سواء بالزيادة أو النقص وغيرها .

١٤ - التغيرات الإدراكية مثل : قلة الانتباه والتركيز وفقدان الذاكرة واضطراب القدرة على النطق والتحاطب ونقص الذكاء والقدرة على الحكم على الأشباء البديهية وكذلك اضطراب القدرة على التخطيط .

٦. ٢. ٨ الإعاقات الناتجة عن إصابات الرأس

- ١ - حركية كالمشي والقدرة على الاعتناء بالنفس .
- ٢ - حسية كالقدرة على الشم والسمع .
- ٣ - ادراكية كالقدرة على التركيز والانتباه .
- ٤ - سلوكية كالقدرة على ضبط النفس .

٣. ٨ بتر الأطراف

الحوادث المرورية هي من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى بتر الأطراف سواء السفلية أو العلوية لدى الشباب . وقد وجد أن ٧٥٪ من حالات بتر الأطراف العلوية هي نتيجة للحوادث المرورية ويحدث معظمها لدى الرجال في الفئة العمرية بين ١٥ - ٤٥ عاماً .

أما في حالات البتر في الأطراف السفلية فإن الحوادث تعتبر السبب الثاني بعد الأمراض كالسكري . وتبعد نسبة البتر في الأطراف السفلية بسبب الحوادث ٢٠٪ من جميع حالات البتر ونسبة الرجال للنساء ١:٢,٧ .

٨ . ٣ . ١ مستوى البير

١ - العلوية

أ - الأصابع أو جزء منها .

ب - الرسغ .

ج - تحت المرفق .

د - خلال المرفق .

ه - فوق المرفق .

و - استئصال الطرف من الكتف .

٢ - السفلية :

أ - الأصابع أو جزء منها .

ب - خلال الكعب .

ج - تحت الركبة .

د - خلال الركبة .

ه - فوق الركبة .

و - خلال مفصل الفخذ .

٨ . ٣ . ٢ المشاكل الصحية المصاحبة للبير

١ - الآلام الحادة .

٢ - الآلام المزمنة كالألم الوهمي والذي يحس به المريض في الطرف

المبتور أو في جزء منه بالرغم من عدم وجود ذلك الجزء .

٣ - صعوبة التئام الجرح خاصة عند محاولة الجراح المحافظة على نسيج

مزق .

- ٤- وجود عظم حاد في نهاية الطرف المبتور والتي تؤدي إلى آلام خاصة عند تركيب طرف صناعي .
- ٥- المشاكل النفسية المصاحبة كالاكتئاب وغيره .
- ٦- حالات التعرق الزائد .
- ٧- التهابات الجلد المتكررة .
- ٨- أمراض الحساسية خاصة عند تركيب الطرف الاصطناعي .
- ٩- صعوبة المشي لمسافات طويلة أو على الأراضي غير المستوية .

٤.٨ الحروق

الحروق هي من أخطر المشاكل الصحية والتي تنتج عن بعض الحوادث المرورية خاصة عندما يكون هناك عدد كبير من المصابين داخل المركبة وقت وقوع الحادث وعدم وجود مسعفين قربين لمباشرة الحادث . ويؤدي الحريق إما إلى تصاعد الأدخنة ووفاة الأشخاص بالغازات السامة أو الحروق الحرارية . وقد وجد أن الحروق هي من بين أعلى الإصابات علاجاً حيث يكلف علاج شخص تعرض لحروق بنسبة ٣٠٪ من الجسم ما يعادل ٧٥٠ , ٠٠٠ ريال وعند تعرض الجسم للحروق فإن الوفاة تنتج بسبب فقدان كمية كبيرة من السوائل أو ارتفاع حرارة الأعضاء الداخلية مما يؤدي إلى هبوط في وظائف الأعضاء الهامة بالجسم كالقلب والكلى .

٤.٩ المشاكل الصحية المصاحبة للحروق

- ١- فقدان الأنسجة السطحية في الجسم كالجلد والعضلات مما يؤدي إلى تشوهات .

- ٢- التيسس المفصلي .
- ٣- فقدان بعض الحواس .
- ٤- الاختناقـات الغازية والأـدخنة وما تسبـبه من نقص للأـكسجين في الدـماغ ما يؤـدي إلى اضـطـراب وظـائـفـه .
- ٥- مشـاـكـلـ الـجـهاـزـ التـنـفـسيـ المـزـمـنةـ بـسـبـبـ الأـدـخـنةـ .

٨. ٥ كـدـمـاتـ القـفـصـ الصـدـريـ والـقـلـبـ وـالـرـئـيـنـ

يتعرض بعض الأشخاص لخدمات في القفص الصدري مما يؤدي أحياناً إلى كسر في عظمة القص وتمزق الأعضاء الداخلية مثل القلب والرئتين أو انفجار الشريان الأورطي وقد يشتكي المريض من آلام في الصدر إن كان واعياً وبذلك يمكن تشخيصه سواء بالفحص السريري أو الإشعاعي أو تحخطيط القلب وإن لم يتوقع ذلك الطبيب المباشر للمريض فإن الحالة قد يتبع عنها مضاعفات قد تؤدي إلى الوفاة خلال دقائق أو ساعات . وتحدث خدمات القلب لدى ٨٪ - ٧١٪ عند الأشخاص الذين تعرضوا إلى خدمات في القفص الصدري سواء بسبب حوادث المرورية أو غيرها .

٦. ٨ إـصـابـاتـ الـبـطـنـ وـالـأـعـضـاءـ وـالـأـحـشـاءـ الـمـوـجـودـةـ بـهـ

وقد يتعلـقـ الـأـمـرـ هـنـاـ بـأـحـدـ السـبـبـينـ التـالـيـنـ نـتـيـجـةـ الـحـوـادـثـ الـمـرـوـرـيـةـ :

- ١- الضغط على البطن : كما يحدث في حوادث المرورية والتي يحدث نتيجتها تعرـضـ جـسـمـ المـركـبةـ لـصـدـمةـ قـوـيـةـ وـتـغـيـرـ مـقـاسـاتـهاـ فـيـضـغـطـ المقعد على الراكب ويؤثر ذلك على الأعضاء المジョفة كالأمعاء حيث يحصل بها نزيف أو قد يؤدي إلى انفجارها . ويحدث ذلك أيضاً في حالات دهـسـ المشـاهـةـ .

٢- التسارع والتوقف : ويحدث عند توقف العربية فجأة نتيجة ارتطامها بجسم صلب ثابت أو ما يتبع أيضاً في حالات الدهس لل المشاة . وتكون الأعضاء الغير مجوفة كالكبد والطحال أكثر عرضة للإصابة ويحدث بها تمزق قد يؤدي إلى تلف نسيج العضو المصاب مما يستوجب استئصاله أحياناً .

كما أن هناك الغشاء البريتواني قد يكون عرضة للتمزق وخروج الدم من الشرايين والأوردة إلى التجويف البطني وقد يؤدي ذلك إلى تلف الأنسجة التي يحيط بها .

وتفيد الإحصاءات الطبية أن الحوادث المرورية هي السبب الرئيسي لإصابات البطن وأعضائه حيث تشكل ٨٥٪ من مجموع إصابات البطن وتبلغ نسبة الوفيات بسبب إصابة البطن وأعضائه ٦٪ من مجموع الوفيات التي تنتهي عن الحوادث المرورية .

٧. ٨ الكسور

يتعرض كثيراً من المصابين في حوادث المرورية إلى كسور في أي من عظام الجسم . وقد تكون الكسور بسيطة عند وجود كسر في العظم كسر واحد أو مضاعف عندما تكون حدود الكسر أكثر من طرف أو معقدة عندما يكون مصحوباً بتمزق في الأنسجة المحيطة كالعضلات والأعصاب . وتبلغ نسبة الكسور حوالي ٢٪ من بين السكان حوالي نصفها بسبب حوادث المرورية . ويتم علاج الكسور سواء باستخدام الجبس والجهاز أو الشد أو التثبيت الخارجي أو الداخلي حسب نوع الكسر وقد يتطلب الكسر بطريقة صحيحة أو بطريقة خاطئة وفي هذه الحالة قد ينبع عن ذلك إعاقة مستديمة .

وأكثر الكسور تحدث في العظام الطويلة عند حصول حوادث دهس المشاة أو انقلاب العربات وخروج الراكب الغير مستخدم لحزام الأمان من المركبة . وقد تكون كسور العظام الطويلة في الجسم سبباً للوفاة خاصة عند دخول المواد الدهنية أو الهواء إلى الدورة الدموية مما يؤدي إلى حدوث تلف في الجهاز الدوري والتنفسى . كما أن هناك فرصة لحدوث التهابات بكتيرية قد تؤدي إلى التسمم والوفاة أيضاً فإن الكسور قد تؤدي إلى التزيف الداخلي والوفاة مثل ما يحدث عند كسور عظام الحوض وأحياناً يضغط الطرف المكسور من العظم على الأعصاب الطرفية أو الشرايين مما يؤدي إلى الشلل أو التلف في الأنسجة .

٨ . ٨ الآثار النفسية والاجتماعي

يتعرض معظم الأشخاص لضغوط نفسية وتسمى (الضغط النفسي ما بعد الحوادث PTSD) وتمثل في القلق والنسفان والخوف مما يؤدي إلى الاكتئاب . ويحصل ذلك عند حوالي ١١٪ من الأشخاص الذين تعرضوا للحوادث المرورية . ويؤثر ذلك سلباً بالطبع على سلوكيات المصاب وإنتاجيته في المجتمع ، ويمكن علاج ذلك عن طريق الأخصائيين والأطباء النفسيين عن طريق الاستشارات المتكررة وتحفييف العبء النفسي عن الشخص المصاب .

٩ . ٨ أخرى

كإصابات الحجاب الحاجز والأوردة والشرايين في العنق والكتلى وعند حدوث تلك الإصابات فإن لها مضاعفات صحية خطيرة فمثلاً حدوث إصابة في مقدمة الرقبة قد يؤدي إلى جلطات دماغية . ولا ننسى أيضاً أن

الأطفال يكون أكثر عرضة للإصابات الشديدة أكثر من الكبار خاصة عند وجودهم في المقعد الأمامي في أحضان أمهاهاتهم دون ربط الأم لحزام الأمان أو في المقعد الخلفي بدون الكرسي المخصص .

وهناك أبحاث علمية تقول أن أكثر من ٣٠٪ من الوفيات التي تحصل قبل الوصول للمستشفيات ممكن منعها بإذن الله وأن استخدام حزام الأمان والكيس الهوائي الموجود بالمركبات قد تقلل من الإصابة بالرأس بنسبة ٦٦٪ و ٥٠٪ من إصابات الصدر الشديدة .

وعند الاصطدام من الناحية الأمامية للمركبة فإن نسبة إصابة السائق تنقص بنسبة ٣١٪ للراكب الأمامي بنسبة ٣٢٪ عند استخدام حزام الأمان والكيس الهوائي . كما أن نقل المريض وإسعافه بطريقة صحيحة قد تقلل من نتائج الإصابة خاصة عند تعرض المريض لكسير في العمود الفقري وكذلك فإن التدخل المبكر من قبل فريق إسعافي قد ينقذ حياة المصاب بإذن الله ويقلل من التنتائج السلبية الصحية للحوادث .

هذا والله وحده أعلم وهو الهادي إلى سواء السبيل والحمد لله في الأولى والأخرى ودائماً .

المراجع

إحصائيات الإدارة العامة للمرور ، وزارة الداخلية ، المملكة العربية السعودية .

DELISA JOEL, Rehabilitation Medicine, Principle and Practice 3rd Ed 1998 Lippincott-Raven Publication, Philadelphia

BRADDOM R.LPhysical Mecicine and Rehabilitation 1st Ed, 1996 W.B Saunders, New York

SHEEH-SUSAN BUDDASIMManual of Clinical Trauma care, The First Hour, 2nd Ed , 1994 Mosby Year Book INC,Missouri .

المحكمة المروية الكويتية في ضوء نظرية الضبط الإداري

د. خليفة ثامر الحميد

٩ . المحكمة المروورية الكويتية في ضوء نظرية الضبط الإداري

لقد كان ملكرة الابتكار التي جبها الخالق الجليل لخلق قهوة الضعيف الأثر البالغ في حياة الإنسان . هذه الملكرة التي تميزه بحق عما سواه من الأحياء . ولما كانت هذه الطاقة بدبيهية في الإنسان السوي فما زال يعملاها على مر العصور والأزمان بحثاً عن الراحة له ولأقرانه ، هذه الراحة التي تتجسد في سد ما يتداعى لهم من حاجات ، أو في ابتكار وسيلة جديدة تيسر تحقيق الإشباع لتلك الرغبات . ولعله من السهولة القول بأن القرن الواحد والعشرين يمثل أقصى ما وصل إليه الإنسان من رفاهية العيش ، وإخضاع هذا الكوكب بما فيه من خيرات وتذليل ما يكتنفه من أخطار بحيث أصبح معه العالم قرينة صغيرة .

فخطوة إثر خطوة ظل هذا المخلوق طموحاً في غایاته ، شغوفاً لسد حاجاته بكافة الوسائل المتاحة أولاً ، واحتراع أخرى جديدة ثانياً ، وبذلك فقد طبق بحق قوله تبارك وتعالى : ﴿ أَلَمْ ترَ أَنَّ اللَّهَ سَحَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ تَحْرُّرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَنْعَثَّ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَوِيفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة الحج ٦٥) .

ولما كان هذا المخلوق يتميز كذلك بخاصية الألفة والتالفة بما يسميه رجال علم الاجتماع كونه مخلوقاً اجتماعياً ، فقد كان ذلك من دواعي سعيه إلى إيجاد كافة الوسائل الميسرة لمثل هذا الاتصال شفاهة كانت أو بوساطة الهاتف ؛ أو بابتكار وسيلة تمكنه من الانتقال إلى حيث يتواجد أقرانه .

وعلى الرغم مما حققته السيارة من سرعة الانتقال ، وجعل هذا الأمر يتم بصورة مريحة ، وما ترتب على ذلك من إزدھار في صناعتها ، وإرتفاع أعدادها على الطرقات العامة ، فقد كان لها الأثر المباشر على حياة الأفراد . فمن جهة أصبحت السيارة تشكل تهديداً للبيئة المحيطة بما تبثه من مواد سامة ناتجة عن محركاتها ، بل ذهب البعض إلى جعل مخلفات عوادمها سبباً مباشر لبعض الأمراض المعاصرة^(١) . ومن جهة أخرى فقد ترتب على الزيادة المطردة لاستعمال السيارة ، أن كثرة الحوادث المرورية بما أضحت معه وسيلة فتاكه تهدد الآخرين في أرواحهم وممتلكاتهم^(٢) .

ولما كان حفظ أمان الأفراد وحمايتهم أحد أهم واجبات الإدارة ، فقد أُعترف لها بسلطات واسعة تخولها القيام بهذا العبء ، وتحقيق هذا الهدف ، ولذلك أُعترف لها بوسائل الضبط التي لا تقتصر على التدخل بعد وقوع الحادث ، وإنما تبدأ بصورة وقائية تحاول من خلالها الحيلولة دون تحقق الحادث إبتداءً .

وعلى الرغم من الجهد الذي تبذلها الإدارة^(٣) ، فما تزال حوادث المرور تشكل ظاهرة اجتماعية خطيرة على الأفراد ، مُخلفة القتل والمعاقين منهم ، فضلاً عن الخسائر المادية الناتجة عن هلاك المركبة . ومن جهة أخرى فمما يلاحظ على جرائم المرور تغيرها عن غيرها من الجرائم الجزائية فهي لا تنطوي

(١) على مصطفى علاء الدين ، السيارة وتلوث البيئة ، دار الحداثة ، ١٩٩٠ م ، ص ٢٦ .

(٢) صالح بن عبد العزيز الفوزان ، تأثيرات حجم الحركة المرورية على مدينة الرياض : التحديات والفرص المتاحة ، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة عن جامعة الكويت ، العدد (٢) ، المجلد (٣١) ، ٢٠٠٣ م ، حيث قام فيها الباحث بدراسة قيمة في محاولة لتحديد حجم حركة المرور ، وبيان مواطن تأثير الحركة اليومية عليها سير المرور .

(٣) حامد سيد الرفاعي وعادل الخنساء ، مؤسسات الشرطة والأمن العام في دولة الكويت ، غير محدد مكان الطبع ، ١٩٩٧ م ، ص ٢٣٦ .

على نية خبيثة كتلك التي يتضمنها الركن المعنوي للجرائم العمدية : كقتل العمد ، والسرقة ، والنصب . الأمر الذي أثار بسببه المشرع إلى وضع قواعد المرور وأحكامه في تشريع خاص يتميز عن القوانين الجزائية الأخرى .

كما أنه سارع إلى إنشاء محكمة متخصصة لجرائم المرور وحوادثها للاضطلاع بالدعوى المترتبة عليها ، وما لا شك فيه أن قيام المحكمة بالنظر في تلك الدعاوى ، لسبيل إلى تسهيل نظرها ، وسرعة البت فيها ، بما يحقق الهدف المنشود وهو نشر الوعي المروري بين الأفراد من خلال الإحساس المباشر بالزامية إخراج قواعد المرور .

وفي سبيل إلقاء الضوء على محكمة المرور ، فقد انصبت هذه الدراسة على محكمة المرور الكويتية بالتحليل ؛ ومن منظور الضبط الإداري الذي يشكل في أحد أهدافه صيانة المجتمع من الخوف ، وحفظ أمنه مما يخل به ، إذ تأتي حوادث المرور كأحد أهم التهديدات له .

وبناءً على ذلك سيكون لهذه الدراسة شقان من البحث :

المبحث الأول : قانون المرور والضبط الإداري .

المطلب الأول : مفهوم الضبط الإداري وأهدافه .

المطلب الثاني : الضبط الإداري في قانون المرور الكويتي .

المبحث الثاني : محكمة المرور في التشريع الكويتي .

المطلب الأول : أساس نشأة محكمة المرور الكويتية .

المطلب الثاني : التنظيم القانوني لمحكمة المرور الكويتية .

الفرع الأول : تشكيل محكمة المرور الكويتية .

الفرع الثاني : اختصاصات محكمة المرور الكويتية .

الفرع الثالث : إجراءات العمل أمام محكمة المرور الكويتية .

٩ . ١ قانون المرور والضبط الإداري

يعد الضبط الإداري أحد أنشطة الإدارة التي تهدف فيه إلى حماية المجتمع مما قد يدخل بأمنه ونظامه، الأمر الذي يعود في نهايته بالنفع على أفراد المجتمع بالاستقرار في معاملاته ورخائه^(١). ولقد ازداد الضبط الإداري أهمية مع تطور دور الدولة ودخولها في الحياة اليومية للأفراد بما ألقى عليها ضرورة الاضطلاع بالمرافق العامة، ورسم القواعد الالزمة التي تحكم المستفيدين منها، آخذة في سبيل ذلك بعين الاعتبار حماية النظام العام بعناصره المختلفة في المجتمع.

ولما كان الأمن العام يمثل أحد عناصر هذا النظام، فإن أهمية حمايته تبدو على وجه الخصوص في دور رجل الشرطة في ضبط استعمال الطريق العام ضمانته للأفراد وممتلكاتهم^(٢).

وفي إطار دراسة هذا الدور فإن هذا البحث يتكون من مطلبين اثنين:

المطلب الأول : مفهوم الضبط الإداري وأهدافه.

المطلب الثاني : الضبط الإداري في قانون المرور.

٩ . ١ . ١ مفهوم الضبط الإداري وأهدافه

ورد لفظ الضبط في اللغة بمعناه العام للدلالة على الحفظ^(٣)، كما جاء

(١) عبد العليم عبد المجيد مشرف ، دور سلطات الضبط الإداري في تحقيق النظام العام وأثره على الحريات العامة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٨ م ، ص ٢٢٩ .

(٢) محمد محمد بدران ، الطبيعة الخاصة للضبط الإداري والأثار القانونية المترتبة عليها ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ م ، ص ٥ .

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، دار المعرف ، الجزء الرابع ، ص ٢٥٤٩ .

على نحو يدل على القيام بأمر الشيء وتصححه ورفع ما يحتويه من خلل^(١). أما اصطلاحاً فقد حاول فقهاء القانون الإداري وضع تعريف له بما يجمع عناصره من جهة، ويميزه عما قد يتشابه معه من أعمال الإدارة من جهة أخرى، وذلك إزاء خلو التشريعات الإدارية من تعريف محدد له^(٢). فقد عُرف الضبط الإداري بأنه: «مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات الإدارية المنوط بها مسؤولية الضبط الإداري بهدف إقرار النظام العام وتنظيم المجتمع ووقايته من الجريمة وذلك بتحقيق الأمان العام، والمحافظة على الصحة العامة وتوفير السكينة العامة»^(٣).

كما عُرف بأنه: «مجموعة من القواعد تفرضها السلطة العامة على الأفراد في ممارستهم لحرياتهم بقصد صيانة النظام العام أي لتنظيم المجتمع تنظيمًا وقائيًا»^(٤)، كما استعمل للدلالة على: «النشاط الذي تتولاه الهيئات الإدارية، ويتمثل في تحديد النشاط الخاص بهدف صيانة النظام العام»^(٥). وبناءً على ذلك فهو بحق «نشاط وقائي مخصص الهدف، ذو حدود

(١) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ص ٤٣٦.

(٢) انظر في ذلك عبد العليم عبد المجيد مشرف، المرجع السابق، حيث قسم التعريفات التي قيلت عن الضبط الإداري من غايتها، أساليبه، كونه قيد على الحريات العامة، كونه قيد على الأفراد، وبكونه سلطة سياسية.

(٣) مجدي أحمد حسن، فاعلية الأداء الضبطي لرجال الشرطة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م، ص ٣٢.

(٤) عزيزة الشريف ويسري العصار، القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار الكتب، ١٩٩٩م، ص ١٠.

(٥) محمود عاطف البنا، الوسيط في القانون الإداري، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، ١٩٩٢م، ص ٣٣٧.

وضوابط ، تمارسه الإدارة باستخدام أعمال قانونية ومادية من أجل حفظ النظام العام»^(١).

ولعل أول ما يلفت الانتباه من مجموع تلك التعريفات إجماعها على إثبات ما للضبط الإداري من طبيعة وقائية تهدف ابتداءً وبقدر المستطاع إلى منع كل ما يخل بالنظام العام للمجتمع^(٢) ، وفي هذا يميز الفقهاء بين نوعي الضبط : فأحدهما وقائي يسعى إلى الحيلولة دون وقوع الجريمة ، وهو الضبط الإداري ، والآخر علاجي يهدف إلى تعقب الجريمة بقصد كشف عناصرها وتقديم مرتكبيها إلى القضاء تمهيداً لمعاقبتهم ، وهو الضبط القضائي . ولا غرابة في أن يكون القائم على كل من النوعين جهازاً واحداً لما بينهما من ارتباط وتدخل ، فرجل الشرطة على سبيل المثال الذي يراقب حركة المرور ويوجه المركبات إنما يقوم بضبط إداري ، إلا أنه ما يلبث أن يتحول نشاطه إلى ضبط قضائي بوقوع حادث أو تحرير مخالفة .

وفي محاولة لتحديد محور عمل الضبط الإداري والمتمثل في النظام العام ، فقد ذهبت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصري إلى القول بأن : «النظام العام - كما يعرفه الفقهاء - هو الأساس السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأخليقي الذي يقوم عليه كيان الدولة ، كما ترسمه القوانين النافذة فيها ، وبعبارة أخرى هي مجموعة القواعد القانونية التي

(١) عادل السعيد محمد، الضبط الإداري وحدوده، رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة القاهرة - فرع بنى سويف ، ١٩٩٢م ، ص ١١٠.

(٢) داود الباز ، تدابير حماية الأمن العام بين الشريعة والقانون ، بحث منشور في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، الصادرة عن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، المجلد (١٨) ، العدد (٣٥) ، محرم ١٤٢٤م ، ص ٥٩-١١٣.

نظم المصالح التي تهم المجتمع مباشرة أكثر مما تهم الأفراد، سواء كانت تلك المصالح سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو خلقية^(١).

أما الفقه فقد استقر على تحديد ثلاثة عناصر ليشملها مصطلح النظام العام، وهي الأمن العام، الصحة العامة، السكينة العامة^(٢). ويطلق عليها العناصر التقليدية للنظام العام تمييزاً لها عما أحق بها هذا الأخير من مفاهيم جديدة كضرورة فرض الآداب العامة، وتوفير الأمن الاقتصادي، وضمان جمال الرونق في مظهر المجتمع^(٣).

وفيما يتعلق بالأمن العام على وجه الخصوص^(٤)، فيعني حماية الأفراد في أرواحهم وممتلكاتهم، وتأمينها من المخاطر الخارجية طبيعية كانت أم بفعل الغير، ويلاحظ في هذا المقام أن إلحاقي وصف (العام) بالأمن يدل على عمومية التدابير والإجراءات المتخذة سواءً من حيث كون المخاطر تحيط بالمجتمع كوحدة متماسكة ولا تقتصر على أفراد معينين، أو من حيث كون هذه التدابير قد اتُّخذت في مواجهة كافة من تحققت فيهم الظروف، ودون الاقتصار على أشخاص معينين بالاسم^(٥). وبهذا المعنى يعد الأمن العام أول عناصر النظام العام وأكثرها أهمية لما يرتبط به من أرواح ومتلكات.

(١) مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتاوى والتشريع ب مجلس الدولة ، مجموعة الأستاذ أحمد سمير أبو شادي ، الجزء الأول ، يناير ١٩٦٠ م - يناير ١٩٧٠ م ، ص ٧٣ .

(٢) عزيزة الشريف ، دراسات في التنظيم القانوني للنشاط الضبطي ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ ، ص ٣١ .

(٣) عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، نظرية الضبط الإداري ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٥ م ، ص ٩٩ .

(٤) خصص عنصر الأمن العام لعلاقته بموضوع هذه الدراسة .

(٥) محمد محمد بدران ، الطبيعة الخاصة للضبط الإداري والآثار القانونية المترتبة عليها ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ م ، ص ١١٦ .

وفي سعيها لحماية الأمن العام، تلجأ الإدارة لوضع الضوابط والقيود على ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم بما تضمن معها عدم اتخاذ هذه الممارسات وسيلة للإضرار بالغير، مما يعرض المجتمع للدخول في حالة فوضى وعنف، وبناءً عليه تتمتع الإدارة المختصة بشأن المرور بسلطات واسعة في ضبط المرور ووضع قواعده، بما يوجب على الكافة الخضوع له، ولا يقتصر الحديث هنا على مجرد بيان قواعد المرور بالمعنى الضيق، وإنما تجاوزت ذلك لتشمل إمكان فرض القواعد المنظمة على كل ما من شأنه التأثير على حركة المرور، كفرض مواعيد محددة لحركة النقل العام تحاشياً عن إرباك حركة المرور، وتقييد مرور المركبات الضخمة الناقلة للبضائع في المرور بساعات معينة، غالباً ما تكون في وقت متاخر من الليل، بالإضافة إلى تعين حدود قصوى لحمولة المركبات من الأفراد والأشياء^(١).

٩.٢. الضبط الإداري في قانون المرور الكويتي

«الشرطة هي الجهة الإدارية المكلفة بحفظ النظام العام ومنع الجرائم . وتتولى إلى جانب ذلك ، وطبقاً لهذا القانون ، المهام الآتية : أولاً : جمع التحريات اللازمة للكشف عن الجرائم ومعرفة مرتكبيها وجمع كل ما يتعلق بها من معلومات لازمة . . . »^(٢) .

إذا كانت المهمة الواردة في الأول من المادة آنفة الذكر من قبيل أعمال الضبط القضائي لرجال الشرطة ، فمما لا شك فيه أن نص هذه المادة تنوّط

(١) عبد العليم عبد المجيد مشرف ، دور سلطات الضبط الإداري في تحقيق النظام العام وأثره على الحريات العامة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٨ م ، ص ٨٠ .

(٢) المادة (٣٩) من قانون الإجراءات والمحاكمات الكويتية رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م .

بهم القيام بأعباء الضبط الإداري^(١)، ولما كان حفظ الأمن من مهام وزارة الداخلية ولا يقتصر على إدارة معينة، فقد عدل المشرع الكويتي عن تحديد الإدارة العامة للمرور كجهة وحيدة مختصة بوضع قواعد المرور والإشراف على حسن تنفيذها، بأن منح هذه السلطة لكافة أجهزة وزارة الداخلية، والتي تمس اختصاصاتها بشلل أو باخر شؤون المرور.

وعلى الرغم من هذا القول فإن دوره الإدارية العامة للمرور، كإدارة مختصة في تنظيم المرور يتضح جلياً من خلال ما تقوم به من أنشطة في سبيل حفظ الأمن العام على الطرق العامة. فيظهر الدور الوقائي للإدارة العامة للمرور في تقديم البرامج التوعوية للأفراد من خلال وسائل الإعلام المتعددة^(٢)، كما أخضع المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦ م) مدارس تعليم القيادة لرقابة الإدارة العامة للمرور ورتب على الإخلال بقواعد إغلاق المدرسة^(٣)، بالإضافة إلى وضع الوسائل الكفيلة بالتعرف على مدى

(١) غانم محمد المطيري، *شرح الضبطية القضائية في التشريع الكويتي*، الطبعة الأولى، غير محدد مكان النشر، ١٩٩٩ م، ص ٣٣.

(٢) تعد التوعية المرورية أحد أهم الأسباب للحد من حوادث المرور ونتائجها الخطيرة على حياة الأفراد والممتلكات، انظر في ذلك : التحقيق الذي أجراه كل من د. حسن الأحمدى و خلف العوفي ، عمر العمودي، بعنوان الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية وطرق الحد منها، المنشور في مجلة الأمن الصادر عن الإدارة العامة للعلاقات والتوجيه - وزارة الداخلية ، المملكة العربية السعودية ، العدد ١٥ ، شعبان ١٤١٨ هـ، ص ٨٧-١٢٣ ، ويشير الباحثون كذلك إلى العوامل الهندسية في تصميم الطرق كأحد العوامل التي تحد أيضاً من الحوادث إذا ما حسن استغلالها .

(٣) انظر المواد (٢٠-٢٢) من المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦ م) .

إمام الفرد بقواعد المرور وعلماته الإرشادية قبل منحه إمكانية القيادة والتمتع برخصتها^(١).

كما تشير المادة (٤٥) من المرسوم في القانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م) إلى ضرورة تكوين مجلس أعلى للمرور برئاسة وزير الداخلية وعضوية، وكيل الوزارة، ومدير عام الإدارة العامة للمرور، بالإضافة إلى ممثلين عن بعض الوزارات الخدمية الأخرى، كوزارات التربية، والمواصلات، والأشغال العامة، وبلدية الكويت، إلى جانب شركة النقل العام الكويتية، أما الهدف من هذا المجلس فيدور في مجمله حول التعاون في تنظيم حركة المرور بما يكفل انتسابيته.

من جهة أخرى فإن الإدارة العامة للمرور تقوم كذلك بالمراقبة اليومية لحركة المرور بغرض عمل كل ما يلزم حسن سير المرور وضمان تيسيره، ولذلك فقد جعل القانون الغرامة التي لا تزيد عن خمسة عشر ديناراً لكل من خالف تعليمات أو أوامر أو إرشادات رجال الشرطة المتعلقة بتنظيم حركة المرور^(٢). فإن إعمالاً لنص المادة (٨ / ٣٥) من القانون رقم (٥٢ لسنة ٢٠٠١م) تختص الإدارة العامة للمرور بوضع أجهزة الضبط والمراقبة المرورية، وبموجب هذا النص فقد بادرت الإدارة بوضع أجهزة البث

(١) لقد بدأت الإدارة العامة للمرور في تطبيق نظام الاختبار التحريري (الخطوة المرورية)، إضافة إلى العملي للمتقدمين بطلب الحصول على رخص السوق مع بداية شهر نوفمبر ٢٠٠٣م كإحدى وسائل الحد من الحوادث بالتأكد من صلاحية الفرد للقيادة قل منحه إجازة سوق، أنظر التصريح الصادر بهذا الشأن والمنشور في جريدة القبس الكويتية، العدد (١٠٩٢٠)، السنة (٣٢)، الثلاثاء ٩ رمضان ١٤٢٤هـ - الموافق ٤ نوفمبر ٢٠٠٣م، ص ٥.

(٢) المادة (١٢ / ٣٦) من المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٦٧م) وتعديلاته.

التلفزيوني والمرتبط بغرفة التحكم الموجودة بالإدارة العامة للمرور، أما الغرض من هذه الأجهزة فيكمن في تسخير التعرف على حركة المرور، ومدى إنسانيتها. وعلاوة على ذلك، فإن قيام الإدارة بوضع أجهزة التصوير على الطرق السريعة وعند بعض إشارات المرور يهدف إلى ردع الأفراد، خصوصاً مع وجودها الذي يشير إلى زجر إية مخالفة قد تسول النفس لارتكابها^(١).

أخيراً يتضح الضبط الإداري في قانون المرور في صورة أشد فيما قرره مدير عام الإدارة العامة للمرور من سلطة لسحب رخصة السوق، وإجازة تسخير المركبة مع لوحتها، أو الاثنين معًا سجناً إدارياً^(٢)، وحتى لا تكون هذه السلطة مطلقة بما يسهل إساءة استعمالها، فقد حدد القانون حالات معينة وردت على سبيل الحصر كأسباب تبيح توقيع هذا السحب، وتحقق هذه الحالات فيما يلي:

١- عند ارتكاب أحد الأفعال التالية:

- أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة (٣٣) من المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م) في شأن المرور وتعديلاته فيما عدا البند رقم (٤) الذي يحظر على ورش إصلاح السيارات، والحرفيين تصليح أية سيارة ما لم يقدم معها تصريح بذلك من محقق مختص.

- أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة (٣٣ مكرراً).

- أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة (٣٤).

(١) فيصل محمد بن سبت، كاميرات المرور، مقالة منشورة في جريدة القبس الكويتية، الأحد بتاريخ ٢٦ أكتوبر، ٢٠٠٣م - الموافق ٣٠ شعبان ١٤٢٤هـ، ص ١٦.

(٢) المادة (٤٢) من المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م).

- ٢- عند استخدام المركبة في أية مخالفة للآداب العامة .
- ٣- عند وقوع حوادث القتل أو الإصابة الخطأ متى كان ذلك ناتجاً عن حوادث للمركبات الآلية .

وأياً كان الأمر ، فلا يجوز أن يتجاوز السحب الإداري الصادر بقرار من مدير عام الإدارة العامة للمرور أربعة أشهر من تاريخ توقيعه ، كما يسقط هذا السحب بصدور حكم في الدعوى الجزائية من المحكمة . والجدير بالذكر أن القانون نص صراحة على عدم احتساب مدة السحب الإداري ضمن مدة السحب الصادر به حكم المحكمة . ويرجع ذلك إلى التمييز بينهما باعتبار السحب الإداري ضبطاً إدارياً حيث يتحقق متى تبين من ظروف المتهم خطورته على أمن الطريق والذي تجسد في صورة تحقق إحدى الحالات التي تحبزه ، أما السحب القضائي فيعتبر جزءاً على مخالفة أحكام المرور وقواعد المزمرة .

٩ . ٢ محكمة المرور في التشريع الكويتي

ظهرت محكمة المرور الكويتية في النظام القضائي الكويتي بصدور القانون رقم (٢٢ لسنة ١٩٦٠م)^(١) ، حيث تضمن عشر مواد بدأت بإعلان إنشاء هذه المحكمة ، ثم بيان كيفية تشكيلها . أما المادتان (٣) و (٤) فقد نظمتا حق المدعي العام بالمطالبة بإصدار أمر جزائي ، وحق المحكمة برفض الاستجابة لهذا الطلب ، في حين تناولت المواد (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) إجراءات الطعن بالأحكام الصادرة عن هذه المحكمة بالمعارضة ، أو

(١) يعد المرسوم الأميري رقم (١٣ لسنة ١٩٥٩م) الخاص بقانون السير أول تشريع يصدر ليعالج المسائل المتعلقة بالمرور ، منشور في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» ، ملحق العدد (٢٢٦) ، السنة الخامسة ، بتاريخ ٣١/٥/١٩٥٩م .

الاستئناف ، وقد بيّنت المادة (٩) القواعد العامة في الصلح بالنسبة للمخالفات ، كما أجازت المادة (٩ مكررًا) إمكانية إعلان الأمر الجزائي ، أو الحكم بوساطة الإدارة العامة للمرور ، وأخيرًا اختتمت المادة (١٠) القانون بتفويض وزير العدل بإصدار لائحة بإجراءات التحقيق والمحاكمة أمام محكمة المرور .

وفي عام ١٩٧٦م دخلت التشريعات الكويتية في فترة المراجعة الدستورية بغرض تنقيح ما لزم تطويره منها^(١) ، وما ترتب على ذلك من صدور المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م) بشأن المرور والذي وضع التفصيات اللازمة لتنظيم المسائل المتعلقة بالمرور ، وقد عللت المذكورة التفسيرية استحداث هذا القانون بمضي أكثر من خمسة عشر عاماً على صدور القانون السابق^(٢) ، وما طرأ على البلاد من تغييرات واتساع في العمران بما ازداد معه عدد المركبات ، وما رافق ذلك من ارتفاع في معدل الحوادث الناتجة عنها . فرغبةً من المشرع بمسايرة هذه التطورات أصدر هذا القانون ، والتضمن ستة أبواب لكل منها عنوان يشير إلى ما ينطوي تحته من قواعد وفقاً لما يلي :

الباب الأول : «أحكام عامة» يَبْيَنُ أحکام سريان هذا القانون ورسم الخطوط العريضة للتعرifات بالمصطلحات المستعملة فيه في سبيل تحديد مدلولاتها .

(١) انظر : مجموعة مجموعة التشريعات الصادرة خلال فترة المراجعة الدستورية ، الكتاب الأول : القوانين ، الجزء الأول ، إصدارات وزارة العدل ، دولة الكويت ، ص ٨٩ .

(٢) قانون السير رقم (١٣ لسنة ١٩٥٩م) .

الباب الثاني : «إجازة تسيير المركبات الآلية» حدد شروط الحصول على إجازة تسيير المركبات .

الباب الثالث : «رخص السوق» بين الشروط الالازمة للتقدم بطلب الحصول على هذه الرخص .

الباب الرابع : «قواعد المرور وأدابه» رسم الخطوط العريضة لالتزامات مستعملين الطريق وواجباتهم .

الباب الخامس : «العقوبات» عدد الأفعال المجرمة من جهة ، ثم حدد العقوبات المقررة لكل منها من جهة أخرى إعمالاً للمبدأ الدستوري «لا جرية ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها»^(١) .

الباب السادس : «الأحكام العامة» وضّح أحكام نفاذ هذا القانون^(٢) .

وفي عام ٢٠٠١ م صدر القانون رقم (٥٢ لسنة ٢٠٠١ م) بشأن المرور ، والذي اكتفى في مجمله بتعديل المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦ م) فيما يتعلق بموضوع العقوبات بالتشديد تارة ، وباستحداث مواد جديدة بعقوبات مستحدثة تارة أخرى^(٣) .

تلك كانت التشريعات الخاصة بشأن المرور بصفة عامة ، وبمحكمة المرور في النظام القانوني الكويتي على وجه الخصوص ، بيد أنني أسارع إلى التذكير

(١) المادة (٣٢) من الدستور الكويتي .

(٢) عصام عبد الوهاب البرزنجي ، قانون المرور الجديد ، بحث منشور في مجلة الحقوق والشريعة الصادرة عن كلية الحقوق - جامعة الكويت ، السنة الأولى ، العدد الأول ، صفر ١٣٩٧ هـ - يناير ١٩٧٧ م ، ص ٢٨٥ - ٢٩٨ .

(٣) سيتم التعرض لهذه التشريعات بالتفصيل لاحقاً بإذن الله تعالى .

بالشريعة العامة فيما لم يرد فيه نص في تلك التشريعات ، والمتمثلة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتية المقرر بالقانون رقم (١٧ لسنة ١٩٦٠ م) .

وعلى ضوء ما سبق فستكون هذه التشريعات المرجع الأساسي لهذا البحث ، الذي ينقسم إلى ثلاثة مطالب .

الأول : سيناقش نشأة محكمة المرور الكويتية ، وأساسها القانوني .

الثاني : سيبحث في البنيان القانوني للمحكمة ، من خلال التعرض لأحكام تشكيلاها ، واحتصاصاتها ، وإجراءاتها .

الثالث : سيركز على دور المحكمة في تحقيق أهدافها ، التي يمكن تلخيصها بتحقيق الردع العام ، والخاص ، وما يتربى على ذلك من فرض العدالة وحمايتها ، هذا بعد أن يتناول هذا المطلب تحديد المقصود بالأمن العام وبيان عناصره .

٩. ٢. ١. أساس نشأة محكمة المرور الكويتية

تدين المحكمة بالفضل في وجودها إلى المادة (١) من القانون رقم (٢٢ لسنة ١٩٦٠ م) ، والتي نصت صراحة على أن : « تنشأ محكمة تتبع الدائرة الجزائية بالمحكمة الكلية ، وتحتكر بالنظر في جنح ومخالفات المرور المنصوص عليها في المواد (٦٤ - ٧٢) من القانون رقم (١٣ لسنة ١٩٥٩ م) الخاص بالمرور ، وفي الجنح المنصوص عليها في المادتين (١٥٤ - ١٦٤) من قانون الجزاء إذا نشأت هذه الجنح عن مخالفة لأحكام قانون المرور السالف الذكر » .

وعلى الرغم من الاختصار الذي ألم بالمذكرة التفسيرية لهذا القانون إلا أنه يمكن استشكاف السبب الرئيسي وراء إنشاء هذه المحكمة ، وهو ضمان

سرعة الفصل في تلك الجنح والمخالفات من جهة، وتسهيل سبل التقاضي بشأنها خصوصاً إذا ما ارتبطت بطالبات مدنية.

ويثور التساؤل هنا حول المحكمة المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن مخالفات قواعد المرور، والحوادث الناتجة عنها قبل إنشاء محكمة المرور، للإجابة على هذا التساؤل فإن من الجدير التمييز بين مرحلتين تاريتين مرت بهما البلاد:

- المرحلة الأولى:

وهي الفترة التي نشأت فيها الكويت كدولة واستمرت إلى ما قبل صدور مجموعات القوانين في عام ١٩٥٩ م. ولقد تميزت هذه الفترة بظهور النظام القضائي الذي كان يقوم أساساً على التحكيم، إذ يتفق المتنازعان على شخص ليفصل بينهم^(١) ثم ما لبثت المحاكم الشرعية أن انتشرت بما ترتب عليه جلوس قضاة معينين في مجلس القضاء للبت بما يصل إليهم من منازعات، وفي هذا السياق قسمت المحاكم الشرعية إلى المحكمة الشرعية الكبرى وتنظر المنازعات والحقوق المدنية والجزائية والمحكمة الشرعية للأحوال الشخصية^(٢)، الأمر الذي يعني اختصاص المحاكم الجزائية في منازعات المرور، خصوصاً بعد الاعتراف بقانون المرور كأحد القوانين الجزائية^(٣).

(١) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار منشورات الحياة: بيروت، غير محدد مكان وسنة الطبع، ص ٧٦.

(٢) عادل الطبطبائي، النظام الدستوري في الكويت، الطبعة الثالثة، غير محدد مكان الطبع، ١٩٩٨ م، ص ٣٠٨.

(٣) الزعيم محمود بهجت، الكويت: زهرة الخليج العربي، مطبع الكشاف، ١٩٥٦ م، ص ٦٥.

و لا بد من الإشارة هنا إلى ما تقرره المصادر التاريخية في هذا المقام إلى الدور المناط بـإدارة البلدية في تنظيم قواعد السير وفرض احترامه بإصدار المخالفات على من تسول له نفسه العبث به أو مخالفته^(١)، وبذلك يمكن القول بـحق إن البلدية كانت تقوم بدور إدارة المرور حتى تاريخ إنشاء وزارات الدولة بـعـيد الاستقلال ، وصدور الدستور الكويتي سنة ١٩٦٢ م ، وما ترتب على ذلك من قيام الإـدارة العامة للمرور التابعة لـوزارة الداخلية بهذا الاختصاص إـعمالاً لـصريح المـادة (٢٦) من المـرسوم بالـقانون رقم (٦٧ لـسنة ١٩٧٦ م) والتي تقرـرـ بأن : « تـضعـ الإـدارـةـ العـامـةـ لـلـمـرـورـ الـقوـاعـدـ وـالـنـظـمـ الـلاـزـمـةـ لـتـنظـيمـ حـرـكـةـ المـرـورـ وـتـأـمـينـ سـلـامـتـهاـ وـسـلـامـةـ الرـكـابـ وـالـمـشـاةـ وـالـمـركـباتـ وـالـإـشـرافـ عـلـىـ تـنـفـيـذـهـاـ ».

- المرحلة الثانية:

فترـةـ ماـ بـيـنـ (١٩٥٩ م - ١٩٦٠ م) . وـتـميـزـ هـذـهـ الفـتـرـةـ بـظـهـورـ مـعـظـمـ تـشـريـعـاتـ الدـولـةـ وـمـدوـنـتـهـاـ الـقـانـونـيـةـ فـيـ شـتـىـ مـنـاحـيـ الـحـيـاةـ ،ـ وـالـذـيـ كـانـ مـنـ بـيـنـهـاـ الـقـانـونـ رـقـمـ (١٩ـ لـسـنـةـ ١٩٥٩ـ)ـ الـخـاصـ بـالـقـضـاءـ ،ـ حـيـثـ أـنـشـاءـ الـمـحـاـكـمـ الـكـويـتـيـةـ بـصـورـتـهـاـ الـحـدـيـثـةـ ،ـ ثـمـ فـسـمـتـ إـلـىـ مـحـاـكـمـ مـدـنـيـةـ وـأـخـرـىـ جـزـائـيـةـ ،ـ ثـمـ فـسـمـتـ هـذـهـ الـأـخـيـرـةـ إـلـىـ مـحـكـمـةـ لـلـجـنـحـ^(٢) ،ـ وـأـخـرـىـ لـلـجـنـايـاتـ^(٣) ،ـ وـلـماـ

(١) لمزيد حول دور البلدية في أعمار دولة الكويت وتنظيمها انظر : نجاة عبد القادر الجاسم، بلدية الكويت في خمسين عاماً، إصدار بلدية الكويت ، ١٩٨٠ م، ص ١٥٨ وما بعدها .

(٢) الجنـحـ هيـ الجـرـائـمـ التيـ يـعـاقـبـ عـلـيـهـاـ بـالـحـبـسـ مـدـةـ لـاـ تـجاـوزـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ وـالـغـرـامـةـ أـوـ بـأـحـدـىـ هـاتـيـنـ الـعـقـوبـيـتـيـنـ ،ـ المـادـةـ (٥ـ)ـ مـنـ قـانـونـ الـجـزـاءـ رـقـمـ (١٦ـ لـسـنـةـ ١٩٦٠ـ مـ)ـ .

(٣) الجنـايـاتـ هيـ الجـرـائـمـ الـمـعـاقـبـ عـلـيـهـاـ بـالـإـعدـامـ أـوـ بـالـحـبـسـ الـمؤـبدـ أـوـ بـالـحـبـسـ الـمؤـقتـ مـدـةـ تـزـيـدـ عـلـىـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ ،ـ المـادـةـ (٣ـ)ـ مـنـ قـانـونـ الـجـزـاءـ رـقـمـ (١٦ـ لـسـنـةـ ١٩٦٠ـ مـ)ـ .

كانت منازعات ودعوى المرور تعد من قبيل الجنح ، فقد كانت هذه المحكمة هي المختصة بنظرها ، إلى أن نشئت محكمة متخصصة لها ، سميت محكمة المرور .

٢.٩ التنظيم القانوني لمحكمة المرور الكويتية

سينصب هذا المطلب من الدراسة على بحث قواعد وأحكام محكمة المرور الكويتية من ثلاثة زوايا ، تتضمن الزاوية الأولى : النظر في تشكيل المحكمة وهيئتها ، أما الزاوية الثانية : فتبحث في اختصاص المحكمة ومجال عملها ، في حين تدرس الزاوية الثالثة : إجراءات سير العمل بها . وسيكون هذا التقسيم موزعا على ثلاثة فروع :

الفرع الأول: تشكيل محكمة المرور الكويتية

«تشكّل محكمة المرور من قاض واحد ينوبه رئيس العدل من بين قضاة المحكمة الكلية ، ومن مدع عام يعيّن بقرار من رئيس العدل بالاتفاق مع دوائر الشرطة والأمن العام ^(١) .»

تعد هذه المادة المرجع الوحيد في بيان كيفية تشكيل المحكمة المذكورة ، حيث جاءت متسقة مع القواعد العامة المنظمة لتشكيل المحاكم الجزائية في دولة الكويت ؛ والتي قررت صراحة الاكتفاء بقاض واحد بالنسبة للدعوى الجزائية المنطوية على الجنح ، وهذا بخلاف الجنيات التي تنظر من قبل محكمة مكونة من ثلاثة قضاة ، فقد نصت المادة (٧) من المرسوم بالقانون رقم (٢٣ لسنة ١٩٩٠ م) بأن : « . . . تصدر الأحكام من قاض واحد فيما

(١) المادة (٢) من القانون رقم (٢٢ لسنة ١٩٦٠ م) بتنظيم محكمة المرور .

عدا قضايا الاستئناف والجنويات التي تختص بها المحكمة الكلية، فتصدر الأحكام فيها من ثلاثة قضاة، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون»^(١).

كذلك يلاحظ أن قاضي هذه المحكمة لا يعين تخصصاً بها، وإنما يندرج من بين مجموعة قضاة المحكمة الكلية، مما يجعل المحكمة في حالة تبدل دورها في أشخاص القائمين عليها، وكشأن سائر المحاكم الجزائية المتخصصة في جرائم الجنح يجب أن يشمل تشكيل المحكمة مدعياً عاماً يتم تعيينه من وزارة الداخلية، وذلك حتى يتسمى له الإمام مباشرةً بما تقوم به المحكمة من إجراءات والتدخل بالطلب في ما يخالف القانون. وما ذاك إلا حرص على حق المجتمع الذي يمثله المدعي العام.

الفرع الثاني: اختصاصات محكمة المرور الكويتية

حددت المادة (١) من القانون رقم (٢٢ لسنة ١٩٦٠) اختصاصات المحكمة بقولها: «تنشأ محكمة . . . وتحتخص بالنظر في جنح ومخالفات المرور المنصوص عليها في المواد (٦٤ - ٧٢) من القانون رقم (١٣ لسنة ١٩٥٩) الخاص بالمرور، وفي الجنح المنصوص عليها في المادتين (١٥٤ ، ١٦٤) من قانون الجزاء إذا نشأت هذه الجنح عن مخالفات لأحكام قانون المرور السالف الذكر».

وبناء على هذا النص يمكن حصر نطاق عمل محكمة المرور بأربعة أنواع من الاختصاصات وفقا لما يلي:

(١) تجدر الإشارة إلى أن جنح الصحافة تمثل استثناء من هذا الأصل، إذ تختص بنظرها محكمة الجنويات وفقاً للمادة (٣٣) من قانون المطبوعات والنشر رقم (٣ لسنة ١٩٦١ م).

أولاًً: جنح المرور المقررة في المواد (٦٤-٧٢) من القانون رقم (١٣ لسنة ١٩٥٩).

ثانياً: مخالفات المرور المقررة في المواد (٦٤-٧٢) من القانون رقم (١٣ لسنة ١٩٥٩).

ثالثاً: جنحة القتل الخطأ الواردة في المادة (١٥٤) من قانون الجزاء رقم (٦١ لسنة ١٩٦٠).

رابعاً: جنحة الإصابة الخطأ الواردة في المادة (١٦٤) من قانون الجزاء رقم (٦١ لسنة ١٩٦٠).

و قبل التفصيل في مضمون هذه الاختصاصات يلزم ابتداءً بيان ملاحظتين في غاية الأهمية :

أما الملاحظة الأولى : فترتبط بالاختصاصين الأول والثاني ، حيث تضمننا سرداً مجموعه المواد المتعلقة بالمخالفات وما يتربى على هذه المخالفات من أضرار مادية تلحق بمتلكات الغير أو بالمرافق العامة ، فقد جاء المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م) في شأن المرور لاغيًّا بنص صريح القانون رقم (١٣ لسنة ١٩٥٩م)^(١) ومستبدلاً بالمواد (٦٤-٧٢) من هذا الأخير الباب الخامس من المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م) والمعنون بباب العقوبات ، ثم جاء القانون رقم (٥٢ لسنة ٢٠٠١م) معدلاً للمرسوم المذكور فيما يتعلق بهذا الباب بما شدد معه من حيث الأصل ما تحتوي عليه من جزاءات متربعة على مخالفته ، وفي سبيل توضيح ما تم من خلال هذا التعديل ، فإنَّ في الجدول الآتي بيان بذلك :

(١) انظر المادة (٤٨) من المرسوم بقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٦٧م).

مرسوم بقانون المرور (٦٧ لسنة ١٩٧٦ م) القديم

| العقوبات | | |
|-----------------|----------------------|------------------------|
| المادة | الحبس لا يزيد | الغرامة لا تزيد |
| ٣٣ | ثلاثة أشهر | ١٠٠ ديناراً |
| ٣٤ | شهر | ٥٠ ديناراً |
| ٣٥ | ١ يوماً | ٢٥ ديناراً |
| ٣٦ | لا يوجد | ١٥ ديناراً |
| ٣٧ | اسبوع | ١٥ ديناراً |
| ٣٨ | سنة | ١٠٠ ديناراً |
| لاتوجد مادة | | -- |
| ٣٣ مكرر | | -- |

قانون المرور (٥٢ لسنة ٢٠٠١ م) الجديد

| العقوبات | | |
|-----------------|----------------------|------------------------|
| المادة | الحبس لا يزيد | الغرامة لا تزيد |
| ٣٣ | ثلاثة أشهر | ١٠٠ ديناراً |
| ٣٤ | شهر | ٧٥ ديناراً |
| ٣٥ | ١ يوماً | ٢٥ ديناراً |
| ٣٦ | لا يوجد | ١٥ ديناراً |
| ٣٧ | لا يوجد | ١٥ ديناراً |
| ٣٨ | سنة | ٥٠٠ ديناراً |
| لاتوجد مادة | | ٣٠٠ ديناراً |
| ٣٣ مكرر | | ١٠٠ ديناراً |

وبغية تفصيل ذلك فإنه يمكن القول إن باب العقوبات في المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦ م) تضمن ثمانى مواد (٣٣ - ٤٠)، وقد احتوت المواد (٣٣ - ٣٧) على قوائم بالأفعال المجرمة وما يترتب عليها من عقوبات بين الحبس والغرامة، والجدير بالذكر أن هذه المواد قد نظمت وفقاً لشدة عقوباتها وبطريقة تنازيلية، حيث تبدأ المادة (٣٣) بالعقاب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تزيد عن مائة دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وتنتهي بالمادة (٣٧) حيث الحبس بما لا يتجاوز أسبوعاً واحداً، وبغرامة لا تزيد عن خمسة عشر ديناراً، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

أما المادة (٣٨) فقد تطرقت إلى فعل واحد، وهو القيادة تحت تأثير المسكرات، أو المخدرات حيث تكون العقوبة الحبس بما لا يتجاوز السنة، وبغرامة لا تزيد عن مائة دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما أجبرت المحكمة على سحب رخصة السوق مدة سنة، وعلى خلاف ما نصت عليه المادة (٤٠) والتي قررت بأن: «تضاعف العقوبة في جميع الأحوال في حالة العود»؛ اختتم المشرع المادة (٣٨) بالنص على أنه: «... وفي حالة العود تكون مدة السحب ثلاثة سنوات».

أخيراً فإن المادة (٣٩) قد منحت المحكمة سلطة سحب رخصة السوق، أو إجازة تسيير المركبة، أو كليهما، مدة لا تجاوز السنة، وذلك متى أدانت الجاني بمخالفة قواعد قانون المرور، أما إذا تحقق العود، فإن سلطة السحب ترتفع، ليكون السحب لا يتجاوز ثلاثة سنوات، كما أزال اللبس الذي قد يقع في حالة تعدد العقوبات مع اختلاف طبيعتها، فإذا اقترن حكم الحبس مع السحب، فإن تنفيذ هذا الأخير لا يكون إلا بعد قضاء مدة الحبس.

ولما كان التشديد في العقوبة يمثل الأصل في القانون رقم (٥٢ لسنة

٢٠٠١ م) بشأن المرور، فإن استثناء يرد عليه وهو نزع عقوبة الحبس بالنسبة إلى المادة (٣٧)، ومن جهة أخرى فإن القانون المذكور قد استحدث المادة (٣٣ مكرراً) والتي تعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تزيد عن ثلاثة مائة ديناراً، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تجاوز إشارة المرور الضوئية الحمراء، كما تعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تزيد عن مائة ديناراً، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من يتجاوز الحد الأقصى للسرعة، أو يجري سباقاً للمركبات بدون تصريح، أو يقود مركبته عكس اتجاه السير بالطرق السريعة والدائرية.

كما تجدر الإشارة كملاحظة ثانية إلى ضرورة تحقق شرط الارتباط بالنسبة إلى الاختصاصين الثالث والرابع للقول ببسط سلطة المحكمة لنظرهما. وأقصد بهذا الشرط ضرورة تحقق الركن المادي لكلا الجنحتين كنتيجة لمخالفة قانون المرور، وفي هذا الخصوص جاء نص المادة (١) من القانون رقم (٢٢ لسنة ١٩٦٠) بتحديد اختصاص المحكمة بهذه النوعين من الجنح : «إذا نشأت هذه الجنح عن مخالفة لأحكام قانون المرور».

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن تفصيل اختصاصات محكمة المرور
بالآتي :

- جنح المرور:

وتشمل هذه الجنح ما يترتب على مخالفة أحكام قانون المرور ولائحته التنفيذية من وقوع حادث يضر بمتلكات الأفراد أو المرافق العامة، وفي هذا الصدد فإن محكمة المرور تكون مختصة بتوقيع العقوبات المقررة في قانون المرور من جهة، كما أنها مختصة بالفصل في طلبات التعويض عن هذه الأضرار والتي يطالب بها المضرور.

ويعد الاختصاص المدني الذي تنظره محكمة المرور اختصاصاً تبعياً لاختصاصها بالمخالفات المرورية^(١)، تطبيقاً لمواد (١١٦-١١١) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (١٧ لسنة ١٩٦٠م)، التي تدور في محورها حول إمكانية المحاكم الجزائية في الفصل والبت في مطالبات التعويض الناشئة عن أفعال مجرمة متى كانت تنظر دعوى متعلقة بهذه الأفعال، ويشكل هذا الاختصاص استثناءً من القواعد العامة الواردة في المرسوم بقانون رقم (٢٣ لسنة ١٩٩٠م) والقاضي بتقسيم المحاكم إلى مدنية وتجارية من جهة؛ وأخرى جزائية من جهة أخرى^(٢).

وإلى ذلك تشير المذكرة التفسيرية للمادة (١) من القانون رقم (٢٢ لسنة ١٩٦٠م) صراحة بقولها:

« . . . ولما كان قد تبين من استقراء الإحصاءات القضائية أن دعاوى التعويض المترتبة على الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم (٢٢ لسنة ١٩٦٠م) سالف الذكر قد كثرت بعد أن تطور العمران في

(١) يتمتع المجنى عليه في الخيارين: رفع المطالبة المدنية أمام المحكمة الجزائية وفي معرض نظر الأخيرة في الدعوى الجزائية، أو رفعها بدعوى أصلية مدنية أمام الفضاء المدني، ومتى اختار السبيل الثاني فإن القاضي المدني يتقييد بحكم القاضي الجزائري . للمزيد : انظر إبراهيم الدسوقي أبوالليل ، المتلزم بتعويض الضرر الناجم عن حوادث السيارات ، الطبعة الأولى ، منشورات ذات السلسل ، ١٩٨٥ م ، ص ١٠٢ .

(٢) للمزيد حول تقسيم المحكمة انظر : مبارك النويت ، شرح المبادئ العامة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي ، غير محدد مكان الطبع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ م ، ص ٣٩٥ ، وانظر كذلك : وجدي راغب وسید احمد محمود ، قانون المراقبات الكويتي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب ، ١٩٩٤ م ، ص ١٤٣ .

الدولة وزاد النشاط فيها، فإنه من الأوفق أن تختص محكمة المرور بنظر تلك الدعاوى طبقاً للقواعد الواردة في المادة (١١١) وما بعدها من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، وذلك ضماناً لسرعة الفصل فيها وتيسير السبل للتقاضي».

بل إن اختصاص محكمة المرور بنظر المطالبات بالتعويض يظل منعقداً لها وإن قضت ببراءة المتهم^(١). إذ أن المحكمة قد تقضي بعدم مخالفته المتهم لقواعد وأحكام المرور، ولكنها تلزمه المسؤولية عما أصاب المضرور نتيجة خطئه المدني . وبناءً على ذلك فقد قضت محكمة استئناف الجنج بعدم صحة ما ذهبت إليه محكمة المرور التي رفضت المضي بنظر المطالبة المدنية بعد حكمها ببراءة المتهم^(٢).

- مخالفات المرور:

وهي التي تقع من الأفراد بالمخالفة لقانون المرور وما اشتمل عليه من قواعد مختلفة ، فقد نصت المادة (٣٧) من المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م) بأنه : « مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو أي عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع ، وبغرامة لا تزيد على خمسة عشر ديناراً ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أي حكم آخر من أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له أو خالف قواعد أو أصول أو آداب المرور التي تبينها

(١) عبد الله ملا حسين التركبيت ، جرائم المرور ذات العلاقة بالموت في الطرقات وتحقيقاتها ، دار الكتاب ، ٢٠٠٢م ، ص ٨٣٢ .

(٢) قضية رقم (١٩٨٩/٢٦٩٢م) جنج مستأنفة . (حكم غير منشور).

تفصيلاً اللوائح والقرارات التنفيذية لأحكام هذا القانون». إلا أن القانون رقم (٥٢ لسنة ٢٠٠١م) ألغى عقوبة الحبس واكتفى بالغرامة التي لا تزيد عن خمسة عشر ديناراً.

ويعد هذا الاختصاص الهدف الأصيل من إنشاء المحكمة. فهي تنظر في الدعاوى التي تتضمن تقديم متهم بمخالفة قواعد المرور إلى القضاء تمهيداً لمحاكمته.

- جنحة القتل الخطأ^(١):

تنص المادة (١٥٤) من قانون الجزاء رقم (١٦ لسنة ١٩٦٠م) على أنه: «من قتل نفسها خطأ أو تسبب في قتلها من غير قصد، بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو تفريط أو إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة للوائح، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة سنوات وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف روبية^(٢)، أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وإذا كان النص قد حدد الأفعال المادية التي تؤدي إلى القتل في هذه الجنحة فإن الفقه يركزها في ثلاث صور^(٣):

(١) صنهات عبدالله المطيري، شرح جرائم الجنح في القانون الكويتي : على ضوء الفقه ومبادئ القضاء ، الطبعة الأولى ، غير محدد مكان النشر ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٦ .

(٢) قيمة الروبية وما يعادلها بالدينار حسب ما جاء في المادة الأولى من القانون رقم (٩ لسنة ١٩٨٥ م) (تستبدل كلمة (ديناراً) بكلمة (روبية) أينما وردت في القوانين ، وتعديل المبالغ المقدرة فيها على أساس الدينار وذلك بمعدل خمسة وسبعين فلساً للروبية الواحدة) .

(٣) عبد المهيمن بكر ، الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي (القسم الخاص) الطبعة الثانية ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٧ م ، ص ١٩٣ وما بعدها .

١- الإهمال:

وفيها لا يتخذ الجاني حال قيامه يعمل معين الاحتياط الذي كان سيتخدذه الشخص العادي فيما لو قام بنفس هذا العمل ، لأن تنسى الأم وتضع ولیدها على سرير عال دون وجود حاجز مما يؤدي إلى وفاة الطفل نتيجة سقوطه من أعلى السرير .

بل إن محكمة النقض المصرية ذهبت إلى أن اكتفاء السائق بإرشاد آخر له أثناء رجوعه مما أدى إلى اصطدامه بالجني عليه وموت هذا الأخير يُشكل إهمالاً منه ، لعدم تأكده بنفسه مما قد يوجد خلف سيارته ، واستناداً إلى ذلك فقد قضت المحكمة بمسؤولية السائق عن القتل الخطأ^(١) ، كذلك قضت محكمة المرور الكويتية بأن الانحراف في الطريق بالمخالفة لمدلول الخطوط الأرضية يشكل أساساً صحيحاً للإهمال^(٢) . كما اعتبرت المحكمة ترك المكان بعد الحادث والقيادة بدون وثيقة تأمين إهمالاً يقتضي مسألة المتهم عنه^(٣) . بل إنها اعتبرت مشاهدة السائق لأحد المارة وهو يتربّد بين العبور والانتظار دون محاولة للتخفيف من سرعته حتى يتتأكد من عدم قيامه بعبور الطريق ثم الاصطدام به أثناء عبوره ليعد خطأ يقوم أساسه على إهمال السائق بما تعتقد معه مسؤوليته^(٤) .

(١) الطعن رقم (٩٩٠ لسنة ١٩٤٤ م) قضائية، بجلسة ٢٤ فبراير ١٩٧٥ م، منشور في مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية، السنة ٢٦ ، من بناء إلى يونيو ١٩٧٥ ومن أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٧٥ م، ص ١٨٤ .

(٢) الحكم رقم (٤١٢/٢٠٠٢ م) الشامية، (حكم غير منشور).

(٣) الحكم رقم (١٤٥٦/٢٠٠٢ م) جنح مرور الصناعية. (حكم غير منشور).

(٤) الحكم رقم (٦٤٦/١٩٩٧ م) مرور الفحاحيل . (حكم غير منشور).

٢- التفريط:

وكذلك يطلق عليه عدم الاحتياط ، وفيه يرتكب الجاني عملاً ما كان ينبغي الامتناع عنه ، ويختلف التفريط عن الإهمال من حيث طبيعة نشاط الجاني في كل منهما ، فيخالف العمل السلبي الذي يقوم به الجاني في القتل نتيجة الإهمال ؛ فإن التفريط يفترض ارتكاب الجاني نشاطاً ما «إيجابي» لوقوع القتل . ومن أمثلة ذلك أن يحمل أحدهم عدداً من الأشخاص في قاربه يفوق ما يسمح به حجم الأخير مما يتسبب في غرقه وموت شخص منهم ، وما اعتبرته المحكمة تفريطاً ، مخالفة العلامة المرورية الدالة على عدم جواز الانعطاف مما أدى إلى وقوع حادث^(١) .

٣- الرعنون:

وتعني عدم الالتزام بقواعد الحيطة والحذر ، كما تعني القيام بعمل يتطلب خبرة فنية دون التمتع بمثل هذه الخبرة^(٢) . وبذلك يتصنف عمل الشخص بالرعونة متى أقدم عليه ، فعلاً كان أو امتناعاً عن فعل ، دون الحرص على معرفة ما سيترتب عليه من عواقب أو دون استيفاء الخبرة اللازمة .

ومثال هذه الصورة أن يقدم صيدلي غير حاصل على شهادة في الطب على وصف علاج طبي يؤدي إلى وفاة المريض .

وبناءً على ذلك فقد ذهبت محكمة المرور إلى أن مشاهدة أحد المارة

(١) الحكم رقم (٧٤٢/٢٠٠٣) الدسمة . (حكم غير منشور) .

(٢) أحمد أبو المكارم ، صور الخطأ في قانون العقوبات المصري ، دار محمود للنشر ، ١٩٩٦ م ، ص ٢٤ .

يعبر الطريق ومحاولة السائق الانحراف عنه بدلاً من محاولة إيقاف السيارة ليمثل إحدى صور الإهمال^(١). كما اعتبرت تجاوز السرعة مع محاولة تجاوز المركبات بصورة استعراضية مما يعد من قبيل الرعونة^(٢).

أما بالنسبة إلى التفريط فقد قضت المحكمة بتحقيقه لدى السائق الذي كان يقود سيارته بسرعة غير آبه بالطبيعة الزلقة للطريق، والمرتبة على هطول الأمطار^(٣). كذلك فقد قضت برعونة السائق الذي يقود سيارته بسرعة عالية جدًا حتى اصطدمت بأخرى تسير على ذات الطريق^(٤)، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما قررته محكمة النقض المصرية التي لم تتردد في اعتبار قيادة السيارة تحت تأثير السكر قرينة على وقوع الحادث بخطأ من السائق ما لم يثبت خلاف ذلك^(٥).

وقد قال جانب من الفقه المصري بوجود تطبيق خاص للقتل الخطأ تتجلى فيه الصورة المشددة لهذا النوع من القتل، ويكون ذلك متى كان الخطأ ناشئاً عن مهنة يحترفها مرتكب الخطأ على أن يكون جسيماً وبشرط أن يكون قد ارتكب هذا الخطأ تحت تأثير المسكر أو المخدر، بالإضافة إلى عدم قيامه بمساعدة المجنى عليه بعد الحادث^(٦).

-
- (١) الحكم رقم (٢٨٧/١٩٩٣م) جنح مستأنفة. (حكم غير منشور). وكذلك: الحكم رقم (٤٠٢/٤٠١م) كيفان. (حكم غير منشور).
- (٢) الحكم رقم (١٧٩/٢٠٠١م) مرور السرة. (حكم غير منشور).
- (٣) الحكم رقم (٨٤٠/١٩٨٢م) مرور الأحمدى. (حكم غير منشور).
- (٤) الحكم رقم (٧٩١/١٩٨٣م) مرور الأحمدى. (حكم غير منشور).
- (٥) الطعن رقم (٥٨٧٣ لسنة ١٩٥٣م) قضائية، بجلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٨٣م، منشور في مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية، السنة ٣٤، من يناير إلى يونيو ١٩٨٣م، ومن أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٨٣م، ص ١٠٨٢.
- (٦) السيد خلف محمد، التجريم والعقوب في قانون المرور، المكتبة القانونية، ١٩٩١م، ص ١٦٦.

أخيراً يذكر أن المشرع الكويتي لم يطلق العلاقة السببية بين الفعل المؤدي إلى الموت ، وحدوث الموت ، إذ قيد هذه العلاقة بمدة معينة تقطع بفواتها متى ما انقضت دون تحقق الوفاة ، وفي ذلك نص المشرع على أنه :

«لا يعتبر الإنسان أنه قتل إنساناً آخر إذا لم يمت المجنى عليه خلال سنة من وقوع سبب الوفاة ، وتحسب هذه المدة من اليوم الذي وقع فيه آخر فعل غير مشروع أفضى إلى الموت ولا تشمل هذا اليوم»^(١) .

- جنحة الإصابة الخطأ:

تنص المادة (١٦٤) من قانون الجزاء رقم (١٦ لسنة ١٩٦٠ م) على أنه :

«كل من تسبب في جرح أحد أو إلحاق أذى محسوس به عن غير قصد ، بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو تفريط أو إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة للوائح ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وما قيل آنفًا عن الخطأ كصفة تشوب الركن المعنوي لوقوع جنحة القتل الخطأ يعمل بها هنا طالما أن نتائج هذا الخطأ اقتصرت على إصابة المجنى عليه في نفسه أو بدنه .

وقد نادى بعض الفقهاء بضرورة التمييز بين الخطأ ، لبيان مدى مساعدة الجاني الحقيقية فيه ، الأمر الذي يعني في النهاية إيقاع العقاب العدل عليه بما يتناسب ومدى جسامته فعله^(٢) . وبناءً على ذلك فإنهم يرون بوجوب

(١) المادة (١٥٦) من قانون الجزاء رقم (١٦ لسنة ١٩٦٠ م) .

(٢) عبد المهيمن بكر ، الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي (القسم الخاص) الطبعة الثانية ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٧ م ، ص ٢١١ .

الدرج في العقوبات في هذه الجنح ، بما تزيد معه شدة تتناسب مع جسامته الخطأ .

ومتى ما قام الخطأ في أي صورة منه انعقدت مسؤولية الفاعل عن الجنحة قتلاً كانت أو إصابة ، بل إن استنتاج الخطأ يتم من خلال بحث ملابسات الحادث ، وتحيصها ، والظروف التي وقعت فيها . فالسرعة مثلاً لا يقتصر تتحققها كركن للخطأ مجرد تجاوز الحد المسموح به ، إذ أنها تظل كذلك حتى ولو كان الجاني غير متتجاوز لحدودها القصوى طالما أمكن إثبات عدم تبصره في القيادة ، أو نقصان في تحوطه بعدمأخذه الظروف الخارجية بعين الخذر حال قيادته للمركبة ، ولذلك يقول أحد الفقهاء في معرض تحديد السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية بأنه : « من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريئتي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه »^(١) .

ويثور التساؤل حول مدى اختصاص محكمة المرور بنظر الحوادث المرورية التي تنشأ في الأماكن الخاصة ، وللإجابة عن هذا التساؤل ، فقد لجأ الفقه الفرنسي إلى مصطلح المركبة التي وردت في القانون الخامس من يوليو لسنة ١٩٨٥ م ، حيث قالوا باعتبار الحادث مروريًا ، مما يدخله في اختصاص المحكمة متى وقع من سيارة ، حتى ولو كانت في موقف خاص ، في حين لا يعتبر كذلك إذا وقع من جرار زراعي في مكان خاص على اعتبار

(١) محمود صالح العادلي ، الموسوعة الشاملة في شرح قانون العقوبات ، الطبعة الأولى ، النجم للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ م ، ص ٣٧١ .

أن هذا الأخير لا يعد من المركبات المخصصة للنقل، وإنما أدوات للقيام بأعمال معينة^(١).

أما بالنسبة إلى القانون الكويتي فإن أول ما يلفت الانتباه ما نصت عليه المادة (١) من المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م) بشأن المرور بقولها: «تسري أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة على المركبات بجميع أنواعها، كما يسري على مرور المشاة والحيوان في الطرق العامة».

ويكون استخلاص معيار العمل في قانون المرور وفقاً لأساسين:

المعيار الأول: ويتجسد الأول في النص على أن: «تسري أحكام هذا القانون . . . على المركبات بجميع أنواعها»، ولما كانت المركبة تعني: «كل وسيلة من وسائل النقل أو الجر ذات عجلات أو جنر تسير بوساطة قوة آلية أو جسدية (إنسان أو حيوان) . . .»، فإن ذلك يعني دخول كافة ما يستغرقه هذا المصطلح تحت تطبيق قانون المرور، ولما كان العام يظل عاماً ما لم يقيد، فإن إطلاق القانون للمركبة لدليل على اختصاص محكمة المرور بكل ما ينشأ عنها من حوادث ومخالفات سواءً وقعت في أماكن عامة، أو خاصة^(٢).

المعيار الثاني: فشملته خاتمة المادة المذكورة بقولها: «. . . كما يسري على مرور المشاة والحيوان في الطرق العامة»، مما يعني تطبيق قانون المرور

(١) للمزيد حول هذا الموضوع في القانون المدني الفرنسي، انظر: محسن البيه، خطأ المضرور في مجال حوادث المرور، إصدارات جامعة المنصورة، ١٩٩٨م، ص ٨٩ وما بعدها.

(٢) عبد الله ملا حسين التركيت، جرائم المرور ذات العلاقة بالموت في الطرقات وتحقيقاتها، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢م، ص ٨٣٠.

واختصاص محكمته بها على ما ينشأ من حوادث بسبب مرور المشاة من إنسان وحيوان، شرط أن يكون الحادث قد وقع على طريق عام . وبناءً على ذلك فإن ما قضت به محكمة المرور من عدم اختصاصها بنظر حادث اصطدام في كراج شركة خاصة، حيث ألحقت سيارة متحركة أضراراً مادية بأخرى متوقفة، ل وهو قول مرجوح^(١)، والراجح اختصاص المحكمة بمثل هذه الحوادث إعمالاً للمعيار الأول، المذكور آنفًا .

أخيراً تثور كذلك مسألة قيام الشخص بارتكاب مخالففة أو جنحة من تلك التي تختص بها محكمة المرور بالإضافة إلى جريمة أو جرائم أخرى ، فهل تظل محكمة المرور المختصة بالفصل في جميع هذه الجرائم؟ تتطلب الإجابة عن هذا التساؤل الرجوع إلى أحكام تعدد الجرائم في التشريع الجزائي .

فلقد ميز الفقه في تعدد الجرائم بين : التعدد المعنوي ، والتعدد الحقيقـي^(٢) وقد عرف قانون الجزاء الكويتي التعدد المعنوي بقوله : « . . . وإذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بهذه العقوبة دون غيرها»^(٣) ، أما التعدد الحقيقـي فيعني قيام الجاني بارتكاب أفعال متعددة وتختلف عن بعضها البعض على أن تشكل كل منها جريمة مستقلة عن غيرها ،

(١) الحكم رقم (٢٧٩/١٩٨٦م) مرور الشويخ . (حكم غير منشور).

(٢) أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات (القسم العام) ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨م ، ص ٣٧٧ .

(٣) المادة (٨٤) من القانون رقم (١٦ لسنة ١٩٦٠م) .

وفي هذا ينص القانون المذكور على أنه: «إذا ارتكب الشخص جملة جرائم لغرض واحد بحيث ارتبطت بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وجب ألا يحكم بغير العقوبة المقررة لأشدتها»، وبناءً عليه إذا تجاوز الجاني بسيارته السرعة المقررة قاصداً اللحاق بالمجني عليه وقتله فإنه يعقب عن جريمة القتل العمد إذا نجح في ذلك، وعندها تكون محكمة الجنائيات هي المختصة بنظرها^(١).

إلا أن القانون الكويتي عاد واستدرك هذه الأحكام بقوله: «... وإن ارتكب شخص جملة جرائم في غير الحالتين السابقتين ، تعددت العقوبات التي يحكم بها عليه»، وبذلك إذا تجاوز الشخص السرعة المقررة وكان يحمل سلاحاً غير مرصص فإنه يعاقب بكل جريمة على حدة ، وإن كان يجوز للمحكمة أن تكتفي بالعقوبة الأشد^(٢).

الفرع الثالث: إجراءات العمل أمام محكمة المرور الكويتية:

في سبيل دراسة الإجراءات أمام المحكمة سينقسم هذا الفرع إلى غصون متعددة تتناول الجهات المخولة برفع الدعاوى المرورية ، وطرق وصول هذه الدعاوى إلى محكمة المرور؛ ثم بيان الحكم الصادر فيها وطعنها ، وقبل كل ذلك ينبغي ابتداءً التطرق لإجراء يمثل مرحلة سابقة على رفع الدعواوى وهي مرحلة الصلح .

(١) محمد علي خلاف، المرور: الأصول والتطبيق، إصدارات كلية الشرطة - الكويت ، غير محدد سنة الطبع ، ص ١٦٠.

(٢) المادة (٢٢١) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية ، رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ م).

أولاً: الصلح

يقصد بالصلح في هذا المقام ذلك التصرف القانوني الذي يشكل تسوية بين مرتكب إحدى جرائم المرور والإدارة العامة للمرور والمحخصة بمراقبة وضبط قواعد المرور، وبمقتضى هذا الصلح يوافق المتهم على دفع مبلغ من المال على أن توافق الإدارة العامة على عدم رفع الجريمة بدعوى جزائية إلى محكمة المرور^(١).

ولقد كرس المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م) بشأن المرور المادة (٤١) لوضع قواعد الصلح وأحكامه، ثم جاء القانون رقم (٥٢ لسنة ٢٠٠١م) معدلًاً، نص المادة المذكورة بما زاد به كأصل عام من مبالغ الصلح التي يجب على المتهم أداؤها إلى الإدارة العامة للمرور، فيما عدا الصلح الوارد على المادة (٣٣) حيث أجازه القانون بعد أن كان المرسوم بالقانون يحظره، بالإضافة إلى إجازة الصلح في المادة (٣٣ مكررًا) بعد استحداثها في القانون رقم (٥٢ لسنة ٢٠٠١م)، ويكون تلخيص أهم ما جاء به هذا الأخير من تعديلات بالنسبة إلى الصلح في الجدول التالي:

(١) انظر: محمد علي خلاف، المرور: الأصول والتطبيق، إصدارات كلية الشرطة، الكويت، غير محدد سنة الطبع، ص ١٥٦.

(جدول مقارنة الصلاح بين المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦) والقانون رقم (٥٢ لسنة ٢٠٠١).

مرسوم بقانون المرور(٦٧ لسنة ١٩٧٦) الجديد قانون المرور(٥٢ لسنة ٢٠٠١) القديم

| العقوبات | |
|--------------------|--|
| | المادة |
| ٣٠ ديناراً | ٣٣ |
| ٢٠ ديناراً | ٣٤ |
| ١٥ ديناراً | ٣٥ |
| ١٠ دنانير | ٣٦ |
| ٥ دنانير | ٣٧ |
| لا يجوز | ٣٨ |
| ٥٠ ديناراً | ٣٢ مكرر الاشارة - التسابق - عكس السير على الطرق السريعة أو الدائرية |
| من ٢٠ - ٥٠ ديناراً | ٣٣ مكرراً السرعة |

| العقوبات | |
|------------|------------------------|
| | المادة |
| لا يجوز | ٣٣ |
| ١٥ ديناراً | ٣٤ |
| ١٠ دنانير | ٣٥ |
| ٥ دنانير | ٣٦ |
| ٥ دنانير | ٣٧ |
| لا يجوز | ٣٨ |
| -- | لاتوجد مادة ٣٣ مكرر |

وقد جاءت اللائحة التنفيذية^(١) لتحديد مبلغ الصلاح بالنسبة لتجاوزي السرعة وفقا للجدول التالي:

| مقدار السرعة الزائدة | مبلغ الصلاح الواجب اداؤه |
|--|--------------------------|
| ١- التجاوز بما لا يزيد عن (٢٠) كيلومتراً | ٢٠ ديناراً |
| ٢- التجاوز بما لا يزيد عن (٢٠) وحتى (٣٠) كيلومتراً | ٣٠ ديناراً |
| ٣- التجاوز بما لا يزيد عن (٣٠) وحتى (٤٠) كيلومتراً | ٤٠ ديناراً |
| ٤- التجاوز بما لا يزيد عن (٤٠) كيلومتراً | ٥٠ ديناراً |

(١) المادة (٢١١) مكرراً من القرار الوزاري رقم (٨١ لسنة ١٩٦٧) المعدل بالقرار الوزاري رقم (١٧١١ لسنة ٢٠٠١).

ولما كان الصلح يشكل اتفاقاً بين المتهم بمخالفة، والإدارة العامة للمرور، فإن قبول الأول يظهر من خلال قيامه بدفع مبلغ الصلح المقرر، وحتى لا يتراخي المتهم في الدفع، حدد القانون جواز القيام بذلك خلال شهرين من تاريخ ارتكاب المخالفة إذا حررت في حضور المتهم؛ أو من تاريخ إعلانه بها إذا حررت في غيبته.

ويلاحظ هنا الزيادة المطردة لعدد المخالفات المسجلة في دولة الكويت إذ بلغ عددها (٥٢٧, ١,٧٤٠) مخالفة في عام ٢٠٠٢م، بعد أن بلغت (٢٧٧, ٤٥٩, ١) مخالفة في عام ٢٠٠١م^(١)، مما يظهر معه دور الصلح في حماية محكمة المرور من الغرق في محيط من الدعاوى التي لن يسعفها جهدها وطاقاتها في البث فيها، وبمقارنة عدد المخالفات لعام ٢٠٠١م مع عدد القضايا المرفوعة أمام المحكمة في تلك الفترة يكون هذا دليلاً آخر على ما للصلح من أهمية في الحياة المرورية في الدولة إذ بلغت هذه القضايا (٤١٨, ٤١٨) قضية مرفوعة أمام المحكمة^(٢).

وإذا كان عدم دفع المتهم مبلغ الصلح يفسر على أنه رفض له، فإن ذلك يعني إحالته إلى محكمة المرور للبت بالعقوبة المناسبة، وعلى الرغم من احتمال تبرئة المتهم فإن القاضي قد يذهب خلاف ذلك بأن يتشدد بالعقوبة إلى غرامة تزيد عن مبلغ الصلح، أو حتى الحبس إذا نص عليه القانون.

(١) إحصائيات المخالفات الشاملة الصادرة عن وزارة الداخلية، الإدارية العامة للمرور - إدارة تخطيط وبحوث المرور.

(٢) انظر : الإحصائيات الصادرة من وزارة العدل الملحقة في البحث ، والمنشورة على صفحتها على الإنترنت تحت عنوان : (<http://www.moj.gov.kw>) (TrafficCourt

وقد فعل المشرع الكويتي حسناً إذ ألغى ما كانت تقرره المادة (٤١) من المرسوم بقانون المرور رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦ م) بقولها: «... وفي حالة رفض المتهم الصلح، لا يجوز أن تحكم المحكمة في حالة إدانته بعقوبة تقل عن ثلثي مبلغ الصلح»، لما في ذلك من قيد على سلطات القاضي الذي قد يرى في مبلغ الصلح عقوبة مناسبة لما اقترفه المتهم من مخالفة.

أما بالنسبة للإدارة العامة للمرور فعلى خلاف ما قررته المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦ م) حيث جعل الحق في رفض الصلح مقيداً بمدير عام الإدارة العامة للمرور أو من يفوضه ولم يحدد القانون رقم (٥٢ لسنة ٢٠٠١ م) هذه الجهة، مما جعل هذا الحق لكل أقسام إدارة تحقيق مخالفات المرور التابعة للإدارة العامة للمرور، وبناءً على ذلك فإن رفض الصلح يتحقق متى وجد سبب يبيح هذا الرفض^(١).

وإذا كان رفض الصلح يعد حقاً للمتهم مطلقاً يقرره وفقاً لمصلحته الشخصية ومدى اقتناعه بارتكابه للمخالفة، فإن القانون قيد هذا الحق بالنسبة للإدارة العام للمرور بتحقيق أحد سببين:

الأول: إذا ارتكب المخالف أكثر من مخالفة جسيمة.

الثاني: إذا ارتكب مخالفات متعددة.

وقد حدد المشرع ضمنياً معياراً لتمييز المخالفات الجسيمة عن غيرها في المذكرة التفسيرية للقانون رقم (٥٢ لسنة ٢٠٠١ م) بقوله: «... لذا رؤي تشديد العقوبات الواردة بالباب الخامس من المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة

(١) توجد حالياً ست إدارات للمرور مقسمة على المحافظات التالية: إدارة مرور محافظة العاصمة، إدارة مرور محافظة حولي، إدارة مرور محافظة الأحمدية، إدارة مرور محافظة الفروانية، إدارة مرور محافظة الجهراء، محافظة مبارك الكبير.

١٩٧٦م) في شأن المرور، وذلك برفع بعض العقوبات المالية للمخالفات الجسيمة التي ينجم عنها الميت والخطير من الإصابات والحوادث»، وبناءً عليه يمكن تحديد المخالفات الجسيمة بتلك التي طرأ تعديل على عقوباتها بالتشديد، وبالعودة إلى القانون المذكور يمكن القول بأن المخالفات الجسيمة هي تلك المنصوص عليها في المواد (٣٤ و ٣٨)، كما يضاف إليهما المادتان (٣٣ و ٣٣ مكررًا) باعتبار مضمونهما الذي يشكل غاية في الخطورة.

ومن الجدير بالذكر أن المرسوم بالقانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م) كان يمنح مدير عام الإدارة العامة للمرور حق رفض الصلح متى ظهر: «من سلوك المتهم» ما يبرر ذلك؛ أو: «تعدد مخالفاته لأحكام هذا القانون أو اللوائح والقرارات المنفذة له»، ويعتبر هذا النص من وجهة نظري أكثر ملاءمة في تحديد حق الإدارة برفض الصلح، وذلك لأن المتهم قد تبدو من سلوكه العدوانية وسوء الخلق بما يمكن أن يكون سبباً وجيهًا لارتكاب مخالفة دون أن يشكل هذا السلوك في حد ذاته مخالفة لقواعد المرور، أما التعديل الجديد، فيعني تطلب وجود تعدد في المخالفات مما يعني ضبط المتهم مرتكبًا لها.

وأخيراً متى تم الاتفاق على الصلح، ترتيب على ذلك انقضاء الدعوى الجزائية فلا مجال بعدئذ للمضي في المحاكمة أو صدور حكم فيها^(١)، وفي

(١) لقد كان القانون رقم (٥٢ لسنة ٢٠٠١) أكثر دقة حينما استعمل لفظ انقضاء الدعوى بدلاً عن سقوطه الواردة في القانون رقم (٢٢ لسنة ١٩٦٠م)، فالانقضاء يعني انتهاء الدعوى لسبب موضوعي كتصالح المתחاصمين، في حين ينطوي معنى سقوطها على زوالها لعدم المضي في إجراءاتها، راجع في ذلك: د. وجدي راغب و د. سيد احمد محمود، قانون المرافعات الكويتي، دار الكتب، ١٩٩٤م، ص ٤٠١، كذلك: د. مبارك النويبي، شرح المبادئ العامة في قانون الإجراءات والمحاكمات الكويتي، غير محدد مكان الطبع، ١٩٩٨م، ص ٢٠٦.

ذلك تظهر أهمية الصلح بالنسبة لمرتكب المخالفه إذ أن ما يحكم به القاضي من حبس ، أو غرامة يشكل سابقة قضائية في صحيفة المحكوم عليه ، مما يمكن استخدامها على وجه الخصوص للدلالة على انحراف سلوكه إذا ما ارتكب جريمة في المستقبل ، وبناء على ذلك يعد الصلح وسيلة للحيلولة دون قيد المخالفه في صحيفة سوابقه .

وعلى الرغم من استفتاح المادة (٤١) من قانون المرور رقم (٦٧ لسنة ١٩٧٦م) وتعديلاته بقولها : «يجوز قبول الصلح . . . »، أي أن خاتمة هذه المادة أجازت رفض الصلح متى توافرت إحدى الحالتين التاليتين : «إذا ارتكب المخالف أكثر من مخالفة جسيمة ، أو تعددت مخالفاته» ، ويدل ذلك على المبدأ القائل بعدم جواز رفض الصلح مالم تتحقق هاتين الحالتين . وبذلك يثور التساؤل حول مدى جواز تظلم المخالف من القرار الإداري برفض الصلح ، على الرغم من ارتكابه لمخالفه واحدة فقط . ففي هذه الحالة لا يحق ، برأي ، رفض الصلح ، إذ أن القانون حدد الحالتين السابقتين على سبيل الحصر ، لا المثال ، لإمكانية الرفض .

وبناءً على ذلك لا يجوز للإدارة رفض الصلح إذا لم يتحقق ذلك الشرط .

ثانياً: الجهة المخولة برفع الدعوى الجزائية أمام محكمة المرور

لما كانت جرائم المرور قاصرة على الجنح والمخالفات دون الجنایات ، فقد أعمل قانون المرور المادتين (٩ و ٥٠) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية ، بأن قصر أمر رفعها أمام المحكمة على إدارة التحقيقات المنسوبة إلى وزارة الداخلية ، كما أنشئت إدارة متخصصة بجناح المرور ومخالفاته ، وفي ما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، وتقديم المخالفين إلى

المحكمة، وبذلك يكن القول بوجود جهتين مختصتين برفع دعاوى المرور أمام المحكمة.

١- الإدارة العامة للمرور:

لقد أنشئت الإدارة الأولى للمرور في بداية عام ١٩٥٥م^(١)، حيث كانت تمثل إدارة وليس إدارة عامة ثم أعيد تنظيمها بموجب القرار الوزاري رقم (١٥٤ لسنة ١٩٨٣م) وتضم عدة أجهزة تدور في محورها حول ضبط حركة المرور، وفرض قواعده وأحكامه، كما تهدف إلى توقع العقوبات المقررة على من يخالفها بتقاديه إلى القضاء، أو استيفاء مبالغ الصلح، الأمر الذي يؤدي في نهايته إلى الحفاظ على سلامة الأفراد في أنفسهم وممتلكاتهم، وعلاوة على ذلك، فإنها مختصة أساساً فيما يتعلق بالمخالفات المرورية، من خلال عرض الصلح في الحالات التي يجوز فيها، وتقديم المخالفين إلى محكمة المرور.

٢- الإِدَارَةُ الْعَامَّةُ لِلتَّحْقِيقَاتِ:

وتم إنشاء هذه الإدارة بموجب ذات القرار الوزاري الذي أنشئت به الإدراة العامة للمرور وذلك للقيام بدور الإدعاء العام في الدعاوى الجزائية بالنسبة للجناح، أما بالنسبة لمحكمة المرور، فقد أوكل لها القرار سلطتي التحقيق والإدعاء فيما ارتبط بقانون المرور من جنح تتضمن إضراراً يمتلك الغير أو المافق العامة، أو القتل، أو الإصابة الخطأ.

ثالثاً: طرق وصول دعاوى المرور إلى محكمة المرور

متى اتهم شخص بارتكاب مخالفة مرورية أو حادث مروري مما يدخل في اختصاص محكمة المرور، فإن للإدعاء أن يستدعيه أمام المحكمة، إما

(١) محمد الحسيني عبدالعزيز، رواد الأمن بالكويت، وزارة الداخلية- إدارة البحوث والدراسات إصدار ١٩٨٨م، ص ١٢٢.

بطريق الفصل العادي وبحسب صحيفة اتهام ، أو أن يختار طريق الفصل الموجز للحصول على قرار المحكمة ، وبناءً على ذلك يمكن القول بوجود سبيلين لإيصال المتهم إلى محكمة المرور :

١ - الأمر الجزائي^(١)

تعد الأوامر الجزائية إحدى صور الأوامر المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فهي تعني قبول المحكمة للفصل في طلبات أحد الخصمين في غياب الآخر ، مما يحول دون منحه فرصة الرد على طلبات خصمه^(٢) ، ويعزى فقهاء قانون المرافعات بين الحكم والأمر من الناحية الموضوعية بمقولة : إن الأمر لا يرد على الفصل في حقوق موضوعية ، وإنما يقتصر على طلب الإذن للقيام بتصرف قانوني أو جب القانون لتنفيذ صدور هذا الإذن من المحكمة ، وبهذا المعنى لا تتضمن الأوامر على عرائض منازعات ولا تحسّم الجدل حول حقوق موضوعية^(٣) .

وفي هذا المعنى يختلف الأمر الجزائي عن الأمر على عريضة بأن الأول يتضمن فعلاً حاسماً لنزاع بين الإدارة المختصة بتطبيق قانون المرور والمتهم بانتهاكه ، فالمحكمة تفصل في هذا النزاع بالرفض أو القبول ، ووفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن ، فالالأصل في الأمر الجزائي أنه يحسم النزاع مالما يتم الطعن به بالمعارضة أو الاستئناف .

(١) ويسمى الفصل الموجز للدعوى .

(٢) وجدي راغب و سيد أحمد محمود ، قانون المرافعات الكويتي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة دار الكتاب ، ١٩٩٤ م ، ص ٥٦٤ .

(٣) رمزي السيف ، قانون المرافعات المدنية والتجارية ، إصدارات جامعة الكويت ، ١٩٧٤ م ، ص ٤٠٨ .

من جهة أخرى يلاحظ أن الأمر الجزائي يعتبر استثناءً من القوانين الجزائية التي تتمسك بصورة مطلقة بالmbدا الدستوري ، والذي يمنح المتهم حق الدفاع عن نفسه بالوسائل والطرق القانونية ، فقد نص الدستور على أن : «المتهم بري حتى ثبت إدانته في محكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع . ويحظر إيداء المتهم جسمانياً أو معنوياً»^(١) . وقد ورد الأمر الجزائي بداية في قانون الإجراءات والمحاكمات رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ م) بالنص صراحة على جواز إصدار محاكم الجناح لأوامر جزائية في الجناح التي عقوبتها الحبس بما لا يتجاوز سنة واحدة ، أو الغرامة التي لا تزيد عن خمسمائة ديناراً^(٢) ، على أن تستند المحكمة في تكوين قرارها إلى محاضر التحريرات ، وتصدر الأمر في غيبة المتهم ، أما بالنسبة للعقوبة فيجوز للمحكمة أن تعاقب المتهم بأمر جزائي بالغرامة التي لا تتجاوز مائة ديناراً فقط ؛ نظراً لحقيقة صدوره في غيبة المتهم ودون منحه فرصة الدفاع .

وقد بيّنت المذكورة التفسيرية لهذا القانون السبب وراء تبني هذا السبيل حيث تمثل في الإسهام في تبسيط إجراءات الدعاوى الجزائية بما يخفف العبء الملقى على عاتق المحكمة لتفرغ للدعوى الأكثر جسامـة ، بأن تسرع المحكمة في إنهاء الدعاوى الأقل أهمية .

وتنسياً مع هذه الفكرة فقد وضع قانون محكمة المرور رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ م) الأساس القانوني لتقديم الأوامر الجزائية أمام محكمة المرور في

(١) انظر المادة (٣٤) من الدستور الكويتي والتي جاءت ضمن الباب الثالث المنظم للحقوق والواجبات العامة ، وكذلك انظر في شرح هذا الحق : علي الباز ، الحقوق والحرفيات والواجبات العامة في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي ، دار الجامعات المصرية ، غير محدد سنة الطبع ، ص ٣٦ .

(٢) المادة (١٤٨) .

المواد (٦-٣) منه، وفي سعيها لتبير تبني الأوامر الجزائية في دعاوى المرور أوضحت المذكرة التفسيرية بأنه: «... لما كانت الحكمة من وراء نظام الأوامر الجزائية هي تحقيق السرعة في الفصل في الدعاوى الجزائية قليلة الأهمية وتبسيط إجراءاتها والتخفيف من أعباء المحاكم حتى تتفرغ لنظر القضايا الهامة»^(١).

لقد بدأت المادة (٣) من القانون المذكور بوضع القواعد الأولية للأمر الجنائي حيث أجازت للمدعي العام التقدم إلى محكمة المرور بطلب إصدار أمر جنائي، على أن تفصل فيه المحكمة مباشرةً دون حاجة إلى إجراء تحقيق في جلسة، وإنما يكتفى بالاستناد إلى المحاضر التي تضعها الإدارة العامة للمرور متضمنة التهمة الموجهة إلى المتهم وأسبابها.

ولما كانت المحكمة تصدر الأمر الجنائي دون استدعاء المتهم بما يخل بمبدأ ضرورة إتاحة الفرصة له لمارسة حقه بالدفاع، فقد قصر القانون اختصاص المحكمة بإصدار هذا الأمر فيما يتعلق بالجناح والمخالفات التي لا تتجاوز خمسين ديناراً^(٢) كعقوبة أصلية^(٣). أما إذا رفضت إصدار هذا الأمر

(١) انظر المذكرة التفسيرية للمرسوم بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٧ (م) والمعدل للمادة

(٢) من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٠ (م) بتنظيم محكمة المرور.

(٣) لقد كان النص القديم يحدد هذا الاختصاص في الجناح التي لا تزيد عقوبتها عن خمسة عشر ديناراً كعقوبة أصلية، ولكن تم رفعها إلى ما لا يزيد عن خمسين ديناراً لضآلته المبلغ الأول وعدم كفايته في ردع الجناح عن مثل هذه الجرائم.

(٤) يقسم قانون الجزاء العقوبات إلى أصلية وهي الإعدام والحبس والغرامة، وتبعية وهي تلك التي ينص عليها القانون وبالتالي توقيع عقوبة أصلية، وتكاملية وهي التي يحكم بها القاضي بعد حكمه بعقوبة أصلية. للمزید قانون الجزاء الكويتي رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ (م) وعلى الأخص المواد (٦٦ و ٦٧)، وكذلك انظر: رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام في التشريع العقابي ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ ، ص ٧٩٣ .

جاز للإدعاء العام اللجوء إلى الطريق العادي والمتمثل بتقديم صحيفة دعوى تمهيداً للحصول على حكم بال موضوع ، وعندئذ لا يجوز للمتهم التمسك بقاعدة الأمر المضي لرفض الدعوى المقدمة في صحيفة اتهام ، وذلك لأن التقدم بطلب الحصول على أمر لا يعني التنازل عن حق الإدعاء في سلوك الطريق العادي .

٢ - صحيفة الاتهام:

يشكل هذا الطريق السبيل العادي للدعوى الجزائية بشتى أنواعها ، حيث يتقدم الإدعاء العام ، وبعد إجراء التحريات اللازمة والتحقيق الكافي والاقتناع بارتكاب المتهم للجريمة ، إلى المحكمة الجزائية طالباً توقيع العقوبة المقررة ، ولما كانت صحيفة الاتهام المرفوعة أمام محكمة المرور لا تخرج عن القواعد العامة لها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فإن هذا الأخير هو الواجب التطبيق^(١) .

وبذات المبدأ الذي يقرر عدم التزام المحكمة بالوصف الذي يسبغه الإدعاء على الفعل في صحيفة الاتهام ، إذ يجب عليها تقرير الوصف القانوني الذي يستحقه^(٢) ، فقد درجت محكمة المرور على تغيير صحيفة الاتهام التي يتقدم بها إليها وتحويلها إلى طلب لأمر جزائي ، كلما رأت عدم جسامنة الفعل المركب والتجاه نيتها إلى رفض الأمر أو إيقاع غرامة ضئيلة على المحكوم عليه بما يكتنها من سرعة الفصل فيها .

(١) نظراً لاتساع مجال البحث في مثل هذه الإجراءات ، فإني أحيل إلى القانون المذكور وما طرأ عليه من تعديلات ؛ وعلى الخصوص إلى المواد (١٣٠-١٤٩).

(٢) المادة (١٣٢) من القانون رقم (١٧ لسنة ١٩٦٠ م) بشأن الإجراءات والمحاكمات الجزائية .

و عموماً فإنه يسقط الحق برفع الدعوى الجزائية أمام محكمة المرور وفقا للقواعد العامة ، فلما كانت جرائم المرور ما هي سوى جنح ، فإنها تخضع للقواعد العامة من جواز تقديم المتهم للمحاكمة بمضي خمس سنوات على ارتكابه للفعل .

رابعاً: الحكم في الدعاوى المرورية:

ومتى ما وصلت المحكمة إلى يقين في المسألة المعروضة عليها أصدرت قرارها في صورة حكم أو أمر جزائي ، وهنا لا بد من الإشارة إلى القواعد العامة في العقوبات^(١) والتي تقضي بوجوب اتصف العقوبة بخصائص محددة يمكن تلخيصها بأن تكون من بين تلك التي نص عليها القانون^(٢)، وأن تكون شخصية^(٣)، وبهذا تختلف العقوبات الجزائية عن التعويض المدني حيث يجوز في هذا الأخير فرضه على غير مرتكب الفعل الخاطئ؛ كما هو الحال مع فرض التعويض على ولد الصغير ، كما يجب أن تكون العقوبة متناسبة في جسامتها مع الفعل المعقاب عليه .

من جهة أخرى ذهب فقهاء القانون الجنائي إلى تحديد أهداف معينة تسعى العقوبة إلى تحقيقها^(٤) ، والتي يمكن إيجازها بضرورة تحقيق الردع الخاص : ويكون بالتأكد من عدم ارتكاب المحكوم عليه للجريمة مرة أخرى

(١) عبد الفتاح الصيفي و محمد زكي ، علم الإجرام والعقاب ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٨ م ، ص ٣٩٤ .

(٢) المادة (٣٢) من الدستور .

(٣) المادة (٣٣) من الدستور .

(٤) انظر : علي القهوجي ، علم الإجرام وعلم العقاب ، الدار الجامعية ، ١٩٨٥ م ، ص ١٧٧ وما بعدها ، حيث يناقش المدارس المتعددة في العقاب وما ترتب عليها من اختلاف في تحديد أهداف العقوبات الجزائية .

حتى ولو سنت له الظروف ، والردع العام : ويعني زجر غيره عن الإقدام على مثل هذا الفعل ، وأخيراً العدالة وهي إعادة التوازن إلى المجتمع بإنزال العقاب على من تجاوز قواعده وأحكامه ؛ بالإضافة إلى إصلاح الجاني للعودة به إلى المجتمع^(١) ، ويجدر بالمحكمة أن تضع هذه الأهداف نصب عينها حين تقضي بالعقاب على الجاني .

خامسأً: الطعن في أحكام محكمة المرور وأوامرها:

لقد حرص القانون على بيان طريقة الطعن فيما تصدره المحكمة من أحكام وأوامر جزائية ، فبين ابتداءً أن إجراءات المعارضه والاستئناف ومواعيدها هي ذاتها الواردة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية ما لم يرد خلاف ذلك في قانون المرور^(٢) ، وقد حدد هذا الأخير سبيلين للطعن في قرارات المحكمة وهما: المعارضه والاستئناف .

١- المعارضه:

تؤدي معارضه حكم ما إلى إعادةه إلى المحكمة ذاتها التي أصدرته تمهدًا لإصدار حكم جديد في الموضوع ، ويشترط فيها أن يكون الحكم المراد معارضته قد صدر غيابياً ، مما يعني عدم تمكن المحكوم عليه من ممارسة حق الدفاع المكفول له دستوريًا^(٣) .

(١) مبارك النويبيت ، شرح القواعد العامة في قانون الجزاء الكويتي ، الطبعة الأولى ، غير محدد مكان الطبع ، ١٩٩٧ م ، ص ٣٢٤ .

(٢) المادة (٧) من القانون رقم (٢٢ لسنة ١٩٦٠ م) بشأن المرور .

(٣) مبارك النويبيت ، شرح المبادئ العامة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي ، غير محدد مكان الطبع ، ١٩٩٨ م ، ص ٦٣٤ .

ولم يخرج قانون محكمة المرور عن الميعاد الذي حددته القواعد العامة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية حيث أوجب أن يتم رفع المعارضة خلال أسبوع واحد من اليوم التالي لليوم الذي أعلن فيه المحكوم عليه بالحكم الغيابي ، وقد أجازت المادة (٩ مكررًا) من قانون محكمة المرور أن يتم إعلان الأمر الجزائي والحكم الغيابي عن طريق الإدارة العامة للمرور عند مراجعة مالك السيارة أو السائق عند تجديد رخصة السوق ، أو إجازة تسير مركبة أو لإجراء أية معاملة أخرى ، مما يعني أن الإعلان قد تم بصورة شخصية .

ولإعطاء المعارضة قدرًا من الجدية ، فقد قرر القانون وجوب دفع المحكوم عليه لكافالة قدرها خمسة دنانير لا تعاد إذا رفضت المحكمة المعارضة ، ويستكمل قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بيان إجراءات المعارضة ، فنص على اعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في الجلسة الأولى لنظر المعارضة ، كما أنه لا يضار معارض بالمعارضة ، فإما أن تقضي المحكمة بالبراءة أو أن تعدل عن العقوبة إلى التخفيف^(١) .

٢- الاستئناف:

يعد هذا السبيل استجابة لما تبناه المشرع الكويتي من تبني مبدأ التقاضي على درجتين ، بما يشكل أكثر ضمانة للمتقاضين ، إذ يدور في محوره على عرض الدعوى الجزائية مرة أخرى أمام محكمة مكونة من أعضاء آخرين . ولما كانت قواعد استئناف أحكام محكمة المرور لا تختلف عن تلك المطبقة على استئناف أحكام المحاكم الجزائية الأخرى ، فإن ما ورد في قانون

(١) يمثل هذا أهم ما في المعارضة من أحكام ، أما بقية القواعد التفصيلية فيرجع إلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (١٧ لسنة ١٩٦٠ م) وفي الموارد (١٨٧-١٩٨).

الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (١٧ لسنة ١٩٦٠) ليمثل مصدرًا لتلك القواعد، والتي يمكن ذكر أهمها، كوجوب رفع الاستئناف خلال عشرين يوماً، تبدأ من تاريخ صدور الحكم حضورياً أو المعارضة، أو من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالحكم، على أنه في حالة عدم تقديم المحكوم عليه بالمعارضة لا تسري هذه المدة إلا من تاريخ انتهاء المدة المحددة للمعارضة.

كذلك يلاحظ اختلاف رفع الاستئناف بالنسبة إلى الخصوم، فبينما اعترف للإدعاء العام بحق رفع الاستئناف بصورة مطلقة وفي جميع الأحوال، يحظر على المحكوم عليه الاستئناف ما لم يكن الحكم قد صدر بالغرامة التي لا تقل عن أربعين ديناراً، وترجع الحكمة في ذلك إلى محاولة الانتهاء من القضايا المرفوعة أمام محكمة الاستئناف من جهة، وما يسعى إليه الإدعاء في الاستئناف من تمثيل للمجتمع وحرص على حمايته وتقديم الجنة إلى العدالة من جهة أخرى^(١).

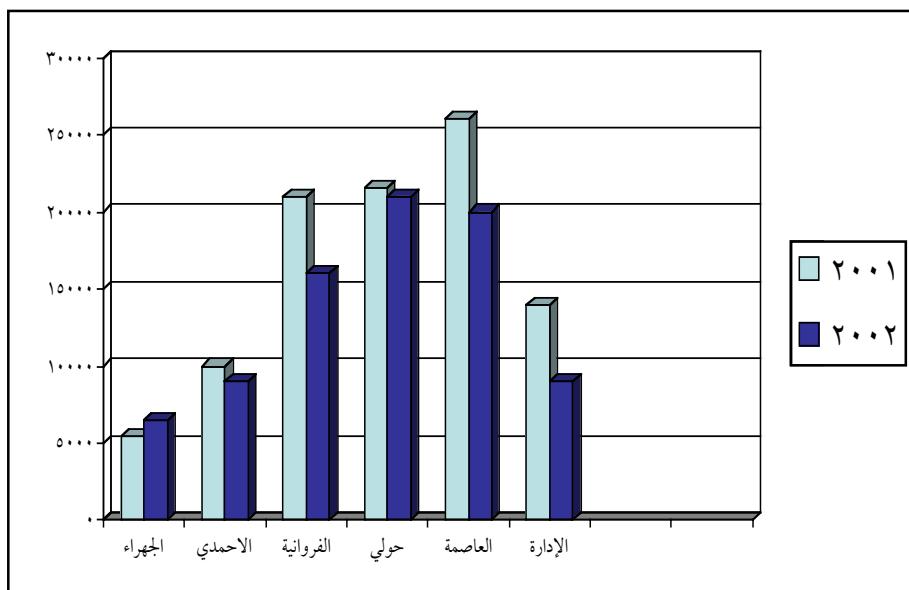
ونظراً للأعداد المتزايدة بشكل مطرد لدعوى المرور، وما يتربّب عليه من صدور أحكام واجبة التنفيذ، فقد صدر قراراً وزارياً بإنشاء إدارة متخصصة لتنفيذ أحكام محكمة المرور^(٢) والتابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الأحكام التابعة لوزارة الداخلية، حيث تضطلع بهذا العمل وتتميز عن إدارة التنفيذ التابعة لوزارة العدل والمختصة بتنفيذ أحكام المحاكم الكويتية عامة.

(١) للمزيد حول قواعد الاستئناف، انظر قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (١٧ لسنة ١٩٦٠ م).

(٢) انظر القرار الوزاري رقم (١٣٢ لسنة ١٩٧٧) منشور في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» العدد ١١٧٧ ، السنة ٢٤ ، ص ٣.

ولعل الجدول التالي ما يبرر إنشاء إدارة متخصصة لهذا الشأن ، حيث المقارنة بين الأحكام التي تم تنفيذها في عامي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢ م).

| البيان | المحفظة | الإدارة | العاصمة | حولي | الفنونية | الأحمدي | الجهراء | المجموع |
|--------------|---------|---------|---------|-------|----------|---------|---------|---------|
| ٢٠٠١ | ٩٧١٥ | ٢٠٩٣٦ | ٢٢٠٥٦ | ١٧٥٣٧ | ١٠٠٤٥ | ٨٦٣٦ | ٨٨٩٢٥ | |
| ٢٠٠٢ | ١٤٠٠٨ | ٢٧٧٤٥ | ٢٣٣٩١ | ٢١٣٣٥ | ١٠٦٣٥ | ٧١٥٧ | ١٠٤٢٧١ | |
| الفرق | ٤٢٩٣ | ٦٨٠٩ | ١٣٣٥ | ٣٧٩٨ | ٥٩٠ | -١٤٧٩ | ١٥٣٤٦ | |
| نسبة التغيير | ٪٤٤ | ٪٣٣ | ٪٦ | ٪٢٢ | ٪٦ | ٪-١٧ | ٪-١٧ | ٪١٧ |



الإدارية العاصمة حولي الفروانية الأحمدي الجهراء

٩ . الخاتمة

ركزت هذه الدراسة على محكمة المرور الكويتية ودورها في إرساء قواعد قانون المرور وأحكامه التي تسعى إلى فرض الأمان العام في استعمال الطريق، ويمكن إيجاز خاتمة هذه الدراسة بالنقاط التالية:

- ١- يعد رجل الشرطة المحور الأساسي في مراقبة حركة المرور والتأكد من انضباطه وانسيابيته ، الأمر الذي يشكل تطبيقاً لمفهوم الضبط الإداري بما يسعى إليه من محاولة لمنع وقوع الحوادث أو الحد بقدر المستطاع من أسباب حدوثها.
- ٢- توضح أهمية دور الإدارة العامة للمرور في جهودها الملحوظة في نشر التوعية المرورية على صعيد الأفراد من خلال استعمال وسائل الضبط الإداري والتي تصل إلى حد سحب رخصة السوق ، وإجازة تسخير المركبة ، وبين رجال الشرطة بتزويدهم بالقاعدة المعلوماتية التي توفر لهم فرصة الارتقاء بعملهم ، فيجتمع ضبط المرور وحسن سير العمل^(١).
- ٣- يعتبر وجود محكمة متخصصة بمنازعات المرور إسهاماً في نشر الوعي المروري ليس بين الأفراد فيما تصدره من أحكام وأوامر جزائية في مواجهتهم فحسب ، بل بين القائمين على شؤون المرور من خلال إظهار

(١) انظر : الدليل الإجرائي لتحرير المخالفات المرورية ، إعداد : العقيد صالح النجم ، العقيد ناصر العزي ، المقدم عبد السلام السويidan ، من إصدارات الإدارة العامة للتخطيط والتطوير بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور ، حيث يشكل المرجع لرجال الشرطة في القيام بأعمالهم .

(٢) لمعرفة بعض الأمثلة على أخطاء رجال المرور ، انظر : محمد بن علي الهرفي ، الشورى ومحكمة المرور . . . هل هذا يكفي ؟ مقالة منشورة في جريدة الوطن السعودية ، العدد (٦٦٢) ، السنة الثانية ، الثلاثاء ١٣ جمادي الأولى ١٤٢٣ - الموافق ٢٣ يوليو ٢٠٠٢ م .

الكيفية الصحيحة في تفسير قوانين المرور وحسن تطبيقها^(٢). خصوصاً مع التزايد المطرد في أعداد مستعملي الطريق من المركبات التي تدخل إلى الطريق العام، والتي تتسارع نمواً، وما يترب على ذلك من كثرة الاختناقات المرورية وتعقيد وضع الحلول الجذرية لها^(١).

٤ـ أخيراً، وليس آخر بطبيعة الحال، يجدر التذكير بهدف الشريعة الإسلامية الحنفية، والذي يتمثل بمصلحة الإنسان في الدنيا والآخرة، فقد ذهب الفقه الإسلامي إلى القول بوجوب الالتزام بقواعد المرور ونظمه حفاظاً على الأنفس والممتلكات، فيقول:

«... ولقد أتت الشريعة الإسلامية لحفظ الضروريات الخمس، وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسب، وحفظ المال، باعتبار أن هذه الحياة الدنيا التي يعيش فيها الإنسان... وما يدخل في عموم المحافظة على النفس، المحافظة على سلامة قائدي السيارات والركاب والمشاة من حوادث السير بالسيارات،... وكما يدخل في عموم المحافظة على المال، العمل على سلامة السيارات من التلف الناتج عن الحوادث،... . وعند النظر في أنظمة المرور التي تسنه الدول، فهي داخلة تحت قاعدة الضرر يزال، وقد راعى واضعو هذه الأنظمة جلب المصلحة، ودرء المفسدة،... ولا شك في أن ذلك مطلب شرعي»^(٢).

(١) انظر: جمال عبد المحسن عبد العال، الحوادث المرورية والعناصر الحاكمة لها، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة العلمية (الأربعون)، المنعقدة في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، بعنوان «أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور»، الرياض ١٤١٨-١٩٩٧م، ص ١٨ حيث يشير الباحث إلى العدد الضخم للمركبات بالنسبة للكثافة السكانية مقارنةً في ذلك بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) محمد عبد الرزاق الطبطبائي، الأحكام والأداب الشرعية لسائق السيارة، منشور في مجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق - جامعة الكويت، العدد (٤)، السنة (٢٤) رمضان ١٤٢١هـ - الموافق ديسمبر ٢٠٠٠م، ص ٣٨٩-٤٣٧.

المراجع

- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، الجزء الرابع .
- أبوالخير ، عادل السعيد محمد (١٩٩٢م) . الضبط الإداري وحدوده ، رسالة دكتوراه مقدمة في كلية الحقوق- جامعة القاهرة- فرع بنى سويف .
- أبوالمكارم ، أحمد (١٩٩٦م) . صور الخطأ في قانون العقوبات المصري ، دار محمود للنشر .
- أبوالليل ، إبراهيم الدسوقي (١٩٨٥م) . الملتم بتعويض الضرر الناجم عن حوادث السيارات ، الطبعة الأولى ، منشورات ذات السلسل .
- راغب ، وجدي و سيد أحمد محمود (١٩٩٤م) . قانون المرافعات الكويتية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة دار الكتاب .
- الأحمدي ، حسن مساعد و خلف عيشه العوفي و عمر سعيد باغبره العمودي (١٤١٨هـ) . الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية وطرق الحد منها ، بحث منشور في مجلة الأمن الصادرة عن الإدارية العامة للعلاقات والتوجيه ، وزارة الداخلية - المملكة العربية السعودية ، العدد الخامس عشر ، شعبان ١٤١٨هـ .
- الbaz ، داود عبد الرزاق (١٤٢٤هـ) . تدابير حماية الأمن العام بين الشريعة والقانون ، بحث منشور في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب الصادرة عن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، السنة ١٨ ، المجلد ١٨ ، العدد ٣٥ ، محرم ١٤٢٤هـ .
- بدران ، محمد محمد (١٩٨٩م) . الطبيعة الخاصة للضبط الإداري والآثار القانونية المترتبة عليها ، دار النهضة العربية .

البرزنجي ، عصام عبد الوهاب (١٩٧٧م) . قانون المرور الجديد ، بحث منشور في مجلة الحقوق والشريعة الصادرة عن كلية الحقوق - جامعة الكويت ، السنة الأولى ، العدد الأول ، صفر ١٣٩٧-يناير ١٩٧٧م .

بسينوني ، عبد الرؤوف هاشم (١٩٩٥م) . نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية ، دار النهضة العربية .

بكر ، عبد المهيمن (١٩٨٧م) . الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي (القسم الخاص) الطبعة الثانية ، مطبوعات جامعة الكويت .

البنا ، محمود عاطف (١٩٩٢م) . الوسيط في القانون الإداري ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي .

بهجت ، الزعيم محمود (١٩٥٦م) . الكويت : زهرة الخليج العربي ، مطبع الكشاف .

التركيت ، عبدالله ملا حسين (٢٠٠٢م) . جرائم المرور ذات العلاقة بالموت في الطرقات وتحقيقاتها ، دار الكتاب الحديث .

الجاسم ، نجاة عبد القادر (١٩٨٠م) . بلدية الكويت في خمسين عاما ، إصدار بلدية الكويت .

حسن ، مجدي أحمد فتح الله (٢٠٠٢م) . فاعلية الأداء الضبطي لرجال الشرطة ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية .

رشيد ، عبد العزيز الرشيد (د. ت) . تاريخ الكويت ، دار منشورات الحياة : بيروت .

رفاعي حامد سيد الرفاعي وعادل الخنساء (١٩٩٧م) . مؤسسات الشرطة والأمن العام في دولـة الكويت ، غير محدد مكان الطبع .

سرور ، أحمد فتحي (١٩٨٨م) . الوسيط في قانون العقوبات (القسم العام) ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة العربية .

السيف، رمزي (١٩٧٤م). قانون المرافعات المدنية والتجارية، إصدارات جامعة الكويت.

الشريف، عزيزة (١٩٨٩م). دراسات في التنظيم القانوني للنشاط الضبطي، دار التهضمة العربية.

الصيفي، عبد الفتاح ومحمد زكي أبو عامر (١٩٩٨م). علم الإجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية.

الطباطبائي، عادل (١٩٩٨م). النظام الدستوري في الكويت، الطبعة الثالثة، غير محدد مكان الطبع.

دراسة فقهية مقارنة بالقانون الكويتي، بحث منشور في مجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق - جامعة الكويت، السنة الرابعة العشرون، العدد السابع، رمضان ١٤٢١- ديسمبر ٢٠٠٠م.
العادلي، محمود صالح (٢٠٠٠م). الموسوعة الشاملة في شرح قانون العقوبات، الطبعة الأولى، النجم للنشر والتوزيع.

عبد العال، جمال عبد المحسن (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). الحوادث المرورية والعناصر الحاكمة لها، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة العلمية الأربعون، المنعقدة في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، «عنوان» أسلوب ووسائل الحد من حوادث المرور، الرياض.

عبد العزيز، محمد الحسيني (١٩٨٨م). رواد الأمان بالكويت، وزارة الداخلية - إدارة البحوث والدراسات.

علاء الدين، علي مصطفى (١٩٩٠م). السيارة وتلوث البيئة، الطبعة الأولى، دار الحداة لبنان.

الفوزان، صالح بن عبد العزيز (٢٠٠٣م). تأثيرات حجم الحركة المرورية على مدينة الرياض: التحديات والفرص المتاحة، بحث منشور

في مجلة العلوم الإجتماعية الصادرة عن جامعة الكويت ، العدد (٢) المجلد (٣١) ، ٢٠٠٣ م.

القهوجي ، علي عبد القادر (١٩٨٥ م). علم الإجرام وعلم العقاب ، الدار الجامعية .

مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية ومن الدوائر الجنائية ، إصدارات محكمة النقض المصرية- المكتب الفني ، السنة الرابعة والثلاثون ، من يناير إلى يونيو سنة ١٩٨٣ م ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٨٣ م ، مطبوعات الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية ، ١٩٨٥ م .

مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية ومن الدوائر الجنائية ، إصدارات محكمة النقض المصرية- المكتب الفني ، السنة السادسة والعشرون ، من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٥ م ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٥ م ، مطبوعات الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية ، ١٩٧٧ م .

مجموعة التشريعات الصادرة خلال فترة المراجعة الدستورية ، الكتاب الأول :
القوانين ، الجزء الأول ، إصدارات وزارة العدل ، دولة الكويت .

مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع ب مجلس الدولة ، مجموعة الأستاذ أحمد سمير أبو شادي ، الجزء الأول ، يناير ١٩٦٠ م .

محمد ، السيد خلف (١٩٩١ م). التجريم والعقاب في قانون المرور ، المكتبة القانونية .

مشرف ، عبد العليم عبد المجيد (١٩٩٨ م). دور سلطات الضبط الإداري في تحقيق النظام العام وأثره على الحرريات العامة ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية .

المطيري ، صنهات عبدالله (٢٠٠٢م) . شرح جرائم الجنح في القانون الكويتي على ضوء الفقه ومبادئ القضاء ، الطبعة الأولى ، غير محدد مكان النشر .

المطيري ، غانم محمد (١٩٩٩م) . شرح الضبطية القضائية في التشريع الكويتي ، الطبعة الأولى ، غير محدد مكان الطبع .

المعجم الوجيز (١٩٨٦م) . مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية ، الطبعة الثانية .

مقارنة لجميع أنشطة وإنجازات الإدارة العامة للمرور والإدارات التابعة والحوادث المرورية المسجلة والإصابات الناتجة عنها خلال عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ م إعداد قسم المعلومات والإحصاء ، إدارة تخطيط وبحوث المرور ، الإدارة العامة للمرور ، وزارة الداخلية - دولة الكويت .

الموسوعة العربية الميسرة ، دار النهضة لبنان للطبع والنشر ، المجلد الأول ، ١٩٨٦م .

الناجم ، صالح وناصر العنزي وعبد السلام السويفان (٢٠٠٣م) . الدليل الإجرائي لتحرير المخالفات المرورية ، مطبوعات وزارة الداخلية ، الكويت .

التوبيت ، مبارك عبد العزيز (١٩٩٧م) . شرح القواعد العامة في قانون الجزاء الكويتي ، الطبعة الأولى ، غير محدد مكان الطبع .

_____ (١٩٩٨م) . شرح المبادئ العامة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي ، الطبعة الأولى ، غير محدد مكان الطبع .

الملاحق

اجمالي قضايا التصادم لعام ٢٠٠١ م

| القضايا المفصول فيها | | | | | | | | |
|----------------------|---------------|---------|---------------|---------|---------------|------------------------|---------|--|
| فصل موجز | | | فصل عادي | | | اجمالي القضايا المقدمة | الشهور | |
| المجموع | مخالفات تصادم | المجموع | مخالفات تصادم | المجموع | مخالفات تصادم | | | |
| ٥٤٢٧ | ٤٣٩٥ | ١٠٣٢ | ١١٢٠ | ٤٩٦ | ٦٢٤ | ٦٩٧٥ | يناير | |
| ٤٤٨٣ | ٢٩٥١ | ١٥٣٢ | ٧٨٠ | ٣٤٠ | ٤٤٠ | ٥٥٣٣ | فبراير | |
| ٣٠٤٩ | ١٩٢٣ | ١١٢٦ | ٨٩٣ | ٣٧٦ | ٥١٧ | ٤٢١١ | مارس | |
| ٤٨٩٦ | ٣٠١٨ | ١٨٧٨ | ١٣٩٧ | ٦٧٣ | ٧٢٤ | ٦٦٧٩ | ابريل | |
| ٧٦٢٩ | ٦٣٨٦ | ١٢٤٣ | ١٧٤١ | ٨٦٧ | ٨٧٤ | ٩٨٢٧ | مايو | |
| ٥٩٨٣ | ٤٠٢٠ | ١٤٦٣ | ١٥١٩ | ٧٢٢ | ٧٩٧ | ٧٨٠٣ | يونيو | |
| ٥٠٠٣ | ٣٥٦٩ | ١٤٣٤ | ١٢٣٤ | ٦٢٤ | ٦١٠ | ٦٥٥٤ | يوليو | |
| ٣٣٦١ | ٢٤٢٤ | ٩٣٧ | ٧٩١ | ٤٥٥ | ٣٣٦ | ٤٤٣٣ | اغسطس | |
| ٣٠٧٩ | ١٨٧٦ | ١١٩٣ | ١١١٣ | ٣٦٨ | ٧٤٥ | ٤٧٧٤ | سبتمبر | |
| ٤٨٤٣ | ٣١٦١ | ١٦٨٢ | ١٢٢٧ | ٢٩٥ | ٩٣٢ | ٦٧٥٦ | اكتوبر | |
| ٤٧٤٢ | ٣٢٧٧ | ١٤٦٥ | ١٠٩٣ | ٤٢٤ | ٦٦٩ | ٦٣٧٣ | نوفمبر | |
| ٤٢٣٥ | ٢٠٩٢ | ١٦٤٣ | ٧٧٠ | ٢٢٢ | ٥٤٨ | ٥٥٠٠ | ديسمبر | |
| ٥٦٧٢٠ | ٤٠٠٩٢ | ١٦٦٢٨ | ١٣٦٧٨ | ٥٨٦٢ | ٧٨١٦ | ٧٥٤١٨ | المجموع | |

تابع جدول اجمالي قضايا التصادم لعام ٢٠٠١

| الوفيات | الغرامة د ك | الأحكام | | اجمالي القضايا المؤجلة | اجمالي المفصول | الشهور |
|---------|----------------|----------------|-------|---------------------------|----------------|---------|
| | | سحب الاجازة | الحبس | | | |
| ٤٤ | ٦٧٧٥٥ | ٦٩ | ٥٤ | ٤٢٨ | ٦٥٤٧ | يناير |
| ٣٤ | ٧٩٥١١ | ٥٨ | ٥٠ | ٢٧٠ | ٥٢٦٣ | فبراير |
| ٢٠ | ٧٦٠٣٥ | ٧٦ | ٣٨ | ٢٦٩ | ٣٩٤٢ | مارس |
| ٣٧ | ٩٦٤٨٠ | ٩٥ | ٨٤ | ٣٨٦ | ٦٢٩٣ | ابريل |
| ٤٩ | ١٣٥٨٩٢ | ٧٥ | ٦١ | ٤٥٧ | ٩٣٧٠ | مايو |
| ٤٦ | ٩٩٤٠٦ | ١٠٢ | ٩٨ | ٣٠١ | ٧٥٠٢ | يونيو |
| ٥٥ | ١١١٢٦٠ | ١٠٥ | ٧٤ | ٣١٧ | ٦٢٣٧ | يوليو |
| ٧ | ٦٤٦٥٧ | ٤٢ | ٣٠ | ٢٨١ | ٤١٥٢ | اغسطس |
| ٣٧ | ٥٩٨٢١ | ٧٢ | ٦٣ | ٥٩٢ | ٤١٨٢ | سبتمبر |
| ٣٩ | ١٠٨٩٢٢ | ٦٢ | ٤١ | ٦٨٦ | ٦٠٧٠ | اكتوبر |
| ٤٧ | ٧٩٤٨٤ | ٧٤ | ٥٤ | ٥٣٨ | ٥٨٣٥ | نوفمبر |
| ٣١ | ٩٦٢٢٢ | ٦٠ | ٤٦ | ٤٩٥ | ٥٠٠٥ | ديسمبر |
| ٤٤٦ | ١٠٧٥٤٤٥ | ٨٩٠ | ٦٩٣ | ٥٠٢٠ | ٧٠٣٩٨ | المجموع |

اجمالي القضايا موزعة حسب المحاكم

| القضايا المفصول فيها | | | | | | | | |
|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|------------------------|---------|
| فصل موجز | | | فصل عادي | | | | اجمالي القضايا المقدمة | المحاكم |
| تصادم مخالفات المجموع | | |
| ١١٣٣٧ | ٥٦١٣ | ٥٧٢٤ | ٤١٠٥ | ١٥٨٦ | ٢٥١٩ | ١٦٣٤١ | محكمة مرور العاصمة | |
| ٢٠٦٢٥ | ١٠٠٨٠ | ٥٥٤٥ | ٢٥٦١ | ٦٢٥ | ١٩٣٦ | ٢٥٤٣٤ | محكمة مرور حولي | |
| ٣٧١٩ | ١٩٥٦ | ١٧٦٣ | ٤٠١٠ | ٢٨١٦ | ١١٩٤ | ٨١٤٠ | محكمة مرور الاحمدية | |
| ٩٥١٩ | ٨٧٣٣ | ٧٨٦ | ١٨٩٦ | ٧١٧ | ١١٧٩ | ١١٨٩٩٩ | محكمة مرور الجهراء | |
| ١١٥٢٠ | ٨٧١٠ | ٢٨١٠ | ١١٠٦ | ١١٨ | ٩٨٨ | ١٣٦٠٤ | محكمة مرور الفروانية | |
| ٥٦٧٢٠ | ٤٠٠٩٢ | ١٦٦٢٨ | ١٣٦٧٨ | ٧٨٦٢ | ٧٨١٦ | ٧٥٤١٨ | المجموع | |

تابع جدول اجمالي القضايا موزعة حسب المحاكم

| الوفيات | الغرامة د ك | الاحكام | | | اجمالي القضايا المؤجلة | اجمالي الفصول | المحاكم |
|---------|-------------|----------------|-------|---------|------------------------|---------------|----------------------|
| | | سحب الاجازة | الحبس | الاعدام | | | |
| ٧٥ | ١٦٠٨٠٠ | ١٥٤ | ١٢٢ | | ٨٩٩ | ١٥٤٤٢ | محكمة مرور العاصمة |
| ١١١ | ٣٤٧٥٧٠ | ٢٠٥ | ١٢١ | | ٢٢٤٨ | ٢٣١٨٦ | محكمة مرور حولي |
| ١٤٤ | ١٨٩٦٩٩ | ٢٩٦ | ٢٥٩ | | ٤١١ | ٧٧٢٩ | محكمة مرور الاحمدية |
| ٧٩ | ٢١٢٢٦٦ | ١١٥ | ٩٢ | | ٤٨٤ | ١١٤١٥ | محكمة مرور الجهراء |
| ٣٧ | ١٦٥١١٠ | ١٢٠ | ١٠٩ | | ٩٧٨ | ١٢٦٢٦ | محكمة مرور الفروانية |
| ٤٦٦ | ١٠٧٥٤٤٥ | ٨٩٠ | ٦٩٣ | | ٥٠٢٠ | ٧٠٣٩٨ | المجموع |

اجمالي القضايا من الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠١ م

| القضايا المفصول فيها | | | | | | | | |
|----------------------|---------|-------|----------|---------|-------|------------------------|---------|--|
| فصل موجز | | | فصل عادي | | | اجمالي القضايا المقدمة | السنوات | |
| المجموع | مخالفات | تصادم | المجموع | مخالفات | تصادم | | | |
| ١٨١٠٣ | ١٢٦٨٩ | ٥٤١٤ | ١٤٦٤٥ | ٦٦١١ | ٨٠٣٤ | ٣٣٦٨٦ | ١٩٩٢ | |
| ٤٢٢٦٠ | ٣٢٨٦٢ | ٩٣٩٨ | ١٥٥٣٦ | ٤٨٩٧ | ١٠٦٣٩ | ٦٤٣٤٦ | ١٩٩٣ | |
| ٦٣٠٢٩ | ٥٠٦٦٦ | ١٢٣٦٣ | ١٣١٦٧ | ٤٧٩٠ | ٨٣٧٧ | ٨٢٨٩٣ | ١٩٩٤ | |
| ٦٩٢٥٦ | ٥٤٧٣٧ | ١٤٥١٩ | ١٤٦٤٩ | ٧١٩٦ | ٧٤٥٣ | ٨٩٦٥٦ | ١٩٩٥ | |
| ٨٧٥١٦ | ٧٠٥٢٢ | ١٦٩٦٤ | ٢٢٠٩٣ | ١٤٤٠٨ | ٧٦٨٥ | ١١٥٨٨٥ | ١٩٩٦ | |
| ٨٠٤٢٩ | ٦١١٧٠ | ١٩٢٥٩ | ٢٧٨٢١ | ١٧٦٠٢ | ١٠٢١٩ | ١١٤٨٤٨ | ١٩٩٧ | |
| ٨٩٣٣٥ | ٧٠٩٤٣ | ١٨٣٩٢ | ١٤٦٤٢ | ٦٢٤٩ | ٨٣٩٣ | ١١٠٣٤٧ | ١٩٩٨ | |
| ٧٣٨٢٦ | ٥٧٢٥٩ | ١٦٥٦٧ | ١٦٦٦١ | ٦٣٧٨ | ١٠٢٨٣ | ٩٨٢٧٦ | ١٩٩٩ | |
| ٧٧٤٩٧ | ٥٩٢٤٤٤ | ١٨٢٧٣ | ١٥٩٠٦ | ٥١٢٩ | ١٠٧٧٧ | ٩٩٤٠٢ | ٢٠٠٠ | |
| ٥٦٧٢٠ | ٤٠٠٩٢ | ١٦٦٢٨ | ١٣٦٧٨ | ٥٨٦٢ | ٧٨١٦ | ٧٥٤١٨ | ٢٠٠١ | |

تابع جدول اجمالي القضايا من الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠١ م

| الوفيات | الغرامة د ك | الاحكام | | | اجمالي القضايا الموجلة | اجمالي المفصول | السنوات |
|---------|-------------|-------------|-------|------|------------------------|----------------|---------|
| | | سحب الاجازة | الحبس | | | | |
| ٤٤٥ | ٨١١٦٣٧ | ١١٤٤ | ١٠٠٥ | ٩٣٨ | ٣٢٧٤٨ | ١٩٩٢ | |
| ٦٠٥ | ٨١١١٢٥ | ١٢٦٢ | ٩٢٧ | ٦٥٠ | ٥٧٧٩٦ | ١٩٩٣ | |
| ٥٦٦ | ١٢٧٥٨٢٥ | ١٠٧٦ | ٦٠٥ | ٦٦٩٧ | ٧٦١٩٦ | ١٩٩٤ | |
| ٤٣٠ | ١٣٤٢٤٩٩ | ١٣٢٢ | ٦٣٧ | ٥٧٥١ | ٨٣٩٠٥ | ١٩٩٥ | |
| ٥٠٤ | ١٩١٣٦٧٦ | ٢٢٨٨ | ١٤٠٦ | ٦٢٧٦ | ١٠٩٦٠٩ | ١٩٩٦ | |
| ٦٤٤ | ١٤٧٦٥٠٤ | ٣١٨٢ | ٢١٣٠ | ٦٥٩٨ | ١٠٨٢٥٠ | ١٩٩٧ | |
| ٦١١ | ١٢٣٦٥٨٦ | ١٣١٢ | ١٠٦٣ | ٦٣٧٠ | ١٠٣٩٧٧ | ١٩٩٨ | |
| ٦٨٦ | ١٣١٩١٣٧ | ١٣١٥ | ١١٠٥ | ٧٧٨٩ | ٩٠٤٨٧ | ١٩٩٩ | |
| ٦٠٩ | ١٠٤٨١٤٢ | ٩٥١ | ٩٧٧ | ٥٩٩٩ | ٩٣٤٠٣ | ٢٠٠٠ | |
| ٤٤٦ | ١٠٧٥٤٤٥ | ٨٩٠ | ٦٩٣ | ٥٠٢٠ | ٧٠٣٩٨ | ٢٠٠١ | |

القضايا المستأنفة عام ٢٠٠١ م

| المحاكم | عدد القضايا المعارض فيها | عدد القضايا المستأنفة |
|----------------------|--------------------------|-----------------------|
| محكمة مرور العاصمة | ٩٨٨ | ٢٨٠ |
| محكمة مرور حولي | ٤٨٨ | ٢٩٢ |
| محكمة مرور الاحمدي | ٥٣٥ | ٢٩٩ |
| محكمة مرور الجهراء | ٢٢٤ | ٢١٠ |
| محكمة مرور الفروانية | ٢٤٩ | ١٦٩ |
| المجموع | ٢٤٨٤ | ١٢٥٠ |

أثر التخطيط العمراني في الحد من الحوادث المرورية

د . عبد العزيز بن عبد الله الخضير

١٠ . أثر التخطيط العمراني

في الخد من الحوادث المرورية

شهدت الأعوام الماضية اهتمامات كبيرة في كثير من دول العالم بتدعم دور المدن المتوسطة والصغرى Secondary Cities في التنمية الوطنية . وقد ارجع كثير من الباحثين ذلك لأسباب متعددة منها أن المدن الكبرى قد زاد حجمها خلال القرنين الماضيين إلى درجة استنفاد هذه المدن لإمكانات نمو جديدة ، وأن فرص هذا النمو تكمن في المدن المتوسطة والصغرى Rondinelli, 1984, pp 11-48. ويرجع البعض الآخر أهمية المدن المتوسطة والصغرى إلى الارتفاع المستمر في النفقات الاجتماعية الخاصة بإدارة وتوفير الخدمات الإضافية بالمدن الكبرى وتكلفة توفير فرص العمل بالمقارنة بمتطلباتها في المدن المتوسطة والصغرى Rondinelli, p. 14 . ويرى بعض الباحثين أن الاهتمامات الحديثة بالمدن المتوسطة والصغرى ترجع إلى قدرتها على تحقيق أهداف ظهرت حديثا في برامج التنمية الوطنية وخاصة في الدول النامية ومنها عدالة التوزيع المكاني لفرص التنمية وخفض معدلات الهجرة للمدن الكبرى Hansen, 1982, pp 289-300 . وهناك بعض الباحثين الذين يؤيدون فكرة تدعيم المدن المتوسطة والصغرى لما لذلك من آثار إيجابية في تخفيف حدة المركزية وما يصاحبها من تكدس الخدمات الحكومية في عدد محدود من المدن الكبرى ، هذا بالإضافة إلى قدرة هذه المدن على توفير الخدمات الالازمة لقطاع الزراعة بكفاءة نتيجة قربها النسبي من المناطق الريفية المجاورة مما يعد في حد ذاته ميزة نسبية يمكن من خلالها تنوع القاعدة الاقتصادية للأقاليم الريفية عن طريق توفير فرص عمل خارج قطاع الزراعة Rondinelli ولعل تجربة كثير من الدول الصناعية المتقدمة

تؤكد قدر كثير من المدن المتوسطة والصغرى على توفير بيئة معيشية جيدة وخدمات ومرافق بتكلفة تقل بكثير عن تكلفة توفير مثيلاتها في المدن الكبرى مما أدى لازدياد ظاهرة الهجرة المعاكسة Reverse Migration للعيش في المدن المتوسطة والصغرى بعيداً عن سلبيات المدن الكبرى.

وأيا كانت الأسباب فلاشك أن الحقيقة القائمة هي ازدياد الأهمية النسبية Relative Importance للمدن المتوسطة والصغرى في التنمية الوطنية. ومن هذا المنطلق ، اتجهت دول كثيرة إلى توسيع نطاق اهتماماتها بمشاكل التحضر ، فلم تعد هذه الاهتمامات تقتصر على المشاكل الناتجة عن الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى بل امتدت إلى كيفية تطوير المدن المتوسطة والصغرى . وقد دعم تلك الاهتمامات جهود منظمات التنمية الدولية وهيئات الإقراض العالمية في توفير القروض وتقديم الدعم الفني والتدريب على تحسين وتطوير سبل العيش في المدن المتوسطة والصغرى ، وكذلك إعداد استراتيجيات طويلة المدى لدعم هذه المدن 1985 USAID وقد اهتمت الأمم المتحدة بدور المدن المتوسطة والصغرى وعقدت لهذا الغرض مؤتمراً للخبراء لمناقشة أهمية المدن المتوسطة والصغرى في التنمية الوطنية بمركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية باليابان في عام ١٩٨٤ UNCIRD 1982.

ويتمثل الهدف في هذا البحث في تتبع التطور التاريخي للمدن بالمملكة العربية السعودية ، وتبين إلى أي مدى أدى هذا التطور التاريخي إلى استحواذ المدن الكبيرة بالمملكة العربية السعودية على قسط كبير من جهود التنمية خلال العقود الماضية والذي انعكس على نصيب هذه المدن من إجمالي سكان الحضر والأنشطة الاقتصادية والخدمات ، مما أدى إلى تزايد

أهمية تقييم الدور الذي يمكن أن تلعبه المدن المتوسطة والصغرى بالمملكة في توجيه التنمية العمرانية .

١٠ . ١ آراء حول أهمية المدن المتوسطة والصغرى

١٠ . ١ . ١ وجهات النظر

منذ بداية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي ثار الجدل بين المفكرين والمخططين في الدول النامية حول أهمية المدن المتوسطة والصغرى في التنمية الوطنية . وقد ظهر تحيز كبير في هذا الجدل لصالح هذه المدن وذلك انطلاقاً من أن التوزيع المكاني للسكان في كثير من الدول النامية لا يعتبر مقبولاً نتيجة لتركيز نسبة كبيرة من سكان الحضر في عدد محدود من المدن الكبرى . وقد استند هؤلاء المفكرون إلى أن تنمية المدن المتوسطة والصغرى ليست بالشيء الذي يحدث تلقائياً , , Mechanism Trickle-Down Mathur 1987pp. 5-7 مرور الزمن كنتيجة لتأثير انتشار النمو في المدن الكبرى وتنفيذ سياسات تستهدف تنمية المدن المتوسطة والصغرى . ونظراً لضعف هذا التأثير ظهرت آراء تنادي بضرورة تبني سياسات تستهدف تطوير وتنمية هذه المدن .

وقد ألقى هذا الجدل الضوء على المزايا الكامنة للمدن المتوسطة والصغرى كمراكز للتسويق والخدمات التجارية والفنية ولتوطن الصناعات ونشر التكنولوجيا . هذا بالإضافة إلى قدرة هذه المدن على تخفيف حدة التفاوتات بين الأقاليم الحضرية والريفية . وذهب بعض المفكرين إلى أن غياب وجود مدن متوسطة وصغرى عادة ما يؤدي إلى وجود خلل في التسلسل الهرمي المتوازن للمراكز الحضرية وما يترتب عليه من إعاقة التنمية القطاعية والمكانية المتوازنة . وأن وجود المدن المتوسطة والصغرى عادة ما

يحقق وجود نظام متوازن للتوزيع الحجمي للمدن ويسمح بانتشار الصناعات الخفيفة ويوفر فرص التصنيع والتسويق للمنتجات الزراعية ويؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة ليس فقط في الدول المتقدمة ولكن في الدول النامية أيضاً . Johnson, 1970, p 171.

أما وجهات النظر الأخرى فترى أن المدن المتوسطة والصغرى قد تصبح مراكز لاستنزاف الموارد بالمناطق الريفية المجاورة Centers of Exploitation وبالتالي يكون دورها سلبياً على التنمية الوطنية . وقد يرجع ذلك إلى سياسات متعددة كما كان عليه الحال في فترات الاحتلال الأجنبي لبعض الدول النامية حيث سعت الدول المستعمرة بهدف خدمة مصالحها على تشجيع زراعة المحاصيل النقدية Cash Crops التي تخدم صناعاتها وانعكس ذلك على تحيز سياسة الدول المستعمرة لبعض المدن دون الأخرى Adslemo, 1984, p155 . وقد ظهر ذلك جلياً في ماليزيا حيث ركزت الحكومة البريطانية أثناء الاحتلال على تطوير طرق المواصلات على امتداد الساحل الغربي لخدمة المدن الصغيرة الواقعة على امتداد الساحل حيث تنتشر بالمناطق المجاورة مزارع المطاط ومناجم خام النيكل . واقتصر دور هذه المدن على تجميع المواد الخام وتصديرها للبريطانيا ولم يكن لهذه المدن أي تأثير واضح في تنمية المناطق الريفية المجاورة .

وقد أدى هذا الجدل الفكري بين الباحثين إلى جدل آخر بين المخططين خاصة فيما يتعلق بمدى الأهمية التي يجب أن يوليه المخططون للمدن المتوسطة والصغرى كمراكز للتنمية الإقليمية . وتركز هذا الجدل حول النقاط التالية :

أ - هل يمكن للمدن المتوسطة والصغرى أن تقوم بدور تنموي هام يبرر تخصيص موارد استثمارية لتدعمها ورفع مستوى كفاءتها؟

ب - هل من الممكن أن يؤدي تطوير المدن المتوسطة والصغرى إلى نشر التنمية بالمناطق الريفية المجاورة أم هل سيؤدي ذلك إلى استنزاف إمكانات المناطق الريفية لصالح المدن الكبيرة؟

ج - هل سيكون للاستثمارات الحكومية في المدن المتوسطة والصغرى عائد ملموس على معدلات التنمية الوطنية بوجه عام أم سيتمثل ذلك تشتيت للموارد دون جدوى؟

٢٠ . أهمية المدن المتوسطة والصغرى في تجارب بعض الدول

لا شك أن لكل من مؤيدي ومعارضي تدعيم المدن المتوسطة والصغرى وجهة نظره ، إلا أن تجارب كثير من الدول تؤكد على أن المدن المتوسطة والصغرى كان لها دور فعال في تحقيق تنمية وطنية متوازنة . و تؤكد تجربة كل من اليابان وكوريا الجنوبية - على سبيل المثال - على أن المدن المتوسطة والصغرى كان لها دور فعال في تحقيق التنمية المتوازنة . فقد وصل مستوى التركيز للسكان والصناعات في المدن الكبرى في اليابان وخاصة طوكيو ويوكاهااما بعد أزمة البترول في عام ١٩٧٣م وحالات الركود الاقتصادي إلى أعلى مستوياتها نتيجة لأسباب متعددة منها صعوبة توطن صناعات جديدة في كلتا المدينتين بسبب النقص المستمر في مساحات الأراضي اللازمة ومصادر المياه والقوانيين الخاصة بحماية البيئة وبالتالي بدأت الصناعات تتوجه إلى المدن المتوسطة (٣٠٠ ألف نسمة) وشجعها على ذلك انخفاض مستوى التكاليف نتيجة لتوافر المرافق وهيكل البنية الأساسية كالطرق

والأسوق والبنوك . وبالتالي ارتفعت مستويات دخول أهالي هذه المدن مما كان حافراً لهم على الاستقرار بدلاً من الهجرة بحثاً عن فرص عمل ومستوى معيشة أفضل في المدن الكبرى . وقد أولت سياسات التنمية الحضرية في خطة التنمية الشاملة لليابان للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ م أهمية كبيرة لتنمية المدن المتوسطة بهدف تحقيق توزيع متوازن للموارد .^{Fuji, 1987, pp 71-101}

أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فقد ركزت خطة التنمية الخمسية الأولى على استراتيجية التصنيع والإنتاج للتصدير وبالتالي ارتفعت معدلات التصنيع والتحضر منذ عام ١٩٦٣ م حيث بلغ المعدل السنوي لنمو سكان الحضر ٦,٥٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠ م . وقد كان ذلك نتيجة منطقية لتواءد سكان المناطق الريفية على المدن الكبرى وبالتالي التراجع المستمر في نصيب المدن الصغيرة من إجمالي سكان الحضر وخاصة المدن التي اشتهرت بصيد الأسماك والمدن الواقعة في الأقاليم الزراعية والمناطق الجبلية وقرب المنطقة متزوعة السلاح . وجاءت خطة التنمية الخمسية الخامسة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ م لتأكيد على دور المدن المتوسطة والصغرى في تحقيق أهداف اجتماعية جديدة ظهرت لأول مرة في التخطيط العام لكوريا الجنوبية وهي عدالة توزيع الدخول وفرص التنمية بين المواطنين والمناطق المختلفة . وفي الوقت الحالي توفر المدن الصغيرة خدمات تسويقية وتعليمية وصحية وتجارية متعددة للمناطق المجاورة وتوجد بها الكثير من الصناعات الاستخراجية لتوفير الخامات اللازمة لصناعات متعددة في مناطق أخرى ، وتتوفر الاحتياجات الضرورية لتصنيع المنتجات الزراعية وجذب الكثير من صناعات البناء والتشييد ، أما المدن المتوسطة فقد وفرت عوامل التوطن الصناعي للصناعات الحديدية الثقيلة والصناعات البتروكيماوية والمنتجات

الهندسية مثل تجميع السيارات Sang, 1984, pp 101-125 ، ولعل أهم السياسات الحكومية التي كان لها تأثير واضح على زيادة الأهمية النسبية للمدن المتوسطة والصغيرة في كوريا الجنوبية مايلي :

- سياسات خاصة بتشجيع توطن الصناعات مثل الصناعات الحديدية والبتروكيماوية .

- سياسات خاصة بتشجيع الأنشطة السياحية .

- سياسات خاصة بتشجيع انتقال صناعات قائمة بالمدن الكبرى إلى المدن المتوسطة والصغيرة .

- سياسات خاصة بتحسين سبل الاتصال عن طريق بناء الطرق السريعة التي توصل هذه المدن براكز الأسواق .

- سياسات خاصة بإعادة توزيع السكان عن طريق نقل كثير من الجهات الحكومية في مدينة سيول إلى مدن أخرى .

وفي دول أمريكا اللاتينية يؤكド روندينيلي على أن المدن المتوسطة والصغرى في دول مثل المكسيك وبوليفيا وهايتي وبنما قد أصبح لها دور أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد أثبتت الدراسات الميدانية أنه حتى المدن الصغيرة التي يتراوح تعداد سكانها بين ألفين وخمسة آلاف نسمة توفر نوعيات متعددة من فرص العمل وتقوم بدور فعال في تحقيق التلاحم بين المناطق الريفية الحضرية Rondinelli, 1984, . p25

١٠ . ٣ . التطور التاريخي لنشأة المدن في المملكة العربية السعودية

١٠ . ٣ . ١ . المراحل الأولى

شهدت شبه الجزيرة العربية مولد ونشأة حضارات ومدن عديدة قبل ظهور الإسلام بفترة طويلة . ويرجع المؤرخون مثل Kingstey نشوء حضارات المدن في بلاد ما بين النهرين (العراق القديم) إلى ٥٥٠٠ سنة قبل الميلاد وتوجد في شبه الجزيرة العربية حالياً موقع أثرية بالمملكة العربية السعودية كمدائن صالح إلى الشمال من المدينة المنورة ونجران القريبة من اليمن ، وكلها شواهد على نشأة المدن في هذه المنطقة قبل قرون خلت .

وانتشرت المدن على طرق الحج القديمة إلى مكة من جميع الاتجاهات ، ولكون البيئة صحراوية كان وجود المياه أهم عامل في اختيار الواقع الفعلية التي نشأت فيها المدن ، كما أن مرور قوافل التجارة من اليمن جنوباً إلى سوريا شمالاً عبر مكة المكرمة والمدينة المنورة التي برزت كعاصمة لدولة الإسلام الأولى في العام ٦٢٢ م عملاً آخر في اختيار موقع نشأة المدن ، وتعززت المكانة الدينية والثقافية والتجارية للمدينة المنورة بالهجرة إليها من مكة المكرمة ومناطق أخرى في شبه الجزيرة العربية وخارجها ، وبرزت مكانة كل من المدينة المنورة ومكة المكرمة وأهميتها كأشهر مدینتين في الدول الإسلامية التي امتدت في العام ٦٧٠ م من إسبانيا غرباً إلى إيران شرقاً وانتقلت عاصمتها من المدينة إلى دمشق في سوريا إبان الخلافة الأموية ثم إلى بغداد في عهد الخلافة العباسية ، لكن ذلك لم يؤثر على أهمية المدينة كحاضرة رئيسة لها أهميتها الدينية لوجود المسجد النبوي الشريف وقبور الرسول ﷺ وتواصل زيارته الحجيج إليها منذ القدم وحتى الآن .

و قبل اكتشاف الزيت كان الحج إلى مكة يشكل نشاطاً اقتصادياً رئيسيّاً له تأثيره على نمط الاستيطان ، ومع توسيع الدولة الإسلامية وتزايد أعداد المسلمين أخذت أعداد الحجاج بالتزامن والتضاعف ، وباستخدام الرحلات البحرية ومن ثم الجوية تغيرت وسائل النقل وبالتالي أخذت مدينة جدة تتكتسب أهميتها كبوابة بحرية وجوية للمملكة وأخذ عمرانها واقتصادها يتزايد بتزايد أعداد الحجاج الوافدين وازدادت أهمية مدينة جده بعد فتح قناة السويس إلى جانب هذه المدن الثلاث كانت هناك بعض القرى المنتشرة على طرق القوافل التجارية وبعض قرى صيد الأسماك الساحلية . و خلال تلك الحقبة كانت غالبية السكان غير مستقرة تتنقل من مكان لآخر مع ماشيتهما حيث الماء والمرعي ، وفيما عدا مدن مكة المكرمة والمدينة المنورة وجده غابت الريفية والبداوة على المجتمع السعودي آنذاك .

و خلال مدة قصيرة لم تتجاوز ستين عاماً استطاعت المملكة العربية السعودية الانتقال من طور البداوة إلى التحضر ، ففي عام ١٩٢٠ شكل سكان الباادية ٥٠ بالمائة من سكان المملكة (احمد الشامخ، ١٩٧٥) و انخفضت تلك النسبة إلى أقل من ٥ بالمائة في عام ١٩٨٥ م كنتيجة لسياسات الدولة في توطين سكان الباادية ، هذا ولم تتعذر نسبة سكان الحضر عن ١٦ بالمائة من إجمالي السكان في عام ١٩٥٠ م وارتفعت إلى ٤٩ بالمائة بحلول العام ١٩٧٠ م ثم تصاعدت إلى ٧٧ بالمائة في عام ١٩٩٠ م (تقديرات الأمم المتحدة ، ١٩٩٠) وتجاوزت في الوقت الراهن ٨٠ بالمائة .

٢٠.٣. الاستقرار السياسي وتوطين البدو

تأسست أول هجرة في برنامج الملك عبدالعزيز الإصلاحي لتوطين البدو في عام ١٩١٢ م ، وال فكرة الأولى في الهجر هي الفكرة الدينية -

الهجرة إلى الله - وتعليم أهل البداية الدين والفرائض ، وتحبيب العمل الزراعي والتجاري إليهم وهجر حياة البداوة والانخراط في سلك الجندي خدمة للبلاد التي كانت سائرة في طريقها للتوحيد . وقد تبع ذلك بناء هجر كثيرة لعدة قبائل حتى أصبح عددها في الأربعين سنة من عمر برنامج الملك عبدالعزيز الإصلاحي قرابة مائتي هجرة في إقليم نجد فقط ، واستمر بناء الهجر حتى بعد وفاة الملك عبدالعزيز إلى أن بلغ في عام ١٩٨٢ م قرابة ٤٠٢٠ هجرة موزعة على مختلف أرجاء المملكة .

٣. ٣. المراحل الأولى لاكتشاف النفط وانعكاساته على مستوى التحضر

هذا وقد وفر اكتشاف واستخراج النفط في عام ١٩٣٨ م الموارد المالية اللازمة آنذاك وتحول اقتصاد البلد من اقتصاد تقليدي قائماً على الصناعات البسيطة إلى اقتصاد نفطي استغلت عوائده في إرساء اللبنات الأساسية للدولة خصوصاً شبكة الطرق المعبدة التي حلّت محل دروب الجمال الترابية ، وانشأ أول طريق معبد في عام ١٩٤٩ م ليربط بين مدینتي جده والمدينة المنورة لخدمة الحجاج ، كما مد في عام ١٩٥١ م خط سكة الحديد بين الدمام والرياض وظهرت بجدة العيش أول ما ظهرت في المنطقة الشرقية حيث منابع النفط وأصبحت المنطقة مقراً لشركات النفط العالمية ، وبوشر خلال تلك الفترة في إقامة المرافق الصناعية ومرافق الشحن البحري ومد أنابيب النفط ، تبع ذلك إقامة المساكن والمرافق العامة اللازمة لموظفي شركات النفط وتحول ميناء صيد الأسماك البسيط إلى ميناء تجاري هام مع كافة المرافق اللازمة وشيدت مدينة الخبر كأول نتاج للاقتصاد النفطي وأول نموذج للتخطيط والتنسيق الحضري . في تلك الفترة كانت مدينة الدمام المدينة

الوحيدة التي شهدت حركة إنسانية ملحوظة في مجال المساكن والتجهيزات الأساسية ، في حين لم يكن هناك تأثير كبير على بقية المدن في المملكة ، وكان الاهتمام منصبًا على تحسين وسائل النقل والاتصال لربط أجزاء البلاد المتراوحة الأطراف ولأهمية ذلك لأغراض التنمية الاقتصادية .

وبدأت عائدات النفط تتزايد مع تزايد إنتاج النفط بكميات تجارية بلغت في المتوسط ٤٠٠ برميل في اليوم في تلك الفترة ثم قفزت إلى ٧٦٠٠ برميلًا في اليوم في العام ١٩٧٣م (بيانات ارامكو السعودية لعام ١٩٨٩م ، ومؤسسة النقد العربي السعودي ، ١٩٩٠م) ، ولكن حتى مع تضاعف الزيادة في متوسط الإنتاج النفطي لم تكن العوائد كبيرة لأن سعر برميل النفط في عام ١٩٥١م لم يتعد ١,٧٥ دولار أمريكي وحتى بعد ارتفاعه إلى ٢,٨٢ دولار في عام ١٩٧٣ وحدثت القفزة السعودية الهائلة في عام ١٩٧٤م حيث وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى ١١,٢٥ دولاراً أمريكيًا وتصاعد إلى ٣٤ دولاراً أمريكيًا خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨١م (بيانات ارامكو السعودية ، ١٩٨٩م ومؤسسة النقد العربي السعودي ، ١٩٨٦م) .

ونظرًا للمحدودية الموارد من مبيعات النفط خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٦٥م فقد كانت وتيرة التنمية بطيئة ، ومع ذلك أمكن خلال تلك الفترة إقامة بعض الأجهزة المؤسسية كجامعة الملك سعود ، ومؤسسة النقد العربي السعودي ومجلس الأعمار ، وفي منتصف الستينيات الميلادية من القرن المنصرم انتعش معدل النمو الاقتصادي وادخل الملك فيصل العديد من الإصلاحات التي شملت كافة قطاعات المجتمع والاقتصاد وتحقق تقدم ملموس في مجالات التعليم والصحة والتجهيزات والمرافق الأساسية مما عجل من مسيرة التوطن والتحضر السكاني ، فبعد أن كان سكان المدن لا

يشكلون سوى ١٦ بالمائة من إجمالي السكان في العام ١٩٥٠م ارتفعت نسبتهم إلى ٤٩ بالمائة في العام ١٩٧٠م ، وقد سجلت جميع المدن نموا عمرانيا . وحظيت ثلث مدن بنمو عمراني هائل وهي الرياض ومكة المكرمة وجده وذلك بسبب وظائفها وأهميتها الخاصة ، فالرياض عاصمة الدولة وجده المركز التجاري ومكة المكرمة تقصدها الأعداد المتزايدة من الحجاج والمعتمرين مما يزيد في اقتصادها وسكانها .

ويبيّن الجدول رقم (١) التطور في حجم سكان بعض المدن بالمملكة خلال تلك الفترة .

الجدول رقم (١)
النمو السكاني في بعض المدن منذ الأربعينات وحتى عام ١٩٧٤م

| المدينة | السكن | ١٩٧٤ | ١٩٥٠ - ١٩٤٠ |
|-----------------|----------|-----------|-------------|
| الرياض | ٣٠ , ٠٠٠ | ٦٧٢ , ٢٨٢ | ٣٠ , ٠٠٠ |
| جدة | ٣٠ , ٠٠٠ | ٥٦٨ , ٠٤٧ | ٣٦٦ , ٨٠١ |
| مكة المكرمة | ٨٠ , ٠٠٠ | ٢٠ , ٠٠٠ | ١٩٨ , ١٨٦ |
| المدينة المنورة | ٢٠ , ٠٠٠ | — | ١٢٧ , ٨٤٤ |
| الدمام | — | ٧٤ , ٨٢٥ | ٧٤ , ٨٢٥ |
| تبوك | ١٠ , ٠٠٠ | ٥٩ , ٦٧٦ | ٥٩ , ٦٧٦ |
| حائل | ١٠ , ٠٠٠ | | |

المصدر : التعداد الوطني الشامل لعام ١٩٧٤م ، مصلحة الإحصاءات المركزية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الرياض .

٤ . ٣ . فترة الطفرة الاقتصادية والتحضر السريع: الإصابات

ارتبط الازدهار الاقتصادي في فترة السبعينيات الميلادية من القرن الماضي بالزيادة المضطربة في العوائد النفطية نتيجة الزيادة الهائلة في أسعار النفط ، بحيث اعتبرت الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٦ فترة طفرة للتنمية بالمملكة العربية السعودية . واتسمت هذه الفترة باستقرار سياسي وبناء مؤسسي وسياسات إقناع رشيدة من خلال خطط التنمية الوطنية الخمسية المتتابعة . وتوفرت في البلاد مختلف الخدمات التعليمية والصحية إلى أن وصلت إلى المناطق النائية بالمملكة . وازدادت نسبة التحضر السكاني من ٧٪٤٨ في عام ١٩٧٠م إلى ٧٣٪ في عام ١٩٨٥م (جدول رقم ٢) ، كما سجلت بعض المدن معدل نمو سنوي زاد عن ٧ بالمائة سنويا وكانت مدن الرياض وجده ومكة المكرمة هي المستأثرة بنصيب الأسد من التحضر السكاني . وبعكس الفترة السابقة حققت المدن الأخرى معدلات نمو عالية ، وتحولت العمالة الزراعية إلى قطاعات أخرى ذات عوائد مجزية إذ انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في جملة العمالة السعودية من ٤٠٪٤ بالمائة في العام ١٩٧٠م إلى ٢٨ بالمائة في عام ١٩٧٥م ثم إلى ١١ بالمائة في العام ١٩٨٩م مما يعكس استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر خلال تلك الفترة بحثاً عن فرص وظيفية أفضل .

وخلال هذه الفترة أيضاً شهدت جميع مدن المملكة تحولات وتطورات عمرانية واجتماعية كثيرة لمواجهة الطلب المتزايد على الإسكان والخدمات والصناعات والأنشطة الأخرى . وقد كان لسياسة منح الأراضي الحكومية والقروض السكنية من صندوق التنمية العقارية والاستثمارات الضخمة في مشروعات البنية الأساسية للمدن دوراً كبيراً في تفعيل هذه التطورات بحيث

غدت المملكة خلال تلك الفترة واحدة من الدول القلائل في العالم التي لديها فائض إسكاني . وللحذر من ظاهرة الزحف العمراني وترشيد النمو المستقبلي فقد تم إعداد دراسات لتحديد النطاق العمراني للمدن السعودية . إلا أنه في غمرة التوسع العمراني أهملت المناطق القدية من المدن لكن سرعان ما تزايد الاهتمام بها وأخذت تلقى رعاية خاصة من قبل المسؤولين تتمثل في مشروعات التجديد والأحياء العمراني لبعض المناطق ذات الأهمية الحضارية بالمملكة خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٢ م حيث ارتفعت نسبة سكان المدن من ٤٨,٧ بالمائة في العام ١٩٧٠ م إلى ٧٧,٣ بالمائة في العام ١٩٩٢ م مما وضع المملكة العربية السعودية في مصاف الدول الأسرع تحضراً في العالم . هذا وقدرت نسبة التحضر في المملكة في عام ٢٠٠٠ بما يعادل ٨١,٨٪ من إجمالي السكان .

وتكشف نشرة إحصائية صدرت عن الأمم المتحدة (World Urbanization Prospects, 1994 Revision) عن أن مستوى التحضر السكاني في المملكة العربية السعودية يفوق مستويات التحضر في العديد من الدول الصناعية في عام ١٩٩٤ م حيث يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن مستوى التحضر بالمملكة العربية السعودية يفوق مثيله بدول أوروبا والبالغ ٧٣,٣٪ ، ويوفق هذا المعدل المتوسط العالمي بنسبة عالية .

الجدول رقم (٢)
مقارنة بيانات مستويات التحضر السكاني لعام ١٩٩٤ م

| نسبة سكان الحضر | الدولة |
|-----------------|--------------------------|
| ٧٦,١ | أمريكا الشمالية |
| ٧٣,٣ | أوروبا |
| ٤٧,٩ | المغرب |
| ٧٩,٧ | المملكة العربية السعودية |
| ٥٢,٩ | ماليزيا |
| ٨٩,٤ | المملكة المتحدة |
| ٤٤,٨ | المتوسط العالمي |

UN World Urbanization Prospects, 1994 Revision

١٠ . ٤ أحجام المدن والخلط السكاني

١٠ . ٤ . ١ أحجام المدن

توضّح بيانات آخر تعداد للسكان تم في عام ١٩٩٢ تواجد ٣٤٢ مدينة بالمنظومة الحضرية للمملكة يبلغ إجمالي سكانها ١٣,٠٧ مليون نسمة. ويتبين من جدول رقم (٣) أن عدد المدن التي زاد تعداد سكانها عن مليون نسمة في عام ١٩٩٢ لا يتعدي مدینتين ، وأن عدد المدن التي تراوح تعداد سكانها بين نصف مليون و مليون نسمة لم تتعد هي الأخرى مدینتين. أما معظم مدن المملكة فتراوح تعداد سكانها ما بين ٢٤٠٠ وحتى عشرة آلاف

نسمة حيث بلغ إجمالي هذه المدن ٢٣٤ ممثلة في ذلك ٤٪ من إجمالي عدد المدن . وعلى الرغم من النسبة المرتفعة لـإجمالي عدد هذه المدن التي تراوح تعداد سكانها ما بين ٢٤٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة في المنظومة الحضرية للملكة إلا أن نصيتها من السكان لم ي تعد ١٥٪ من إجمالي سكان الحضر.

الجدول رقم (٣)

توزيع المدن السعودية حسب الأحجام ١٩٩٢م (السكان بالألاف)

| % | جملة السكان | عدد المدن | حجم المدينة |
|-------|-------------|-----------|--------------------|
| ٣٦,٩ | ٤,٨٢٢ | ٢ | أكثر من مليون نسمة |
| ١٢,٢ | ١,٥٧٣ | ٢ | ١٥٠٠,٠٠٠ مليون |
| ٢٣,٤ | ٣,٠٥٧ | ١٤ | ١٠٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ |
| ٧,٥ | ٠,٩٨٣ | ١٣ | ٥٠٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ |
| ٥,٢ | ٠,٦٧٥ | ١٩ | ٢٥,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ |
| ٧,٠ | ٠,٩١٦ | ٥٨ | ٢٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ |
| ٣,٦ | ٠,٤٨٦ | ٧١ | ٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ |
| ٤,٢ | ٠,٥٥٧ | ١٦٣ | ٢,٤٠٠ - ٥,٠٠٠ |
| ١٠٠,٠ | ١٣,٠٦٩ | ٣٤٢ | الإجمالي |

المصدر: وزارة المالية ، نتائج التعداد الوطني الشامل ، ١٩٩٢م .

١٠ . ٤ . ٢ العلاقة بين أحجام المدن والخلط السكاني

بالنسبة للعلاقة بين أحجام المدن ونسبة الجنسيات غير السعودية تتضح

من بيانات تعداد السكان لعام ١٩٩٢م وجود ارتباط طردي بين حجم المدن والنسبة المئوية للسكان غير السعوديين ، ويوضح أن نسبة غير السعوديين المقيمين في المدن التي يزيد حجمها عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة وصلت إلى ٤٠ بالمائة ، وانخفضت هذه النسبة إلى ٨٪٢٤ في المدن الأصغر التي يتراوح حجمها بين ٥٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ نسمة .

وتواردت أفلنسبة لغير السعوديين في القرى التي يقل تعدادها عن ٥٠٠٠ نسمة . ولاشك أن ذلك يعد مؤشراً قوياً على أن التوسع في فرص العمل غير التقليدية نتيجة للاستثمارات الحكومية الضخمة في مجال التجهيزات والمرافق والخدمات العامة كان أسرع بكثير في المدن الكبرى مقارنة بالمدن الثانوية مما حدا بالسياسات الإنمائية الحالية إلى تطوير خدمات المدن المتوسطة الصغيرة والأرياف التابعة لها حيث أن غالبية السكان بها من السعوديين .

١٠ . ٥ التوزيع الجغرافي للمدن السعودية

يتركز السكان الحضر في ثلات مناطق رئيسية بالمملكة هي مناطق الرياض والشرقية ومكة المكرمة حيث تشكل هذه المناطق الثلاث محوراً حضرياً باتجاه شرق - غرب مخترقاً وسط المملكة العربية السعودية . ويقدر التعداد السكاني لهذه المناطق الثلاث بـ ٦,٩ مليون نسمة يشكلون ٤٧٣ بالمائة من إجمالي سكان الحضر بالمملكة في عام ١٩٩٢م موزعين في ١٧٣ تجمع حضري تمثل ٥٠ بالمائة من جملة التجمعات الحضرية من حجم ٤٠٠ نسمة وعلى العكس فإن نصيب مناطق حائل وتبوك والجوف والحدود الشمالية لا يتعدي ٤,٠١ مليون نسمة تمثل قط ٧,٩ بالمائة من إجمالي سكان المدن بالمملكة ، ومثلها مناطق عسير والباحة ونجران وجازان

في الجنوب الغربي من المملكة التي تضم ٦١ مليون نسمة تمثل فقط ٧٪٧ بالمائة من سكان المدن السعودية.

١٠ . ١ المدن الكبرى

- نمو وتطور المدن الكبرى:

على الرغم من أن التنظيم الحضري بالمملكة وفقاً للتعداد ١٩٩٢م يتكون من ٣٤٢ مدينة مابين مدينة كبرى ومتعددة وصغيرة الحجم يسكنها ١٣,٥٨ مليون نسمة. إلا أن المدن الخمس الكبرى تستحوذ على ٥٨٪ من إجمالي سكان الحضر.

**الجدول رقم (٤) سكان المدن الخمس الكبرى بالمملكة
وفقاً للتعداد ١٩٩٢م والتوقعات لعام ٢٠٢٠**

| المدينة | حجم بالمليون | النسبة إلى إجمالي المدن الخمس | النسبة إلى إجمالي سكان الحضر بالمملكة | النسبة إلى الإجمالي العام للسكان | توقعات عام ٢٠٢٠ بالمليون |
|-------------------------|-----------------|-------------------------------------|---|--|--------------------------------|
| الرياض | ٢,٨ | ٣٦,٨ | ٢١,٣ | ١٦,٦ | ١١,٢ |
| جدة | ٢,٠ | ٢٦,٣ | ١٥,٣ | ١١,٨ | ٨,٠٠ |
| منطقة الدمام الحضرية | ١,٢ | ١٥,٨ | ٩,٢ | ٧,١ | ٤,٨ |
| مكة المكرمة | ١,٠ | ١٣,٢ | ٧,٦ | ٥,٩ | ٤,٠٠ |
| المدينة المنورة | ٠,٦ | ٧,٩ | ٤,٦ | ٣,٥ | ٢,٤ |
| الاجمالي الفرعي | ٧,٦ | ١٠٠,٠ | ٥٨,٠ | ٤٤,٩ | ٣٠,٤ |

المصدر: التعداد الوطني الشامل لعام ١٩٩٢م ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني لعام ٢٠٢٠ تقديرات الباحث

وتوضح بيانات الجدول رقم (٤) مدى تركز السكان بمدينة الرياض حيث استأثرت المدينة على ٣٦,٨ بالمائة من إجمالي سكان المدن الخمس الرئيسية وبـ ٣١,٣ بالمائة من جملة السكان الحضر بالمملكة وبـ ١٦,٦ بالمائة من إجمالي السكان بالمملكة تليها في ذلك مدينة جده ، ويعزى التركز السكاني بمدينة الرياض بالإضافة إلى كونها العاصمة إلى تنوع قاعدتها الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى كونها مدينة مهيمنة على مستوى المملكة فهي مركز إقليمي لإمارة منطقة الرياض البالغ تعداد سكانها ٣,٥ مليون نسمة وفقاً للتعداد عام ١٩٩٢ م.

وقد سجلت المدن الخمس الكبرى خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٢ م معدل نمو سنوي بلغ ٧ بالمائة وهو معدل ينذر بالخطر في حال استمراره ، ذلك أنه عند معدل الـ ٤ بالمائة سنوياً يتضاعف السكان في غضون ١٧,٥ (Frisbie, 1995, pp 44 - 17). فإذا لم يتم التعامل مع ذلك من الآن فسوف يتضاعف سكان المدن السعودية الكبرى في فترة ١٠ - ١٢ سنة. ويوضح الجدول رقم (٤) أعلاه توقعات سكان هذه المدن في عام ٢٠٢٠ حال استمرار معدلات النمو السنوي عند مستوياتها الحالية.

وإذا ما تحققت هذه التوقعات لعام ٢٠٢٠ فستكون زيادة السكان بهذه المدن بمثابة كابوس على كاهل الإدارة الحضرية من حيث ضرورة توفير فرص العمل للأعداد السكانية الهائلة والإسكان والتعليم والصحة والمرافق والتجهيزات اللازمة .

وتشير دراسات التحليلات الفنية المرتبطة بالاستراتيجية العمرانية الوطنية التي أعدتها وزارة الشئون البلدية والقروية وتم اعتمادها من مجلس الوزراء عام ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م إلى توطن مابين ٨٥ - ٨٠ بالمائة من جملة المؤسسات الصناعية في المدن الخمس الرئيسية يتم وتشغيل غالبيتها بعمالة

أجنبية حيث تشير بيانات الشكل رقم (٢) إلى أن مانسبته ٤٢ بالمائة من سكان المدن الرئيسية غير سعوديين شاملًا ذلك مدن الرياض وجده في حين تنخفض نسبة غير السعوديين إلى الإجمالي ١٩ بالمائة في المدن التي يتراوح حجمها ما بين ١٠,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ نسمة ، مما يمكن تفسيره بأن تركز غير السعوديين في المدن الرئيسية يرجع لوجود المؤسسات الصناعية فيها ، وعليه فان تشجيع إقامة الصناعات في المدن الثانوية سيعمل بالتأكيد على تخفيض معدل النمو في المدن الكبيرة ويسمح بإيجاد فرص عمل جديدة للسعوديين .

وعلى صعيد الوضع البيئي في المدن الكبيرة فعلى الرغم من أنه مقبول في الوقت الحالي نتيجة للاستثمارات الضخمة التي وظفتها الحكومة في مجال الإسكان والتجهيزات الأساسية إلا أنه قد يكون من الصعب التحكم في أوضاعها البيئية مستقبلاً ما لم يتم كبح جماح الزيادة السكانية التي ستؤدي بالتأكيد لظهور العشوائيات والأحياء الفقيرة وتدني مستوى كفاءة الخدمات والمرافق وما ينجم عن ذلك من مشاكل وأخطار بيئية خصوصاً في مجال توفير المياه وفق المعايير المقبولة والصرف الصحي السليم وذلك لوجود مناطق عديدة تفتقر لوجود صرف صحي سليم وتعتمد على البيارات الفردية التي ينجم عنها مشاكل تلوث خطيرة للغاية .

وحيث ان للمدن الرئيسية دوراً فاعلاً في بناء الاقتصاد الوطني فعليه لا ينبغي اتخاذ إجراءات لإبطاء نموها على حساب مساهمتها الفاعلة في بناء وتعزيز الاقتصاد الوطني إلا أن المطلوب هو تواجد رؤية واضحة لدور هذه المدن مستقبلاً وإدخال التعديلات على أدوار تلك المدن بحيث تتولى القيادة المؤسسية ويترك للمدن المتوسطة والصغرى مهمة التوفير المباشر للوظائف والأعمال في مختلف مجالات الأنشطة غير التقليدية ، كذلك لا بد من الاستغلال الكاف لمرافق والتجهيزات بتلك المدن .

١٠ . ٥ . هيمنة المدن الكبرى وعاصم المناطق على المناطق الإدارية

إن هيمنة المدن الكبيرة على المنظومة الحضرية على المستوى الوطني في المملكة العربية السعودية لا تعتبر مشكلة خطيرة كما هو في كثير من البلدان النامية الأخرى مثل إندونيسيا أو تايلاند أو مصر حيث تستأثر عواصم هذه الدول على نسبة عالية جداً من جملة السكان الحضري في تلك البلدان. فمدينة الرياض العاصمة برغم أنها الأكبر من حيث حجمها السكاني (١,٤ مليون نسمة في ٢٠٠١م) إلا أن مدينة جده وهي أكبر مركز تجاري في المملكة قد تجاوزت مليوني نسمة أيضاً وعليه فالهيمنة الحضرية للرياض العاصمة ليست بالخطيرة على المستوى الوطني.

أما على المستوى الإقليمي فالوضع مختلف تماماً حيث تستقطب عواصم المناطق نسبة مئوية مرتفعة جداً من إجمالي سكان كل منطقة، وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) استقطاب مدينة الرياض ما يعادل ٤,٨٤٪ من السكان الحضري بمنطقة الرياض، ويفوق تعداد سكانها ١٨ مرة سكان المدينة الثانية في الحجم بالمنطقة. والنطاق نفسه يتكرر في المناطق الأخرى مثل المدينة المنورة وتبوك والدمام وحائل.

ولاشك أن استمرار هذا النطاق سيؤدي إلى استمرار الهجرة السكانية من الريف صوب العواصم الإقليمية مما يعد استنزاً للموارد البشرية للأرياف وإضعافاً لطاقاتها وقدراتها في استغلال مواردها الطبيعية وفرص تنميتها. وبهدف التصدي للمشاكل المرتبطة بظاهرة التركز السكاني في عدد محدود من المدن الرئيسية فإن الأمر يحتاج لتطبيق سياسات تنمية ترمي لإعادة هيكلة التركز السكاني وتعزيز الكفاءة الداخلية للمدن المتوسطة والصغرى وتحسين بيئاتها العمرانية وأوضاعها المعيشية وتنمية قاعدتها

الاقتصادية وتوفير فرص الكسب والعمل بها في مجالات جديدة خارج نطاق قطاع الزراعة والأنشطة التقليدية .

١٠ . ٨ مشاكل التركز السكاني

أن التحضر السريع بالمملكة قد بدأ يفرز بعض المشاكل مثل العشوائيات بالطائف ، مكة وجده والانخفاض النسبي في مستوى الخدمات والاكتظاظات المرورية وارتفاع معدلات البطالة ، إلا أن ذلك لا ينفي وجود مشاكل أخرى صاحبت التحضر السريع وقد تزيد إذا ما استمرت الزيادة في نمو السكان بالمدن عند معدلاتها الحالية وتشمل هذه المشاكل :

أ - الزحف العمراني نتيجة للتوسيع الكبير للمدن خلال العقود الماضيين . فعلى الرغم من الضوابط التخطيطية التي وضعت لتعمل على توجيه النمو ليكون شموليًا انصرفت إلى مواكبة معدلات التوسيع فكانت النتيجة البناء خارج العمران وتجاوز حدود المخططات العمرانية مما انعكس سلبا على أوضاع وكفاءة شبكات المرافق والخدمات فاصبح إيصالها للعمaran المنتشر وتشغيلها وصيانتها مكلفا للغاية .

ب- إن تركز الاستثمارات الضخمة في المدن الكبيرة أدى إلى زيادة جاذبية تلك المدن حيث توافر فرص العمل والخدمات . وفي حين سجلت المدن الكبرى معدل نمو سكاني زاد عن ٧٪ سنويًا خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٢ إلا أن المعدل العام للنمو السكاني على مستوى المملكة قد بلغ ٤٪ بـ المائة (وزارة المالية والاقتصادي الوطني ١٩٩٢ م -مصلحة الإحصاءات العامة) . ويوجد بهذه المدن ٨٥٪ بـ المائة من إجمالي المؤسسات الصناعية ، وإذا ما استمر الوضع على ما هو عليه فستواجه تلك المدن المشاكل التي واجهتها بعض المدن الكبرى في العالم .

الجدول رقم (٥) السكان الحضر على مستوى المناطق ، ١٩٩٢ م

| نسبة استئثار المدينة المهيمنة من جملة سكان الحضر | جملة سكان الحضر بالمدنية | ثاني أكبر مدينة | | المدينة المهيمنة | | المدينة |
|---|--------------------------------|-----------------|---------|------------------|-----------|-----------------|
| | | المدينة | الحجم | المدينة | الحجم | |
| %٨٠,٣ | ٣,٤٥٤,٦٥١ | الخرج | ١٥٢,٠٧١ | الرياض | ٢,٧٧٦,٠٩٦ | الرياض |
| %٥٤ | ٣,٨٠٠,٦٥٦ | مكة المكرمة | ٩٦٥,٦٩٧ | جدة | ٢,٠٤٦,٢٥١ | مكة المكرمة |
| %٧٣ | ٨٣٠,٢٢٠ | ينبع | ١١٩,٨١٩ | المدينة المنورة | ٦٠٨,٢٩٥ | المدينة المنورة |
| %٥٢ | ٢,٣٣١,٤٥٣ | الهفوف | ٢٢٥,٨٤٧ | الدمام | ١,٢٠٦,٤٦١ | الشرقية |
| %٤٦ | ٥٣٩,٨٧٤ | عنيزة | ٩١,١٠٦ | بريدة | ٢٤٨,٦٢٦ | القصيم |
| %٨٢ | ٢١٦,٣٨٧ | بعاء | ٨,٣٧٠ | حائل | ١٧٦,٧٥٧ | حائل |
| %٤٢ | ٥٢٣,١٧٣ | ابها | ١١٢,٣١٦ | خميس | ٢١٧,٨٧٠ | عسير |
| %٢٤ | ٦٥,٠٣٠ | بلجرشي | ١١,٤٠٤ | الباحة | ١٥,٥٨٧ | الباحة |
| %٧٤ | ٣٩٥,١٠٤ | املج | ٢٥,٣٥٢ | تبوك | ٢٩٢,٥٥٥ | تبوك |
| %٣١ | ٢٣٢,٢٦٠ | سكاكا | ٦٥,٧٩٣ | القريات | ٧٢,٩٢١ | الجوف |
| %٥٣ | ٢٠١,٩٩٢ | طريف | ٣٢,٠٢٢ | عرعر | ١٠٨,٠٥٥ | الشمالية |
| %٥٩ | ١٥٣,٩٦٢ | شورة | ٣٧,٠٩١ | نجران | ٩٠,٩٨٣ | نجران |
| %١٧ | ٣٢٢,١٥٣ | ابوعريش | ٣٥,١٤٨ | جيزان | ٥٦,٥٦٥ | جيزان |

المصدر : التعداد الوطني الشامل لعام ١٩٩٢ م ، مصلحة الإحصاءات العامة ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

ج - في المقابل ، تناقصت القوى العاملة بالمدن المتوسطة والصغريرة مع مرور الوقت ، فخلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ م تناقصت القوى العاملة بهذه المدن بقدر ٧٧ ألف فرصة عمل نتيجة للركود النسبي في قطاع البناء والتشييد ، بما يعتبر مؤشراً على أن التوسع في القطاعات الأخرى بهذه المدن لم يكن قوياً ، فالركود الاقتصادي

في أواخر الثمانينيات أثر سلبا على نمو العمالة في المدن المتوسطة والصغرى خلافاً للمدن الكبيرة وذلك نتيجة لضيق القاعدة الاقتصادية لهذه المدن مما جعلها غير قادرة على معيشة واحتواء الأزمات الاقتصادية إذا ما تعرض الاقتصاد لحالة من الركود.

د - على الرغم من أن التطور المؤسسي في مجال إدارة النمو العمراني كان جيداً في المدن الكبيرة إلا أن المدن المتوسطة والصغرى ما زالت تفتقر للكوادر الالزمة لإدارة الشؤون اليومية. وتواجه المدن الكبيرة حالياً جهداً كبيراً في توفير الكوادر الفنية القادرة على تطوير الإدارة الحضرية والقيام بأعباء التخطيط الشامل ومثل تلك الكوادر الفنية ومؤسساتها ستزداد الحاجة إليها مستقبلاً في ضوء الانفجار السكاني والموارد المتضائلة.

هـ - تشير بيانات الخصائص السكانية للسكان ومن واقع نتائج البحث الديمغرافي لعام ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م إلى أن ٤٥ بالمائة من سكان المملكة العربية السعودية تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. ومن المتوقع أن يبلغ سكان المملكة ٣٩ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠م (حسب تقديرات الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لسكان دول العالم). وسوف تستأثر المدن بـ ٣٤ مليون نسمة. وهذا بدوره يعني إضافة ٢١,٢ مليون نسمة للمدن في المستقبل أي بما يزيد عن مرة ونصف ضعف التعداد الحالي لسكان المدن ، فأين سيعيش هؤلاء؟ .. وإذا ما آثرت الغالية الانتقال إلى المدن الكبيرة فستكون الصورة قائمة لمستقبل المدن الكبرى .

و - وبما أن المدن تعتمد كلياً على الإنفاق الحكومي ، فمن المتوقع أن لا يستمر الوضع كما هو عليه في ضوء معدل النمو الحالي ، وبالتالي

فإن الأمر الذي يفرض نفسه على المدن يتمثل في ضرورة البحث عن وسائل زيادة إيراداتها من مصادر أخرى غير حكومية لتوفير الموارد المالية الالزامية لمواكبة النمو ومتطلباته وأيضاً المحافظة على المكتسبات الحقيقة.

٧. الأبعاد الإقليمية لتنمية المدن المتوسطة والصغيرة

مع بداية مسيرة التنمية أولت خطتي التنمية الأولى والثانية (١٩٧٠ - ١٩٨٠) أهمية كبيرة لتوجيهه جزء كبير من الاستثمارات الحكومية لتوفير المرافق والخدمات والتجهيزات الأساسية في جميع مناطق المملكة ، أما الاستثمارات الإنتاجية فقد أوجبت اعتبارات الكفاءة وتحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي إلى توجيه الجزء الكبير منها لواقع توطن الموارد ومرانز الاستيطان ذات الميزة النسبية ومن ثم كان نصيب المدن الكبرى أكبر من غيرها ، وكانت المحصلة الطبيعية لذلك ظهور الفوارق الإقليمية . وبهدف تقليل الفوارق الإقليمية جاءت خطط التنمية الوطنية الثالثة في عام ١٩٨٠ وما تلاها من خطط لتأكد على الأبعاد الإقليمية للتنمية الوطنية وأولت اهتماماً خاصاً للتخطيط الإقليمي كأحد الوسائل التي يمكن بمقتضاه تقليل الفوارق الإقليمية وما ينطوي على ذلك من تدعيم دور المدن المتوسطة والصغرى كحلقات الوصل بين المراكز الحضرية الكبيرة والمناطق الريفية . فعلى سبيل المثال ركزت خطة التنمية الوطنية الثالثة ١٩٨٥ - ١٩٨٠ على ضرورة تجنب الإسراف في تركيز الموارد في عدد محدود من المراكز الحضرية مما قد يلحق الضرر ببقية أنحاء المملكة . وتضمنت تلك الخطة سياسات إحداث نظام لمراكيز النمو الوطنية والإقليمية والمحلية وترتيبها في نظام إداري متسلسل تبعاً لوضع هذه المراكز والوظائف المرتبطة منها وذلك بهدف توزيع

الخدمات والمؤسسات الضرورية للتنمية بشكل عادل وفعال في جميع أنحاء المملكة دون أن يتربّع على ذلك ازدحام النشاط .

أما خطة التنمية الوطنية الرابعة (١٩٨٥ - ١٩٩٠ م) فقد ركزت على متابعة التنمية المتوازنة وذلك عن طريق تشجيع التنمية في جميع المناطق وتحقيق التوزيع المتوازن للخدمات والفرص الإنتاجية وتعزيز فعالية إيصال هذه الخدمات للسكان وذلك عن طريق الاستمرار في إعداد المخططات الإقليمية التي توضح إمكانات وموارد وفرص التنمية بكل إقليم وتدعم مراكز النمو .

وفيما يتعلق بخطة التنمية الخامسة (١٩٩٥ - ١٩٩٠ م) فقد ركزت على ضرورة تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة وربطها بالاحتياجات السكانية والاستفادة الكاملة من المرافق والخدمات المتوفرة باختيار مراكز للنمو تحد من تشتت الخدمات وبعثرة الجهد وذلك بهدف تقليل فجوة التفاوت في نصيب الاستفادة من ثمار التنمية بين مناطق المملكة وذلك عن طريق تدعيم مراكز للنمو ب مختلف المواقع بالمحافظات والمناطق .

وفي الخطة الخمسية السادسة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠ م) فقد تم التأكيد على أهمية معالجة التباين في تنمية المناطق وفقا لما أشارت إليه الخطة الخمسية الخامسة مع توفير التجهيزات الأساسية للمدن الأقل نصيب وتطوير القدرات البشرية وتفعيل دور القطاع الخاص في ذلك المجال .

أما الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٠ م) فقد أكدت على العمل على تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة وزيادة مساهمتها في التنمية الوطنية والاستفادة من الميزات النسبية للمدن والقرى في كل منطقة .

٨ . المدن المتوسطة والصغرى والمنظومة الحضرية

لا يعني تركز نسبة عالية من سكان الحضر في المدن الكبيرة نسبياً التقليل من أهمية المدن المتوسطة والصغرى التي تنتشر على مستوى الحيز المكاني الوطني حيث يوضح الجدول رقم (٦) أن إجمالي سكان المدن المتوسطة والصغرى التي يتراوح تعداد سكانها بين ١٠آلاف لأقل من ١٥٠ ألف نسمة قد بلغ حوالي ٢,٨ مليون نسمة . وفي هذه المدن ارتفعت نسبة السعوديين إلى إجمالي السكان بها لتصل إلى ٧٨٪.

الجدول رقم (٦) توزيع المراكز الحضرية المتوسطة والصغرى
حسب أحجامها لعام ١٩٩٢ م

| نسبة السعوديين لإجمالي السكان | إجمالي السكان | السكان ال سعوديين | عدد المراكز الحضرية | فئات الحجم |
|----------------------------------|------------------|----------------------|------------------------|---------------|
| ٪٧٤ | ٣٧١,٤٩٨ | ٢٧٥,٩٢٥ | ٣ | ١٥٠ - ١٠٠ الف |
| ٪٧٤ | ٨١٠,٧٤٦ | ٦٠٢,٣٨٤ | ١١ | ١٠٠ - ٥٠ الف |
| ٪٧٩ | ٦٧٥,٤٤٨ | ٥٣٠,٩١٨ | ١٩ | ٥٠ - ٢٥ الف |
| ٪٨١ | ٩١٥,٨٥٦ | ٧٤١,٢٩٢ | ٥٨ | ٢٥ - ١٠ الف |
| ٪٧٧,٥ | ٢,٧٧٣,٥٤٨ | ٢,١٥٠,٥١٩ | ٩١ | الجملة |

المصدر : مستخلصه من البيانات الأولية للتعداد السكان لعام ١٩٩٢ م.

ولا تقتصر أهمية تعزيز المدن المتوسطة والصغرى على أن غالبية سكانها من السعوديين والتي يتطلب من هذه المدن الوفاء باحتياجاتهم الاقتصادية والخدمة ، بل تمثل أهمية تعزيز هذه المدن في دورها المتوقع من تدعيم احتياجات التنمية في التجمعات السكانية المحيطة لها والتي يتراوح تعداد

كل منها مابين ٢٤٠٠ نسمة لأقل من عشرةآلاف نسمة . وبلغت هذه التجمعات ٢٣٥ تجمع سكاني ووصل إجمالي سكانها مليون نسمة ، ومثل السعوديين فيها ٨٣٪ من إجمالي السكان . هذا بالإضافة إلى التجمعات السكانية الأخرى التي يقل تعداد سكان كل منها عن ٢٤٠٠ نسمة والتي بلغ إجمالي تعداد سكانها ٣ ,٩ مليون نسمة وغالبية سكانها من السعوديين حيث بلغت نسبتهم ٨٩٪ (جدول رقم ٧) . وتقع معظم هذه التجمعات في مناطق ريفية وتعتمد اعتمادا أساسيا على خدمات المدن المتوسطة والصغيرة كمراكز لتقديم الخدمات وتسويق المنتجات وتوفير الاحتياجات .

الجدول رقم (٧) سكان المدن المتوسطة والصغيرة والتجمعات السكانية التي تعتمد عليها عام ١٩٩٢ م

| نسبة السعوديين لاجمالي السكان | اجمالي | غير سعوديين | السكان السعوديين | عدد التجمعات السكانية | فئات |
|-------------------------------|-----------|-------------|------------------|-----------------------|--|
| ٪٧٧,٥ | ٢,٧٧٣,٥٤٨ | ٦٢٣,٠٢٩ | ٢,١٥٠,٥١٩ | ٩١ | مدن متوسطة - وصغرى ١٠ - ١٥٠ الف نسمة |
| ٪٨٣ | ١,٠٥٢,١٥٧ | ١٧٩,٢٣٠ | ٨٧٢,٩٢٧ | ٢٣٥ | تجمعات سكانية حضر / ريف ما بين ٢٤٠٠ - ١٠ الاف نسمة |
| ٪٨٩ | ٣,٨٥٩,٣٥٤ | ٥٠٧,٠٠٠ | ٣,٣٥٢,٣٥٤ | - | مسميات سكانية اقل من ٢٤٠٠ نسمة |
| ٪٨٣ | ٧,٦٨٥,٠٥٩ | ١,٣٠٩,٢٥٩ | ٦,٣٧٥,٨٠٠ | - | اجمالي |

المصدر : مستخرجة من البيانات الأولية لEnumeration السكان لعام ١٩٩٢ م - مصلحة الإحصاءات العامة - وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

وخلالمة القول أن المدن المتوسطة والصغرى بحكم موقعها تعتبر المصدر الأساسي للخدمات وفرص العمل لما يقرب من ٧,٧ مليون نسمة يمثلون ٤٥٪ من إجمالي سكان المملكة . ومعظم هؤلاء السكان من المواطنين السعوديين حيث يبلغ إجمالي عددهم ٤,٦ مليون نسمة ممثلين بذلك ٨٣٪ من إجمالي سكان المدن المتوسطة والصغرى والمناطق الريفية التي تخدمها هذه المدن . وما يزيد من أهمية هذه المدن أن إجمالي السعوديين بهذه المدن والمناطق الريفية المجاورة يمثل ٥٢٪ من إجمالي المواطنين السعوديين بالمملكة ، وبالتالي فإن تدعيم دور المدن المتوسطة والصغرى وزيادة أهميتها في التنمية الوطنية لا تقتصر مبرراته على تحقيق أكبر قدر من العدالة في فرص وثمار التنمية بين المواطنين والمناطق المختلفة Inter-Personal and Inter-Regional Equity ولكن تدعيم دور هذه المدن يستمد مبرراته من اعتبارات أخرى حيث سيساعد ذلك على الحد من الهجرة إلى المدن الكبرى ويعزز أهمية المدن الحدودية ، هذا بالإضافة إلى تطوير استخدام الموارد الطبيعية المتاحة في المناطق المجاورة بما يرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني ويقلل الضغط على المدن الكبرى ويسمح بإدارتها وفقاً للنمو الطبيعي لها .

١٠ . السياسات التنفيذية المقترحة

بهدف تحقيق نمط متوازن للتوزيع السكاني على الحيز الوطني بما يساعد على الاستغلال الأمثل لموارد المناطق وبما يخفف الضغط على المدن الكبرى وعواصم المناطق ، فيجب إعطاء أهمية كبيرة للتنسيق بين الوزارات القطاعية في تطوير المدن المتوسطة والصغرى الواقعة على امتداد محاور التنمية التي استعرضتها الاستراتيجية العمرانية الوطنية . وتشمل أهم السياسات التنفيذية المقترحة على سبيل المثال ما يلي : AlKhedheiri, 1998

- ١- تحسين الكفاءة الداخلية للمدن المتوسطة والصغرى . . ان قيام المدن المتوسطة والصغرى بدور أكثر فاعلية في تنمية المناطق المجاورة والاستغلال الأفضل لمواردها عادة ما يتطلب تأهيل هذه المدن لجذب استثمارات القطاع الخاص في مشروعات إنتاجية توفر فرص عمل مجذبة . ومن هذا المنطلق فيلزم التنسيق بين الوزارات القطاعية في تحديد الاحتياجات الالزمه من مرافق وخدمات وذلك من خلال مخططات هيكلية Structural Plans تحدد اتجاهات التوسع العمراني لهذه المدن وكذلك استخدامات الأراضي على المدى الطويل وأولويات المشروعات والمناطق المختلفة على مستوى كل مدينة .
- ٢- تولي وزارة الشئون البلدية والقروية من منطلق مسؤولياتها استخدام سياسة توفير وتحصيص الأراضي الحكومية الالزمه لأغراض التنمية بما يدعم دور المدن المتوسطة والصغرى وذلك عن طريق تحصيص الاحتياجات الجديدة من أراضي مشروعات المرافق الحكومية الجديدة في المدن المتوسطة والصغرى بدلاً من توجيهها للمدن الكبرى وذلك مع الأخذ في الاعتبار جدوى تنفيذ مثل هذه المشروعات في المدن المتوسطة والصغرى .
- ٣- توجيه المناطق الصناعية الجديدة إلى المدن المتوسطة والصغرى القرية حيثما تسمح طرق المواصلات السريعة بذلك . فعلى سبيل المثال تم تحصيص المساحات الالزمه من أراضي لإنشاء مدينة صناعية جديدة شمال منطقة الرياض في محافظة المجمعة لجذب المستثمرين وذلك بدلاً من إنشاء مدينة صناعية ثالثة داخل مدينة الرياض .
- ٤- استخدام التصاريف والقروض الصناعية كحافز لتوجيه ودعم الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية بالمدن المتوسطة والصغرى .

٥- التنسيق بين الوزارات القطاعية في توجيه بعض الأنشطة الحكومية الجديدة مثل الجامعات الجديدة وفروعها والكليات التقنية وفروع مراكز البحث والمستشفيات للمدن المتوسطة والصغريرة ، حيث أن موقع الأنشطة الحكومية تعتبر آداة فعالة ليس فقط في توجيه التنمية العمرانية ولكن أيضا في جذب السكان نحو موقع مستهدفة .

٦- اقتراح المشروعات التنموية الالازمة لتطوير المدن المتوسطة والصغريرة في صورة خليط متوازن ومتراوطي من المشروعات Linked Projects منها المشروعات الالازمة لتحسين مستوى الخدمات والمرافق Physical and Social Infrastructure ومنها المشروعات الالازمة لتوفير فرص عمل ودخول جديدة Employment and Income Generation ومنها المشروعات الالازمة لتطوير سبل الإدارة والتمويل Municipal Administration and Finance .

٧- تقديم الدعم الفني المستمر للأجهزة البلدية في المدن المتوسطة والصغريرة لتحديد احتياجاتها التنموية والتخطيط لبرامج التنمية وإعداد الدراسات الالازمة لتوضيح جدوى تنفيذ المشروعات الإنتاجية بالمدن المتوسطة والصغريرة وذلك لعرضها على المستثمرين .

١٠ . نموذج تطبيقي لتدعم دور المدن المتوسطة والصغريرة

تؤكد البيانات المتاحة عن السكان والموارد الطبيعية وتوزيع التجمعات السكانية عن وجود عناصر تنموية كفيلة بتدعم محاور للتنمية العمرانية في الحيزات المكانية الممتدة شمال مدينة الرياض باتجاه التجمع الحضري لمدن بريدة - عنزة - الرس بمنطقة القصيم وجنوب مدينة الرياض حتى وادي الدواسر وغرب مدينة الرياض حتى حدود منطقة مكة المكرمة (الشكل

رقم ٥). فتوفر مدينة الرياض بإجمالي سكانها الذي يفوق ٤ ملايين نسمة الحجم اللازم للتسويق وتوافر بها المؤسسات العلمية والمالية ومراكز البحث ، وتعتبر المنطقة الوسطى على وجه العموم من أشهر المناطق الزراعية بالمملكة وتسهل حركة الاتصال بين الرياض والمناطق المجاورة وجود الطرق السريعة . وقد كان للنمو السريع لمدينة الرياض مقارنة بالمناطق الأخرى أثر كبير في تحديد طبيعة التوزيع المكاني للسكان بالمنطقة ، فقد زاد سكان مدينة الرياض من ٦٧٠ ألف نسمة في عام ١٩٧٤م إلى ٢,٨ مليون نسمة في عام ١٩٩٢م ، ويقدر سكان مدينة الرياض في الوقت الحالي بـ ٢,٤ ملايين نسمة . واستقطبت مدينة الرياض ٨٠ في المائة من إجمالي السكان بمنطقة الرياض (لجميع المسميات السكانية التي يزيد تعدادها عن ٢٤٠٠ نسمة) . كما يتضح من الجدول رقم (٨) عدم وجود نمط متوازن لتوزيع التجمعات الحضرية بمنطقة الرياض حيث يمثل تعداد سكان مدينة الرياض ١٨ مرة تعداد سكان المدينة التي تليها في الحجم مباشرة وهي مدينة الخرج .

وبهدف تحقيق التنمية المتوازنة يتطلب الأمر تدعيم دور المدن المتوسطة والصغيرة الواقعة في الحيزات المكانية لهذه المحاور التنموية وذلك من خلال تبني سياسات لتخفيض الاستثمارات الالازمة لتنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية والتعليمية الجديدة بهذه المدن وذلك بالإضافة إلى توفير الاحتياجات الالازمة لاستقطاب أنشطة القطاع الخاص . وفي غياب مثل هذه السياسات التنموية التي يتوقع تنفيذها من خلال الوزارات القطاعية والأجهزة التنفيذية الأخرى فقد يصل سكان مدينة الرياض إلى أكثر من احد عشر مليون نسمة مع حلول عام ٢٠٢٠م نتيجة لاستمرار استقطاب مدينة الرياض للسكان من المدن المتوسطة والصغرى والمناطق الريفية .

ولاشك أن ذلك سيكون له تأثيرات سلبية على البيئة العمرانية ومستوى المعيشة وتكلفة توفير المرافق والخدمات وصيانتها . هذا بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية المصاحبة لكبر حجم المدن التي تعاني منها المدن الكبيرة في العالم والتي مازالت غريبة على المجتمع السعودي مثل ارتفاع معدلات الجرائم والتفكك الاجتماعي .

**الجدول رقم (٨) التركز السكاني في أمارة منطقة الرياض
لعام ١٩٩٢ م (بالألف)**

| المدينة | عدد السكان |
|--|------------|
| الرياض | ٢,٨٠٠ |
| الخرج | ١٥٢ |
| الزلقى | ٤١ |
| الدوادمي | ٣٨ |
| لدلم | ٢٩,٥ |
| المسمية السكانية الأخرى وعدد ها (٥) | ٣٩٧ |
| الاجمالي | ٣,٤٥٧ |

المصدر : البيانات الأولية لتعداد السكان لعام ١٩٩٢ م - مصلحة الإحصاءات العامة -
وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

وتشمل المدن المتوسطة والصغرى الواقعة على امتداد محاور التنمية
العمرانية في مدينة الرياض ما يلي :

- المدن المتوسطة والصغيرة الواقعة في الحيز المكاني لمحور التنمية العمرانية الممتد من شمال مدينة الرياض حتى حدود منطقة القصيم وأهمها الزلفي - الغاط - المجمعه - حوطه سدير - الروضه - جلاجل - تمير - العينية والجبلية - ثادق وحرمياء .

- المدن المتوسطة والصغيرة الواقعة في الحيز المكاني لمحور التنمية الممتد من جنوب مدينة الرياض حتى وادي الدواسر وأهمها الخرج - حوطه بنى تميم - الأفلاج - السليل ووادي الدواسر .

- المدن المتوسطة الواقعة في الحيز المكاني لمحور التنمية الممتد من غرب مدينة الرياض وحتى حدود منطقة مكة المكرمة وأهمها المزاحمية - ضرماء - القوييعية - مرات - شقراء - الدوادمي - ساجر وعفيف .

١٠ . ١١ . الخلاصة

إن تدعيم دور المدن المتوسطة والصغيرة في التنمية الوطنية لا يمكن أن يتم إلا على المدى الطويل . وأن أنجح أساليب تدعيم دور المدن المتوسطة والصغيرة هي تلك التي تركز على الدور الاقتصادي الإيجابي لهذه المدن في الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد الكامنة بالمناطق المجاورة بدلاً من الاهتمام فقط بدور هذه المدن كوسيلة لتخفييف الضغط السكاني عن المدن الكبرى . وبالتالي فإن تدعيم دور المدن المتوسطة والصغيرة من خلال استراتيجية واضحة للتنمية العمرانية الشاملة يتم من خلالها التنسيق بين جهود الجهات القطاعية على أن يمثل ذلك التزاماً طويلاً الأمد ومن خلال سياسة واضحة . ولاشك أن التجربة أثبتت في معظم بلاد العالم أن الحكومات لا تستطيع وحدتها القيام بكل شيء وبالتالي فإن السياسات القطاعية يجب أن تؤكد على أن حفز القطاع الخاص على المشاركة في دعم دور المدن المتوسطة والصغيرة على أن يكون ذلك التزاماً

طويل الأمد. هذا وقد أكدت الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى أنه مهما كان حجم موارد الدولة فلا يمكن تطوير جميع المدن المتوسطة والصغيرة خلال برنامج زمني واحد. وبالتالي تظهر أهمية تحديد الأولويات واستهداف مجموعات من المدن المتوسطة والصغيرة للتطوير على مراحل زمنية. ويمثل اختيار المدن المتوسطة والصغيرة بهدف دعم دورها من خلال برامج زمنية متتابعة عنصرا هاما في تنفيذ البرنامج. وهذا ما أكدت عليه الاستراتيجية العمرانية الوطنية. وحيث أن تدعيم دور المدن المتوسطة والصغيرة سيتطلب تحديد وتنفيذ مشروعات تنمية على مستوى هذه المدن ، فمن المتوقع أن يكون لمجالس المناطق والأجهزة الإدارية والتخطيطية على مستوى المناطق دوراً فعالاً في تحديد متطلبات تدعيم المدن المتوسطة والصغيرة وذلك بالتنسيق مع فروع الجهات الحكومية والمؤسسات .

المراجع

أولاًً: المراجع العربية

وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة ، ١٩٩٥-١٩٩٠ م ، الرياض ،
المملكة العربية السعودية .

_____ . تقرير إنجازات التنمية ١٩٩٢ م ، المملكة العربية
السعودية .

_____ . خطة التنمية الوطنية الثالثة ، ١٩٨٠-١٩٨٥ م ،
وزارة التخطيط ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص ١٠٥-١٠٦ .

_____ . خطة التنمية الوطنية الرابعة ، ص ٤٤٢ .
وزارة الشئون البلدية والقروية - وكالة الوزارة لتنظيم المدن ، الاستراتيجية
العمرانية الوطنية ، التقرير الأول - التحليل الفني ، ١٩٨٩ م .
_____ . وكالة الوزارة لتنظيم المدن ، دراسات
النطاق العمراني .

صالح الهذلول و محمد عبد الرحمن «ترشيد النمو العمراني - النطاق
العمراني كأسلوب لتوجيه التنمية العمرانية في المملكة العربية
السعودية ، تكامل الخدمات البلدية والاجتماعية ووسائل تمويلها» ،
المعهد العربي لإحياء المدن ، الرياض ١٩٩٣ م ، الجزء الأول -
ص ٣١-٦٢ .

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Small Towns in Developing Countries; Potential Centers of Growth, Transformation and Integration_, by Dennis A. Rondinelli in Equity with growth ? planning perspectives for small towns in Developing Countries, Edited by H. D. Kammeier and P. Swan, Asian Institute of Technology, Bangkok, Thailand, 1984. pp. 10-48.

Ibid, p. 14.

The Role of Small and Intermediate Cities in National Development, Process and Strategies_, by Niles Hansen in Small Cities and National Development, Edited by Om Prakash Mathur, UNCRD, Nagoya, Japan, 1982. pp. 289-300.

Ibid, Rondinelli.

Secondary Towns: An overview and Five Case Studies, Office of Housing and Urban Programs, Agency for International Development (USAID), Washington, DC, April, 1985.

Expert Group Meeting on the Role of Small and Intermediate - Sized Cities in National Development, Nagoya, Japan, February 1982.

The Role of Small Cities in National Development Re-Examined_ by Om Prakash Mathur in ; Small Cities and National Development, Edited by Om Prakash Mathur, UNCRD, Nagoya, Japan, 1987 pp. 5-7.

Johnson, E.A.J., The Organization of Space in Developing Countries, Harvard University Press, Camb., Mass, 1970, p. 171.

Small Towns ; Centers of Exploitation or Centers of Development – by Isaac Ayinde Adslemo in Equity with Growth–, Op Cit, p. 155.

The Role of Small and Intermediate Cities in National Development in Japan_ by Tatsuo Ito and Masafumi Tan Fuji in Small Cities and National Development, Op Cit, pp. 71-101.

The Role of Small and Intermediate Cities in National Development ; The Korean Case –, Byung-Nak Sang,

قياس كفاءة كاميرات الضبط المروري عند الإشارات الضوئية

د. عبد الرحمن عقيل الجناحي

١١. قياس كفاءة كاميرات الضبط المروري

عند الإشارات الضوئية

المقدمة

إن النظام المروري، كما هو معروف، يعتمد على ثلاثة عناصر وهي: الهندسة المرورية، والتوعية، والضبط المروري. وقد تطورت هذه العناصر على مدى التاريخ كثيراً. وموضوع هذه الورقة هو العنصر الثالث: الضبط المروري. وسوف تتناول هذه الورقة أحدى الأساليب الحديثة في الضبط المروري إلا وهي كاميرا الضبط المرور لتجاوزي الإشارة الحمراء عند التقاطعات.

أنه منذ استخدام كاميرا الضبط المروري في رصد المخالفات عند التقاطعات الضوئية بدأت الآراء تتضارب في مدى ملاءمة وصلاحية وفعالية هذه الأجهزة في الضبط المروري ولتقييم مدى فعالية هذه الأجهزة استوجب عمل دراسات موضوعية ترتكز على أساس علمية لبحث هذه النقاط العالقة.

وباستقراء الدراسات المماثلة في هذا المجال يتضح إن استخدام الأجهزة الإلكترونية مثل جهاز قياس السرعة (الرادار) أو أجهزة كاميرا الضبط المروري كان لها تأثير إيجابي في عمليات الضبط، فمن هذه الدراسات:

١ - الدراسة الأولى من جامعة ليدز - بريطانيا

عنوان : حساب تأثير كاميرا السرعة على مخالفات السرعة .

إعداد : ديفيد كينان - أغسطس ٢٠٠١ م.

وأهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

- وجود كاميرا ضبط السرعات أثبت جدوی كبيرة عملياً وإحصائياً ولكن يجب توافر شروط خاصة للحصول على أفضل النتائج .

- اختيار المواقع الأكثر خطورة لوضع الكاميرا فيها في المراحل الأولية ومن ثم تعميم وضعها في أماكن أخرى للتغلب على مشكلة رفض العامة لها كأداة لتحصيل الأموال .

- نوعية الكاميرات التي تعمل بشكل مفرد في الموقع من الأفضل بحيث يوضع أكثر من كاميرا واحدة حتى يتحسن أداء السائقين ، حيث إذا توأجدت أكثر من كاميرا فإن الدراسة بينت أن السرعات كانت متطابقة على جميع قطاعات الشارع وليس متباينة كما في الحالة الأولى .

- هناك تأثيرات سلبية متوقعة في الفترة الأولى لتركيب الكاميرا مثل ازدياد بعض الحوادث الناتجة والفرملة المفاجئة وغيرها .

- النتائج تكون أفضل إذا تعزز وجود الكاميرات بلافتات وإعلانات تنبيهية مسبقة .

- أن عملية تحويل مشروع المراقبة بالكاميرات الإلكترونية يعتبر مكلفاً مادياً . لذا تتضح الدراسة بأن يتم تحويل المشروع بحيث يتم استقطاع جزء من مبلغ المخالفات لتحويل هذا المشروع المفید للسلامة على الطرق .

٢ - الدراسة الثانية من جامعة ليدز - بريطانيا

عنوان : مراجعة لفوائد استخدام الأجهزة الالكترونية بضبط السرعات .

إعداد : أنتوني ماجي - أغسطس ١٩٩٩ م.

وأهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

- النظام الإلكتروني لضبط السرعات هو الأفضل ، حيث أثبتت الدراسة فعاليته في تقليل الحوادث . ولكن سلبية ارتفاع تكلفة مثل هذه الأنظمة يجعله صعب التطبيق في جميع الواقع .

- استخدام الأنظمة التقليدية والقياسات قد لا يعطي الانطباع الصحيح للحد من السرعات . فقد ثبت أن أكثر النتائج الإيجابية المتحصلة من هذه الوسائل تكون نتيجة الزيادة المضطربة بالمركبات ومن ثم نقص السرعات تبعاً لذلك وليس بسبب وسائل الضبط الاعتيادية .

٣ - الدراسة الثالثة من جامعة ليدز - بريطانيا

عنوان : السرعة والأمان باستخدام الكاميرا الرادارية لضبط السرعات على الشوارع السريعة بمنطقة برتش كولومبيا .

إعداد : جريج شين و واين ميكيل وبين ويلسون - نوفمبر ٢٠٠٠ م.

وأهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

- الإحصاءات التي خرجت بها الدراسة تثبت أن هذا النظام قلل السرعات (ليس بحد كبير في المراحل الأولى) ، فقد قلت السرعة بما يعادل ٨ , ٢ كم / ساعة في شريحة الطرق تحت المراقبة الرادارية

وحوالي ١٤٪ نقص في الحوادث نتيجة لذلك . وبينت الدراسة أن الأنظمة هذه تجعل السوق أكثر حذراً في سرعاتهم لمسافات كبيرة بالطرق السريعة .

٤ - الدراسة الرابعة من نيوزيلنده

بعنوان : تباين نتائج استخدام كاميرا ضبط السرعات الواضحة والمحفية .

إعداد: مايكيل كي ولنلي بوفي وويليام فيرت - نيوزيلنده ، ٢٠٠٠ م.

وأهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

- الدراسة حتى وقت خروج النتائج لا زالت مستمرة حيث أنها تعتبر جديدة نوعاً ما لأن استخدام هذه الأنظمة يعتبر جديداً في نيوزيلنده ولكن من النتائج المبدئية توضح الدراسة أن الكاميرا المخفية أعطت نتائج أفضل من الكاميرا الواضحة .

٥ - الدراسة الخامسة من جامعة دومينيان - أمريكا

بعنوان : استبيان عام عن مدى قطع الإشارة الحمراء من قبل السائقين وردود ذلك على السلامة .

إعداد: بريان بورتر وتوماس ديني - سبتمبر ، ٢٠٠٠ م.

وأهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

- الدراسة تمت عن طريق استبيان تليفوني لأكثر من ٨٨٠ شخصاً والتبيّنة المتحصلة هي أن حوالي واحد من كل خمسة سائقين قطع الإشارة الحمراء والساقيون الأصغر سنًا هم أكثر السائقين جرأة على

ارتكاب المخالفة كما أن وجود السائق نفسه يجعله أكثر ميلاً لتخطي الإشارة، والاستعجال وليس الضغط النفسي هي من أهم أسباب قطع الإشارة، وما يشجع أيضاً على تكرار هذه المخالفة هو أن حوالي ٦٪ فقط من المخالفين تم ضبطهم ومحاسبتهم وأن واحداً من عشرة فقط من كل من قطع إشارة ترتب عليه حوادث ولكن اجمع المشاركون بالاستبيان على مدى خطورة مثل هذه المخالفات وضرورة إيجاد وسائل فاعلة لضبط هذه العملية مستعملاً بطريقة فاعلة .

- الهدف

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية كاميرات الضبط المروري عند التقاطعات الضوئية في الحد من إعداد السائقين المتجاوزين للإشارة الحمراء .

- منهجية البحث

اختيار الواقع:

لقياس فعالية كاميرات الضبط المروري ، تم اختيار ثلاثة أنواع من الواقع :

أ- مسار مزود بكاميرا ضبط مروري .

ب- مسار غير مزود بكاميرا ضبط مروري ولكن أحد مسارات التقاطع مزودة بكاميرا .

ج- مسار غير مزود بكاميرا ضبط مروري في تقاطع لا يوجد به مسار مزود بكاميرا .

لقد تم اختيار النوع (ب) لكي يتم مقارنته مع النوع (أ) وذلك لدراسة التأثير النفسي عند السائقين من وجود كاميرا ضبط في التقاطع وأن لم يكن في نفس المسار.

ولقد تم اختيار (ج) وذلك للمقارنة المباشرة مع النوع (أ) فيكون النوع (ج) هو الموقع الأصل (Control Site).

وقد تمت مراعاة نقطة مهمة في اختيار هذه المواقع بحيث تتطابق هندسياً وفي إعداد المركبات والكثافة المرورية كالم الواقع التجريبية للحصول على نتائج سليمة وليست متباعدة بسبب الفروق الهندسية.

فرضيات البحث

أن المسارات ذات الكاميرات من النوع (أ) تشهد عدد أقل من مخالفي الإشارات الحمراء مقارنة بالمسارات غير المزودة بكاميرات الضبط النوع (ج).

أن المسارات غير المزودة بكاميرات الضبط ولكن التقاطع يحتوي على مسار مزود بكاميرا ضبط مروري النوع (ب)، أقل في عدد مخالفي الإشارة الحمراء من النوع (ج) وذلك اعتماداً على عامل الردع النفسي لدى السائقين.

١١ . ١ مقياس كفاءة كاميرا الضبط المروري

تم اعتماد المعادلة التالية لقياس كفاءة الموقع والكفاءة يمكن قياسها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الكافحة للإشارة الحمراء} = \frac{\text{عدد المركبات الكلية التي مرت خلال دورة الإشارة}}{\text{العدد الكلي للمركبات خلال دورة الإشارة}}$$

- اختيار أوقات المراقبة:

أما بالنسبة لعملية زيادة الواقع فقد تم اعتماد أكثر من زيارة للموقع وذلك لأن القراءات في أوقات مختلفة وخاصة، حيث تمت زيارة الواقع في أوقات الذروة الصباحية والمسائية، وخارج الذروة وزيارات ليلية لبيان مدى تبأين النتائج تبعاً لأوقات اليوم في حالة وجود تباين.

- الواقع المختار

(أ) النوع

١ - شارع الملك فيصل- تقاطع فندق الريجنسي- المسار القادم من الغرب إلى الشرق .

٢ - شارع الفاتح- تقاطع فندق الخليج- المسار القادم من الشمال إلى الجنوب .

(ب) النوع

١ - شارع الملك فيصل- تقاطع فندق الريجنسي- المسار القادم من الشرق إلى الغرب .

٢ - شارع الفاتح- تقاطع فندق الخليج- المسار القادم من الجنوب إلى الشمال .

(ج) النوع

١ - شارع الملك فيصل - تقاطع فندق الشيراتون- المسار القادم من الغرب إلى الشرق .

- خطوات الرصد في الواقع

تم تقسيم المراقبين بحسب عدد المسارات في كل شارع بحيث يكون هناك مراقب يرصد تغيير الإشارة وقد تم اعتماد ساعة كاملة من القراءات وتدوين النتائج في جداول معدة مسبقاً تشمل عدد المركبات خلال مرحلة الضوء الأخضر من دورة الإشارة الضوئية وعدد المركبات التي عبرت خلال الوقت الأصفر وأخيراً عدد السيارات التي قطعت الإشارة خلال الوقت الأحمر للإشارة.

وبالطبع تم رصد جميع الظروف المحيطة كالوقت واليوم واللحظات الخاصة في وقت التواجد بالواقع.

- النتائج

يمكن رصد النتائج لكل موقع عبر اللوحات من ١ إلى ٥ حيث يبين تفاصيل كل موقع مقسم حسب أوقات اليوم مع أبرز المعدل العام.

عدد المركبات خلال كل دورة في الإشارة الضوئية
الوقت: ٧ - ٨ صباحاً (الذروة الصباحية)

| الكتافة | الأحمر | الأصفر | الأخضر | الموقع |
|---------|--------|--------|--------|------------------------------------|
| ٠,٩٩٧ | ٥ | ١٣ | ١٥٣٦ | الريجنسي (بكاميرا ضوئية) |
| ٠,٩٩٣ | ٩ | ٢٤ | ١٣٠٩ | الريجنسي (من غير كاميرا ضوئية) |
| ٠,٩٦٦ | ١٣ | ٩ | ٣٥٨ | الشيراتون (من غير كاميرا ضوئية) |
| ٠,٩٩٩ | ١ | ٧ | ١٠٦٦ | الخليج (بكاميرا ضوئية) |
| ٠,٩٧٧ | ٢١ | ٤٠ | ٨٤٩ | الخليج (من غير كاميرا ضوئية) |

الوقت: ١٠ - ١١ صباحاً (خارج الذروة)

| الموقع | الأخضر | الأصفر | الأحمر | الكفاءة |
|------------------------------------|--------|--------|--------|---------|
| الريجنسي (بكاميرا ضوئية) | ٥٥٨ | ١٠ | ٣ | ٠,٩٩٥ |
| الريجنسي (من غير كاميرا ضوئية) | ٥٠٩ | ٢٥ | ١١ | ٠,٩٧٩ |
| الشيراتون (من غير كاميرا ضوئية) | ٣٣٤ | ٨ | ٥ | ٠,٩٨٦ |
| الخليج (بكاميرا ضوئية) | ٥٨٣ | ٢٥ | ١٢ | ٠,٩٨١ |
| الخليج (من غير كاميرا ضوئية) | ٥٠٦ | ٢١ | ٨ | ٠,٩٨٥ |

الوقت: ٢ - ٣ مساءً (ذروة بعد الظهر)

| الموقع | الأخضر | الأصفر | الأحمر | الكفاءة |
|------------------------------------|--------|--------|--------|---------|
| الريجنسي (تقاطع بكاميرا ضوئية) | ١٠٦٨ | ٧ | ١ | ٠,٩٩٩ |
| الريجنسي (المسار من غير كاميرا) | ٨٧٩ | ١٩ | ٣ | ٠,٩٩٧ |
| الشيراتون (تقاطع من غير كاميرا) | ٣٣٣ | ١١ | ٥ | ٠,٩٨٦ |
| الخليج (إشارة ضوئية) | ٥١٧ | ١٩ | ٤ | ٠,٩٩٣ |
| الخليج (من غير إشارة ضوئية) | ٥٤٨ | ١٦ | ١٣ | ٠,٩٧٧ |

الوقت: ٩ - ١٠ مساءً (خارج وقت الذروة)

| الموقع | الأخضر | الأصفر | الأحمر | الكافأة |
|------------------------------------|--------|--------|--------|---------|
| الريجنسي (بكاميرا ضوئية) | ٦٩٨ | ١٧ | ٤ | ٠,٩٩٤ |
| الريجنسي (من غير كاميرا ضوئية) | ٥١٦ | ١٥ | ٧ | ٠,٩٨٧ |
| الشيراتون (من غير كاميرا ضوئية) | ٤٥٥ | ٨ | ٥ | ٠,٨٦١ |
| الخليج (بكاميرا ضوئية) | ٢٨٢ | ١١ | ٦ | ٠,٨٦١ |

- المناقشة

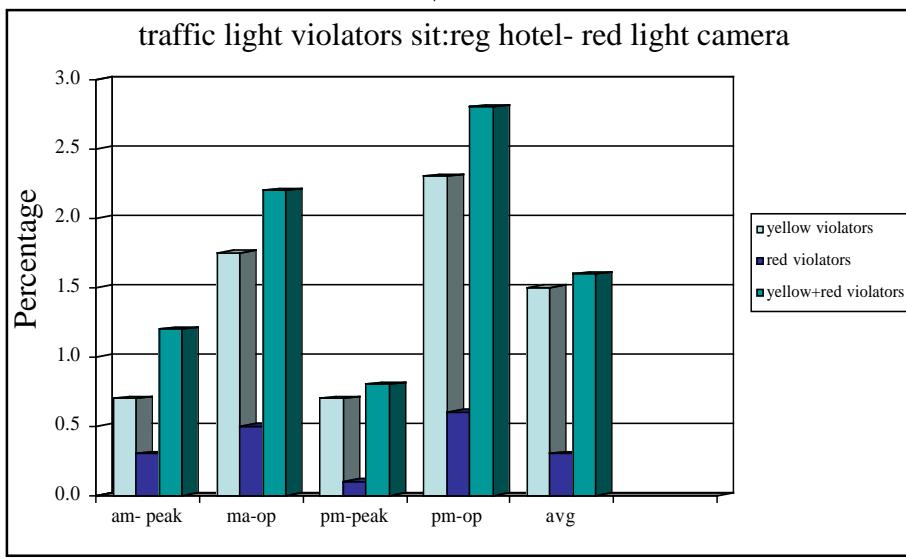
تبين الدراسة بوضوح بمقارنة المسارات ذات كاميرات الضبط المروري والمسارات من غير كاميرات الضبط المروري إن النوع الأول يشهد انخفاضاً في عدد مخالفي الإشارة الحمراء (اللوحة ٦) ونفس الاستنتاج نفسه يمكن أن يلاحظ في التناقض نفسه بين المسار المزود بкамيرا الضبط المروري والمسار غير المزود بкамيرا الضبط المروري . ولكن بمقارنة المسار غير المجهز بкамيرا الضبط المروري بمثيله في تقاطع يوجد به كاميرا الضبط المروري في أحد المسارات لا نلاحظ إن هناك نتيجة منسجمة في كل الحالات ويبدو أن الفرضية الثانية لم تتحقق حيث يبدو أن العامل النفسي لم يشكل رادعاً عند السائقين . وتبدو هذه النتائج مقارنة بأوقات اليوم متباينة حيث يتكرر النمط خلال أوقات اليوم المختلفة .

فتبدو من النتائج أن نسبة مخالفي الإشارة الحمراء تزداد في خارج أوقات الذروة . ويمكن أن يعزى ذلك إلى ارتفاع السرعة التشغيلية للحركة المرورية خارج أوقات الذروة مما يدفع السائقين إلى تحطيم الإشارة الحمراء .

إن نتائج هذه الدراسة هي نتائج مبدئية تحتاج إلى المزيد من الدراسات الإحصائية التحليلية وربما إلى المزيد من موقع الرصد، لكي يمكن تعميم النتائج، ولكن يبدو أن لهذه الكاميرات دور فعال في خفض عدد مخالفي الإشارة الحمراء، وسوف يقوم الباحثون كمراحل تالية لهذه الدراسة بعمل:

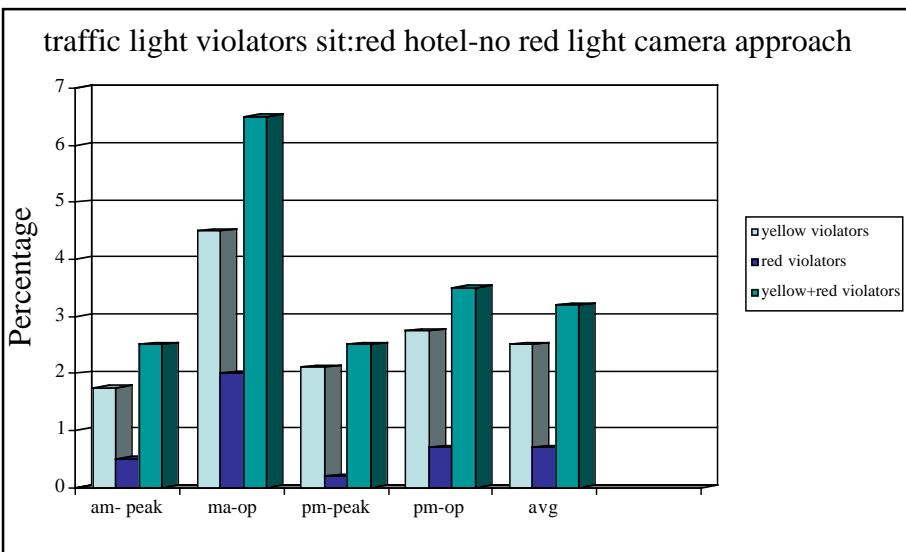
- دراسة تحليلية إحصائية وبزيادة عدد المواقع.
- دراسة حالة السلامة المرورية للتقطاع مع وجود أو عدم وجود كاميرات الضبط المروري.
- فعالية كاميرات الضبط المروري في الحد من الحوادث المرورية عند التقاطعات.
- دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة نظام كاميرات الضبط المروري عند التقاطعات.

لوحة رقم (١)

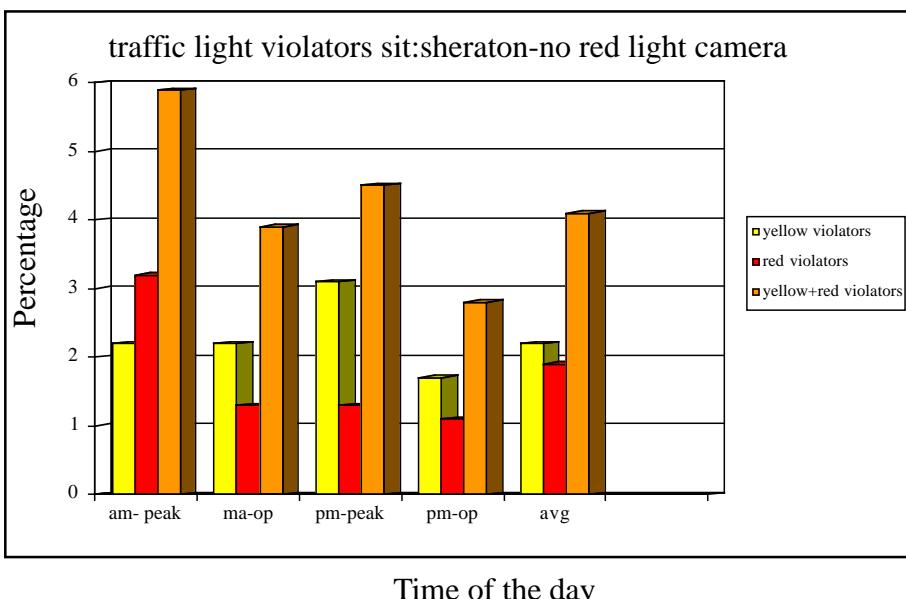


Time of the day

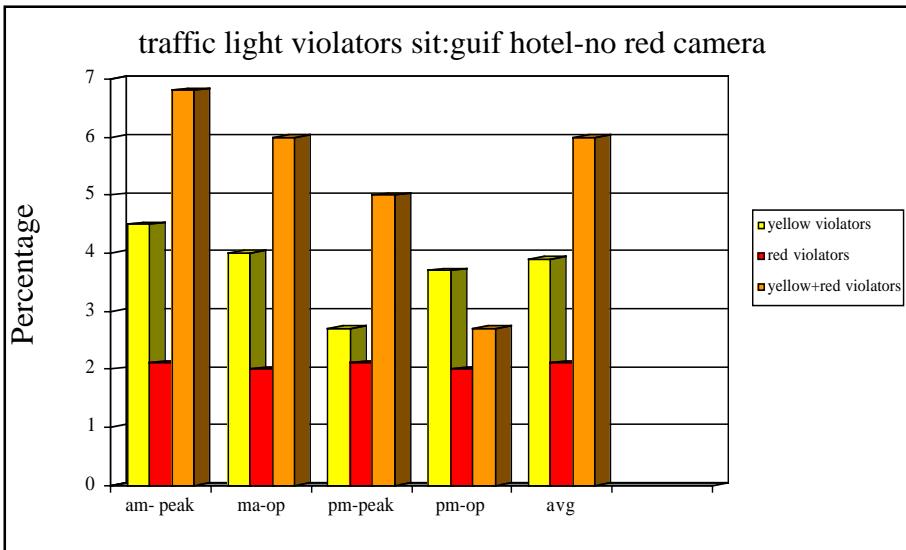
لوحة رقم (٢)



لوحة رقم (٣)

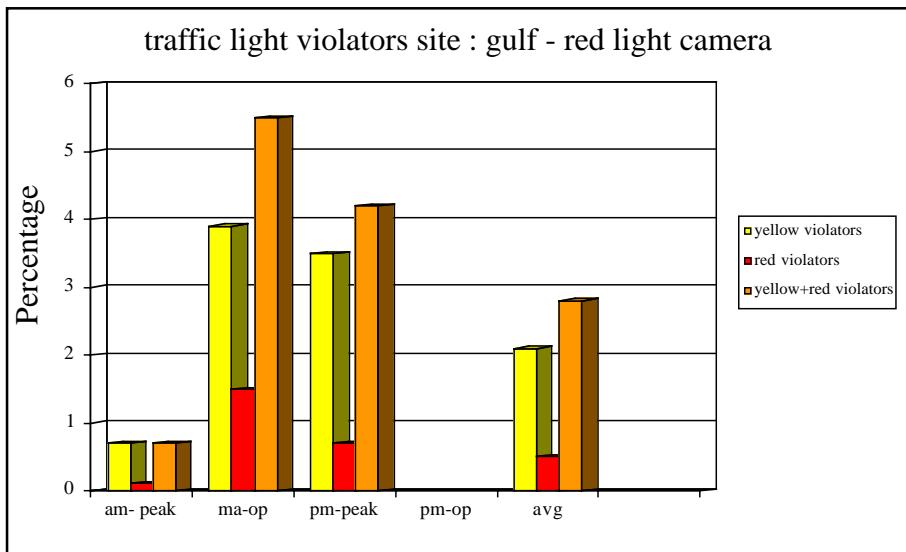


لوحة رقم (٤)



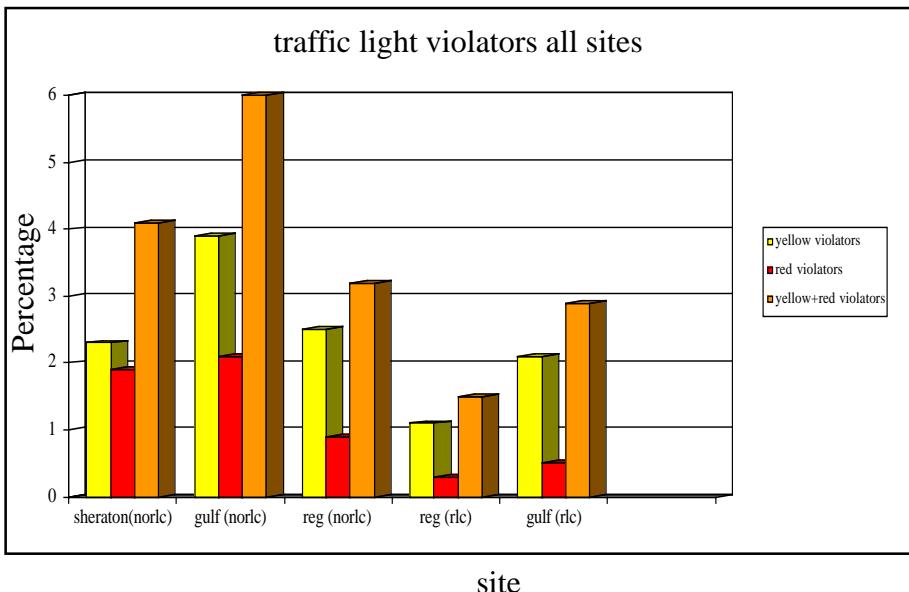
Time of the day

لوحة رقم (٥)



Time of the day

لوحة رقم (٦)



١١ . التوصيات:

- يجب إعداد دراسات قبلية وبعديّة لأي مشروع له علاقة بالمرور وذلك لدراسة جدوى المشروع وفعاليته .
- يجب استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الضبط المروري وذلك لزيارة فاعلية الضبط وحماية الأرواح .
- يجب دراسة كل الآثار المتعلقة عند استخدام أي نظام جديد ودراسة تأثيره الاجتماعي والنفسي والاقتصادي وغير ذلك وذلك قبل التنفيذ .
- تسهيل عمل الباحثين في الحصول على المعلومات المطلوبة .

المراجع

Measuring the effect of speed enforcement cameras on traffic speed violations –ITS –University of Leeds: David J. Keenan, August 2001.

A review of the potential benefits of speed control using ATT applications –ITS –University of Leeds: Anthony R. Magee, August 1999.

Further results from a trial comparing a hidden speed camera programme with visible camera operation_ Michael D. Kea, Lynley J. Povey & William J. Firth, Land Transport Safety Authority, Research & Statistics, Wellington, New Zealand: August 2001

Accident analysis & prevention periodical, Volume 34, Issue6, Nov. 2002.

A nation wide survey of self-reported red light running: measuring prevalences, predictors & perceived consequences –Bryan E. Ponter & Thomas Derry, Department of Psychology, Old Dominion University, USA- Sep.2000.

Accident Analysis & Prevention: Volume 33, Issue 6. Nov. 2001.

Evaluation of photo radar program in British Columbia_Greg Chen, Jean Wilson, Wayne Meeckle & Peter Cooper, Canada, May 1999.

Accident Analysis & Prevention, Vol. 32, Issues 4, July 2000.
The relative effectiveness of a hidden versus a visible speed
camera program –Michael D. Keal, Lynley J. Povey &
Willian J. Firth, Land Transport Safety Authority, New
Zealand, June 2000

Accident Analysis & Prevention, Vol. 33, Issue 2, March 2001.
Speed and safety effect of photo radar enforcement on a
highway corridor in British Columbia .Grey Chen,
Wayre Meckle & Jean Wilson, Canada, Nov. 2000.

Accident Analysis & Prevention, Vol. 34, Issue 2, March 2002.

التصيات

- بعد استعراض أوراق العمل المقدمة في الندوة ومناقشتها وتداول تقارير الوفود المشاركة تم التوصل إلى التوصيات التالية :
- ١- الدعوة إلى تفعيل استخدام الطرق الإحصائية المتقدمة في تحليل الظاهرة المرورية في الدول العربية .
 - ٢- تضمين برامج التوعية المرورية في الدول العربية المزيد من المعلومات والحقائق واستخدام الأبعاد الدينية والمعلومات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والطبية للتأثير على الرأي العام باتجاه تحقيق مزيد من السلامة المرورية .
 - ٣- الدعوة إلى إجراء المزيد من الدراسات حول التكلفة المرورية والأبعاد الاقتصادية لحوادث المرور وأثارها على الأنشطة الاقتصادية والدخل الفردي في الدول العربية .
 - ٤- الدعوة إلى الاستفادة من نظام النقاط والتكنولوجيا الحديثة ونظام المراقبة الإلكترونية وتجارب المحاكم المرورية القائمة في بعض الدول العربية .
 - ٥- إجراء مزيد من الدراسات العلمية المتخصصة حول أسباب الحوادث المرورية والحلول المناسبة لمشكلة المرور في الدول العربية .
 - ٦- تفعيل دور النقل الجماعي داخل المدن العربية وخارجها للحد من الاستخدام المتوسع للمركبات الخاصة .
 - ٧- دعوة الأجهزة المرورية والأجهزة المعنية في الدول العربية إلى تسهيل مهام الباحثين والدارسين والمتخصصين في الدراسات المرورية للحصول على المعلومات والإحصاءات المرورية المطلوبة .

- ٨- الدعوة إلى مزيد من العناية بخطيط المدن على أساس هندسية سليمة للوقاية من تزايد حوادث الطرق وإدراك خبراء المرور المعنيين بال تصاميم الهندسية واعتماد برامج تنمية تخفف الضغوط المرورية على المدن الكبرى والطرق الطويلة والمزدحمة .
- ٩- دعوة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إلى عقد المزيد من الندوات العلمية وتنظيم دورات تدريبية للعاملين في الأجهزة المرورية .